



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



رسالة  
عليكم يا صابرين

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir

كِتَابٌ

# الأصول الستة عشر

من الأصول الأولية  
فهي الروايات والآداب أهل البيت  
عليهم السلام

من منشورات  
دار التبليغ للطبوعات  
مكة المكرمة - دار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاصول الستة عشر من الاصول الاوليه: مجموعه من كتب الروايه الاوليه فى عصر الائمة المعصومين عليه السلام

كاتب:

ضياءالدين محمودى

نشرت فى الطباعة:

دارالحديث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	الاصول الستة عشر من الاصول الاوليه: مجموعه من كتب الروايه الاوليه في عصر الائمة المعصومين عليه السلام
٩	اشارة
٩	المقدمة
٩	اشارة
١٠	أضواء على المجموعة
١١	الاصول الأربعمئة
١٤	مراحل ضياع التراث الإسلامي عبر القرون
١٦	التعريف بكتب المجموعة و اعتبارها
١٦	اشارة
١٨	خصائص المجموعة
١٩	محتوى المجموعة
١٩	الرواة الأولون لكتب المجموعة
١٩	التعريف بكتب المجموعة الاولى
٢٠	أصلا الززاد و النرسى
٢٩	كتاب عباد العصفري
٢٩	اشارة
٣٢	آثار عباد بن يعقوب
٣٢	بعض رواياته
٣٢	ما روى عنه
٣٣	كتاب عاصم بن حميد الحنّاط
٣٤	كتاب جعفر بن شريح الحضرمي رواية محمد بن مثني الحضرمي
٣٥	كتاب محمد بن مثني الحضرمي

- ٣٦ ..... اشارة
- ٣٦ ..... حديث محمد بن جعفر القرشي
- ٣٨ ..... تنبيهان:
- ٣٨ ..... الأول: أنه قد اختلفت تعبيرات الكليني عن الرجل في الأسانيد
- ٣٨ ..... الثاني: أن من الواضح المعلوم عدم اتحاد هذا الرجل مع محمد بن جعفر الأسدي الرازي المتقدم
- ٣٩ ..... كتاب درست بن أبي منصور الواسطي
- ٤١ ..... التعريف بكتب المجموعة الثانية
- ٤١ ..... كتاب عبد الملك بن حكيم
- ٤٢ ..... كتاب مثنى بن الوليد الحنطاط
- ٤٢ ..... كتاب خلاد السندي
- ٤٧ ..... كتاب حسين بن عثمان
- ٥٢ ..... كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي
- ٥٤ ..... كتاب سلام بن أبي عمرة
- ٥٥ ..... نوادر علي بن أسباط
- ٥٦ ..... كتاب علاء بن رزين
- ٥٩ ..... ترجمة رواة المجموعة
- ٥٩ ..... شيخ الرواية أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري
- ٦٠ ..... منصور بن الحسن بن الحسين الآبي
- ٦١ ..... اشارة
- ٦٣ ..... مؤلفاته
- ٦٤ ..... طبع المجموعة
- ٦٤ ..... التعريف بالنسخ المعتمدة للمجموعة و عملنا في التحقيق
- ٦٤ ..... اشارة
- ٦٤ ..... النسخ الإيرانية:

- ٦٧ .....النسخ العراقية
- ٦٩ .....النسخة الهندية:
- ٦٩ .....النسخ المستقلة لبعض كتب المجموعة
- ٧٠ .....الرموز المستعملة في الكتاب:
- ٧٠ .....تصحيح الكتاب
- ٧١ .....ترقيم المجموعة:
- ٧١ .....تخريج الأحاديث
- ٧٢ .....كلمة شكر و تقدير
- ٧٢ .....[المجموعة الأولى من كتب الرواية الأولى في عصر الأئمة المعصومين ع]
- ٧٢ .....كتاب زيد الزراد
- ٨٤ .....كتاب أبي سعيد عباد العصفري
- ٩٠ .....كتاب عاصم بن حميد الحنّاط «١»
- ١٢١ .....كتاب زيد النرسي
- ١٣٩ .....كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي
- ١٣٩ .....اشارة
- ١٣٩ .....[أخبار حميد بن شعيب عن جابر الجعفي]
- ١٥٩ .....[أخبار عبد الله بن طلحة النهدي]
- ١٦٣ .....أخبار أبي الصباح العبدى
- ١٦٥ .....أخبار إبراهيم بن جبير عن جابر الجعفي
- ١٦٩ .....كتاب محمد بن المثنى الحضرمي
- ١٦٩ .....اشارة
- ١٦٩ .....أخبار ذريح بن يزيد المحاربي
- ١٨٥ .....أخبار محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمي الملقب ب «بزيع»
- ١٨٦ .....حديثان لعلي بن عبد الله بن سعيد «١»

- ١٨٩ ..... روايتان للشيوخ التلعكبرى رحمه الله
- ١٩٠ ..... [حديث متفرد آخر للتلعكبرى]
- ١٩١ ..... كتاب درست بن أبى منصور «١»
- ٢٠٣ ..... [المجموعه الثانية من كتب الروايه الأولى فى عصر الأئمة الطاهرين المشتهرة بالأصول الأربعمائه]
- ٢٠٣ ..... اشارة
- ٢٠٤ ..... كتاب عبد الملك بن حكيم
- ٢٠٧ ..... كتاب مثنى بن الوليد الحنطاط
- ٢١٢ ..... كتاب خلد السندى «١»
- ٢١٤ ..... كتاب حسين بن عثمان بن شريك
- ٢٢٢ ..... كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلى
- ٢٢٥ ..... كتاب سلام بن أبى عمره
- ٢٢٨ ..... من نوادر على بن أسباط «١»
- ٢٣٩ ..... خبر فى الملاحم
- ٢٤١ ..... المختار من كتاب علاء بن رزين
- ٢٥١ ..... تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية



## الاصول الستة عشر من الاصول الاولية: مجموعه من كتب الرواية الاولية فى عصر الأئمة المعصومين عليه السلام

### إشارة

عنوان و نام پديد آور : الاصول الستة عشر من الاصول الاولية: مجموعه من كتب الرواية الاولية فى عصر الائمة المعصومين عليه السلام / تحقيق ضياء الدين محمودى؛ بمساعده نعمه الله الحليلي، مهدي غلامعلى  
مشخصات نشر : قم: دار الحديث، ١٤٢٣ق. = ١٣٨١.

مشخصات ظاهري : ٤٣١ ص. نمونه

شابك : ٩٦٤-٧٤٨٩-٠٣-١٢٥٠٠٠ ريال ؛ ٩٦٤-٧٤٨٩-٠٣-١٢٥٠٠٠ ريال

وضعت فهرست نويسى : فهرست نويسى قبلى

يادداشت : عربى

يادداشت : گردآورنده كتاب، مشخص نشده است. روايات كتاب مشتمل بر " كتاب زايد الزراد، كتاب ابى سعيد عبادالعضفري و

كتاب عاصم بن حلمي الحنات كتاب زيد السولى و كتاب جعفر بن محمد بن شريح " و كتاب محمد بن فتنى الحضرمى...مى باشد

يادداشت : كتابنامه: ص. ٤٢٨ - ٤١٩؛ همچنين به صورت زير نويس

موضوع : احاديث شيعه -- قرن ١ ق

شناسه افزوده : محمودى، ضياء الدين، محقق

شناسه افزوده : جليلي، نعمت الله، ١٣٢٠ - ، مصحح

شناسه افزوده : غلامعلى، مهدي، ١٣٥٣ - ، مصحح

رده بندي كنگره : BP١٢٨/الف ٦

رده بندي ديويى : ٢٩٧/٢١٢

شماره كتابشناسى ملي : م ٨٢-٩٥١

### المقدمة

### إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.  
وبعد، لا تخفى أهمية علم الحديث على المصطلعين بالمعارف الإسلامية؛ ذلك أن كل من يروم الاطلاع على قواعد العلوم الدينيّة لا بدّ له من المعرفة الكافية بهذا العلم؛ لأنه الأساس في الاستنباط الصحيح، ولا غنى عن هذا العلم لكلّ فقيه و اصولي، و كلّ باحث في القيم الروحيّة و الملاكات الأخلاقيّة، و كلّ متكلم و مفكّر و مفسّر، بل و حتّى كلّ رجالي؛ لأنّ الباحث في هذه العلوم لا بدّ له من ملاحظة ما جاء عنها في أحاديث النبيّ و العتره و تطبيق اجتهاداته عليها. و من هذا المنطلق كان علم الحديث و شؤنه مصبّ اهتمامنا في مسيرتنا العلميّة، فقد قمنا بدراسات و تحقيقات في هذا المجال.

و ممّا قمنا به تحقيق هذه المجموعه القديمه من الاصول الأوّليه فى روايه أحاديث العتره التى فقد منها الكثير على مرّ العصور، و لم يبق منها إلّا نماذج قليله كان من أهمّها هذه المجموعه القيمه التى عكست للأجيال المتأخّره صورة واضحة و جليّه عن معالم تلك الاصول شكلا و مضمونا، و جسّدت كيفيّة الروايه فى عصور الأئمة عليهم السّلام، و التى تعتبر فى الأزمنه المتأخّره من الأسرار

المكتومة. و من هنا تتجسد

الأصول الستة عشر، ص: ٨

أهمية هذه المجموعة الثمينة و تحقيقها، و ما تلعبه من دور كبير في إزاحة ذلك الغموض الذي أحدق بتلك المسائل طيلة قرون متتالية.

هذا و قد واجهتنا في بادئ الأمر بعض الصعوبات و العقبات؛ ذلك أنّ هذا النمط من الحديث لم نألفه من قبل، و لم نره في كتب الحديث المتداولة، لكنّها- بحمد الله زالت شيئاً فشيئاً، و كمل تحقيق المجموعة، و خرجت بهذه الصورة التي نقدّمها إلى مجامعنا العلمية.

## أضواء على المجموعة

قال المولى الوحيد البهبهاني رحمه الله في مطلع مقدّمة كتابه الفوائد القديمة: «أما بعد، فإنّه لما بعد العهد عن زمان الأئمة عليهم السلام، و خفي أمارات الفقه و الأدلّة، على ما كان المقرّر عند الفقهاء، و المعهود بينهم بلا خفاء، بانقراضهم و خلوّ الديار عنهم، إلى أن انطمس أكثر آثارهم، كما كانت طريقة الامم السابقة، و العادة الجارية في الشرائع الماضية؛ أنّه كلّما يبعد العهد عن صاحب الشريعة، تخفى أمارات سديدة قديمة، و تحدث خيالات جديدة، إلى أن تضمحلّ تلك الشريعة» (١).

أقول: ما أحسن ما قاله الوحيد رحمه الله، فإنّ ابتعادنا عن زمن أئمة أهل البيت، و خفاء قرائن الفقه و العلم، و المصائب التي واجهها موالو آل محمد صلّى الله عليه و آله، كلّ ذلك كان من جملة الأسباب الرئيسية في اندثار الكثير من آثارهم إن لم نقل معظمها، من جملتها الرسائل و الكتب الحديثية و الروايات الأولية لأصحاب الأئمة الذين أخذوا العلم و الحديث عنهم مباشرة أو بوساطة قليلة، و كان ذلك عاملاً مهماً في ضياع كمّ هائل من المعارف التي تدور حول الحديث و الرواية و كفيّتها و مجالسها و كتبها. هذا مضافاً إلى أنّ علماءنا في السابق لم يولوا مسألة تدوين تلك النكات

(١) الفوائد الحاشية: ص ٨٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٩

الضرورية و الهامة مزيد اهتمام و اعتناء؛ حيث إنهم لم يخطر في أذهانهم ما يدعو إلى ذلك. و من هذا المنطلق غشى الجهل كثيرا من حقائق العصور الاولى، لذلك كثرت الأسئلة و المناقشات و الفروض حولها، و إن كان العديد منها مجرد تصوّرات و احتمالات ضعيفة لا تمت إلى الحقيقة و الصواب بصلّة.

و لذلك أيضا تغيرت صورة العديد من الأبحاث و الحقائق و الملاكات التي كانت مورد بحث و نقاش عند المتقدّمين فانقلبت و تحوّلت إلى شكل آخر عند المتأخّرين، فضلا عن أنّ قسما كبيرا منها لم يبحث بشكل مناسب عندهم، من جملتها عدد لا يستهان به من الأبحاث الرجالية التي يتعرّض لها في مواضع التعارض بين الأدلّة و الأخبار، و التي يعسر حلّها على الباحث؛ فيعجز عن معرفة وجه هذه المعارضة الظاهرية، و طريقة التخلّص منها عند عدم التمكن من حلّها، و المعنى الذي يكمن في بعض هذه الأحاديث، و مسائل اخرى في الاصول و الحديث و درايته التي نرى فيها خلافا كبيرا و نقاشا طويلا في زماننا هذا.

و قد عكس هذا الغموض آثارا سلبية عديدة؛ كحدوث مخاصمات و تعصّبات كثيرة، و حصول انقسامات في الصفوف، و كذلك اندلاع نيران الغضب بين بعض الضعفاء و الجهّال. و لا ريب أنّ ذلك كلّهُ إنّما نجم عن ضعف الأدلّة و المعلومات، أو قلّة الممارسة و الخبرة، أو التقليد في المسائل التي لا ينبغي التقليد فيها.

هذا عن الظروف الماضية، و أمّا بالنسبة إلى الظروف الحالية و المستقبلية فيمكن تفادي كثير من هذه الأبحاث و المناقشات-

النتيجة عن خفاء أمارات العلم و المعرفة - بإحياء حركة علم الحديث في عصرنا هذا الذي لا يزال بعيدا عن تسنم موقعه اللائق به، و الذي افتقده تدريجيا من بعد الشيخ الطوسي رحمه الله. على أن في أحاديث الأئمة عليهم السلام ثمة ثروة علمية عظيمة لا تسمح بظهور الخلافات، فكثير من المناقشات التي يتوهم أنها فاقده للأدلة تمتاز بكونها ذات أدلة في النصوص، و لكن لا يعرفها إلا من كان له إمام بها و معرفة بمحالتها، و كذلك هناك الكثير من أمارات العلم و المعرفة

الأصول الستة عشر، ص: ١٠

التي يتصور أنها مفقودة كانت و لا تزال موجودة في مصادرنا الحديثية المهمة، فيجب على أهل الجدّ دراستها و النظر فيها و إحيائها بنشرها في مجامعنا العلمية، فضعف علم الحديث كان له آثار سلبية كثيرة.

و من المسائل التي أشرنا إليها و التي أحاط بها الغموض عند المتأخرين هي وضع كتب الحديث و أصوله في العصور الأولى - و بالأخص في عصور الأئمة عليهم السلام - حيث كانت واضحة في تلك الأعصار، ثم اختلفت الآراء فيها بعد ذلك، و من جملتها مفهوم «الكتاب» و «الأصل» الوارد ذكرهما في فهارس القدماء، فما يعنى قولهم: «له أصل» أو «له كتاب»؟ و هل يوجد ثمة فرق بين مفهومى «الأصل» و «التصنيف» أم هما متحدان؟

فقد كثر الكلام في ذلك بتحليلات علمية معتمّقة، لكنها في الوقت ذاته مملّة و لا طائل من ورائها؛ لذا رجّحنا عدم إيرادها هنا. و على هذا فليس من الإنصاف أن نوجه اللوم إلى علمائنا أو ننسب إليهم التقصير في ذلك، بل تلك البحوث بأجمعها إنما كانت بسبب تباعدهم عن تلك العصور تباعدا أدى إلى غياب قرائن العلم و المعرفة و خفائها عنهم، فلم تصل إلى أيديهم عينيات ملموسة كي يتكلموا بخصوصها؛ لذا كان أغلبها كلمات حدسية غير مستندة إلى مصاديق خارجية. و من أراد الاطلاع عليها أكثر فليراجع مقدّمة كتاب أعيان الشيعة و كتاب مقباس الهداية، و الكتب التي تطرقت إلى هذه المسائل.

على أن هذه المجموعة من الاصول تدفع أكثر هذه الاحتمالات و الشكوك، فمن خلال إجاله النظر و التتبع فيها يتّضح العديد من المسائل و النكات الغامضة و المستورة عن أهل النظر حول متقدّمى أصحابنا، و كذلك يتّضح الكثير من معانى الاصطلاحات المذكورة في فهارس المتقدّمين - كفهرس النجاشي - و التي بقيت مبهمّة و مجهولة طوال قرون مديدة.

قال السيد الأمين رحمه الله في الأعيان: «و صنّف قدماء الشيعة الاثني عشرية المعاصرين للأئمة من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام في

الأصول الستة عشر، ص: ١١

الأحاديث المرويّة من طريق أهل البيت عليهم السلام المستمّدة من مدينة العلم النبوي، ما يزيد على ستّة آلاف و ستّمائة كتاب مذكورة في كتب الرجال، على ما ضبطه الشيخ محمّد بن الحسن ابن الحرّ العاملي في آخر الفائدة الرابعة من وسائله، و أخذه من التراجم لأصحاب المؤلفات، فجمع ما ذكره الرجاليون لكلّ واحد، فكان بهذا المقدار...» (١).

## الاصول الأربعمائة

قال في الأعيان: «... و امتاز من بين هذه الستّة الآلاف و الستّمائة الكتاب أربعمائة كتاب عرفت عند الشيعة بالاصول الأربعمائة. [قال ابن شهر آشوب (٢):] قال الشيخ المفيد: صنّف الإمامية من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمّى الاصول. قال: فهذا معنى قولهم: له أصل.

[أقول: هذا الكلام يوحى بأنّ هذا المفهوم كان مبهما حتّى في تلك الأعصار].

و قال الطبرسي في كتاب إعلام الوري: صنّف من جوابات الصادق عليه السلام في المسائل أربعمائة كتاب معروفة تسمّى الاصول، رواها أصحابه و أصحاب أبيه موسى.

وقال المحقق في المعبر: كتب من أجوبة مسائل جعفر بن محمد أربعمائه مصنف لأربعمائه مصنف سمّوها أصولاً - ومثله في الذكرى، إلا أنه لم يقل: سمّوها أصولاً.

و يدلّ كلام المفيد السابق على أنّ الاصول الأربعمائه مروية عن جميع الأئمة، وكلام الطبرسي و المحقق و الشهيد على أنّها مروية عن الإمام الصادق خاصّة. و يمكن الجمع بالتعدّد، فهناك اصول أربعمائه مروية عن جميع الأئمة، و اخرى مروية عن الصادق خاصّة» (٣).

(١) أعيان الشيعة: ج ١، ص ١٤٠.

(٢) معالم العلماء: ص ٣.

(٣) أعيان الشيعة: ج ١، ص ١٤٠.

الأصول الستة عشر، ص: ١٢

و عن الشيخ حسين بن عبد الصمد - والد الشيخ البهائي - في درايته أنّه قال: «قد كتب من أجوبة مسائله هو [أي الإمام الصادق عليه السلام] فقط أربعمائه مصنف لأربعمائه مصنف تسمى الاصول، في أنواع العلوم» (١).

و عن الشهيد الثاني في شرح الدراية أنّه قال: «استقرّ أمر المتقدمين على أربعمائه مصنف لأربعمائه مصنف سمّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادهم» (٢).

و الذي يظهر من مجموع التتبعات - و الله العالم - أنّ المراد من مفهومي «الكتاب» و «الأصل» معنى واحد غالباً، و قد يستعمل الكتاب في ما هو أعمّ. و أمّا قول أصحابنا المتقدمين في فهارسهم: «له كتاب» أو «له أصل» فالمقصود أنّ صاحبه كان من الرواة عن الأئمة، أو من أهل الفضل و من مشايخ الرواية، و له كتاب في الرواية عن الأئمة، و صاحب رواية و يروي عنه. (٣)

فالأصل: عبارة عن نسخة أو كتاب - و لو صغير - يحتوي على مجموعة من روايات بعض الرواة عن الإمام سواء مع الواسطة أو بدونها، فكان من سيرة الأذكياء من خيار الأصحاب الاهتمام بحفظ الحديث و جمعه و كتابته و دراسته و نشره، فربّما كان لبعضهم العشرات من هذه الاصول التي تعتبر مادّة علمهم و مقدار معرفتهم.

فاصول الرواية كانت على قسمين: قسم منها بشكل التصنيف و التنظيم بين الروايات مع مقدار من الشرح و البيان و التوضيح، و آخر بشكل جمع ابتدائي غير منظم. و في الأعمّ الأغلب كان للقسم الأول اسم خاصّ، و يطلق على الثاني: «الكتاب» أو «النسخة» أو «الأصل» أو «الرواية»، و يضاف إلى اسم جامعه أو إلى روايه الأخير أيضاً باعتبار روايته له، فكانت هي - في الحقيقة - دفاترهم الشخصية في رواية الحديث، و كانوا يعرضونها على التلاميذ أو أقرانهم الراغبين في رواية تلك الأحاديث عنهم،

(١). وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ٦٠.

(٢). الرعاية في علم الدراية: ص ٧٣.

(٣). لمزيد من الاطلاع راجع كتاب نهاية الدراية: ص ٥٢٢ - ٥٣٥.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣

و كانت متعددة غالباً، و في أحيان كثيرة كان التلاميذ ينتقون بعضاً منها ليدرجوه في دفاترهم ثمّ ينقلون هذا المنتخب إلى الآخرين من تلامذتهم، سواء بصورة مستقلة و باسم الراوي المأخوذ منه أو بصورة غير مستقلة؛ و ذلك بتفريق أحاديثه في الأصل أو التصنيف الذي ينسب إليه؛ كأخبار ابن أبي عمير أو كتاب جعفر بن شريح، كما في هذه المجموعة. و الإشارة إلى الأصل المأخوذ منه كانت بواسطة ذكر اسم صاحبه في صدر السند. و بهذا الشكل تغيّرت و انمحت الصورة الاولى لعمدة تلك الاصول.

وهذا هو السرّ في صغر حجم هذه الاصول في هذه المجموعة. ولكن مع ذلك يوجد هناك بعض الاصول الأولية في الرواية للرواة الأولين عن الأئمة عليهم السلام حافظت على قدر كبير من شكلها الأولى و روايتها الاولى؛ حيث إنّ جميع أخبارها جاءت برواية واحدة عن الإمام المعصوم عليه السلام؛ كالجعفریات، و مسائل علي بن جعفر، و أصل زيد الزرّاد- في هذا الكتاب-، و ربّما صحيفه الرضا عليه السلام، و توحيد المفضّل، و غيرها.

و نأمل من خلال هذا التحليل أن نكون قد وفقنا لعرض صورة صحيحة عن آثار المتقدمين في الرواية.

و كان من التقديرات الإلهية أن تصان هذه المجموعة القديمة من الاصول و تبقى محفوظة من الضياع و الانداس، لتعكس للباحثين صورة واضحة عن سائر تلك الاصول و تقييمها، و لو لاهما لما انطبعت في ذهن أحد صورة صحيحة و واضحة عنها، كما نلاحظه اليوم في كتب الدراية و الرجال و التراجم و الكتب التي تطرقت لبيان وضع العلوم و المعارف في عصر المعصومين عليهم السلام و العصور المقاربة له؛ فإنّ أغلب التحليلات حول هذه الاصول بعيدة عن الواقع.

فالأصل كان يطلق عندهم على كلّ مجموعة روائية يقوم بجمعها راو خاص، سواء كانت مشتملة على روايات متفرقة- كما هو الأكثر- أو بصورة تصنيف و تبويب للأخبار؛ و لذا نقل عن محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني رحمه الله في الغيبة أنّه قال: «إنّه ليس بين جميع الشيعة ممّن حمل العلم و رواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أنّ كتاب

الأصول الستة عشر، ص: ١٤

سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الاصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت و أقدمها؛ لأنّ جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنّما هو عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام و المقداد و سلمان الفارسي و أبي ذرّ، و من جرى مجراهم ممّن شهد رسول الله صلّى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام و سمع منهما. و هو من الاصول التي ترجع الشيعة إليها و يعول عليها» (١).

و في فهرست ابن النديم- عند ذكر أسماء كتب أبان بن تغلب- قال: «كتاب من الاصول في الرواية على مذاهب الشيعة» (٢).

فظهر من هذه الكلمات: أنّ الأصل كان يطلق على كلّ كتاب للرواية، و في الغالب كان ينسب إلى جامعها بالهيئة الخاصة، و أحيانا- و بضرب من التأويل- كان ينسب للرواة له، و كان له صورة خاصة متعارفة في ذلك العصر. (٣)

و يظهر من بعض القرائن أنّ بعض كتب الرواية و الاصول- التي كانت تنسب إلى الأشخاص- كان حصيلة جلسات إملاء الحديث و قراءته، و بعد انتهاء الجلسة كانوا يجيزون لتلامذتهم كتابتها و روايتها عنهم. و لكن ليس معنى هذا القول أنّ جميع الاصول التي رويت كانت بهذه الصورة و أنّ لأصحابها جلسات منظمّة، بل إنّ بعض الاصول لم يروها إلّا شخص واحد، كما يظهر من بعض كتب الأخبار؛ فمثلا: كتاب خلاد في مجموعتنا هذه لم يرد إلّا من طريق ابن أبي عمير، و لم نعثر له في كتب أصحابنا إلّا على رواية واحدة، فكلّ ما نقلوه عنه كان من ضمن كتابنا هذا لا غير.

و لا يعقل أن يكون رجل متصفا برواية الحديث و روايته بهذه القلّة التي لا تتجاوز مجلسا واحدا من مجالس الحديث! و إن كان لا يستبعد وجود روايات اخرى و رواة آخرين له و لأمثاله لم تصل أخبارهم إلينا. و اندرست آثارهم، و لم تكن لروايتها القدرة

(١). الغيبة للنعماني: ص ١٠١.

(٢). فهرست ابن النديم: ص ٢٧٦.

(٣). لمزيد من الاطلاع راجع كتاب نهاية الدراية: ص ٥٢٢-٥٣٥.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥

العلمية لاستخراج لآئتها و إحيائها كما فعل ابن أبي عمير.

و كان من جملة الأسباب التي دعت إلى ذلك أن الرواة المتطلّعين - أمثال ابن أبي عمير - كانوا ينتخبون الأحاديث التي تمتاز بأهميّة خاصية عندهم؛ كعدم ورودها عن شخص آخر، أو أن الرواية في ذلك المعنى قليلة، أو وجود غموض في بعضها، أو احتواء الرواية على بعض الإيضاحات أو المعاني الإضافية.

ولأغراض معيّنة كانوا يلخّصون بعض كتب الرواية و الاصول التي كانت تنسب إلى الأشخاص، و كانوا يحتفظون بذلك المنتخب عندهم بصورة مستقلة، أو أن هذه الكتب لم تكن لهم و إنّما كانوا يستعبرونها من أصحابها لعدم القدرة على الشراء، فينقلون ما يهمهم من الأحاديث ثم يردونها إلى أصحابها. و لذا نرى أن الكتب المنسوبة إلى الأفراد بصورة مطلقة متعدّدة و يختلف بعضها مع بعض؛ و لأجل ذلك نجد أصحاب الفهارس يقولون: «له كتاب»، و أحيانا يضيفون: «إنّ لكتابه روايات متعدّدة؛ فهي مختلفة و متعدّدة باختلاف رواياتها». و من هنا نرى لأصحاب كتب مجموعتنا هذه روايات كثيرة عن الإمام المعصوم مباشرة، و لا وجود لها في هذا الكتاب؛ و هذا يثبت وجود كتب اخرى لهم غير هذا الكتاب.

و هذه التلخيصات لم تكن منحصرة بكتب الرواية، بل أصحاب الأئمة عليهم السّلام أنفسهم لم يرووا جميع ما كانوا يسمعون من الإمام، بل كانوا يلخّصونه و يحصرونه بالمهمّ منه - من جهتهم - و بنتائجها؛ و لذا كانت الروايات المختلفة للحديث الواحد تجيء مختلفة من حيث التفصيل و التلخيص؛ كما في الحديث (٣٢) من كتاب عاصم من مجموعتنا هذه، التي يصحّ لكلّ منها إطلاق أنّها من أصله أو من كتابه.

و لو لا وجود هذه النسخة من الاصول، و المقارنة بين أحاديث أصحابها و الأحاديث التي وردت عنهم في الكتب الاخرى، و بينها و بين الأحاديث المتّحدة معها أو المشابهة لها التي وردت في كتب الأخبار عن الرواة الآخرين، و المتاعب التي تحمّلناها في سبيل تحقيقها، لما كان لنا حلّ كثير من هذه الإبهامات.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦

و من مراجعة محتويات هذه المجموعة و أوصافها و ما جاء عنها في كتب الفهارس، يظهر أنّ كلّ تراثنا الحديثي المتبقّي إلى اليوم إنّما هو مقدار يسير من التراث الذي حفظ من الدمار الذي تعرّضت له آثار الشيعة من بعد وفاة الإمام الصادق عليه السّلام إلى زمن الشيخ الكليني رحمه الله، و إن كان ما تبقى منه إلى اليوم عظيما أيضا.

و هذه المجموعة الروائية من حيث اشتغالها على حقائق هامة عن كيفية الرواية في كتب المتقدمين، و بخاصة أصحابنا، تكاد تكون أهمّ كتاب من نوعه و أقدم كتاب سلم من الاندلس و الضياع؛ حيث يكشف عن حقائق مهمّة كثيرة كانت مبهمّة منذ قرون.

و بفضل بقائها إلى اليوم أمكن تفسير جانب مهم من جوانب تاريخ أصحابنا الروائي - الثقافي الذي خيم عليه الغموض طيلة قرون متمادية.

و أمّا الكلام حول حركة علم الحديث في الشيعة - التي ابتدأت بصورة ملموسة من زمن الإمام الباقر عليه السّلام - و كيفية أخذ الحديث و مجالس الحديث في ذلك العصر، فمرجه إلى فرصة قادمة إن شاء الله؛ لأنّه بحاجة إلى دراسة مستقلة و مفصّلة، و ربّما فتحنا له - بإذن الله - فصلا في كتابنا الكبير في الأخبار.

## مراحل ضياع التراث الإسلامي عبر القرون

و يمكن لنا أن نقسّم مراحل ضياع التراث الإسلامي إلى ثلاث مراحل رئيسية:

الاولى: ضياعه من بعد وفاة الرسول الأعظم صلّى الله عليه و آله و في فترة المنع عن تدوين الحديث و استيلاء بني أمية على الحكم و الخلافة، إلى زمن الإمام محمد بن عليّ الباقر عليه السّلام؛ فإنّ غالب السنّة النبويّة و الأخبار العلويّة التي حفظها الصحابة و التابعون في الكتب قد ضاعت في هذه المرحلة؛ و ذلك لإخفائها عن الناس خوفا من المتغلّبين على السلطة الساخطين على أصحاب هذه الكتب و

على ما احتوته كتبهم. و أما في زمن الإمام الباقر و الصادق عليهما السلام فقد نشطت حركة علم الحديث في العالم الإسلامي.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧

الثانية: ضياعه من بعد عصر الإمام الصادق و زمن قوة شوكة العباسيين إلى زمن الشيخ الكليني - أي ابتداء القرن الرابع و ضعف الدولة العباسية و تقهقرها و استيلاء البويهيين على الخلافة - ففي هذا العصر نشطت حركة علم الحديث؛ لأنّ بعض الضغوط على أنصار أهل البيت قد خفّت، و لمسوا في هذا العصر نوعا من الحرية.

الثالثة: من زمن الشيخ الطوسي - و تحديدا من بعد استيلاء السلاجقة على الحكم العباسي و زوال البويهيين - و عودة اضطهاد الشيعة في هذا العصر، و إحراق مكتبة شابور في بغداد التي كانت تحتوى على نفائس التراث الإسلامي، و الهجوم على الأماكن المقدسة للشيعة و على منزل الشيخ الطوسي رحمه الله - الذي كان يمثل الزعامة الشيعية في العالم الإسلامي آنذاك - و على الشيعة و ممتلكاتهم في ذلك العصر.

إنّ ضياع ذلك الكمّ الهائل من كتب الأصحاب في بغداد عاصمة الخلافة العباسية - و التي استطاع الشيخ و النجاشي رؤيتها و إدراج أسمائها في فهرسيهما بالرغم من إفناء قسم كبير منها أيضا قبل ذلك العصر، و التي لم يبق منها اليوم إلا أقلّ القليل - يحكى عن وقوع كارثة عظيمة في كتب الطائفة التي كان لها قصب السبق في العلوم الإسلامية، و لها التقدم الملحوظ في تدوين الحديث و حفظ الشريعة و الآثار النبوية ... كارثة خلّفت وراءها انطماش القسم الأكبر منها خلال قرن واحد فقط.

ولذا نرى أنّ ابن إدريس؛ كان يستطرف من بعض الكتب التي وصلت إليه شذرات عامة و يلحقها بكتابه؛ و لعلّ من أسباب ذلك أنّه لم يكن يطمئنّ ببقائها على حالها، فعمد إلى ذلك لتصل كما هي إلى الأجيال القادمة. و ما كان هذا إلا لعدم الرغبة فيها و الاعتناء بها، و عدم تعاهدها و دراستها و استنساخها؛ لذلك بقيت متروكة على حالها، و بتعاقب الأزمنة اندرست و ذهب أثرها من الوجود، و لم يبق منها اليوم سوى أسمائها.

و من جملة أسبابها أيضا أنّ فقهاءنا في العصور الاولى كانوا محدّثين؛ يراجعون كتب الأخبار لاستخراج الأحكام، و كان هذا عاملا مؤثرا في بقائها. و من بعد تبويب الأحاديث الفقهية و تجميعها في الجوامع الحديثية سهل الأمر عليهم و استغنوا عن

الأصول الستة عشر، ص: ١٨

مراجعتها نفس تلك الاصول؛ حيث كان الكثير منها فاقدا للتبويب و أيضا يتطلّب من المراجع صرف الوقت الطويل.

و كان من جملة العوامل أيضا أنّ الكثير من تلك الكتب كانت حيازتها بحاجة إلى مال كثير خارج عن قدرة الأفراد.

و من الملاحظ أنّه بعد مضيّ جيلين أو ثلاثة لم تعتن الحوزات الدينية بتلك الكتب، و نشأت الزعامة الدينية في هذه الأجواء، لذلك لم تولها الاهتمام و الرعاية المناسبة.

ولذا نجد جلّ الكتب التي كتبها فضلاء المسلمين - الموالين لأهل البيت عليهم السلام - في التاريخ و المغازي و الفضائل قد انعدمت. و لكن مع ذلك فإنّ ما ورد منها في كتب القوم كثير، و ذلك لم يكن عن اختيار و رغبة منهم بل عن اضطرار؛ لأنّهم لو أعرضوا عنها لما بقى لهم شيء. و بذلك اعترف الذهبي في مقدّمة أحد كتبه الرجالية في جوابه عن الاعتراض القائل: لما ذا ينقل كثيرا في كتبه عن رواة الشيعة؟

و استمرّت هذه المرحلة إلى عصرنا الحاضر باستثناء بعض الفترات التي تخلّلتها؛ كالعصر الصفوي الذي ازدهرت فيه أيضا حركة علم الحديث؛ فإنّ معظم التراث الشيعي الموجود اليوم هو إمّا من نسخة مستنسخة في ذلك العصر، و إمّا من نسخة مستنسخة عن نسخة كتبت في ذلك العصر. و لا يخفى على المحصّلين الدور الهامّ الذي كان لعلماء هذا العصر في تنشيط حركة علم الحديث التي كان من نماذجها المهمة ما قام به العلمان المجلسي و الشيخ الحرّ العامليّ رحمهما الله من جهود مضيئة في هذا المجال؛ فإنّ الكثير من النسخ الخطية إمّا ترجع إليهما أو ترجع إلى نسخة استنسخت عن نسخهما.

فهذه ثلاث مراحل من مراحل ضياع التراث الإسلامي، و السياسة كانت أهم عامل مؤثر في طمسه، و كان لها تأثير سلبي شديد و مباشر على اقتصاد المجتمع، خصوصا طبقة العلماء المناوئين للسياسة الحاكمة، و لم يكن التأثير الاقتصادي في كثير من الأصول الستة عشر، ص: ١٩

الأحيان بأقل من التأثير السياسي؛ فالمجتمع الذي لا يستطيع طلبه العلم فيه من توفير أبسط المقومات الاقتصادية اللازمة لهم، لا يستطيع صرف الوقت و الاهتمام في سبيل حفظ تراثه و استمرار نموه و حياته على طول الأيام، فيوما بعد يوم يتعد عن علومه و تراثه حتى يأتي زمان يؤول الأمر فيه إلى تعسر معرفة شيء لأحد عن بعض تلك العلوم كما في العصر الحاضر. و هذا مصداق كلام مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمُصَلِّينَ - حَيْثُ قَالَ: «يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ»

. فتلفت الكتب و ضاعت و اندرست و لم يبق منها حتى أسماؤها، اللهم إنا عند بعض أهل العلم ممن يهتم بعلوم أهل البيت عليهم السلام، و قد ذكر بعض أهل العلم أنه بعد انقراض الدولة الصفوية تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشدة، و لم يكن للكتب الدينية آنذاك قيمة تذكر، بحيث إن كميات كبيرة منها كانت تباع بأسعار زهيدة جدا، حتى إن السيد نصر الله الحسيني الحائري رحمه الله - الشهيد في إسلامبول - عند ما سافر من الحائر إلى أصفهان اشترى في صفقة واحدة ألفي كتاب - من أحسن الكتب - بسعر زهيد جدا، فأخذها معه إلى العراق و حفظها. و لا يعرف عدد الكتب التي خرجت من محالها و ضاعت و ذهب أثرها من صفحة الوجود!

## التعريف بكتب المجموعة و اعتبارها

### إشارة

يعود تاريخ التعرف على هذه المجموعة الثمينة إلى العصر الصفوي، و بالتحديد من قبل العلامة المجلسي، حيث أدرج الكثير من محتوياتها في البحار. و لمّا كانت هذه المجموعة تتمتع بأهمية قصوى فقد اعتنى بها بعض أرباب الفن ممن اطلعوا عليها، فتكثرت نسخها من بعد العلامة المجلسي، لكن رغم ذلك نرى أنها كانت مستورة عن أنظار الكثيرين و لم يطلعوا عليها. أمّا الشيخ الحرّ فالظاهر أنه لم تصل إليه إلّا بعد الفراغ من تأليف كتاب الوسائل، حيث لم تسمح له الظروف بأن يدرجها في الوسائل. و ينقل أنه كان على علم بموضع النسخة، فطلبها من أصحابها فلم يلبّوا طلبه

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠

و بخلوا بها عليه (١).

و لكن الذي يضعف هذه الرأي أن الشيخ الحرّ استفاد منها في كتابه إثبات الهداة، و هو من الكتب التي ألفها في مطلع حياته العلمية، و كان ذلك قبل تأليف الوسائل.

و كتب الشيخ الحرّ على ظهر النسخة التي اعتمدا عليها في تحقيقنا - و كانت من ممتلكاته - : «اعلم أنني تتبعت أحاديث هذه الكتب الأربعة عشر، فرأيت أكثر أحاديثها موجودا في الكافي أو غيره من الكتب المعتمدة، و الباقي له مؤيدات فيها، و لم أجد فيها شيئا منكرا سوى حديثين محتملين للتقية و غيرها». و وقع تحته بهذه العبارة:

«حرّره محمد الحرّ».

و قال العلامة المجلسي في توثيقه لكتاب زيد النرسی و الزرّاد - كما سيأتي - : «إنا أخذناهما من نسخة قديمة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبي، و هو نقلها من خط الشيخ الجليل محمّد بن الحسن القمي، و كان تاريخ كتابتها سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، و ذكر أنه أخذها و سائر الاصول المذكورة بعد ذلك من خط الشيخ الأجلّ هارون بن موسى التلعكبري رحمه الله» (٢).

و قال في المستدرک حول نسخته من هذه المجموعة: «و هذه النسخة كانت عند العلامة المجلسي - كما صرح به في أوّل البحار - و



منها انتشرت النسخ» (٣).

أقول: فنعم ما أقرّ به الشيخ الحرّ، و هو من المطلّعين على أحاديث العترة؛ فإنّ

(١). أقول: إنّ ظاهرة احتكار الكتب و منع رواد العلم و المعرفة من الإفادة منها و الارتشاف من مناهلها، تعدّ- في الحقيقة- من الظواهر السيئة و الدنيئة في المجتمع، و لقد تحمّل العلماء و المثقّفون من جرّاء ذلك- و على مرّ العصور- الكثير من المعاناة. يحكى أنّ العلامة المجلسي رحمه الله كان قد احتاج إلى بعض الكتب الموجودة في أصفهان، فطلبها من أصحابها فرفضوا إعطاءه إيّاها بالرغم من منزلته و رئاسته و نفوذه، فكيف بالآخرين! و لا تزال الظاهرة نفسها قائمة في أوساطنا العلمية بالرغم من كثرة المكتبات و الإمكانيات و التقنيات، فكم يلاقى الباحث و المحقّق من عناء و مشقّة و رفض في سبيل الحصول على بعض النسخ أو مصوّرة عنها!

(٢) بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٣.

(٣) خاتمة مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٣٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٢١

أغلب أحاديث هذه المجموعة موجود في كتب الحديث المرويّة من قبل أصحابنا، فبعضها متّحد معها في الطريق و في اللفظ، و بعضها متّحد معها في اللفظ مختلف من حيث الراوي. فمثلا يوجد في أصل: «عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام...»، و في آخر: «عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول...». و قسم آخر من الروايات يكون مختلفا معها من حيث الراوي، و متّحدا أو شبيها لها- في بعض فقراتها أو أغلبها- من حيث المعنى، سواء كان ذلك عن نفس ذلك الإمام أو عن غيره من المعصومين. فالمراجع يلاحظ بوضوح تطابق أحاديث المعصومين بعضها مع بعض و انسجامها و اتّحادها من حيث المعنى رغم صدورها في أزمنة مختلفة، بل في كثير من الموارد تكون ألفاظها متّحدة تماما كأنّها صدرت عن شخص واحد في زمان واحد، و هو من أعلى مظاهر الإعجاز، و حقّانية حركتهم، و إلهيّة دعوتهم.

و هناك مسألة ينبغي التنبيه عليها؛ و هي أنّ اعتبار هذه الكتب ليس بمعنى صحّة ظواهر جميع الأحاديث التي وردت فيها من حيث الحكم، بل بمعنى أنّها رويت بهذه الصورة، أمّا الميزان في اعتبارها في مقام العمل فيخضع لقواعد علم الحديث التي وردت عن المعصومين. و لذا نرى المجاميع التي دوّنت على أساس هذه الاصول انتخب أصحابها ما كان يناسب موضوع كتابهم و كان حجّة بنظرهم في مقام العمل و صحيحا من حيث المعنى، أو كان لها مكانة خاصّة فتركوا التي لم يكن لها مثل هذه المميّزات. فكتب الحديث- على هذا- تنقسم إلى قسمين: فقسم منها يورد ما ورد عنهم عليهم السّلام، و قسم يختصّ بما هو معتبر عند كاتبها في مقام الحكم و العمل. و لذا يوجد في أحاديث هذه المجموعة ما صدر منهم عليهم السّلام لأجل بعض المصالح لا- اعتقادا بذلك؛ كالمماشاة مع الرأى العام، أو لاقتضاء الظروف ذلك في تلك الأزمنة، أو لأخذهم عليهم السّلام ذهنية المخاطب بنظر الاعتبار، أو ما شابه ذلك. و عليه، يجب ألاّ يستغرب القارئ عند ما يواجه فيها أخبارا مخالفة لما هو المشهور؛ للأسباب المذكورة.

و من هنا لم يهتمّ أغلب المحدثين بهذا القسم من الأخبار، و لم ينقلوها في كتبهم

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢

التي دوّنت على أساس هذه الاصول؛ و لذا نرى أنّها لم تأت في الكتب الأربعة و أمثالها من كتب الأخبار، إلّا ما جاء من باب الغفلة أو الاشتباه في الاستنباط. و نحن و رعاية منّا للأمانة العلمية أوردناها كما هي؛ ذلك أنّها تبيّن الصورة العامة للأصول الأوّلية في المتقدّمين.

و النكتة الأخرى التي يجب الإشارة إليها هي أنّ جلّ الكتب الحديثية الموجودة في عصرنا لم تأخذ عن هذه الاصول مباشرة، بل بواسطة بعض الجوامع الحديثية و مصنّفات الفحول من الرواة، كابن أبي عمير و الحسين بن سعيد و محمّد بن أبي نصر البزنطي و

البرقى وغيرهم ممن أدركوا أصحاب هذه الأصول، و حضروا عندهم، و أخذوا أخبارهم، و أدرجوها في كتبهم. و كانت هذه الأصول من منابع علمهم و ذخائر فضلهم، و كان ما ينتخبونه منها مورد رأيهم و حكمهم و فتواهم و عملهم، و إذا كان بعض أخبارها من المتعارضات فربما يظهر من إيراداتها في كتبهم أنهم يعملون بها من باب التخيير أو الترجيح بينها. و ثمة أسرار أخرى في هذه المجموعة لا تزال مكتومة.

و نظرا لأن أصحاب هذه الأصول عاصروا الأئمة الأطهار عليهم السلام و أخذوا عنهم الحديث مباشرة أو بواسطة من أخذ عنهم و اشترك في مجلس الإمام عليه السلام، لذلك يرى المراجع نفسه كأنه يعيش في تلك الأعصار مع الأئمة الأطهار و أصحابهم الأخيار، و هي نعمة عظيمة و افتخار كبير، و الحمد لله.

### خصائص المجموعة

تمتاز هذه المجموعة عن سائر الكتب الأخرى بخصائص و مميزات يقف عليها المراجع عند التأمل و التدقيق فيها. فمن خصائصها أنها تتألف من مجموعة روايات متفرقة يكتنف بعضها الغموض و عدم الوضوح في المعنى ما لم تقترن بروايات أخرى متّحدة معها في الموضوع، أو تخالف بحسب ظاهرها الأخبار الأخرى، فيجب التفقه فيها بالجمع بينها، و أعمال القواعد و الأصول اللازمة للعمل بالحديث.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣

و قراءة هذه المجموعة هي في الحقيقة قراءة لمجموعة من الأحاديث المتنوعة كلّ التنوع، و يرى الباحث عند مراجعته للمصادر- المشار إليها في الهامش - كيفية مجيء الأحاديث المتّحدة و المتشابهة في كتب الأخبار؛ حيث يستطيع المقارنة بينها، و تحصل له من خلال مقارنتها معلومات كثيرة عن كيفية ورود الروايات المتّحدة في المصادر الحديثية، و سير الحديث في زمن المتقدمين، و دراسة أخطاء النسخ، و دراسة أسانيدھا و تصحيحها، و حجم الروايات المتكررة و معرفه مصادرھا و ما وصلت إليه دراسة علم الحديث عند الأصحاب، و ما ينبغي القيام به من أعمال تناسب حركتنا العلمية، و تدارك بعض النواقص المطروحة فيها، إضافة إلى مادتها الغنية المستخرجة من مناهل أهل بيت الرسالة و الوصاية؛ من الأحكام، و المواعظ، و الحكم، و مكارم الأخلاق، و أخبار السماء و العالم؛ و التوحيد، و العقائد، و فضل بعض الأعمال، و مسائل أخرى مهمّة لا يعرفها إلّا الأوحدي من العلماء.

إنّ من تأمّل في هذا الكتاب يقف على حقائق بينة كثيرة في مختلف العلوم و المعارف التي ترتبط بالنبى و آله- صلوات الله عليهم أجمعين- و التي ربّما لم تكن بهذه الكثرة في الكتب الأخرى بالنظر إلى حجمه الصغير، و إن كان أسلوبه غير مألوف للمراجعين؛ لعدم رؤيتهم لمثله. فالمراجع من خلال الاطلاع على متون هذه المجموعة و ما نقل عنها في مجاميعنا الحديثية تحصل له صورة عن طبيعة كتب الحديث عند أصحاب الأئمة الأطهار؛ و لذا ينحلّ باتّضح هذه الصورة كثير من إبهامات المجاميع الحديثية المتقدّمة التي حصلت نتيجة الجهل بكيفية نقل الرواية و انتزاعها من اصولها و إيراداتها بأشكال جديدة في تلك المجاميع، و التي يمكن بواسطتها فهم كثير من هذه الإبهامات التي لأجلها يخدش أحيانا في حجّية كثير من الأخبار.

و من خلال قراءة أحاديث هذه المجموعة تنعكس طبيعة اصول القدماء و الأحاديث الموجودة فيها، و كيفية أخذ أصحاب الجوامع الحديثية من هذه الاصول،

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤

و ماهية الأحاديث التي أهملوها و لم يوردوها في مجاميعهم، و مقارنته الجوانب المختلفة الأحاديث مع الأحاديث الموجودة في المصنفات الحديثية، و ينكشف الكثير من القرائن و الحقائق في علم الحديث التي يستفاد منها في علم الفقه و الاصول و الرجال. و من خلال مقارنته أحاديث الأئمة عليهم السلام و علومهم الواسعة و الكثيرة التي هي فوق حدّ الإحصاء، و من اتّحاد كلماتهم عليهم

السِّيَلام بالرغم من كثرتها و صدورها في أزمته متفاوتة و لأفراد مختلفين، و تطابقها و انسجامها مع بعض و مع كلمات رسول الله صلى الله عليه و آله و سيرته؛ يعلم من خلال ذلك كله إلهية دعوتهم و علومهم.

و من فوائد هذه المجموعة أيضا تكثُر طرق بعض الأحاديث المتفرّدة أو القليلة الطرق أو الضعيفة أو المرسلّة- كما في تفسير العياشي- لكنّها بفضل الأحاديث الموجودة هنا خرجت عن الإرسال، كما في الحديث السابع و السّتين من كتاب عاصم عن أبي إسحاق النحوي الذي جاء في تفسير العياشي مرسلا، كما في البحار.

كانت هذه المجموعة منذ ثماني سنوات مورد نظر و تأمّل و تحقيق عندنا- و إن لم يكن ذلك متواصلا؛ لانسداد طريق العلم و التحقيق في كثير من مسائلها في عصرنا مع حثّ جماعة من العلماء على إظهارها و وضعها في متناول الباحثين، و لكنّي كنت أشعر بعدم كفاية تلك التحقيقات، و كانت بحاجة إلى اجتهاد كثير في مختلف مجالاتها، كما لا يخفى ذلك على ذوى الألباب، خصوصا مع تقدّمها التاريخي و اضمحلال قرائن العلم و المعرفة، ثمّ أقدمنا على إخراجها عند ما شعرنا بكفاية التحقيق و حلول وقت تقديمها إلى مجامعنا العلميّة.

و تختلف الأحاديث الموجودة في هذه المجموعة من حيث الصورة و الشكل:

فقسم منها معظمه مروى عن الأئمة عليهم السّيَلام بلا واسطة، كما في أصلى النرسى و الزرّاد؛ و قسم آخر كذلك لكن مع واسطة أو أكثر كما في أصل عاصم؛ و قسم ثالث مروى بتمامه مع الواسطة كما في كتاب عبّاد.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥

فالراوى أخذ الأصل- بهذا العدد من الروايات المتفرّقة- من جامعه أو من الرواة عنه.

### محتوى المجموعة

و هذا الكتاب مؤلّف من مجموعتين:

الاولى: تشتمل على كتاب زيد الزرّاد، و كتاب أبي سعيد عبّاد العصفريّ، و كتاب عاصم بن حميد الحنّاط، و كتاب زيد النرسى، و كتاب جعفر بن محمّد بن شريح، و كتاب محمّد بن مثنّى الحضرميّ، و كتاب محمّد بن جعفر القرشيّ، و كتاب درست بن أبي منصور الواسطيّ.

برواية أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبرى عن الشيخ أبي عليّ محمّد بن همام، أو عن أبي العبّاس ابن عقده.

الثانية: تشتمل على كتاب عبد الملك بن حكيم، و كتاب مثنّى بن الوليد الحنّاط، و كتاب خلّاد السديّ، و كتاب حسين بن عثمان، و كتاب عبيد الله بن يحيى الكاهليّ، و كتاب سلام بن أبي عمر، و على خبر في الملاحم، و نوادر عليّ بن أسباط. برواية الشيخ أبي محمّد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى عن أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانيّ.

### الرواة الأوّلون لكتب المجموعة

إنّ أغلب الاصول التي انتشرت من طرق الرواة بهذا الشكل في هذه المجموعة إنّما وردت من طريق شيخ الرواية الحافظ الفقيه محمّد بن أبي عمير رحمه الله الذي هو من أصحاب الإجماع، و أمّا سائر الاصول فقد وردت من طرق رواة آخرين كأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، كما في أصل الكاهليّ و غيره.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦

### التعريف بكتب المجموعة الاولى

## أصلا الزراد والنرسي

و حول هذه المجموعة قال العلامة المجلسي في مقدمته كتابه بحار الأنوار- عند توثيقه لمصادر الكتاب:- «و النرسي من أصحاب الأصول، روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام، و ذكر النجاشي سنده إلى ابن أبي عمير عنه، و الشيخ في التهذيب و غيره يروى من كتابه. و روى الكليني أيضا من كتابه في مواضع: منها في باب التقبيل عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عنه. و منها في كتاب الصوم بسند آخر عن ابن أبي عمير، عنه.

و كذا كتاب زيد الزراد أخذ عنه أولو العلم و الرشاد، و ذكر النجاشي أيضا سنده إلى ابن أبي عمير عنه، و قال الشيخ في الفهرست و الرجال: لهما أصلان لم يروهما ابن بابويه و ابن الوليد، و كان ابن الوليد يقول: هما موضوعان. و قال ابن الغضائري: غلط أبو جعفر في هذا القول؛ فإني رأيت كتبهما مسموعة من محمد بن أبي عمير. انتهى.

و أقول: و إن لم يوثقهما أرباب الرجال لكن أخذ أكابر المحدثين من كتابهما، و اعتمادهم عليهما، حتى الصدوق في معاني الأخبار و غيره، و رواية ابن أبي عمير عنهما، و عدّ الشيخ كتابهما من الاصول، لعلها تكفي لجواز الاعتماد عليهما، مع أنّنا أخذناهما من نسخة قديمة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبي، و هو نقله من خط الشيخ الجليل محمد بن الحسن القمي، و كان تاريخ كتابتها سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة، و ذكر أنّه أخذهما و سائر الاصول المذكورة بعد ذلك من خط الشيخ الأجلّ هارون بن موسى التلعكبري رحمه الله.

و ذكر في أول كتاب النرسي سنده هكذا: حدّثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري- أيده الله- قال: حدّثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله العلوي أبو عبد الله المحمدي قال: حدّثنا الأصول الستة عشر، ص: ٢٧

محمد بن أبي عمير، عن زيد النرسي.

و ذكر في أول كتاب الزراد سنده هكذا: حدّثنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام، عن حميد بن زياد بن حماد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الزراد. و هذان السندان غير ما ذكره النجاشي «١».

و في أعيان الشيعة في ترجمة زيد الزراد قال: «قال النجاشي: زيد الزراد، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب؛ أخبرنا محمد بن محمد، حدّثنا جعفر بن محمد، حدّثنا أبي و علي بن الحسين بن موسى قالوا: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبي عمير، عن زيد بكتابه.

و في الفهرست: زيد النرسي و زيد الزراد لهما أصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه. و قال: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد، و كان يقول: هما موضوعان. و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، و كان يقول: وضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني، و كتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه.

و في الخلاصة: زيد النرسي- بالنون- و زيد الزراد، قال الشيخ الطوسي: لهما أصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه. و قال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد، و كان يقول: هما موضوعان. و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير. و كان يقول: وضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني. و قال الشيخ الطوسي في كتاب زيد النرسي: رواه ابن أبي عمير عنه.

و قال ابن الغضائري: زيد الزراد، كوفي، و زيد النرسي روي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال أبو جعفر بن بابويه: إنّ كتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسى السمان. قال:

و غلط أبو جعفر في هذا القول؛ فإني رأيت كتبهما مسموعة عن محمد بن أبي عمير.

(١) بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٣-٤٤.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨

والذي قاله الشيخ عن ابن بابويه وابن الغضائري لا يدل على طعن في الرجلين، فإن كان توقّف ففي رواية الكتّابين، ولما لم أجد لأصحابنا تعديلا لهما ولا طعنا فيهما توقفت عن قبول روايتهما. انتهى ما في الخلاصة.

أقول: في رواية الأجلّاء كتابه، وفيهم ابن أبي عمير الذي لا يروى إلّا عن ثقة، أقوى دليل على وثاقته واعتبار كتابه. وأما عدم رواية الصدوق وشيخه ابن الوليد كتابه وكتاب النرسى، فهو من جملة تشدّد القميين المعروف الذي هو في غير محله، والصدوق تابع لشيخه هذا في الجرح والتعديل، وجمود الأتقياء قد يكون أضرّ في الدين من تساهل الفسقة! - كما نشاهده في عصرنا - فضرر الفاسق المعروف الفسق لا يتجاوز نفسه، أمّا جمود التقى فيتبعه الناس عليه لحسن ظنّهم به، فيوقعهم في المفسدة باعتقاد أنّها مصلحة، وبعدهم عن المصلحة باعتقاد أنّها مفسدة. وابن الغضائري الذي لم يكذب يسلم منه أحد من الأجلّاء قد غلط الصدوق في قوله؛ لكون كتبهما مسموعة عن ابن أبي عمير، وكأنه يشير إلى اعتبارها لرواية ابن أبي عمير لها ...

وفي التعليق: لا يخفى أنّ الظاهر مما ذكره النجاشي - هنا وفي خالد [بن سدير] وزيد النرسى - صحّة كتبهم، وأنّ النسبة غلط لا سيما في النرسى؛ لقوله: يرويه جماعة. وكذا الظاهر من الشيخ في التراجم الثلاث لا سيما ما ذكره هنا. وناهيك لصحتها نسبة ابن الغضائري مثل ابن بابويه إلى الغلط. ومضى في الفوائد ما يؤيد أقوالهم وعدم الطعن فيهم، مضافا إلى أنّ الراوى ابن أبي عمير. وقوله: رواه عنه ابن أبي عمير بعد التخطئة، لعله يشير إلى وثاقتهما لما ذكره في العدة. انتهى.

وعن السيد صدر الدين العاملي في حواشي المنتهى المقال أنّه قال: قد ظفرت بحمد الله تعالى بكتاب زيد الزرّاد، وفيه ثلاثة وثلاثون حديثا، وصوره السند في أوّل الكتاب: حدّثنا أبو محمّد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري ... إلى آخر ما مرّ.

وبعد قوله عن زيد الزرّاد: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، وفي آخره: فرغ من نسخه من أصل أبي الحسن محمّد بن الحسين بن الحسن بن أيوب القميّ أيده الله، في يوم الخميس

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩

ليلتين بقيتا من ذى القعدة الحرام سنة (٣٧٤). ورجال السند كلّهم ثقات أجلّاء من أصحابنا، نعم يرمى حميد بن زياد بالوقف.

وقال: رأيت كتاب زيد النرسى منقولاً من خط منصور بن الحسن بن الحسين الآبي، وتاريخه في ذى الحجة الحرام سنة (٣٧٤)، وفي أوّل الكتاب: حدّثنا الشيخ أبو محمّد هارون بن موسى التلعكبري أيده الله، حدّثنا أبو العباس أحمد بن محمّد بن سعيد الهمداني، حدّثنا جعفر بن عبد الله العلويّ أبو عبد الله المحمّديّ، حدّثنا محمّد بن أبي عمير، عن زيد النرسى، عن أبي عبد الله عليه السلام. ورجال السند كلّهم ثقات، بل من الأجلّاء أيضا، وإن كان أبو العباس منهم زيدا جاروديا، فمع ما ذكرنا من السندين لكتاب الزيد بن ما قاله النجاشي فيهما قوله في كتاب النرسى: يرويه جماعة، كيف يتصوّر كون الكتّابين موضوعين مع أخذهما يدا بيد كما ذكرنا؟! انتهى.

وقال بحر العلوم الطباطبائي في رجاله: «الجواب عما حكاه الشيخ في الفهرست عن ابن بابويه - من الطعن الذي حكاه عن ابن الوليد - أنّ رواية ابن أبي عمير لهذا الأصل تدلّ على صحّته والوثوق بمن رواه، فإنّ الاستفادة من تتبع الحديث وكتب الرجال بلوغه الغاية في الثقة والعدالة والورع والضبط والتحدّر عن التخليط والرواية عن الضعفاء والمجاهيل، ولذا ترى أنّ الأصحاب يسكنون إلى روايته، يعتمدون على مراسيله. وقد ذكر الشيخ في العدة أنّه لا يروى ولا يرسل إلّا عمّن يوثق به، وهذا توثيق عام لمن روى عنه، ولا معارض له هنا.

وحكى الكشي في رجاله إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه والعلم. ومقتضى ذلك صحّة الأصل المذكور؛ لكونه ممّا قد صحّ عنه، بل توثيق روايه أيضا؛ لكونه العلة في التصحيح غالبا. والاستناد إلى القرائن وإن كان ممكنا إلّا أنّه

بعيد في جميع روايات الأصل. و عدّ زيد النرسي من أصحاب الاصول و تسميته كتابه أصلاً ممّا يشهد بحسن حاله و اعتبار كتابه؛ فإنّ الأصل في اصطلاح المحدثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد لم ينتزع من كتاب آخر. و أمّا الطعن على هذا الأصل

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠

و القدح فيه بما ذكره فإنّما الأصل فيه محمّد بن الحسن بن الوليد القميّ، و تبعه على ذلك ابن بابويه على ما هو دأبه في الجرح و التعديل و التضعيف و التصحيح، و لا موافق لهما فيما أعلم.

و تضعيف القميين و قدحهم في الاصول و الرجال معروف؛ فإنّ طريقتهم في الانتقاد تخالف ما عليه جماهير النقاد، و تسرّعهم إلى الطعن بلا- سبب ظاهر ممّا يريب اللبيب الماهر. و لم يلتفت أحد أئمّة الحديث و الرجال إلى ما قاله الشيخان المذكوران في هذا المجال، بل المستفاد من تصريحاتهم و تلويحاتهم تخطتتهما في ذلك المقال، قال الشيخ ابن الغضائري- و نقل ما مر عنه- ثمّ قال: و ناهيك بهذه المجاهرة في الردّ من هذا الشيخ الذي بلغ الغاية في تضعيف الروايات و الطعن في الرواة، حتّى قيل: إنّ السالم من رجال الحديث من سلم منه، و أنّ الاعتماد على كتابه في الجرح طرح لما سواه من الكتب. و لولا- أنّ هذا الأصل من الاصول المعتمدة بالقبول بين الطائفة لما سلم من طعنه و غمزه، على ما جرت به عادته في كتابه الموضوع لهذا الغرض، فإنه قد ضعّف فيه كثيرا من أجدباء الأصحاب المعروفين بالتوثيق؛ نحو إبراهيم بن سليمان بن حبان، و إبراهيم بن عمر اليمانيّ، و إدريس بن زياد، و إسماعيل بن مهران، و حذيفة بن منصور، و أبي بصير ليث المراديّ، و غيرهم من أعظم الرواة و أصحاب الحديث. و اعتمد في الطعن عليهم غالبا بامور لا- توجب قدحا فيهم بل في رواياتهم؛ كاعتماد المراسيل، و الرواية عن المجاهيل، و الخلط بين الصحيح و السقيم، و عدم المبالاة في أخذ الروايات، و كون رواياتهم مما تعرف تارة و تنكر أخرى، و ما يقرب من ذلك، هذا كلامه عن هؤلاء المشاهير الأجلّة.

و أمّا إذا وجد في أحد ضعفا بيننا و طعنا ظاهرا- و خصوصا إذا تعلق بصدق الحديث-، فإنّه يقيم عليه النوايح و يبلغ منه كلّ مبلغ و يمزّقه كلّ ممزّق. فسكوت هذا الشيخ عن أصل زيد النرسي و مدافعتة عن أصله بما سمعت من قوله، أعدل شاهد على أنّه لم يجد فيه مغمزا، و لا للقول في أصله سييلا.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١

ثمّ قال: و قول الشيخ في الفهرست: و كتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه، فيه تخطئة ظاهرة للصدوق و شيخه في حكمهما بأنّ أصل زيد النرسي من موضوعات محمّد بن موسى الهمدانيّ، فإنّه متى صحّت رواية ابن أبي عمير إياه عن صاحبه امتنع إسناد وضعه إلى الهمدانيّ المتأخّر العصر عن الراوي و المرويّ عنه.

و أمّا النجاشي، و هو أبو عذرة هذا الأمر و سباق حلبته كما يعلم من كتابه الذي لا نظير له في فنّ الرجال، فقد عرفت من كلامه روايته لأصل زيد النرسي- في الحسن كالصحيح، بل الصحيح على الأصح- عن ابن أبي عمير، عن صاحب الأصل. و قد روى أصل زيد الزرّاد عن المفيد، عن ابن قولويه، عن أبيه و عليّ بن بابويه، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبي عمير، عن زيد الزرّاد. و رجال هذا الطريق وجوه الأصحاب و مشايخهم، ليس فيهم من يتوقّف في شأنه سوى العبيديّ، و الصحيح توثيقه. و قد اكتفى النجاشي بذكر هذين الطريقين و لم يتعرّض لحكاية الوضع في شيء من الأصلين، بل أعرض عنها صفحا و طوى دونها كشحا؛ تنبيها على غاية فسادها مع دلالة الإسناد الصحيح المتّصل على بطلانها.

و في كلامه في زيد النرسي دلالة على أنّ أصله من جملة الاصول المشهورة المتلقّاة بالقبول بين الطائفة، حيث أسند روايته عنه أوّلا إلى جماعة من الأصحاب و لم يخصّه بابن أبي عمير. ثمّ عدّ في طريقه إليه من مرويات المشايخ الأجلّة، و هم: أحمد بن عليّ بن نوح السيرافيّ، و محمّد بن أحمد بن عبد الله الصفوانيّ، و عليّ بن إبراهيم القميّ، و أبوه إبراهيم بن هاشم. و قد قال في السيرافيّ: إنّ كان ثقة في حديثه، متقنا لما يرويه، فقيه بصيرا في الحديث و الرواية. و في الصفوانيّ: إنّ شيخ، ثقة، فقيه، فاضل.

وفي القمى: إنه ثقة في الحديث. وفي أبيه: إنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم.

ولا ريب في أن رواية مثل هؤلاء الفضلاء الأجلاء، تقتضى اشتهار تلك الاصول في زمانهم، وانتشار أخبارها فيما بينهم.

وقد علم مما سبق كونه من مرويات الشيخ المفيد و شيخه أبي القاسم جعفر بن

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢

قولويه، و الشيخ الجليل الذى انتهت إليه رواية جميع الاصول و المصنفات أبى محمّد هارون بن موسى التلعكبرى، و أبى العباس أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ المشهور، و أبى عبد الله جعفر بن عبد الله رأس المذرى الذى قالوا فيه: إنه أوثق الناس فى حديثه.

و هؤلاء مشايخ الطائفة و نقدة الأحاديث و أساطين الجرح و التعديل، و كلّهم ثقات أثبات، و منهم المعاصر لابن الوليد و المتقدّم عليه و المتأخّر عنه الواقف على دعواه، فلو كان الأصل المذكور موضوعا معروف الوضوح - كما ادّعاها - لما خفى على هؤلاء الجهابذة النقاد بمقتضى العادة فى مثل ذلك.

وقد أخرج ثقة الإسلام الكلينى لزيد النرسى فى جامعه الكافى - الذى ذكر أنه جمع فيه الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام - روايتين: إحداهما فى باب التقبيل من كتاب الإيمان و الكفر، و الثانية فى كتاب الصوم فى باب صوم عاشوراء. ثم ذكر الرويتين بسنديهما:

[عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ زُرَّارَةَ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «مَنْ صَامَهُ كَانَ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَظَّ ابْنِ مَرْجَانَةَ وَ ابْنِ زِيَادٍ». قُلْتُ: وَ مَا حَظُّهُمَا مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: «النَّارُ» (١)]

. و قال عند ذكر الثانية: و الشيخ فى كتابى الأخبار أورد هذه الرواية بإسناده عن محمّد بن يعقوب، و أخرج لزيد فى كتاب الوصايا من تهذيب الأحكام فى باب وصية الإنسان لعبده حديثا آخر. ثم ذكر سند الحديث.

ثم قال: و الغرض من إيراد هذه الأحاديث التنبيه على عدم خلوّ الكتب الأربعة من أخبار زيد النرسى، و بيان صحّة رواية ابن أبى عمير عنه، و الإشارة إلى تعداد الطرق

(١) الكافى: ج ٤، ص ١٤٧، ح ٦.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣

إليه، و احتمالها على عدّة من الرجال الموثوق بهم سوى من تقدّم ذكره فى السالفه، و فى ذلك كلّ تنبيه على صحّة هذا الأصل و بطلان دعوى وضعه. و يشهد لذلك أيضا أن محمّد بن موسى الهمدانيّ الذى ادّعى عليه وضع هذا الأصل لم يتضح ضعفه بعد فضلا عن كونه وضاعا للحديث «١». إلى هنا أورد كلامه فى الأعيان.

و قال فى تنبيهه كلامه: «فإنّه من رجال نواذر الحكمة، و الرواية عنه فى كتب الأحاديث متكرّرة، و من جملة رواياته حديثه الذى انفرد بنقله فى صلاة عيد الغدير، و هو حديث مشهور، أشار إليه المفيد رحمه الله فى مقننته و فى مسارّ الشيعة، و رواه الشيخ رحمه الله فى تهذيب الأحكام، و أفتى به الأصحاب و عوّلوا عليه، و لا رادّ له سوى الصدوق و ابن الوليد، بناء على أصلهما فيه.

و النجاشى ذكر هذا الرجل فى كتابه و لم يضعفه، بل نسب إلى القميين تضعيفه بالغلو، ثم ذكر له كتبها منها كتاب الردّ على الغلاة، و ذكر طريقه إلى تلك الكتب، قال رحمه الله:

و كان ابن الوليد رحمه الله يقول: إنه كان يضع الحديث. و الله أعلم.

و ابن الغضائرى و إن ضعفه إلّا أنّ كلامه فيه يقتضى أنّه لم يكن بتلك المثابة من الضعف، فإنّه قال فيه: إنه ضعيف يروى عن

الضعفاء، و يجوز أن يخرج شاهداً، تكلم فيه القميون فأكثروا، واستثنوا من نواذر الحكمة ما رواه. و كلامه ظاهر في أنه لم يذهب فيه مذهب القميين، و لم يرتض ما قالوه، و الخطب في تضعيفه هيّن، خصوصاً إذا استهونه.

و بالجملة، فتضعيف محمد بن موسى يدور على امور:

أحدها: طعن القميين في مذهبه بالغلو و الارتفاع. و يضعفه ما تقدّم عن النجاشي أن له كتاباً في الردّ على الغلاة. و ثانيها: إسناد وضع الحديث إليه. و هذا ممّا انفرد به ابن الوليد، و لم يوافقه في

(١). أعيان الشيعة: ج ٧، ص ٩٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤

ذلك إلّا الصدوق قدس سرّه لشده و ثوقه به، حتّى قال رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه: إنّ كلّ ما لم يصحّحه ذلك الشيخ و لم يحكم بصحّته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح.

و سائر علماء الرجال و نقده الأخبار تحرّجوا عن نسبة الوضع إلى محمد بن موسى، و صحّحوا أصل زيد النرسي، و هو أحد الاصول التي اسند وضعها إليه، و كذا أصل زيد الزرّاد. و سكوتهم عن كتاب خالد بن سدير لا يقتضى كونه موضوعاً، و لا كون محمد بن موسى واضعاً؛ إذ من الجائز أن يكون عدم تعرّضهم له لعدم ثبوت صحته لا لثبوت وضعه، فلا يوجب تصويب ابن الوليد لا في الوضع و لا في الواضع، أو لكونه من موضوعات غيره، فيقتضى تصويبه في الأوّل دون الثاني.

و ثالثها: استثناءه من كتاب نواذر الحكمة. و الأصل فيه محمد بن الحسن بن الوليد أيضاً، و تابعه على ذلك الصدوق و أبو العباس بن نوح، بل الشيخ و النجاشي أيضاً.

و هذا الاستثناء لا يختصّ به، بل المستثنى من ذلك الكتاب جماعه و ليس جميع المستثنى و ضعه للحديث، بل منهم المجهول الحال، و المجهول الاسم، و الضعيف بغير الوضع، بل الثقة على أصح الأقوال؛ كالعبيديّ، و اللؤلؤي. فلعلّ الوجه في استثناء غير الصدوق و شيخه ابن الوليد جهالة محمد بن موسى أو ضعفه من غير سبب الوضع. و الموافقة لهما في الاستثناء لا تقتضى الاتّفاق في التعليل، فلا يلزم من استثناء من وافقهما ضعف محمد بن موسى عنده، فضلاً عن كونه وضاعاً. و قد بان لك بما ذكرنا مفصّلاً اندفاع الاعتراضين بأبلغ الوجوه». «١»

أقول: و جاء في تنقيح المقال «٢» أنّ محمد بن موسى الهمدانيّ قد وقع في طريق الصدوق رحمه الله في باب صوم التطوّع من الفقيه، و قد جزم غير واحد بكونه محمد بن

(١). الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم: ج ٢ ص ٣٥٦ و نقله عنه في خاتمة مستدرك الوسائل: ج ١، ص ٧٠، ط- مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

(٢). تنقيح المقال: ج ٣، ص ١٩٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥

موسى بن عيسى أبا جعفر السّمان الهمداني الذي مرّ تضعيفهم له.

و جاء في خاتمة المستدرك أنّ «عليّ بن بابويه- والد الصدوق- يروي أصل النرسي، كما مرّ أنّه يروي أصل الزرّاد، و يظهر منه أنّ أصل نسبة اعتقاد وضعهما إلى الصدوق تبعاً لشيخه ضعيف، أو رجع عنه بعد ما ذكره في فهرسته؛ فإنّ والده شيخ القميين و فقيههم و ثقتهم، و الذي خاطبه الإمام العسكريّ عليه السّلام بقوله في توقيعه: يا شيخى و معتمدى، يروي الأصل المذكور و ولده يعتقد كونه موضوعاً! هذا ممّا لا ينبغي نسبته إليه.



و يؤيد ضعف النسبة، أو يدل على الرجوع، روايته عن الأصلين في كتبه.

و أما عن أصل النرسى ففي

تَوَابِ الْأَعْمَالِ: أَبِي رَحْمَةَ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسُّدْرِ ...

إلى آخر ما في الوسائل منقولاً عنه، و في كتابنا منقولاً عن الأصل المذكور.

هذا [و أورده عنه في البحار «١»] عن ثواب الأعمال] و قد أخرج الخبر المذكور شيخه جعفر بن أحمد القمي في كتاب العروس عن زيد كما في أصله.

و أخرج الصدوق رحمه الله أيضاً في الفقيه، في باب ضمان الوصي لما يغيره عما أوصى به الميت، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد النرسى، عن علي بن مزيد صاحب السابري، قال: أوصى إلى رجل ... و ساق الحديث، و هو طويل ذكره الشيخ في الأصل في كتاب الوصية مثل ما نقلناه عن أصل النرسى في الكتاب المذكور، فلاحظ.

و أخرج أحمد بن محمد بن فهد في عده الداعي عن الأصل المذكور حديث معاوية بن وهب في الموقف، و هو حديث شريف في الحث على الدعاء للإخوان.

و أخرج الحسين بن سعيد في كتاب الزهد عن الأصل المذكور خبر فناء العالم،

(١) بحار الأنوار: ج ٧٦، ص ٨٧ ح ٦.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦

عن ابن أبي عمير، عن زيد النرسى، عن عبيد بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ... إلا أنه اختصره.

و أخرج الخبر المذكور عنه علي بن إبراهيم في تفسيره، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زيد، و ساقه كما هو موجود في الأصل «١». و فيه أيضاً في الكلام حول أصل زيد الزرّاد: «و مما يستغرب أن علي بن بابويه قدس سره شيخ مشايخ القميين يروي الأصل المذكور، و ولده الصدوق قدس سره لا يعول عليه في روايته له المنبئ عن اعتماده عليه، و يقلد شيخه ابن الوليد فيما نسب إليه! و أغرب من هذا أنه مع ما نسب إليه يروي من الأصل المذكور بالسند المتقدم!!

فَفِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ: أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ الزَّرَّادِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا بُنَيَّ، اعْرِفْ مَنَازِلَ الشَّيْخَةِ عَلَى قَدْرِ رَوَايَتِهِمْ وَ مَعْرِفَتِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ الدَّرَاطَةُ لِلرَّوَايَةِ، وَ بِالذَّرَاطَاتِ لِلرَّوَايَاتِ يَغْلُو الْمُؤْمِنُ إِلَى أَقْصَى دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ.

إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَجَدْتُ فِي الْكِتَابِ أَنَّ قِيَمَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ؛ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يُحَاسِبُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا

. و كأنه رجع عما توهمه تبعاً لشيخه.

وَ رَوَى عَنْهُ أَيْضاً ثَقَّةُ الْأِسْلَامِ فِي الْكَافِي، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ بِالِاتِّفَاقِ، فِي بَابِ شِدَّةِ ابْتِلَاءِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ زَيْدِ الزَّرَّادِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ عَظِيمَ الْبَلَاءِ يُكَافَأُ بِهِ عَظِيمَ الْجَزَاءِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتِلَاءً بِعَظِيمِ الْبَلَاءِ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ الرِّضَا، وَ مَنْ سَخِطَ الْبَلَاءُ فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ السَّخْطُ ....

و في رسالته أبي غالب أحمد بن محمد الزراري إلى ولد ولده: و سمعت من حميد

الأصول الستة عشر، ص: ٣٧

بن زياد، و أبي عبد الله بن ثابت، و أحمد بن رباح، و هؤلاء من رجال الواقفة إلا أنهم كانوا فقهاء، ثقات، كثيرى الدراية.

فظهر بما ذكرنا: أن زيدا الزراد ثقة، و أن كتابه من الاصول، و أن المشايخ اعتمدوا عليه، و خلاصته وجوه:

الأول: رواية ابن أبي عمير عنه، و لا يروى و لا يرسل إلا عن ثقة.

الثانى: رواية الحسن بن محبوب عنه، و هو من أصحاب الإجماع، و على المشهور يحكم بصحة ما رواه، و قد صحح السند إليه، و على

الأقوى هو من أمارات الوثاقفة، كما يأتي فى النرسى وفاقا للعلامة الطباطبائى قدس سره.

الثالث: رواية المشايخ الأجلّة عنه و عن كتابه؛ كالكلىنى، و الصدوق، و والده، و التلعكبرى، و غيرهم ممن روى كتابه، أو نقل حديثه

فى كتابه الذى ضمن صحته.

الرابع: عدّ كتابه من الاصول، و يأتي أنه لا يصير أصلا إلا بعد كونه معتمدا معولا عليه عند الأصحاب.

الخامس: أن النجاشى - وهو المقدم فى هذا الفن - ذكره و لم يطعن عليه، و ذكر كتابه الطريق إليه، و الذى عليه المحققون أن هذا

ينبى عن مدح عظيم ....

الثامن: أن أخبار هذا الكتاب كلها سديدة متينة، ليس فيها ما يوهم الجبر و الغلو و التفويض و موافقة العامة، و جملة من متونها و

مضمونها موجودة فى سائر كتب الأخبار، فأى داع إلى وضع مثله؟! «(١)».

و قال فى كلامه حول أصل زيد النرسى: «و أما أصل زيد النرسى: فقد كفانا مثنوئه شرح اعتباره العلامة الطباطبائى - طاب ثراه - فى

رجاله، قال رحمه الله تعالى: زيد النرسى أحد أصحاب الاصول، صحيح المذهب، منسوب إلى نرس - بفتح الموحدة الفوقانية و

إسكان الراء المهملة - قرية من قرى الكوفة، تنسب إليها الثياب النرسية،

(١). المصدر السابق: ص ٤٧ - ٥٢.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٨

أو نهر من أنهارها، عليه عدّة من القرى، كما قاله السمعانى فى كتاب الأنساب، قال:

و نسب إليها جماعة من مشاهير المحدثين بالكوفة ....

و قد نصّ شيخ الطائفة - طاب ثراه - فى الفهرست على رواية ابن أبي عمير كتاب زيد النرسى كما ذكره النجاشى، ثم ذكر فى ترجمته

ابن أبي عمير طرقه التى تنتهى إليه.

و الذى يناسب وقوعه فى إسناد هذا الكتاب هو ما ذكره فيه و فى المشيخة: عن المفيد، عن ابن قولويه قدس سرهما، عن أبي القاسم

جعفر بن محمّد العلوى الموسوى، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير «(١)».

أقول: علاوة على المذكورين الذين مرّت أسماؤهم، روى أحاديث كتاب زيد النرسى ابن قولويه فى كامل الزيارات، و المحمّدون

الثلاثة فى الموارد الآتية. و أيضا روى الكتابين من معاصرى ابن الوليد و من طبقة مشايخه و من عظماء الطائفة و مشايخ الرواية؛ كأبى

محمّد هارون بن موسى التلعكبرى، و أبى علىّ محمّد بن همام، و حميد بن زياد النينوى، و أبى العباس ابن عقدة، كيف أن هؤلاء مع

أنهم من مهرة الأخبار و متضلّعى الفنّ جهلوا و ابن الوليد علم؟! و لم يثبت كون ابن الوليد أعرف من هؤلاء فى فنون الأخبار و رجال

الحديث.

و مما مرّ عليك يثبت أن الكتابين كانا مورد عمل الأصحاب و مورد اعتمادهم، و لم يصح ما نسب إلى ابن الوليد من عدم إمكان

الاعتماد عليهما و أنه متفرد فى طريقه، بل الصدوق الذى نقل قوله من طريقه و صرح بتبعيته له فى الجرح و التوثيق لم يتبعه فى هذا

الأمر عملا مع تصريحه بذلك ظاهرا، إلا على القول برجوعه عن اتباع شيخه - كما هو الظاهر - و اتّباعه له كان فى بداية أمره، و هو

دليل آخر على صحة الكتابين، بل علاوة على ذلك فإنه نقل عنه في الفقيه الذي أورد فيه ما هو المعتبر بنظره و ما يفتى به، كما جاء في مقدمته كتابه.

(١) المصدر السابق: ص ٦٢.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٩

و بهذا يظهر أن الذين ذهبوا إلى تضعيف الأخبار اعتمادا على الظنون تركوا عمل الطائفة و خرجوا عن الاعتدال، لذلك نرى أن أغلب الذين ذهبوا إلى هذه النظريات خالفوا عمل أجلة الطائفة، فكثير ممن ورد تضعيفهم في كتب الرجال- و الذي تلقاه الكثير بمعنى عدم حجية أخبارهم- رويت أخبارهم من قبل أجلة الطائفة، و هو أكبر دليل على تخطئة هذه الفكرة؛ فبعض هذه التضعيفات كانت أخبار آحاد و لم تصدر من أفراد أذكاء و معتدلين، و على فرض صحتها فهي لا تعنى عدم حجية جميع ما يروونه. على أنه توجد في أغلب الأعصار خطوط فكرية و اجتماعية تثير نيران العصبية بين الضعفاء، مما تسبب تضعيف كل من يخالف رأيهم، و إن كان الحق- في الغالب- هو الذي يذهب الجمهور إليه، و لكن وجود بعض المعايير في الأشخاص لا يقتضى سلب الإيمان و العدالة عنهم فورا؛ لذا يجب العمل في مثل هذه المسائل بما بينه الإمام عليه السلام- لما سأله عن كتب بنى فضال و رواياتهم- بقوله: «خذوا ما رووا، و ذروا ما رأوا» (١). و تخطئة بعض هذه الأفكار في الرجال لا تعنى حجية جميع الأخبار و لم يقل بذلك أحد من أجلة المتقدمين، و إن سرت هذه الشبهة إلى أذهان بعض المتأخرين؛ و ذلك لقلمة اطلاعهم- بل تعنى أنه عند مواجهة الأخبار يجب السير على اصول ثابتة و مسلمة، و هي التي وردت في أحاديث العترة عليهم السلام، و هذه الاصول تجرى في حق رواية جميع الرواة حتى الذين لم يغمز فيهم، و لا تنحصر في حق جماعة خاصة؛ فليس كل ما ورد عن أبي بصير أو محمد بن مسلم أو زرارة رحمهم الله حجة مطلقا في مقام العمل.

فتبين أنه لا يمكن الاعتماد على بعض هذه التضعيفات و الأقوال الشاذة في الرجال بوجه، خصوصا إذا كانت معارضة بعمل الأصحاب. و كم أحدثت مثل هذه النظريات الشاذة من المشاكل في المجامع العلمية! و كم شوّحت صورة بعض المسائل

(١) الغيبة للطوسي: ص ٣٩٠، ح ٣٥٥، عن الإمام العسكري عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٠

لدى عدد من المحصّلين ممن لا يملكون قوة الاستنباط في أمثال هذه المسائل و يتبعون غيرهم فيها! فليس كل ما جاء في كتب الأخبار حجة، بل الأمر بين الأمرين؛ فكل ما توفرت فيه شروط القبول و الملاكات و الاصول التي يجب توفرها في قبول الخبر عند الفقهاء و المحدثين، يكون حجة و إلا فلا. و هذه القاعدة جارية أيضا في حجية جميع أخبار الكتب الأربعة التي وقع النزاع فيها بين مثبت و نافي، و إن كانت أخبارها بنظر مؤلفيها محرزة لشروط القبول، و لكن هذا لا يوجب حجيتها مطلقا عند جميع الأفراد، بل ذلك منوط بثبوت ملاكاتها عندهم مستقلا عند دراستها و بذل الجهد المناسب لها، و إن كانت- حسب الظاهر- بصورة كلية لها شرائط القبول غالبا، و لكن هذا لا يكفي للذهاب إلى أن جميعها حجة و من ثم يجب العمل بها مطلقا، و لذا يجب التثبت في هذه النظريات الضعيفة و الشاذة و إن صدرت عن بعض المشاهير؛ حيث إنها تسبب تشويه صورة أخبارنا و تكذيبها، و هو ذنب عظيم، أعاذنا الله منه.

فيجب على المشتغلين عدم الاعتناء و الاغترار بالكلمات الشاذة المخالفة لعمل الأصحاب، كإطلاق أحكام كتب الغلاة في عصر الأئمة- التي تركت من جانب الأصحاب و فنت من صفحة الوجود- على كتب الأصحاب التي كانت متداولة و معتبرة بينهم و تطبيقها عليها، أو الاستناد لوحتها و ردّها و التشنيع عليها و إقامة النوائح بسبب بعض الأغلاط التي حدثت من جانب النساخ في كتب الحديث.

و أما الأخبار الاخرى التى أشرنا إليها فهي:

الْكَافِي: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّرْسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ فَرْقَدٍ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ قَالَ:

أَوْصَى إِلَيَّ رَجُلٌ بِتَرِكَتِهِ وَأَمَرَنِي أَنْ أُحِجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ فَإِذَا شَيْءٌ يَسِيرٌ لَا يَكْفِي لِلْحِجِّ، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَفُقَهَاءَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا عَنْهُ. فَلَمَّا حَجَجْتُ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فِي الطَّوَافِ فَسَأَلْتُهُ وَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكُمْ

الأصول الستة عشر، ص: ٤١

مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَاتَ، وَأَوْصَى بِتَرِكَتِهِ إِلَيَّ وَأَمَرَنِي أَنْ أُحِجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ فَلَمْ تَكْفِ لِلْحِجِّ، فَسَأَلْتُ مَنْ قَبَلْنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا، فَتَصَدَّقْتُ بِهَا، فَمَا تَقُولُ؟

فَقَالَ لِي: هَذَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْحِجْرِ فَانْتِهِ وَسَيْلُهُ. قَالَ: فَدَخَلْتُ الْحِجْرَ فَإِذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتَ الْمِيزَابِ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَيَّ الْبَيْتِ يَدْعُو، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَرَأَنِي فَقَالَ: «مَا حَاجَتُكَ؟».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ! إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ مَوَالِيكُمْ.

قَالَ: «فَدَعْ ذَا عَنكَ، حَاجَتُكَ؟».

قُلْتُ: رَجُلٌ مَاتَ وَأَوْصَى بِتَرِكَتِهِ أَنْ أُحِجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ فَلَمْ تَكْفِ لِلْحِجِّ، فَسَأَلْتُ مَنْ عِنْدَنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا. فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ؟».

قُلْتُ: تَصَدَّقْتُ بِهَا.

فَقَالَ: «ضَمَنْتَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَبْلُغُ أَنْ يُحِجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَبْلُغُ أَنْ يُحِجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ، وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ بِهِ مِنْ مَكَّةَ فَأَنْتَ ضَامِنٌ»

«١». تهذيب الأحكام: علي بن الحسن بن فضال، عن معاوية بن حكيم و يعقوب الكاتب، عن ابن أبي عمير، عن زيد النرسى، عن علي بن يزيد صاحب السابري قال:

أَوْصَى إِلَيَّ رَجُلٌ بِتَرِكَتِهِ وَأَمَرَنِي أَنْ أُحِجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ فَإِذَا شَيْءٌ يَسِيرٌ لَا يَكُونُ لِلْحِجِّ، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَفُقَهَاءَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا عَنْهُ. فَلَمَّا حَجَجْتُ جِئْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ! مَاتَ رَجُلٌ وَأَوْصَى إِلَيَّ بِتَرِكَتِهِ أَنْ أُحِجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَكْفِ لِلْحِجِّ، فَسَأَلْتُ مَنْ عِنْدَنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا.

قال: «فما صنعت؟»

(١). الكافي: ج ٧، ص ٢١، ح ١.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٢

قلت: تصدقت بها.

قال: «ضمنت، أو لا يكون يبلغ يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ [أن] يحج به من مكة فليس عليك ضمان، وإن كان يبلغ أن يحج به من مكة فأنت ضامن» (١).

من لا يحضره الفقيه: محمد بن أبي عمير، عن زيد النرسى، عن علي بن يزيد صاحب السابري قال: أوصى إلي رجل بتركته و أمرني أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فإذا شيء يسير لا يكفي للحج، فسألت أبا حنيفة و فقهاء أهل الكوفة فقالوا:

تصدق بها عنه. فلما لقيت عبد الله بن الحسن في الطواف سألته فقلت: إن رجلا من مواليكم من أهل الكوفة مات، و أوصى بتركته

إلى و أمرني أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فلم يكف للحج، فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها عنه، فتصدقت بها، فما تقول؟

فقال لي: هذا جعفر بن محمد في الحجر فائته فأسأله.

فدخلت الحجر فإذا أبو عبد الله عليه السلام تحت الميزاب مقبل بوجهه إلى البيت يدعو، ثم التفت فرآني فقال: «ما حاجتك؟». قلت: رجل مات و أوصى بتركته أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فلم تكف للحج، فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها. فقال: «ما صنعت؟».

قلت: تصدقت بها.

فقال: «ضمنت، إلّا ألاً يكون يبلغ ما يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس عليك ضمان، و إن كان يبلغ ما يحج به من مكة فأنت ضامن» (٢).

البحار (كامل الزيارات): أبي و أخى و علي بن الحسين جميعاً، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زيد النرسي، عن أبي الحسن موسى الرضا عليه السلام قال:

(١). تهذيب الأحكام: ج ٩، ص ٢٢٨، ح ٤٦.

(٢). من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨٢.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٣

«مَنْ زَارَ ابْنِي هَذَا - وَ أَوْ مَأْتِيهِ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَلَهُ الْجَنَّةُ» (١).

قال في الأعيان: «التمييز: في مشتركات الطريحي و الكاظمي: يمكن معرفة زيد الزراد الكوفي برواية ابن أبي عمير عنه» (٢).

أقول: هذا عند عدم اشتراك زيد آخر في رواية ابن أبي عمير عنه، كزيد النرسي، فعند ذلك لا يمكن تمييزه في المشتركات إلّا إذا دار الأمر بين زيد الثقة الذي يروى عنه و غيره، فتنفيذ هذه القاعدة.

## كتاب عبّاد العسفرى

### إشارة

و حول كتاب العسفرى قال في البحار: «و كتاب العسفرى أيضا أخذناه من النسخة المتقدمة»، و ذكر السند في أوله هكذا: «أخبرنا التلعكبرى، عن محمد بن همام، عن محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، عن أبي سميئة، عن أبي سعيد العسفرى عبّاد. و ذكر الشيخ و النجاشي رحمه الله كتابه، و ذكرنا سندهما إليه، لكنهما لم يوثقا، و لعل أخباره تصلح للتأييد» (٣).

و قال النجاشي في رجاله: «عبّاد، أبو سعيد العسفرى، كوفى، كان أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله رحمه الله يقول: سمعت أصحابنا يقولون: إن عبّادا هذا هو عبّاد بن يعقوب، و إنّما دلّسه أبو سميئة. أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران، قال:

حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال:

حدّثنا أبو سميئة بكتاب عبّاد» (٤).

أقول: هذا الطريق مشترك مع الطريق الموجود في الكتاب الحاضر، و أمّا تدليس أبي سميئة فغير معلوم؛ لأنّ بعض أحاديث هذا الكتاب ورد أيضا من غير طريق أبي

(١). بحار الأنوار: ج ١٠٢، ص ٤١، ح ٤٦.

(٢). أعيان الشيعة: ج ٧، ص ٩٩.

(٣). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٤.

(٤). رجال النجاشي: ص ٢٩٣، الرقم ٧٩٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٤

سمينه عن عباد العصفري، فلا يمكن نسبة التدليس إليه بوجه و ربما وقع هذا الأمر من المروي عنه، و وجهه لا يخفى على الأذكياء العارفين بالظروف التي كان يعيشها أصحابنا في ذلك الزمان.

و روى الشيخ المفيد كتب أبي سمينه، كما في فهرس النجاشي في ترجمته.

وقال الشيخ في عدة الاصول: «و إذا كان أحد الراويين مصرّحا و الآخر مدلسا، فليس ذلك ممّا يرجح به خبره؛ لأنّ التدليس هو أن يذكره باسم أو صفة غريبة، أو ينسبه إلى قبيلة أو صناعة و هو بغير ذلك معروف، فكلّ ذلك لا يوجب ترك خبره.

و إذا كان أحد الراويين مسندا و الآخر مرسلا، نظر في حال المرسل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، و لأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير و صفوان بن يحيى و أحمد بن محمّد بن أبي نصر- و غيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا- يروون و لا- يرسلون إلّا عمّن يوثق به- و بين ما أسنده غيرهم، و لذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم.

فأمّا إذا لم يكن كذلك و يكون ممّن يرسل عن ثقة و عن غير ثقة، فإنّه يقدّم خبر غيره عليه. و إذا انفرد و جب التوقف في خبره إلى أن يدلّ دليل على وجوب العمل به.

فأمّا إذا انفردت المراسيل فيجوز العمل بها على الشرط الذي ذكرناه، و دليلنا على ذلك الأدلّة التي قدّمناها على جواز العمل بأخبار الآحاد؛ فإنّ الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل، فيما يطعن في واحد منهما يطعن في الآخر، و ما أجاز أحدهما أجاز الآخر، فلا فرق بينهما على حال.

و إذا كان إحدى الروايتين أزيد من الرواية الاخرى، كان العمل بالرواية الزائدة أولى؛ لأنّ تلك الزيادة في حكم خبر آخر ينضاف إلى المزيد عليه» (١).

(١). عدة الاصول: ج ١، ص ٣٨٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٥

قال في الفهرست: «عباد بن يعقوب الرواجني عامي المذهب، له كتاب أخبار المهدي عليه السلام، و كتاب المعرفة في معرفة الصحابة» (١).

ثمّ عقب كلامه هذا بالقول: «عباد العصفري يكنى أبا سعيد، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبري، عن ابن همام، عن محمّد بن خاقان النهدي، عن محمّد بن عليّ - يكنى أبا سمينه - عنه» (٢).

و يبدو أنّ الشيخ استند على الظاهر الخارجي، و لا يمكن نسبة الجهل إلى الشيخ في المسألة بصورة قطعية؛ فربّما أراد حفظ هذا الظاهر.

وقال في الأعيان: «أبو سعيد عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، توفي سنة (٢٥٠)، و قيل: سنة (٢٧١). و الرواجني براء مهملة و واو مخففة و جيم و نون مكسورتين و ياء للنسبة.

ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: عامي المذهب، له كتاب أخبار المهدي، و كتاب المعرفة في معرفة الصحابة، أخبرنا بهما

أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدورى، عن أبي الفرج على بن الحسين الكاتب، قال: حدّثنا على بن العباس المقانعى، قال: حدّثنى عبّاد بن يعقوب، عن مشيخته. انتهى.

و تبعه العلّامة فى الخلاصة فقال: عامى المذهب.

و ذكر النجاشى فى الحسن بن محمّد بن أحمد الصفار البصرى أحد المشايخ الثقات: أنّه يروى عن عبّاد الرواجنى.

قال البهبهانى فى حاشية الرجال الكبير: و هذا يشير إلى نباهته، و كونه من المشايخ المعتمدين المعروفين، بل ربّما يظهر منه كونه من الشيعة. انتهى.

و ذكره ابن حجر فى التقريب فقال: صدوق رافضى، حديثه فى البخارى مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، من العاشرة. انتهى.

(١). الفهرست: ص ١٩٢، الرقم ٥٤٠.

(٢). المصدر السابق: الرقم ٥٤١.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٦

و ذكره الذهبى فى مختصره فقال: شيعى، وثقه أبو حاتم، توفى سنة (٢٧١).

و ذكره أيضا فى تذكرة الحفاظ فقال: فى سنة (٢٥٠) مات محدّث الشيعة عبّاد بن يعقوب الرواجنى. انتهى.

فقد اختلف كلام الذهبى فى كتابيه فى تاريخ وفاته.

قال المؤلف: هذا الرجل أمره عجيب، فالشيعة يقولون: إنّ من أهل السنة، و أهل السنة يقولون: إنّ شيعى، و الظاهر تشيعة؛ فأهل السنة يبعد أن يخفى عليهم أمره فينسبوه إلى التشيع و هو غير شيعى. أمّا الشيخ الطوسى فلعله حكم بسنيته لأنّه كان يتقى شديدا، كما قاله البهبهانى فى حاشية الرجال الكبير قال: كما وقع منه بالنسبة إلى كثير ممّن ظهر كونهم من الشيعة» (١).

و فى الذريعة إلى تصانيف الشيعة: «كتاب الحديث لعبّاد العصفري الكوفى أبى سعيد، حكى النجاشى عن ابن الغضائرى ما سمعه هو من بعض الأصحاب أنّه عبّاد بن يعقوب الرواجنى، و إنّما دلّسه أبو سميئة. ثم ذكر إسناده إلى كتابه بأربع وسائط، آخرهم محمّد بن أبى سميئة.

أقول: و إن كان الرواجنى - كما جزم به شيخنا فى خاتمة المستدرک (ص ٢٩٩) فهو من الأصحاب، و توفى سنة (٢٥٠) أو (٢٧١). قال فى خلاصة تذهيب الكمال: إنّ أحد رءوس الشيعة.

و هذا الكتاب - بحمد الله تعالى - باق بالصورة الأولى، فيه تسعة عشر حديثا، أوّل سنده التلعكبرى، و أوّل أحاديثه قول أبى جعفر عليه السلام: كيف أنتم يا أبا المقدم و قد كانت سيطرة بين الحرمين؛ تبقون فيها حيارى لا تجدون سنادا!!! و ذكر شيخنا فى الخاتمة المذكورة فهرس جملة من أحاديثه، راجع ص (٣١٨) «٢».

(١). أعيان الشيعة: ج ٧، ص ٤١٠.

(٢). الذريعة: ج ٦، ص ٣٤١، الرقم ١٩٨٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٧

و ذكره صاحب الذريعة أيضا به عنوان: «أصل عبّاد العصفري أبى سعيد الكوفى هو من الاصول الموجودة، و هو مختصر استنسخ عن خطّ الوزير المذكور [أى منصور بن الحسن الآبى] سنة (٣٩٤)» (١).

**آثار عباد بن يعقوب**

قال في الذريعة: «كتاب المعرفة في معرفة الصحابة- كما في الفهرست- لأبي سعيد عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي، المتوفى سنة (٢٥٠)، كما ورّخه الذهبي عن ابن حيان في ميزان الاعتدال، وروى ابن طاوس في كتاب اليقين عن هذا الكتاب عدّة أخبار، منها ما رواه الرواجني، عن السري بن عبد الله السلميّ، و ما رواه عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود الصحابي، و ما رواه عن محمد بن يحيى التميمي» (٢).

وقال أيضا: «أخبار المهدي عليه السلام لعباد بن يعقوب الرواجني المتوفى سنة (٢٥٠) أو سنة (٢٧١) كما عن الذهبي، ذكره الشيخ في الفهرست» (٣).

أقول: و له كتاب آخر اسمه: مناقب أهل البيت، ذكره السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله (٤).

**بعض رواياته**

قال في الذريعة: «كتاب الحديث لعمر بن أبي المقدم ثابت العجلي، رواه عنه عباد بن يعقوب الرواجني المتوفى (٢٥٠)، و هو يروى عن الباقر و الصادق عليهما السلام، كما ذكره النجاشي مع إسناده إليه» (٥).

(١). المصدر السابق: ج ٢، ص ١٦٣، الرقم ٥٩٨.

(٢). المصدر السابق: ج ٢١، ص ٢٤٤، الرقم ٤٨٤١.

(٣). المصدر السابق: ج ١، ص ٣٥١، الرقم ١٨٥٢.

(٤). انظر كتاب: المحقق الطباطبائي في ذكره السنوية الاولى: ج ١، ص ٧٠ نقلا عن مجلة «تراثنا»: العدد ٢٦.

(٥). الذريعة: ج ٦، ص ٣٥٢، الرقم ٢١١١.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٨

وقال النجاشي: «عمر بن أبي المقدم ثابت بن هرمز الحدّاد، مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين و أبي جعفر و أبي عبد الله عليهم السلام، له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسين بن تمام، عن محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت، به» (١).

و في كتاب عباد المتداول الآن له روايات متعدّدة عن عمرو بن ثابت، و لعل وجه لطافته يظهر في هذه الأخبار.

و فيها أيضا: «كتاب الحديث لمحمد بن فرات الجعفي الكوفي، يرويه عنه عباد بن يعقوب الرواجني و النجاشي بالإسناد إليه» (٢).

**ما روى عنه**

قال في الذريعة: «فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لأحمد بن محمد الطبري المعروف بالخليلي. ينقل عنه السيد ابن طاوس في كتاب اليقين عدّة أحاديث، و ذكر أنّ عنده نسخة عتيقة فرغ الكاتب من نسخها بالقاهرة في (٤١١)، روى فيه عن جماعة كلّهم يروون عن عباد بن يعقوب الرواجني الذي مات في (٢٥٠)، منهم: علي بن العباس البجلي، و جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، و محمد بن الحسين بن حفص الجعبي العدل، و علي بن أحمد بن الحاتم التميمي العدل، و علي بن أحمد بن الحسين البجلي، و الحسن بن السكن الأسدي، و جعفر بن محمد الأزدي، و جعفر بن محمد الدلال، و كلّهم من الكوفة» (٣).

أقول: لم نأت بجميع رواياته التي تنسب إليه، بل نقلنا ما وقع نظرنا عليه، و رواياته في كتب العامّة و الخاصّة كثيرة، و ذلك يدل على



اعتباره و تطلعه و توسعه في

(١). رجال النجاشي: ص ٢٩٠، الرقم ٧٧٧.

(٢) الذريعة: ج ١٦، ص ٣٦٤، الرقم ٢٢٣٩.

(٣) المصدر السابق: ج ١٦، ص ٢٥٥، الرقم ١٠١٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٤٩

الحديث. و للتوسع في ترجمته يجب مراجعة أحاديثه المنقولة في كتب الحديث، أو مراجعة رجال النجاشي و فهرست الشيخ، و مطالعة المواضع التي وقع هو في أسانيدھا، و التحقيق حول مشايخه و تلاميذه، و بإمكانك مراجعة تهذيب الكمال، و آخر ترجمته من كتاب تنقيح المقال.

### كتاب عاصم بن حميد الحنّاط

قال في البحار: «و كتاب عاصم مؤلفه في الثقة و الجلالة معروف، و ذكر الشيخ و النجاشي أسانيد إلى كتابه. و في النسخة المتقدمة سنده هكذا: حدّثني أبو الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب القميّ - أيده الله - قال: حدّثني أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي عليّ محمد بن همام بن سهيل الكاتب، عن حميد بن زياد بن هوارا - في سنة تسع و ثلاثمائة - عن عبد الله بن أحمد بن نهيك، عن مساور و سلمة، عن عاصم بن حميد الحنّاط.

قال: قال التلعكبري: و حدّثني أيضا بهذا الكتاب أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم العلويّ الموسويّ بمصر، عن ابن نهيك» (١). و في النسخ المعتمدة عندنا: «العلويّ الموسائي» بدل «الموسوي»، و ينتهي نسبه إلى الإمام الصادق عليه السلام، و يعرف بأبي القاسم الموسويّ العلويّ الرقيّ العريضي.

و في كتاب الجامع للرجال: «تكرّر في كلام الشيخ و النجاشي و غيرهما التعبير عنه بالشريف الصالح. روى النجاشي عن محمد بن عثمان عنه عن ابن نهيك اصولا كثيرة، و روى الصدوق عن أحمد بن زياد الهمداني عنه، و روى عنه جعفر بن محمد بن قولويه، و حريز بن عبد الله بن قولويه، و بكر بن أحمد و غيرهم، و روى هو كثيرا عن شيخه و مؤدّبه عبد الله بن أحمد بن نهيك، و روى عن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، و أبي الحسن عليّ بن أحمد العقيقي، و غيرهما، و الرجل من أجلاء

(١). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٤.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٠

العصابة، صحيح الإسناد» (١).

و قال المامقاني: «قال في الفهرست: عاصم بن حميد الحنّاط الكوفي، له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله، عن محمد بن عليّ بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار و سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد و السندی بن محمد، عن عاصم بن حميد.

و بهذا الإسناد عن سعد و الحميري، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد. انتهى.

و قال النجاشي: عاصم بن حميد الحنّاط الحنفيّ أبو الفضل، مولى، كوفيّ، ثقة، عين، صدوق، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال قال: حدّثنا محمد بن عبد الحميد عن عاصم بكتابه» (٢).

أقول: روايات عاصم بن حميد كثيرة في كتب الأصحاب، و هي تدلّ على أنّ له شأنًا عظيمًا عند الأصحاب، و أنّه من فحول الرواة الثقات؛ فقد ورد في الرواية:

«اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنّا» (٣). و سيأتى أيضا الحديث عنه عند الكلام حول علاء بن رزين.

و لم نقف على ما يميّز الراويين الأولين لكتاب عاصم، و هما: سلمة و مساور، و هما من طبقه الرواية الشهير محمّد بن أبي عمير. و لعلّ سلمة هو سلمة بن حيّان الذى ذكره الشيخ فى رجاله فى أصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام، و الله العالم. و لعلّ رواية ابن نهيك عنهما كانت لأجل عدم طريق آخر له لروايته، أو لعلو الإسناد فى الرواية عنهما؛ لكونهما معروفين و معتمدين عنده، و لكنهما لاختلاطهما مع العامة

(١). الجامع فى الرجال: ج ١، ص ٣٩١-٣٩٢.

(٢). تنقيح المقال: ج ٢، ص ١١٣. و فيه «سعد بن عبيد الله»، و الصحيح ما أثبتناه.

(٣). الكافى: ج ١، ص ٥٠، ح ١٣، عن عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٥١

لم يرغبوا فى الإفصاح عن مميزاتهما و أحببنا التكتّم؛ حذرا من المخاوف التى ربّما يواجهانها منهم.

و لكن الجهل بهما غير ضارّ؛ لورود أخبار كتاب عاصم من طرق متعدّدة اخرى، و كان فى تلك الأعصار فى متناول الرواة.

و قد جاءت هذه الرواية عنهما من طريق أحد مشايخ الرواية؛ و هو الشيخ الصالح المعتمد عليه الشيخ عبيد الله بن أحمد بن نهيك، حيث قال النجاشى فى حقّه: «عبيد الله بن أحمد بن نهيك أبو العباس النخعى، الشيخ الصدوق، ثقة، و آل نهيك بالكوفة بيت من أصحابنا، منهم: عبد الله بن محمّد و عبد الرحمن السمرى، و غيرهما. له كتاب النوادر، أخبرنا القاضى أبو الحسين محمّد بن عثمان بن الحسن قال: اشتملت إجازة أبى القاسم جعفر بن محمّد بن إبراهيم الموسوى - و أراناها - على سائر ما رواه عبيد الله بن أحمد بن نهيك، و قال: كان بالكوفة، و خرج إلى مكّة. و قال حميد بن زياد فى فهرسته. سمعت من عبيد الله كتاب المناسك، و كتاب فضائل الحج، و كتاب الثلاث و الأربع، و كتاب المثالب، و لا أدرى قرأها حميد عليه؟ و هى مصنّفاته، أو هى لغيره؟!» (١).

و عنوانه الشيخ فى الفهرست «عبد الله» مكبرا - و التصغير، كما فى النجاشى، أقرب - فقال: «عبد الله بن أحمد النهيكى، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبى المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبى عبد الله عن عبد الله بن أحمد» (٢).

و نقل فى جامع الرواة رواية جعفر بن محمّد العلوى الموسوى عنه، و قال:

«و يعبر عنه فى بعض المواضع بقوله: معلّمنا و مؤدّبنا».

(١) رجال النجاشى: ص ٢٣٢، الرقم ٦١٥.

(٢). الفهرست: ص ١٧٠، الرقم ٤٤٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٢

### كتاب جعفر بن شريح الحضرمى رواية محمّد بن مثنى الحضرمى

قال فى البحار: «و كتاب ابن الحضرمى ذكر الشيخ فى الفهرست طريقه إليه. و فى النسخة المتقدّمة ذكر سنده هكذا: أخبرنا الشيخ أبو محمّد هارون بن موسى التلعكبرى - أئده الله - عن محمّد بن همام، عن حميد بن زياد الدهقان، عن أبى جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأسدى البزاز، عن محمّد بن المثنى بن القاسم الحضرمى، عن جعفر بن محمّد بن شريح الحضرمى، و الشيخ أيضا روى عن

جماعة، عن التلعكبري ... إلى آخر السند المتقدم، إلا أن فيه: عن محمد بن أمية بن القاسم. و الظاهر أن ما هنا أصوب، و أكثر أخباره تنتهي إلى جابر الجعفي» (١).

و قال في الأعيان: «جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، قال الشيخ في الفهرست: له كتاب، رويناه عن عدة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي علي بن همام، عن حميد، عن أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي البزاز، عن محمد بن أمية بن القاسم الحضرمي، عن جعفر بن محمد بن شريح. انتهى.

و في منهج المقال: في بعض النسخ زاد: عن رجاله.

و في لسان الميزان: جعفر بن شريح الحضرمي، ذكره أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة. انتهى. و لكنه صحف شريح بسريح. و في خاتمة مستدركات الوسائل: أن نسخة كتابه عنده، و أن سنده في تلك النسخة و في نسخة المجلسي هكذا: الشيخ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد بن إبراهيم

(١). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٤.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٣

التلعكبري - أئده الله - قال: حدثنا محمد بن همام، حدثنا حميد بن زياد الدهقان، حدثنا أبو جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي، حدثنا محمد بن المثني بن القاسم الحضرمي، حدثنا جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، عن حميد بن شعيب السبيعي، عن جابر الجعفي قال: قال أبو جعفر عليه السلام ... الخبر.

قال صاحب المستدركات: و الظاهر أن أمية في سند الشيخ مصحف، و الصواب كما في سند الكتاب: المثني، و أشار إلى ذلك في البحار. و محمد بن أمية غير مذكور في الرجال، و لا في أسانيد الأخبار. و أحمد بن زيد هو الخزاعي المذكور في الفهرست أنه يروي كتاب آدم بن المتوكل و كتاب أبي جعفر شاه طاق، عن جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أحمد بن زيد الخزاعي، عنه. قال: و ظهر ممياً نقلناه أنه من مشايخ الإجازة، و أن حميدا اعتمد عليه في رواية الكتب المذكورة و كتاب محمد بن المثني. و مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التزكية و التوثيق، مع أن رواياته في الكتاب سديدة مقبولة، و مما يشهد على حسن حاله اعتماد محمد بن مثني عليه؛ فإنّ جلّ روايات كتابه عنه. انتهى» (١).

أقول: هذا الكتاب مشتمل على قدر لا يستهان به من كتاب جابر الجعفي رحمه الله عليه و أحاديثه، و هذا ما يزيد من أهمية الكتاب و قدره. و عمدة أخباره على طوائف أربع:

الاولى: أخبار حميد بن شعيب السبيعي عن جابر بن يزيد الجعفي.

الثانية: أخبار عبد الله بن طلحة النهدي.

الثالث: أخبار أبي الصباح العبدى الكنانى.

الرابعة: أخبار إبراهيم بن جبیر عن جابر الجعفي.

(١) أعيان الشيعة: ج ٤، ص ١٧٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٤

## إشارة

رواية أبي جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزديّ البزاز قال في البحار: «و كتاب محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمي، وثق النجاشي مؤلفه، و ذكر طريقه إليه. و في النسخة القديمة المتقدمة أورد سنده هكذا: حدّثنا الشيخ هارون بن موسى التلعكبري، عن محمد بن همام، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد بن جعفر الأزديّ البزاز، عن محمد بن المثنى» (١).

و قال النجاشي: «محمد بن المثنى بن القاسم، كوفي، ثقة، له كتاب، أخبرنا الحسين قال: حدّثنا أحمد بن جعفر قال: حدّثنا حميد قال: حدّثنا أحمد، عن محمد بن المثنى بكتابه» (٢).

و جاء في الذريعة: «أصل محمد بن مثنى بن القاسم الحضرمي من الاصول الموجودة بأعيانها برواية التلعكبري، عن أبي علي بن همام، عن حميد بن زياد بإسناده إلى مؤلفه. و أكثر أحاديثه رواه عن جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله عليه السلام. و في آخره قال محمد بن المثنى: حدّثني جعفر بن محمد بن شريح بجميع ما في هذا الكتاب إلّا الحديثين الأخيرين، و هما من رواية محمد بن جعفر البزاز القرشي» (٣).

أقول: المهم هو التكلّم حول أنّ كتاب محمد بن المثنى هل هو كتاب مستقل، أو هو جزء من كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي، كما تدلّ عليه القرائن المتعدّدة في أوّل الكتابين و في آخر كتاب محمد بن مثنى؟ و أمّا وجود عدّة أحاديث عن محمد بن مثنى في كتابه الذي لم يروه عن جعفر بن محمد بن شريح فليس دليلاً

(١). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٤.

(٢). رجال النجاشي: ص ٣٧١، الرقم ١٠١٢.

(٣). الذريعة: ج ٢، ص ١٦٦، الرقم ٦١٢.

الاصول الستة عشر، ص: ٥٥

على استقلال هذا الكتاب، و مثل هذه الإضافات كانت تصدر أحيانا من الرواة في الاصول التي كانت بأيديهم، و هذا لا يدلّ على كونهم أصحاب أصول؛ ففي كتاب جعفر بن محمد بن شريح أيضا أضاف روايتين من عنده من غير طريق محمد بن جعفر؛ فعليه يجب أن نقول: إنّه كتاب محمد بن مثنى، و ليس كذلك.

فتبين: أنّ الكتابين كانا كتابا واحدا، فأضاف فيهما محمد بن مثنى بعض الأحاديث من طريقه و لكن من غير طريق جعفر، ثم وصلت نسخته إلى أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي، و هو أيضا أضاف إلى نسخته حديثين لعلي بن عبد الله بن سعيد، كما جاءت الإشارة إليها في آخر الكتاب قبل حديث محمد بن جعفر، ثم وصلت رواية الكتاب يدا بعد يد إلى الشيخ التلعكبري، و هو أيضا أضاف إليه حديثين في رواياته.

و من القرائن التي تثبت وحدة الكتابين: أنّه جاء في كتاب محمد بن جعفر في ذيل اسم الكتاب: أنّ كتابه مأخوذ عن حميد بن شعيب السبيعي، و عبد الله بن طلحة النهدي، و أبي الصباح الكناني، و ذريح بن يزيد المحاربي، في حين أنّ أخبار ذريح هي في الحال الحاضر مدرجة في كتاب محمد بن مثنى، و هذا يدلّ على أنّها كانت في السابق ضمن كتاب جعفر، و لم تكن منفصلة عنه.

## حديث محمد بن جعفر القرشي

قال في الذريعة: «أصل محمد بن جعفر البزاز القرشي - خال والد أبي غالب الزراري المولود سنة (٢٨٥)، و يروي عنه أبو غالب، كما في رسالته - من الاصول المختصرة الموجودة برواية التلعكبري بإسناده إليه، و هو يرويه سماعا عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي» (١).

(١). المصدر السابق: الرقم ٦٠٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٦

أقول: لم تذكر له ترجمه في كتب الرجال المتقدمه بصوره مستقله، ولذا جاء في هامش نسخه الشيخ الحرّ - و ربّما كان بخطّه -: أنّه غير مذكور في الرجال، و أهمل في عمده كتب الرجال المتأخّره، و ليس له في هذه المجموعه إلّا حديث واحد، و الظاهر أنّه من الأحاديث المتفرقه، و لم يكن محلّه هنا، و إنّما أدرجه الشيخ التلعكبري هنا. و في تنقيح المقال: «محمّد بن جعفر الرزّاز أبو العباس - خال والد أبي غالب الزراري - مضى ذكره في ترجمه أحمد بن محمّد بن أبي نصر و سيف بن عميره».

و في رساله أبي غالب إلى ابن ابنه أبي طاهر في آل أعين ما لفظه: و جدّتي - أمّ أبي فاطمه بنت جعفر بن محمّد بن [الحسن] القرشيّ البرّاز، مولى لبني مخزوم - إلى أن قال: - و أخوها أبو العباس محمّد بن جعفر الرزّاز، و هو أحد رواه الحديث و مشايخ الشيعة، و كان له أخ اسمه الحسن بن جعفر، و قد روى أيضا، إلّا أنّ عمره لم يطل فينقل عنه. و كان مولد محمّد بن جعفر سنه ستّ و ثلاثين و مائتين، و مات سنه عشر و ثلاثمائة، و كان من محلّه في الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينه عند وقوع الغيبه سنه ستّين و مائتين، و أقام بها سنه، و عاد و وفد من أمر الصاحب ما احتاج إليه. و أمّه و أمّ أخته فاطمه جدّتي بنت محمّد بن عيسى العيسى البشريّ، و أنا أذكر حاله بعد ذكر أمّي رحمها الله. انتهى.

و وثقه المحقّق البحرانيّ في البلغه، و تعجّب في الهامش من علماء الرجال حيث لم يتعرّضوا للرّزّاز، قال: و من تعرّض له أهمله، مع أنّه من جمله مشايخ الكلينيّ رحمه الله، كما بيّناه في المعراج. انتهى.

و تعجّبه في محلّه؛ فإنّ الغالب أهملوه، و الذي تعرّض له - كالتفرشيّ - لم يوثّقه، بل اقتصر على قوله: محمّد بن جعفر الرزّاز أبو العباس، روى عن محمّد بن عبد الحميد، و أيوب بن نوح، روى عنه محمّد بن يعقوب، كذا في كتب الأخبار. انتهى. و فيه إيحاء إلى عدم تعرّضهم له في كتب الرجال، حيث أسند الأمر إلى كتب الأخبار.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٧

و نقل المحقّق البحرانيّ في المعراج عبارة أبي غالب المذكوره، ثمّ نقل عن بعض مشايخه توهم الاتحاد مع الأسدّي و خطأه و سيّأتي التنبيه على ذلك في ذيل ترجمه محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون، إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّ تسليمنا للبحرانيّ ما ادّعه من عدم تعرّض علماء الرجال للرجل إنّما هو بالنظر إلى عدم وجود عنوان خاصّ له في كلماتهم، و إلّا فقد وقع الرجل في تراجم كثيره في طريق النجاشيّ إلى الرجال على وجه يكشف عن كونه ثقّه عنده من المسلّمات. و لا بأس بالإشارة إلى عدّه منها لتزداد وثوقا بما سمعته من البحرانيّ من توثيقه إيّاه:

فمنها: قوله - أي قول النجاشيّ - في ترجمه أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ: له كتب، منها: كتاب الجامع، قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله رحمه الله قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمّد بن الزراريّ قال: حدّثني به خال أبي محمّد بن جعفر ... إلخ.

و منها: قوله في ترجمه سيف بن عميره: له كتاب يرويه جماعات من أصحابنا، أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب الزراريّ، عن جدّه و خال أبيه محمّد بن جعفر ... إلخ.

و منها: قوله في ترجمه عبد الله بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسيّ:

و لعبد الله كتاب نوادر، أخبرنا عدّه من أصحابنا، عن الزراريّ، عن محمّد بن جعفر، عنه بكتابه ... إلخ.

و منها: قوله في ترجمه عبد الله بن عمر بن بكار قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد قال: حدّثنا خال أبي محمّد بن جعفر ... إلخ.

و منها: قوله في ترجمة عبيد الله بن الوليد: له كتاب يرويه عنه جماعة، أخبرني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سليمان قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز ... إلخ.

الأصول الستة عشر، ص: ٥٨

و مثل ذلك في ترجمة عبد الرحمن بن أبي نجران، و ترجمة محمد بن عبد الملك، و ترجمة القاسم بن خليفة، و ترجمة محمد بن عيسى، و ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى، و ترجمة محمد بن البهلول، و ترجمة موسى بن عمر بن بزيع، و غيرها مما يقف عليها المتتبع. و يظهر من جملة من التراجم المذكورة أن محمد بن جعفر الرزاز المذكور خال محمد بن محمد بن سليمان الزراري، كما هو صريح عبارة أبي غالب المزبورة.

و بالجملة: فاعتماد النجاشي على الرجل مما لا يمكن التأمل فيه، و كذا ثقة الإسلام الكليني رحمه الله حيث أكثر الرواية عنه، فيتأيد باعتمادهما على الرجل توثيق المحقق البحراني.

### تنبيهان:

#### الأول: أنه قد اختلفت تعبيرات الكليني عن الرجل في الأسانيد

فتراه يروى عنه معبرا عنه تارة بمحمد بن جعفر أبي العباس الرزاز، كما في باب تفسير طلاق الستة و العدة من الكافي؛ و اخرى بأبي العباس محمد بن جعفر الرزاز، كما في باب المطلقة التي لم يدخل بها؛ و ثالثة بالرزاز، كما في باب التي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و باب طلاق المريض و نكاحه، و باب الوكالة في الطلاق؛ و رابعة بأبي العباس، كما في باب أن المطلقة ثلاثا لا سكنى لها، و باب المتوفى عنها زوجها؛ و خامسة بمحمد بن جعفر، كما في مدمن الخمر؛ و سادسة بأبي العباس محمد بن جعفر، كما في باب المبارءة، و باب المرأة يبلغها موت زوجها أو طلاقها؛ و سابعة بمحمد بن جعفر الرزاز، كما في باب ما يجوز من الوقف و الصدقة، و باب الرهن.

#### الثاني: أن من الواضح المعلوم عدم اتحاد هذا الرجل مع محمد بن جعفر الأسدي الرازي المتقدم

و حينئذ:

فإن وقع في السند محمد بن جعفر موصوفا بالأسدي أو الرازي أو مكثي بأبي

الأصول الستة عشر، ص: ٥٩

الحسين فهو المتقدم.

و إن ورد موصوفا بالرزاز أو مكثي بأبي العباس، فهو هذا.

و إن ورد عاريا عن المميزات فالذي نص عليه العلامة الشفتي: أنه إن كانت روايته عن محمد بن عبد الحميد، أو عن أيوب بن نوح، أو عن محمد بن عيسى، أو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أو عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، أو محمد بن خالد نفسه، أو يحيى بن زكريا اللؤلؤي، أو محمد بن يحيى بن عمران، فهو الرزاز. و إن كانت الرواية عن محمد بن إسماعيل البرمكي، أو محمد بن إسماعيل فقط، أو البرمكي فقط، فهو الأسدي.

و لا يخفى عليك وضوح المنافاة بين ما ذكره و بين ما سمعته من الفاضل الأردبيلي رحمه الله من جعل الرواية عن أغلب من جعل

الرواية عنه مميّزا للرزاز مميّزا للأسدي، و إذ تعارض قولهما يلزم التوقف؛ لكون كلّ منهما من أهل الخبرة، ولا مرجح لقول أحدهما في ما تعارض فيه، كما لا يخفى» (١). انتهى ما عن تنقيح المقال.

وقال السيد الأبطحي حفظه الله في كتاب تاريخ آل زرارّة: «قد أكثر شيخنا أبو غالب الزراري في الرواية عن خال أبيه محمد بن جعفر في رسالته في آل أعين، كما ذكرناه في مشايخه، وقد روى عنه أعظم مشايخ الشيعة، مثل الكليني، و علي بن إبراهيم بن هاشم القمي في تفسيره غير مرّة، و محمد بن جعفر بن قولويه في كامل الزيارات (ص ٥٥ باب ١٦) و (ص ٩٩ باب ٣١)، و قد صرح بوثاقه عامية مشايخه. كما أنّ رواية القمي عنه دالّة على وثاقته، حسب ما ذكره في وثاقه من روى عنه في ديباجة التفسير، بل يظهر من النجاشي في ترجمة مباح المدائني (ص ٣٣٢) صيانته من قدح، فلاحظ. و روى عن أعلام رواة الشيعة و ثقافتهم؛ مثل: خاله محمد بن الحسين بن

(١). تنقيح المقال: ج ٢، ص ٩٣ من أبواب الميم.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٠

أبي الخطاب، و محمد بن عيسى بن زياد القيسي التستري جدّه الأبي، و يحيى بن زكريا، و أبي عبد الله جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى بن سابور البرزازي، و القاسم بن الربيع الصحاف، و غيرهم» (١).

وقال حول والد المترجم - أي جعفر بن محمد بن الحسن بن الهيثم أبي نصر:-

«لم أجد لجعفر بن محمد الحسن القرشي ترجمة ولا رواية غير ذكره في نسب جدّه أبي غالب، كما تقدّم، و في إقبال السيد ابن طاوس (ص ٦٧٥) في آداب يوم المبعث:

عن محمد بن علي الطرازي في كتابه، عن أبي العباس أحمد بن علي بن نوح، عن كتاب أبي نصر جعفر بن محمد بن الحسن الهيثم، و ذكر أنّه خرج من جهة أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه صلاة يوم المبعث» (٢).

وقال حول جدّ المترجم - أي محمد بن الحسن القرشي البرزاز مولى بني مخزوم:- «و قد روى محمد بن الحسن الحديث، و كان أحد حفّاظ القرآن، و قد نقلت عنه قراءته، و كبرت منزلته فيها» (٣).

أقول: و في حديث المترجم في هذا الكتاب وصف ب «البرزاز»، و في ما نقل عن النجاشي «الرزاز»، و الظاهر أنّ البرزاز نسبة لوالده في الأصل. و في كلام تنقيح المقال الآنف الذكر: «البرزاز» بدل «البرزاز»، و الظاهر أنّه سهو من النسخ فأصلحناه.

### كتاب درست بن أبي منصور الواسطي

لم ينقل في البحار من كتاب درست شيئا، و لم يشر إليه، و الظاهر أنّه كان ساقطا من نسخته، كما هو الشأن في أكثر النسخ. و أوّل من أدرج أصل درست إلى هذه المجموعة من المتأخرين هو الشيخ نصر الله القزويني، كما جاء في النسخ المنقولة من

(١). تاريخ آل زرارّة: ج ١، ص ٢٢٦.

(٢). المصدر السابق: ج ١، ص ٢٢٤.

(٣). المصدر السابق.

الأصول الستة عشر، ص: ٦١

نسخته، و الظاهر أنّه أدرجه في أوّل هذه المجموعة في مكانه الأصلي، كما تدلّ عليه القرائن و تأريخ ختام المجموعة في آخر النسخة. و النسخ التي وصلت إلى العلّامة المجلسي و الشيخ الحرّ رحمهما الله سقط منها هذا الكتاب، و يبدو أنّ باعة الكتب أنفسهم كانوا

السبب في ذلك؛ حيث إنهم لما وجدوا النسخة ناقصة من أولها عمدوا إلى حذف أصل «درست» بتمامه إخفاء لعيها الموجب لتقليل سعرها في السوق، وعندئذ أصبح أصل زيد الزراد- الذي كان يلي أصل درست- واقعا في ابتداء النسخة، فأصبحت كنسخة تامة. ووجدت نسخة على انفراد من أصل درست في كربلاء في مكتبة السيد إبراهيم ابن السيد هاشم القزويني، كما أخبر بذلك في الذريعة «١»، و السيد المذكور هو والد الخطيب الفقيه السيد كاظم القزويني رحمه الله الذي توفي في قم قبل عدة سنوات، وقد كتبت هذه النسخة في سنة (١٢٨٦) بخط السيد علي أكبر الحسيني في النجف. والظاهر أن الشيخ نصر الله اعتمد على هذه النسخة أو النسخة المنقولة منها، و ضمها إلى أخواتها و محلها الأصلي. قال في الأعيان: «درست بن أبي منصور محمد الواسطي: درست- في الخلاصة: بضم الدال و بعدها راء و سين مهملة و مثناة فوقية أخيرا. انتهى. و الراء مضمومة و السين ساكنة-: كلمه فارسيه معناها: الصحيح [و الظاهر إطلاقها قديما على الأطباء. و] في الخلاصة: درست بن منصور. و قال الكشي: ابن أبي منصور، واسطي، كان واقفيا. انتهى. و لا يخفى أن الشيخ و الكشي و النجاشي و ابن داود جميعا قالوا: ابن أبي منصور، و العلامة جعله ابن منصور، و نسب ابن أبي منصور إلى القيل، مع أنه لا قائل سواه أنه ابن منصور.

(١). الذريعة: ج ٦، ص ٣٣٠.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٢

و قال النجاشي: درست بن أبي منصور محمّد الواسطي، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام. و معنى درست: أى صحيح، له كتاب يرويه جماعة، منهم سعد بن محمّد الطاطري عمّ عليّ بن الحسن الطاطري، و منهم محمّد بن أبي عمير، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، حدّثنا أحمد بن جعفر، حدّثنا حميد بن زياد، حدّثنا محمّد بن غالب الصيرفي، حدّثنا عليّ بن الحسن الطاطري، حدّثنا محمّد بن غالب الصيرفي، حدّثنا عليّ بن الحسين الطاطري، حدّثنا عمي سعد بن محمّد أبو القاسم، حدّثنا درست بكتابه. و أخبرنا محمّد بن عثمان: حدّثنا جعفر بن محمّد، حدّثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، حدّثنا محمّد بن عمير، عن درست بكتابه. و قال الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام: درست بن أبي منصور. و زاد في أصحاب الكاظم عليه السلام: واسطي واقفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. و في فهرست: درست الواسطي، له كتاب، و هو ابن أبي منصور. أخبرنا بكتابه أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمّد بن الزبير القرشي، عن أحمد بن عمر بن كيسب، عن عليّ بن الحسن الطاطري، عن درست. و رواه حميد، عن ابن نهيك، عن درست. و قال الكشي: حمدويه: حدّثني بعض أشياخي قال: درست بن أبي منصور واسطي واقفي. و في التعليقة: الحكم بوقفه لا يخلو من شيء، و الظاهر أن حكم الخلاصة به ممّا ذكر في رجال الكاظم و الكشي. و في الظن أن ما في رجال الكاظم ممّا في رجال الكشي، و بعض أشياخ حمدويه غير معلوم الحال. و رواية ابن أبي عمير عنه تشير إلى وثاقته، و كذا رواية عليّ بن الحسين، و رواية الجماعة كتابه تشير إلى الاعتماد عليه، و كذا كونه كثير الرواية و كون أكثرها سديدا مفتى به انتهى. و الأمر كما قاله من أن ما في الخلاصة مأخوذ ممّا ذكره، و ما في رجال الكاظم من

الأصول الستة عشر، ص: ٦٣

الكشي، و عدم حكم النجاشي بوقفه يوهن وقفه، لا سيما مع كون القائل به غير معلوم الحال. إلّا أن يقال: ليس من لم يطّلع حجّة على من أطّلع.

و مع فرض وقفه فما ذكر- ممّا يفيد وثاقته- يجعل حديثه موثقا. و يروى عنه عليّ بن الحسن الطاطري الذي قال الشيخ في فهرست: له كتب رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم.



التمييز: يعرف درست بن أبي منصور محمّد الواسطي برواية سعد بن محمّد الطاطري، و محمّد بن أبي عمير، و عليّ بن الحسن الطاطري، و ابن نهيك عنه، كما يفهم ممّا مرّ عن النجاشي و الفهرست.

و عن جامع الرواة: أنّه نقل رواية جماعة عنه، و هم: يونس بن عبد الرحمن، و عبيد الله بن عبد الله الدهقان، و أحمد بن عمر الحلبي، و النضر بن سويد، و الحسن بن عليّ الوشاء، و إسماعيل بن مهران، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و محمّد بن عليّ (الراوى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى)، و جعفر بن محمّد الأشعري، و ابن محبوب، و عليّ بن معبد، و الحسين بن زيد، و أبو شعيب المحاملي، و عبد الله بن بكير، و محمّد بن المعلّى، و اميّة بن عليّ القيسي، و عليّ بن الحسن الجرمي، و الطاطري، و زياد القندي، و محمّد بن إسماعيل، و سلمة بن الخطّاب، و عليّ بن أسباط، و ابن رباط، و أبو عثمان، و يوسف بن عليّ، و إبراهيم بن إسماعيل، و واصل بن سلمان، و أبو يحيى الواسطي. انتهى.

و زيد في مستدركات الوسائل: محمّد بن عيسى «١». انتهى ما عن الأعيان.

و في الجامع في الرجال قال: «و الرجل كثير الحديث، نقي الأخبار، و قد أكثر المشايخ الثلاثة من رواياته، و طريق الصدوق صحيح إليه في المشيخة، روى عن الصادق و الكاظم ... و الأقوى - اعتماداً على المشايخ - قبول رواياته» «٢».

(١). أعيان الشيعة: ج ٦، ص ٣٩٥.

(٢). الجامع في الرجال: ج ١، ص ٧٥٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٤

و قال في خاتمة المستدرک بعد نقل الرواة عن درست: «و هؤلاء جماعة وجدنا روايتهم عن درست في الكتب الأربعة، و فيهم ابن أبي عمير و البرزطي، اللذان لا يرويان إلّا عن ثقة. و فيهم من الذين أجمعت العصابة على تصحيح أخبارهم أربعة: هما، و الحسن بن محبوب، و عبد الله بن بكير. و يأتي في شرح أصل النرسی أنّ الإجماع المذكور من أمارات الوثيقة. و فيهم من الثقات الأجلاء غيرهم جماعة: كالوشاء، و ابن سويد، و ابن نهيك، و ابن مهران، و ابن معبد الذي يروى عنه صفوان بن يحيى، و الحسين بن زيد، و أبو شعيب المحاملي، و ابن أسباط، و إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل، و سعد بن محمّد، الذين يروى عنهم عليّ الطاطري. و قد قال الشيخ قدس سرّه [في العدة]: إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطريون. و بعد رواية هؤلاء عنه لا يبقى ريب في أنّه في أعلى درجة الوثيقة، و رواياته مقبولة، و كتابه معتمد» «١».

## التعريف بكتب المجموعة الثانية

### كتاب عبد الملك بن حكيم

رواية جعفر بن عبد الله بن حكيم قال في البحار: «و كتاب عبد الملك بن حكيم وثق النجاشي المؤلف، و ذكر هو و الشيخ طريقهما إليه. و في النسخة القديمة طريقه هكذا: أخبرنا التلعكبري، عن ابن عقدة، عن عليّ بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمّد بن حكيم، عن عمّه عبد الملك» «٢».

و قال في الذريعة: «أصل عبد الملك بن حكيم الخثعمي الكوفي الثقة - الراوى

(١). خاتمة مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٤٣-٤٤.

(٢). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٥

عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام - يرويه عنه ابن أخيه جعفر بن محمد بن حكيم، وهو من الأصول المختصرة أيضا الموجودة بعينها برواية التلعكبري عن ابن عقدة بسنده إلى مؤلفه «١».

وقال النجاشي: «عبد الملك بن حكيم الخنعمي، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجعفي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا جعفر بن محمد بن حكيم قال: حدثنا عبد الملك بن حكيم بكتابه «٢».

أقول: وهذا الطريق عين الطريق الموجود في هذا الكتاب.

### كتاب مثنى بن الوليد الحنّاط

رواية عباس بن عامر القصباني قال في البحار: «وكتاب المثنى ذكر الشيخ و النجاشي طريقهما إليه، و روى الكشي عن علي بن الحسن مدحه. و في النسخة المتقدمة سنده هكذا: التلعكبري، عن ابن عقدة، عن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن مثنى بن الوليد الحنّاط «٣».

وقال النجاشي: «مثنى بن الوليد الحنّاط، مولى، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسن قال: حدثنا الحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح قال: حدثنا مثنى بكتابه «٤».

(١). الذريعة: ج ٢، ص ١٦٣، الرقم ٦٠٢.

(٢). رجال النجاشي: ص ٢٣٩، الرقم ٦٣٦.

(٣). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

(٤). رجال النجاشي: ص ٤١٤، الرقم ١١٠٦.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٦

وقال الشيخ: «مثنى بن الوليد الحنّاط له كتاب، رواه الحسن بن علي الخزاز عنه «١».

وقال أبو غالب: «كتاب مثنى الحنّاط حدثني به جدّي، عن الحسن بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي، ابن بنت إلياس الخزاز، عن مثنى «٢».

والذين رووا عن مثنى جماعة، أمّا رواية عباس بن عامر القصباني الذي في هذا الكتاب فكانت موجودة عند عدّة من الرواة، وقد نقل عنهم البرقي في المحاسن فقال: «عدّة، عن عباس بن عامر» كما في هامش الحديث (١١) من هذا الكتاب.

### كتاب خلّاد السدي

رواية محمد بن أبي عمير صاحب الكتاب هو خلّاد بن خالد الصيرفي من أشهر الرواة لقراءة حمزة أحد القراء السبعة.

قال في البحار: «وكتاب خلّاد ذكر النجاشي و الشيخ سندهما إليه. و في النسخة القديمة هكذا: التلعكبري، عن ابن عقدة، عن يحيى بن زكريا بن شيبان، عن محمد بن أبي عمير، عن خلّاد السدي - و في بعض النسخ: السدي بغير نون - البرّاز الكوفي «٣».

وقال في الذريعة: «أصل خلّاد السدي (السدي) البرّاز الكوفي الراوي عن أبي عبد الله، يرويه عنه محمد بن أبي عمير، و هو مختصر موجود بعينه برواية التلعكبري، عن ابن عقدة بإسناده إلى خلّاد «٤».

(١) الفهرست: ص ٢٤٩، الرقم ٧٤٨.

(٢). تاريخ آل زرارعة: ج ٢، ص ٦٧، الرقم ٥٩.

(٣). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

(٤). الذريعة: ج ٢، ص ١٤٩، الرقم ٥٦٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٧

و قال في الأعيان: «خلاد السندی البرّاز، الكوفی: ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام.

و قال النجاشي: خلاد السندی البرّاز، كوفی، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، و قيل: إنّه خلاد بن خلف المقرئ خال محمد بن عليّ الصيرفيّ أبي سميئة، له كتاب يرويه عدّه، منهم ابن أبي عمير، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيان و محمد بن مفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانه الأشعريّ، حدّثنا ابن أبي عمير، عن خلاد بكتابه. و قال الشيخ في الفهرست: خلاد السندی له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبريّ، عن ابن عقده، عن يحيى بن زكريا بن شيان، عن ابن أبي عمير، عن خلاد السندی.

و عن السيّد صدر الدين العامليّ في حاشية رجال أبي عليّ: أنّه رأى كتابه هذا، و هو كتاب صغير يرويه أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد، عن يحيى بن زكريا بن شيان، عن محمد بن أبي عمير، عنه. و أحاديثه كلّها نقيّة جيّدة، و الأخير منها في فضل عليّ عليه السلام و شيعته. و يأتي في خلاد بن عيسى ما ينبغي أن يلاحظ.

و في التعليقة: رواية ابن أبي عمير عنه تشعر بالوثاقه، و كونه صاحب كتاب مدح.

التمييز: في مشتركات الطريحي و الكاظمي: يعرف برواية ابن أبي عمير وحده عنه» (١). انتهى ما عن الأعيان.

أقول: ما جاء عن النجاشيّ بعبارة «خلاد بن خلف» ليس مذكورا في الرجال، و الظاهر أنّه تصحيف «خلاد بن خالد».

و قال أيضا في ترجمة محمد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى الصيرفيّ: «إنّه ابن اخت خلاد المقرئ، و هو خلاد بن عيسى». و من هذا يتبيّن أنّ خلاد بن عيسى

(١). أعيان الشيعة: ج ٦، ص ٣٢٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٨

و خلاد بن خالد متحدان؛ لأنّه قال في الموردين: «إنّه خال محمد بن عليّ الصيرفيّ أبي سميئة»، و هو دليل الاتّحاد.

و تكلم في ترجمة حكم بن حكيم عمّن سمّاه بخلاد بن عيسى قائلا: «قال ابن نوح: هو- أي حكم بن حكيم- ابن عمّ خلاد بن عيسى» (١). و الظاهر أنّ المقصود من جميع أسماء «خلاد» التي وردت هو خلاد السندی صاحب الكتاب الموجود في هذه المجموعة، و إنّ أفرد عموم علماء الرجال لخلاد بن خالد و خلاد السندی ترجمتين، و لكنّ القرائن تشير إلى اتّحادهما، كما فهمه بعض علماء الرجال أيضا.

و قال النجاشيّ: «حكم بن حكيم أبو خلاد الصيرفيّ، كوفی، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ذكر ذلك أبو العباس في كتاب الرجال. له كتاب يرويه عنه صفوان بن يحيى، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن صفوان، عن حكم بن حكيم، به.

و قال ابن نوح: هو ابن عمّ خلاد بن عيسى، أخبرنا بكتابه محمد بن عليّ بن الحسين، عن ابن الوليد، عن سعد و الحميريّ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، عن ابن أبي عمير، عن حكم بن حكيم».

و حاصل ما يظهر من الأسماء و العناوين المختلفة التي ذكرت في ترجمه الرجل - و التي نقل الكثير منها بعين عبارتها القهبائي في مجمع الرجال، حيث سهّل مئونة المراجعة إلى الكتب المختلفة و محالها المتفرقة فيها، و فتح المجال للمقارنة بينها و دراستها - هو أنّ النجاشي نسب اتحاد خلّاد بن خالد مع خلّاد السندی إلى بعض، و كأنّه لم يتمكّن هو من التحقيق و الجزم بصحة النسبة، بيد أنّ النسبة صحيحة، و هو خال محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى أبي جعفر الملقّب بأبي سمينه، و ابن عمّ

(١). رجال النجاشي: ص ١٣٧، الرقم ٣٥٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٦٩

حكم بن حكيم. تقدّم عن النجاشي و الفهرست بعنوان خلّاد السندی «١».

أقول: أفرد الشيخ في فهرسته لتعريف كلّ من كتاب خلّاد السندی و خلّاد بن خالد ترجمتين، و لم يتأكّد من اتّحاد الرجلين، و كأنّ كتابيهما كانا متغايرين، أو كان متوقفاً من اتّحادهما و لكن نقلهما كما كانا عليه. و لم يكن في كتاب خلّاد بن خالد شيء من الأحكام، و لذا لم يكن لروايته - التي هي عبر ابن أبي عمير و صفوان بصورة مشتركة - ذكر في الكتب الأربعة، و الظاهر أنّه من الكتب المدرسة التي لم يبق منها أثر، و لم ينقل المحدّثون الذين وصلت كتبهم إلينا منه شيئاً؛ لعدم العثور على مثل هذا الإسناد في الروايات. و لكن رواية شخصين من أصحاب الإجماع عنه تدلّ على وثوقه و جلالته و اعتبار أخباره و كتبه.

و قد التبس الأمر على الطريحي في جامع المقال، و عدّهما شخصين، حيث قال:

«و يمكن استعلام أنّه ابن خالد المقرئ برواية ابن أبي عمير و صفوان جميعاً عنه، و أنّه السندی البرّاز برواية ابن أبي عمير وحده عنه» «٢».

و قال المامقاني: «خلّاد بن خالد المقرئ: عنوانه في الفهرست كذلك و قال: له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، و أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير و صفوان جميعاً، عنه. انتهى. و ظاهر و عدم غمز الشيخ في مذهبه كونه إمامياً، فإذا انضمّ إلى ذلك: كونه ذا كتاب، و رواية ابن أبي عمير الذي مراسيله كالمسانيد، و صفوان الذي هو من أصحاب الإجماع، المشعرة بوثاقته و الاعتماد عليه، كان حديثه من الحسان. و نفى الوحيد رحمه الله البعد عن اتّحاده مع السندی الآتي، و لم أفهم وجهه ... و على كلّ حال فقد ميّزه

(١). انظر: مجمع الرجال: ج ٢، ص ٢٧٠.

(٢). جامع المقال: ص ٦٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٠

الكاظمي بما سمعته من الشيخ من رواية ابن أبي عمير و صفوان عنه «١».

و في جامع الرواة: خلّاد بن خالد المقرئ له كتاب. و نقل عن الفهرست و المحاسن رواية البرقيّ [محمّد بن خالد] و محمّد بن أبي عمير، و صفوان عنه، و كذلك رواية الحسن بن محمّد بن سماعه عنه في تهذيب الأحكام في باب ميراث من علا من الآباء «٢».

و ذكره أيضاً ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل قائلاً: «خلّاد بن خالد الشيباني أبو عيسى المقرئ، روى عن الحسن بن صالح، و زهير بن معاوية، و محمّد بن عبد العزيز التيميّ، [و قيس بن الربيع]، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمّد: روى عنه أبي و أبو زرعة. حدّثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي عنه فقال: صدوق» «٣».

و قال البخاريّ في التاريخ الكبير: «خلّاد أبو عيسى القارئ الكوفيّ، مات سنة عشرين و مائتين أو نحوها» «٤».

و قال ابن حبان في ترجمه خلّاد بن يزيد الجعفي: «و أحسبه الذي يقال له:

أبو عيسى القارئ، فإن كان ذلك فإنه مات سنة عشرين و مائتين «٥».

وقال الصفدى فى الوافى بالوفيات: «خلاد بن خالد- وقيل: ابن عيسى- الشيبانى الصيرفى الكوفى المقرئ الأحول، صاحب سليم القارئ. قال أبو حاتم: صدوق، توفى سنة عشرين و مائتين».

وفى تاريخ الإسلام للذهبي: «خلاد بن خالد- وقيل: ابن عيسى-، أبو عيسى- وقيل: أبو عبد الله- الشيبانى الصيرفى الكوفى المقرئ الأحول، صاحب سليم

(١). تنقيح المقال: ج ١، ص ٤٠٠.

(٢). انظر: جامع الرواة: ج ١، ص ٢٩٦.

(٣). الجرح و التعديل: ج ٣، ص ٣٦٨.

(٤). التاريخ الكبير: ج ٣، ص ١٨٩، الرقم ٦٤٠.

(٥). الثقات: ج ٨، ص ٢٢٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٧١

القارئ، أقرأ الناس مدة بحرف حمزة.

قرأ عليه: أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، و أبو الأحوص محمد بن الهيثم العكبرى، و محمد بن يحيى الخنيسى، و القاسم بن يزيد الوزان، و هو أجل إخوانه، و عليه دارت قراءته.

وقد سمع الحديث من: الحسن بن صالح بن حى، و زهير بن معاوية.

روى عنه أبو حاتم، و أبو زرعة، و غيرهما.

قال أبو حاتم: صدوق.

قلت: توفى سنة عشرين و مائتين بالكوفة.

وقد ذكر الدانى رجلا آخر فقال: خلاد بن خالد- ويقال: ابن يزيد- أبو عيسى الأحول، قرأ على حمزة، و هو من أصحابه. و قال ابن مجاهد: و ممن قرأ على حمزة خلاد بن خالد الأحول «١».

وقال الذهبي أيضا: «خلاد بن خالد- وقيل: ابن عيسى-، أبو عيسى- وقيل:

جمعى از علما، الأصول الستة عشر، در يك جلد، دار الشبستري للمطبوعات، قم - ايران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ٧١

أبو عبد الله- الشيبانى مولاهم، الصيرفى الكوفى الأحول المقرئ، صاحب سليم.

أقرأ الناس مدة، و حدث عن زهير بن معاوية، و الحسن بن صالح بن حى. قرأ عليه محمد بن شاذان الجوهري، و محمد بن الهيثم قاضى عكبرا، و محمد بن يحيى الخنيسى، و القاسم بن يزيد الوزان، و هو أنبل أصحابه. و حدث عنه أبو زرعة، و أبو حاتم، و كان صدوقا. توفى سنة عشرين و مائتين «٢».

و أفرد له الجزرى ثلاث تراجم بثلاثة أسماء مختلفه و قال:

١- خلاد بن عيسى الكوفى: عرض على حمزة، و هو من كبار أصحابه، و من المكثرين عنه ممن روى القراءة بأسرها، و قد عرض أيضا على سليم.

٢- خلاد بن خالد الأحول الكوفى: عرض على حمزة، و هو من جلة أصحابه.

(١). تاريخ الإسلام: وفيات (٢١١- ٢٢٠ هـ)، ص ١٤١.

(٢). معرفة القراء الكبار: ص ١٢٤.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٢

٣- خلاد بن خالد، أبو عيسى- وقيل: أبو عبد الله- الشيباني مولاهم، الصيرفي الكوفي: إمام في القراءة، ثقة عارف محقق استاذ. أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وهو من أضبط أصحابه وأجلهم. وروى القراءة عن حسين بن علي الجعفي عن أبي بكر، وعن أبي بكر نفسه عن عاصم [بن أبي النجود] وعن أبي جعفر محمد بن الحسن الرواسي. روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن يزيد الحلواني، وإبراهيم بن علي القصار، وإبراهيم بن نصر الرازي، وحمدون بن منصور، وسليمان بن عبد الرحمن الطلحي، وعلي بن حسين الطبري، وعلي بن محمد بن الفضل، وعنبسة بن النضر الأحمري، والقاسم بن يزيد الوزان- وهو أنبل أصحابه- ومحمد بن الفضل، ومحمد بن سعيد البزاز ومحمد بن موسى بن امية، ومحمد بن شاذان الجوهري- وهو من أضبطهم ومحمد بن عيسى الأصبهاني، ومحمد بن يحيى الخنيسي، ومحمد بن الهيثم قاضي عكبرا، وهو أجل أصحابه. توفي سنة عشرين ومائتين «١».

أقول: استقصينا كل ما جاء عن خلاد في البحار والوسائل بعنوان: المقرئ المنقري، أو خلاد بن عيسى، أو خلاد بن خالد، فلم نعثر على خلاد أبي عيسى، والظاهر أنه لم يكن من أصحابنا، وصاحبنا لم يكن به. والأظهر أن اسمه خلاد بن خالد بن عيسى أبو عبد الله الشيباني المقرئ السندي الكوفي، ولعلنا بذلك نكون قد استطنا إخراج أحد رواة أصحابنا عن الإبهام بعد ما كان مبهما في الكتب الرجالية الأربعة.

وهذا يدل على أن مؤلفي هذه الكتب وعموم أهل العلم في ذلك العصر، ذهب عنهم معرفة كثير من رواة أصحابنا وأصحاب الاصول والمصنفات، وهم وإن توارثوا أصولهم ورواياتهم ومصنفاتهم نسلا بعد نسل وكانت رائجة عندهم ومورد عمل ودراسة عند الطائفة، إلا أنهم لم يدرسوا هذه المميزات الشخصية لأصحابها.

وهذا يدل على ضرورة دراسة جديدة في الرجال تختلف عن أسلوب الدراسة

(١). غاية النهاية في طبقات القراء: ج ١، ص ٢٧٤.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٣

المتداوله عند أصحاب التي لا تتجاوز الكتب الأربعة الرجالية و حدودها، والتي تفقد الكثير من المعلومات. ولهذا الشأن يمكن الاستفادة من بعض كتب العامة؛ ذلك أنهم كانوا مختلطين بأصحابنا في عصور الأئمة عليهم السلام، وكانت الأرضية مهتأة لهم، فحفظت آثارهم، بخلاف أصحابنا، ولذا سجلوا أسماء كثير من الرواة لا سيما رواة أصحابنا الذين كانوا مبثوثين بينهم وغير مميزين فيهم أحيانا، والذين يعدون من فضلاء عصرهم ومنهل ودرهم.

أقول: وبعد تنقيح هذه المعلومات راجعت كتاب الجامع للرجال، فوجدت أنه توصل للنتائج التي توصلنا إليها، حيث قال: «خلاد بن خالد المقرئ، له كتاب، قاله الشيخ في الفهرست، ثم روى بسنده عن ابن أبي عمير و صفوان عنه، يروى عن قيس بن أبي حصين، و روى عنه أحمد بن يحيى الأحول. و ذكر الشيخ خلاد السدي البراز الكوفي، و روى كتابه بسنده عن ابن أبي عمير، و قال النجاشي: خلاد السندي البراز كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. وقيل: إنه خلاد بن خلف المقرئ خال محمد بن علي الصيرفي أبي سمينه، له كتاب يرويه عدده، منهم ابن أبي عمير. انتهى موضع الحاجة. و ظاهر الوحيد اتحاد الجميع، و هو الصواب، و يأتي في ابن عيسى» «١».

وقال أيضا في ترجمة خلاد بن عيسى: «عنوانه الوحيد و أخذ ذلك من كلام النجاشي في ترجمة الحكم بن حكيم، و الظاهر اتحاده مع السندي» «٢».

ومن النكات التي وقفنا عليها: أنّ المصنّفين من الرواة الذين أخذوا من هذه الاصول كانوا يعتمدون فى روايتهم على ذكر الاسم الذى جاء للراوى فى ذلك الأصل المأخوذ منه، ولا يتعدّون إلى ذكر خصوصياته؛ تسهيلا للأمر و لوضوح ذلك عندهم، بل ربّما كانوا يختصرون اسمه، و لذا نراهم يعبرون عن صاحبنا هذا- بحسب ما كان فى تلك الاصول تارة ب «خلّاد السندى»، و اخرى ب «خلّاد المقرئ»، و ثالثة ب «خلّاد

(١). الجامع فى الرجال: ج ١، ص ٧٢٥.

(٢). المصدر السابق: ص ٧٢٦.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٤

بن خالد»، و رابعة ب «خلّاد بن عيسى»، و خامسة ب «خلّاد» مطلقا من دون ذكر مميز له، كما فى كثير من الروايات. و هذا الاسلوب ربّما سبّب للمتأخّرين العديد من المشاكل فى تمييزه و تشخيصه؛ فمنهم من تصوّر أنها أسماء لرواة متعدّدين، و كثير منهم حكم على مثل هذه الروايات الموجودة فى الكتب الأربعة و غيرها بأنّها مجهولة، و منهم من أسقط روايته عن الاعتبار و الحجّية، و بهذا الشكل يحرمون أنفسهم من كثير من الأحاديث الصحيحة.

ثمّ إنّ هذا الكتاب هو من منتخبات ابن أبى عمير من كتاب خلّاد، و ليس جميع روايته؛ لأنّه من المستبعد جدّا أن يكون شخص راويا للحديث و كتابه بهذا العدد القليل من الرواية. و هذا المنتخب تداوله فقهاء الأصحاب من طريق ابن أبى عمير. و الظاهر أنّ انتخاب بعض الأحاديث كان أمرا متداولاً بين فقهاء المحدثين، حيث كانوا ينتخبون الأحاديث التى كانت محطّ أنظار الفقهاء و مورد اهتمامهم، و كانوا يثبتونها فى جزء خاصّ باسم راويه.

و يبدو أنّ تلقيبه بالسندى أيضا كان من فعل ابن أبى عمير لمناسبة خاصّة و لم يكن هذا اللقب معروفا، و لم يطلقه عليه شخص آخر، و لم يعرف به من قبل الجمهور؛ و لذا نرى النجاشى- بالرغم من تضلّعه و اقتراب عصره منه تقريبا- يحتمل أن يكون السندى هو خلّاد بن خالد. و هذا العمل له نظائر عديدة، فكثير من العلماء يلقّبون بعض الأشخاص بألقاب ليست معروفة؛ و ذلك لمناسبة خاصّة.

و يمكن القول: إنّ الاصول المختصرة المجموعة فى هذه المجموعة هى أيضا قد لخصت و انتخبت لأغراض خاصّة- ككون رواياتها منفردة فى المعنى، أو فيها إضافات و مميزات غير مذكورة فى الروايات الاخرى، أو لم ترد من طريق آخر- فإنّه توجد أحيانا روايات اخرى لأصحاب هذه الاصول لم تذكر فى اصولهم هنا، و الروايات التى يروونها بعضهم قد تزيد بكثير عمّا هو موجود فى الأصل، ثمّ بعد ذلك قام فقهاء المحدثين بتنقيح هذه الاصول من المتعارضات و المكتررات، خصوصا

الأصول الستة عشر، ص: ٧٥

المكتررات التى وردت فى اصول اخرى، و روهها بطرق تمتاز عن طرق بعض هذه الاصول من حيث الراوى و قلة الوسائط. و أحاديث هذا الكتاب- على قلتها- كانت من الأهمية بحيث رواها كبار الأصحاب عن ابن أبى عمير، و رواية فقيه نظير ابن أبى عمير لهذا الكتاب تكفيه أهمية و قدرا «١» ثمّ إنّ كلّ ما جاء فى كتب الأخبار بعنوان خلّاد السندى يتطابق مع ما يوجد هنا فى كتاب خلّاد و لا- يوجد غيره إلّا مورد واحد- و ربّما موردان- و هو أيضا من طريق ابن أبى عمير، فيحتمل أنّه كان موجودا فى كتابه ثمّ اسقط منه بعد ذلك، و يحتمل أنّه اخذ من ابن أبى عمير مباشرة من غير هذه المجموعة، و يحتمل وجود مجموعة اخرى له من طريق ابن أبى عمير لم تصل إلى أكثر الأصحاب، و له نظير فى كتب الأخبار الاخرى.

### كتاب حسين بن عثمان

رواية ابن أبى عمير قال فى البحار: «و كتاب الحسين بن عثمان، النجاشى ذكر إليه سندا، و وثّقه الكشّى و غيره. و السند فى ما عندنا

من النسخة القديمة: عن التلعكبري، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله المحمدي، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان بن شريك» «٢» وقال النجاشي: «الحسين بن عثمان بن شريك بن عدي العامري الوحيد، ثقة، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، ذكره أصحابنا في رجال أبي عبد الله عليه السلام. له كتاب تختلف الرواية فيه، فمنها ما رواه ابن أبي عمير، أخبرناه إجازة محمد بن جعفر،

(١). ويمكنك التعرف أكثر على مكانة خلاد من خلال مراجعة الرواة الذين روى عنه.

(٢). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٦

عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس و ستين و مائتين، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان» «١».

أقول: احتمال بعض المتأخرين اتحاده مع الحسين بن عثمان بن زياد الرواسي، كما في تنقيح المقال و معجم الرجال و غيرهما، و لم يوافق عليه الميرزا، كما في جامع الرواة، و سكت عنه الأردبيلي، و نقل في الأعيان عن الكاظمي أن: «ابن زياد الرواسي هو ابن شريك الثقة عند المحققين، و لذلك جعل الحسين بن عثمان مشتركا بين ثقتين فقط: الأحمسي، و ميّزه بما مرّ، و ابن عثمان بن زياد الرواسي، و ميّزه برواية أبي جعفر محمد بن عياش، و محمد بن أبي عمير، و فضالة بن أيوب، عنه. و لكنّ الظاهر عدم الاتحاد بين الأخيرين؛ إذ لا دليل عليه، و نسبته إلى المحققين في غير محلّها، فلم نجد محققا واحدا قال به غير العلامة، و قد نسب إلى الوهم» «٢».

أقول: الاتحاد و إن كان محتملا- خصوصا و أنّ أبا العباس ابن عقدة لم ينسب إليه النجاشي في كتابه الرواة عن الإمام الصادق عليه السلام من هذه الأسماء الثلاثة إلّا الحسين بن عثمان الأحمسي، و الظاهر عدم ذكره للأخريين، و هذا يكون دليل الاتحاد؛ و أنّه ذكر الاسم المعروف لهم، و لم يذكر الأسماء غير المعروفة، و لم يكن ذلك من باب الغفلة، و كيف يغفل عن هذا و الرجل له كتاب مروى من قبل ابن أبي عمير!- و لكن الجزم به مشكل، و إن كان كلاهما ثقتين. و يمكن كسب معرفة أكثر عنهما من طريق الراوي و المروى عنهما، و لكن الذي يشكل أنّ المحدثين غالبا لم يميّزوهما تماما عند الرواية عنهما، و نقلوا عنهما بعبارة «عن حسين بن عثمان» الذي ينطبق عليهما و على حسين بن عثمان الأحمسي أيضا. و نأمل الجزم بالموضوع إن شاء الله مع التدقيق في روايتهم.

هذا، و لكنّ الذي يقرب الاتحاد بينهما: أنّ الشيخ الذي ذكر في فهرست كتاب الحسين بن عثمان بن زياد الرواسي، لم يذكره في رجال الصادق عليه السلام، بل ذكر

(١). رجال النجاشي: ص ٥٣، الرقم ١١٩.

(٢). أعيان الشيعة: ج ٦، ص ٨٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٧

الأحمسي و ابن شريك، و لم يذكر الأخير في فهرسته، و هذا كاشف عن عدم ذكر ابن عقدة له، و إلّا لذكره الشيخ الذي ذكر كتابه في فهرسته.

و أيضا: لو كان ابن شريك المذكورا في رجال ابن عقدة لصرّح النجاشي به؛ ليأمن من الوقوع في الالتباس و شائبة التعدد؛ لأنّ الرجاليين يدققون غالبا في هذه المسائل.

و في كتاب الجامع في الرجال للشيخ موسى الزنجاني رحمه الله في ترجمة جعفر بن عثمان الرواسي الكوفي- بعد إيراد ما أوردها هنا من فهرستي الشيخ و النجاشي- قال:



«قلت: بعد إمعان النظر في هذه العباير والتتبع في أسانيد الكتب، لا يبقى ترديد في اتحاد جعفر بن عثمان و كذا الحسين و حماد [ابني عثمان] بجميع العناوين، كما عليه جماعة من المحققين. و الاستناد في التعدد إلى لفظه زياد في اسم جد المترجم في كلام الكشي - كما عن بعض، مع إمكان حمله على بعض المحامل - ليس كما ينبغي» (١).

و أما إيراد منفصلا عن الحسين بن عثمان الأحمسي، فلائنه وجد له كتابا بهذا الاسم، و أورده كما وجده، و لم يظهر له الأتحاد. و أيضا من دلائل الأتحاد بينهما و بين حسين الأحمسي - كما احتملته بعض كتب الرجال، و الذي لم أر أحدا يذهب إليه سوى العلامة المجلسي رحمه الله في البحار (٢) «مستظها له على نحو الحدس، و إن كان لا- يمكن الاعتماد عليه من بعض الجهات-: هو مجيء بعض الروايات منهم عن طريق حسين بن عثمان الأحمسي متحدة مع ما يوجد في كتابه هنا، كما في الحديث (١٣) منه، و الذي عبارته هكذا: حُسَيْنٌ، عَنْ أُمِّ سَعِيدِ الْأَحْمَسِيِّ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «تَعْدِلُ حِجَّةً وَ عُمْرَةً، وَ مِنَ الْخَيْرِ هَكَذَا، وَ مِنَ الْخَيْرِ هَكَذَا» [وَأَوْمَأَ بِيَدَيْهِ.

و هو مطابق لما جاء في البحار: (كامل الزيارات) جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نُهَيْكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ

(١). الجامع في الرجال: ج ١، ص ٣٨٥.

(٢). بحار الأنوار: ج ٦٧، ص ٢٤١، ح ٦٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٨

أُمِّ سَعِيدِ الْأَحْمَسِيِّ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «تَعْدِلُ حِجَّةً وَ عُمْرَةً، وَ مِنَ الْخَيْرِ هَكَذَا، وَ هَكَذَا» [وَأَوْمَأَ بِيَدَيْهِ «١».

و كما في الحديث (١٥): حسين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تقول الجنة: يا رب، ملأت النار كما وعدتها، فاملأني كما وعدتني - قال:- فيخلق الله خلقا يومئذ، فيدخلهم الجنة». ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: «طوبى لهم! لم يروا أهوال الدنيا و غمومها». حيث جاء في البحار: (تفسير علي بن إبراهيم) يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ «٢» قال: «هو استفهام؛ لأنه وعد الله النار أن يملأها، فتمتلئ النار، ثم يقول لها: هَلِ امْتَلَأَتْ وَ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ عَلَى حَدِّ الاستفهام؛ أي ليس في مزيد- قال: فتقول الجنة: يا رب، وعدت النار أن تملأها، و وعدتني أن تملأني، فلم لا تملؤني و قد ملأت النار؟- قال:- فيخلق الله يومئذ خلقا يملأ بهم الجنة». فقال أبو عبد الله عليه السلام:

«طوبى لهم! إنهم لم يروا غموم الدنيا و لا همومها».

(كتابا الحسين بن سعيد): ابن أبي عمير، عن حسين الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تقول الجنة: يا رب...» و ذكر نحوه (٣).

و كما في الحديث (٣٧) و هو بهذه العبارة: حسين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «هو الاسم، و لا يؤمن عليه إلا مسلم». قال: فقال له رجل: أصلحك الله، إن لنا جارا قصابا يدعو يهوديا فيذبح له؛ حتى يشتري منه اليهود قال: «لا تأكل ذبيحته، و لا تشتري منه».

حيث ورد في الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له رجل: أصلحك الله، إن لنا جارا قصابا، فيجيء يهودي فيذبح له؛ حتى يشتري منه اليهود. فقال: «لا تأكل من ذبيحته، و لا تشتري منه» (٤).

(١). المصدر السابق: ج ١٠١، ص ٣٢، ح ٢٧.

(٢). ق: ٣٠.

(٣). بحار الأنوار: ج ٨، ص ١٣٣، ح ٣٨.

(٤). الكافي: ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٧٩

و في تهذيب الأحكام: عنه [أى عن الحسين بن سعيد]، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال [له] رجل: أصلحك الله، إن لنا جارا قصابا، و هو يجيء بيهودى فيذبح له؛ حتى يشتري منه اليهود. فقال: «لا تأكل ذبيحته، و لا تشتري منه» (١).

و في الاستبصار: عنه [أى عن الحسين بن سعيد]، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين الأحمسي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال له رجل: أصلحك الله، إن لنا جارا قصابا، و هو يجيء بيهودى فيذبح له؛ حتى يشتري منه اليهود. فقال: «لا تأكل ذبيحته، و لا تشتري منه» (٢).

و ما ورد في الكافي و تهذيب الأحكام عن الحسين بن عثمان الأحمسي هو عين الرواية الموجودة في هذا الأصل، و لكن الظاهر أنهم لم يأخذوها من هذا الكتاب، مباشرة، بل أخذوها من كتاب ابن أبي عمير، و لعله من نوادره، أو من كتاب الحسين بن سعيد عن كتاب ابن أبي عمير، و أنه لخص الحديث، و هذا يدل على أن الحسين بن عثمان الأحمسي هو صاحبنا هذا.

و ينبغي أن يقال: إن مشايخ الرواية من أصحابنا كانوا في الغالب يعرفون في أوساطهم الاجتماعية بأسمائهم و أسماء آبائهم و لم يكونوا يعرفون بكامل أسمائهم و مميزاتهم و مشخصاتهم. نعم ميزهم الرواة في كتبهم الروائية المنسوبة إليهم؛ و ذلك بذكر أسمائهم و أسماء قبائلهم، و بطونها و فروعها، و انتسابهم إلى حلفائهم و مواليهم، و محلاتهم التي كانوا يقطنون فيها هم أو آباؤهم. لكن الاقتصار على بعض هذه الأسماء دون بعض سبب في كثير من الحالات التباسا و غموضا للمتأخرين الذين ابتعدوا عن تلك الأعصار و أخبارها، و ولّد لديهم شائبة التعدد و الاختلاف خصوصا و أن أصحاب الفهارس من القرن الرابع - أمثال أبي العباس النجاشي - ظهرت لهم شائبة

(١). تهذيب الأحكام: ج ٩، ص ٦٧، ح ١٨.

(٢). الاستبصار: ج ٤، ص ٨٤، ح ١٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٠

التعدد بالرغم من اقتراب عصرهم منهم، حيث أوردوا أسماءهم كما وجدوها، و بصور مختلفة و متكررة، و لم يحصل لهم العلم باتحادها، و سكتوا عن ذلك؛ فسبب الالتباس في معرفتهم للمتأخرين، و أوقعهم في كثير من المشاكل، كما يظهر من كتب الرجال.

و ممن أتعب نفسه من المتأخرين في معرفة الأسماء المتشابهة، الشيخ الزنجاني في كتابه الثمين: الجامع في الرجال، حيث قال في ترجمة أخى المترجم له: «جعفر بن عثمان، من غير وصف في الأسانيد، و منها نوادر المعاني و الخصال الثمانية، روى عن أبي بصير، و سماعه بن مهران، و عنه ابن أبي عمير. ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام به عنوان: جعفر بن عثمان الرواسي الكوفي. و قال الكشي: حمدويه قال:

سمعت أشياخي يذكرون أنّ حمّادا و جعفرا و الحسين بن عثمان بن زياد الرواسي - و حمّاد يلقّب بالناب - كلّهم فاضلون، خيار، ثقات. انتهى.

قلت: بنو رواس بطن من بني عامر بن صعصعة. و وثّقه بهذا العنوان جماعة.

و ذكره الشيخ في الفهرست به عنوان: جعفر بن عثمان صاحب أبي بصير، و قال:

له كتاب، ثم أسند طريقه عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه. ولم يذكره أحد بهذا العنوان إلا ابن شهر آشوب تبعاً للشيخ. وذكره النجاشي بقوله: جعفر بن عثمان بن شريك بن عدى الكلابي الوحيدى، ابن أخى عبد الله بن شريك، وأخو الحسين بن عثمان، روى عن أبي عبد الله، ذكر ذلك أصحاب الرجال. له كتاب رواه عنه جماعة، ثم ذكر طريقه عن ابن أبي عمير، عنه. وقال في ترجمته أخيه الحسين بن عثمان بن شريك بن عدى العامري الوحيدى:

ثقة، من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ذكره أصحابنا في رجال أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب تختلف الرواية فيه: فمنها ما رواه ابن أبي عمير؛ أخبرناه إجازة محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس و ستين و مائتين قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان. انتهى.

الأصول الستة عشر، ص: ٨١

قلت: بعد إمعان النظر في هذه العباير والتتبع في أسانيد الكتب، لا يبقى ترديد في اتحاد جعفر بن عثمان وكذا الحسين وحماد بجميع العناوين، كما عليه جماعة من المحققين والاستناد في التعدد إلى لفظه زياد في اسم جد المترجم في كلام الكشي - كما عن بعض، مع إمكان حمله على بعض المحامل - ليس كما ينبغي.

وأما روايته عن الحسن بن محبوب - كما في باب التطوع بالخيرات من صيام تهذيب الأحكام - فهو من باب روايته الأكابر عن الأصاغر، كما لا يخفى (١).

وقال في ترجمته حسين بن عثمان: وقع في الطرق، يروى عن أبي إبراهيم عليه السلام، وروى عن إسحاق بن عمارة، وذريح المحاربي، وابن مسكان، وهارون بن خارجه، وأبي بصير، وزيد الشحام، وسماعة، والحسن الصيقل، وإسماعيل بن جابر، وعمرو بن أبي نصر، وغيرهم. روى عنه فضال، وعلی بن الحكم، والقاسم بن محمد، وابن أبي عمير، وجعفر بن المثنى الخطيب، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وغيرهم (٢).

وقال في حماد بن عثمان: ذو الناب، مولى غنى، كوفى.

وقال في أصحاب الكاظم عليه السلام: حماد بن عثمان، لقبه الناب، مولى الأزدي، كوفى، له كتاب.

وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: حماد بن عثمان الناب من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

وقال في الفهرست: حماد بن عثمان الناب، ثقة، جليل القدر، له كتاب. ثم روى بسنديه عن محمد بن الوليد الخزاز، وابن أبي عمير، والحسن بن عليّ الوشاء، والحسن بن عليّ بن فضال، عنه. والرجل ثقة بالاتفاق، ومن أصحاب الإجماع، و متحد مع سابقه جزماً، خلافاً لبعض. وقد مضى بعض الكلام في أخيه جعفر.

روى عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً، كما في باب النوادر من معاني الأخبار. وروى عن

(١). الجامع في الرجال: ج ١، ص ٣٨٤ و ٣٨٥.

(٢). المصدر السابق: ص ٦١٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٢

سلامة القلانسي، وزيد بن الحسن، وعبد الله بن أعين، وزرارة، ورومي، وعبد الله بن هلال، والوليد بن صبيح، وحفص الكناسي، وعمر بن يزيد، وعمران الحلبي، وإسماعيل الجعفي، ومعمّر بن يحيى، وحران بن أعين، وأديم بن الحرّ، وحبيب الخثعمي، وإدريس بن عبد الله القمي، وزيد الشحام، والمسمعي، ومحمد بن مسلم، وعبد الحميد بن عواض، ويحيى بن أبي العلاء، ومنصور، وربيع بن عبد الله، ومحمد بن حكيم، و معاوية بن ميسرة، وعليّ بن يقطين، وعليّ بن المغيرة، وعبد الرحيم القصير، وعبد الله بن عليّ الحلبي، وعيسى بن السري، وابن أبي يعفور، وأبي بصير، وحكم بن حكيم، والحارث بن المغيرة، وفصيل بن

يسار، و عبيد بن زرارة، و عامر بن عبد الله، و حماد اللخام، و جميل بن دراج، و غيرهم.

و روى عنه عثمان بن عيسى، و حماد بن عيسى، و عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، و عبد الله بن بحر، و الوشاء، و محمد بن سنان، و الحسن بن علي بن فضال، و أحمد بن عبد المنعم، و الحسين بن سيف، و الحسن بن علي بن النعمان، و جعفر بن بشير، و صفوان، و حفص بن البختري، و إسماعيل بن مهران، و الحسن بن جهم، و أبو شعيب المحاملي، و محمد بن عمرو البنظلي، و عبد الله بن محمد الحجاج، و محمد بن القاسم بن الفضل، و يحيى بن سالم الفراء، و محمد بن خالد البرقي، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمد هو البنظلي، و محمد بن يحيى الخثعمي، و الصيرفي، و الحسين بن سعيد، و يزيد بن إسحاق، و أبان بن عثمان، و عمر بن عبد العزيز، و عبد الله بن يحيى، و العباس بن عامر، و جمع كثير سواهم» (١).

هذا و ليراجع لمعرفة طبقات الرواة عنه جامع الرواة و معجم الرجال، حيث عدّة الأخير متّحدا مع حماد بن عثمان الفزاري المتوفى أيضا بالكوفة في سنة مائة و تسعين؛ في السنة التي توفى فيها حماد بن عثمان الناب، و لا يبعد الاتّحاد. و ما قيل

(١). المصدر السابق: ص ٦٧٢.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٣

من وجوه الاختلاف يمكن حمله على شكل ملائم، ككون عبد الله أخاه الامّي أو غيره فإن غيّبنا - على ما قيل - حتى من غطفان، و فزارة أبو قبيلة من غطفان. و قال: «وقع بعنوان حماد بن عثمان في إسناد كثير من الروايات تبلغ سبعمائة و أربعة و ثلاثين موردا» (١). و تراجع أيضا لتكملة التحقيقات و النتائج ترجمة حسين بن عثمان بن شريك في معجم الرجال و تنقيح المقال لما فيهما من فوائد، و كذلك تراجع ترجمة جعفر بن عثمان بن شريك، و عبد الله بن شريك، و حماد بن عثمان الذي هو من أصحاب الإجماع، و غيرهم، و يراجع أيضا عنوان «الرواسي»؛ و ذلك لزيادة المعلومات و الجزم بها، و لمعرفة الأسماء التي اشتروها بها في عصرهم، و الله الموفق للصواب.

### كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي

رواية محمد بن أبي نصر البنظلي قال المجلسي رحمه الله: «و كتاب الكاهلي مؤلفه ممدوح، و الشيخ و النجاشي أسندا عنه. و السند في القديمة: عن التلعكبري، عن ابن عقدة، عن محمد بن أحمد بن الحسن بن الحكم القطواني، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الله بن يحيى» (٢).

و قال النجاشي: «عبد الله بن يحيى الكاهلي، عربي، أخو إسحاق، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، و كان عبد الله وجها عند أبي الحسن عليه السلام، و وصّى به علي بن يقطين فقال له: اضمن لي الكاهلي و عياله اضمن لك الجنة. و قال محمد بن عبدة الناسب: عبد الله بن يحيى - الذي يقال له الكاهلي - هو التميمي النسب. و له كتاب يرويه جماعة، منهم أحمد بن محمد بن أبي نصر، أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجعفي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا محمد بن أحمد القطواني قال:

(١). معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٢٢٧، الرقم ٣٩٦٧.

(٢). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٤

حدّثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الكاهلي بكتابه» (١).

و جاء في تنقيح المقال: «عبد الله بن يحيى الكاهلي: عدّ الشيخ رحمه الله الرجل في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام، و عدّه

البرقي في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام مضيئا إلى ما في العنوان قوله: و هو الكاهلي الكبير الأسدي، عربي، كوفي». وقال في الفهرست: «عبد الله بن يحيى الكاهلي له كتاب. أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الله بن يحيى. و أخبرنا أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و حمزة بن محمد و محمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن الكاهلي» (٢).

وقد أورد الكشي ثلاث روايات تدل على مدحه كالتالي:

- ١- «علي بن محمد قال: حدّثني محمد بن عيسى قال: زعم ابن أخي الكاهلي أنّ أبا الحسن الأول عليه السلام قال لعليّ: اضمن لي الكاهلي و عياله أضمن لك الجنة» (٣).
- ٢- «حدّثني حمدويه بن نصير قال: حدّثني محمد بن عيسى قال: زعم الكاهلي أنّ أبا الحسن عليه السلام قال لعليّ بن يقطين: اضمن لي الكاهلي و عياله أضمن لك الجنة.
- فزعم ابن أخيه: أنّ عليا رحمه الله لم يزل يجري عليهم الطعام و الدراهم و جميع النفقات مستغنين حتّى مات الكاهلي، و أنّ سعتهم كانت تعمّ عيال الكاهلي و قراباته.
- و الكاهلي يروي عن أبي عبد الله عليه السلام» (٤).
- ٣- «وجدت بخطّ جبريل بن أحمد: حدّثني محمد بن عبد الله بن مهران، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أخطل الكاهلي، عن عبد الله بن يحيى

(١). رجال النجاشي: ص ٢٢١، الرقم ٥٨٠.

(٢). تنقيح المقال: ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣). رجال الكشي: ج ٢، ص ٧٠٤، ح ٧٤٩.

(٤). المصدر السابق: ص ٧٤٥، ح ٨٤١.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٥

الكاهلي قال: حججت فدخلت على أبي الحسن عليه السلام، فقال لي: اعمل خيرا في سنتك هذه؛ فإنّ أجلك قد دنا. قال: فبكيت، فقال لي: و ما بيكيك؟ قلت: جعلت فداك، نعت إلى نفسي. قال: أبشر؛ فإنّك من شيعتنا، و أنت إلى خير. قال أخطل: فما لبث عبد الله بعد ذلك إلّا يسيرا حتّى مات» (١).

و أورد أيضا في ترجمه عليّ بن يقطين: «محمد بن مسعود قال: حدّثني عليّ بن محمد قال: حدّثنا محمد بن عيسى قال: زعم الحسين بن عليّ: أنّه أحصى لعليّ بن يقطين بعض السنين ثلاثمائة ملب، أو مائتين و خمسين ملتيبا، و إن لم يكن يفوته من حجّ عنه. و كان يعطى بعضهم عشرة آلاف في كلّ سنة للحجّ، مثل الكاهلي و عبد الرحمن بن الحجاج و غيرهما، و يعطى أدناهم ألف درهم، و سمعت من يحكي في أدناهم خمسمائة درهم.

و كان أمره بالدخول في أعمالهم، فقال: إن كنت لا بدّ فاعلا فانظر كيف يكون لأصحابك، فزعم امّية كاتبه و غيره أنّه كان يأمر بجبايتهم في العلانية، و يردّ عليهم في السرّ، و زعمت رحيمة أنّها قالت لأبي الحسن الثاني عليه السلام: ادع لعليّ بن يقطين، فقال: قد كفى عليّ بن يقطين.

و قال أبو الحسن عليه السلام: من سعادة عليّ بن يقطين أنّي ذكرته في الموقف...» الخبر.

أقول: و من دلائل علو مقامه - مضافا إلى الأخبار المارة التي اعتمد عليها النجاشي في فهرسه و التي تعتبر مدحا عظيما له - أنّه لم يرد وجه معتبر من أحد في تضعيف أخباره إطلاقا، أو الغمز فيه، مع وجود اجتهادات خاصّة لبعض الأفراد في علم الرجال، حيث يبادرون

إلى تضعيف الأشخاص و الروايات من دون تثبت، و على أساس اجتهادات و ظنون غير صحيحة. كما روى عنه الثقات من أصحابنا من فقهاء الرواة و المحدثين، المعدود بعضهم

(١). المصدر السابق: ح ٨٤٢.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٦

من أصحاب الإجماع؛ كابن أبي عمير، و الحسن بن محبوب، و صفوان بن يحيى، و عليّ بن الحكم، و أحمد بن محمد بن أبي نصر، و حماد بن عيسى، و فضالة بن أيوب، و القاسم بن محمد، و حماد بن عثمان، و عبد الله بن مسكان، و عليّ بن مهزيار، و إسحاق بن عمار، و موسى بن القاسم، و زكريا بن آدم، و محمد بن زياد، و غيرهم، و هي تدلّ على تداول أخباره عندهم. و قال عنه العلامة في الخلاصة: «و لم أجد ما ينافي مدحه رحمه الله» (١).

و أما السيد بحر العلوم فقد قال عنه في رجاله: «عدّ حديثه في المنتهى في مباحث الحيض من الصحيح، و كذا الشهيدان في الذكرى و روض الجنان و الفاضل في كشف اللثام في أنّ غسل النيابة واجب لغيره. و يحتمل أنّهم تبعوا العلامة في ذلك» (٢). فظهر من هذه المطالب كلّها مكانته العالية في الرواية، و كونه من كبار الأصحاب الموثوق بهم. و يثبت هذا المعنى أيضا الحديث الأوّل من كتابه؛ حيث يدلّ على كونه معتمدا و مورد اطمئنان الأئمة عليهم السلام.

### كتاب سلام بن أبي عمرة

رواية عبد الله بن جبلة قال في البحار: «و كتاب سلام بن عمرة الخراسانيّ، و ثقّه النجاشي، و أسند إلى الكتاب. و في ما عندنا: التلعكبري، عن ابن عقدة، عن القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم، عن عبد الله بن جميلة، عن سلام» (٣). و قال في الذريعة: «كتاب الحديث لسلام بن أبي عمرة الخراسانيّ الثقة، من

(١). خلاصة الأقوال: ص ١٩٨، الرقم ٣١.

(٢). الفوائد الرجالية: ج ٣، ص ٦٧.

(٣). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥. و فيه «سلام بن عمرة»، و كذا «عبد الله بن جميلة» و الصحيح ما أثبتناه. و جاء في هامشه: و في نسخة: الحسين [بدل الحسن].

الأصول الستة عشر، ص: ٨٧

أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، سكن الكوفة، و رواه عنه عبد الله بن جبلة و النجاشي بإسناده إلى ابن جبلة عنه، و هو أيضا من الكتب الموجودة بالهيئة الأصلية، أوّل سنده: التلعكبري، و أوّل حديثه: عن معروف بن خربوذ قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام فأنشأت الحديث، فذكرت باب القدر، فقال: لا أراك إلّا هناك. راجع ص ٣١٨» (١).

و قال النجاشي: «سلام بن أبي عمرة الخراسانيّ ثقة، روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، سكن الكوفة. له كتاب يرويه عنه عبد الله بن جبلة، أخبرني عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم قال: حدّثنا عبد الله بن جبلة قال: حدّثنا سلام» (٢).

و قال الشيخ: «سلام بن عمرو له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن التلعكبري، عن ابن عقدة، عن القاسم بن محمد بن الحسين بن خازم، عن عبد الله بن جبلة، عنه» (٣).

أقول: صحّف الاسم في فهرست الشيخ، كما استظهره الميرزا و نقله جامع الرواة.

و طريق الشيخ و النجاشي متحد مع طريق هذه النسخة.

و في جامع الرواة: «عن الكشي قال أبو النصر محمد بن مسعود: قال علي بن الحسن: سلام و المثنى بن الوليد و المثنى بن عبد السلام، كلهم حنطون كوفيون لا بأس بهم.

[و قال الميرزا:] و يمكن أن يكون هذا هو الذي ذكره النجاشي [في توثيقه له] «٤».

و قال في خاتمة المستدرک: «و القاسم بن محمد المذكور في طرق المشايخ الثلاثة، غير مذكور في الرجال، و لكن الظاهر أنه من مشايخ الإجازة، و من اعتماد

(١). الذريعة: ج ٦، ص ٣٣٦، الرقم ١٩٣٩.

(٢). رجال النجاشي: ص ١٨٩، الرقم ٥٠٢.

(٣). الفهرست: ص ١٤٤، الرقم ٣٤٩.

(٤). جامع الرواة: ج ١، ص ٣٦٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٨

الشيخ و النجاشي و التلعكبري في طريقهم إلى الأصل المذكور عليه، يظهر حسن حاله «١».

### نوادير علي بن أسباط

رواية علي بن الحسن بن فضال قال في البحار: «و كتاب النوادر مؤلفة ثقة فطحى، و النجاشي و الشيخ أسندا عنه، و السند فيما عندنا: عن التلعكبري، عن ابن عقدة، عن علي بن الحسن بن فضال، عن ابن أسباط» «٢».

و قال النجاشي رحمه الله: «علي بن أسباط بن سالم بن الزطى أبو الحسن المقرئ، كوفى، ثقة، و كان فطحيا، جرى بينه و بين علي بن مهزيار رسائل في ذلك رجعا فيها إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام، فرجع علي بن أسباط عن ذلك القول و تركه. و قد روى عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك، و كان أوثق الناس و أصدقهم لهجة.

له كتاب الدلائل، أخبرنا أحمد بن علي قال: حدثنا محمد بن أحمد بن داود قال:

حدثنا الحسين بن محمد بن علان قال: حدثنا حميد بن زياد، عن محمد بن أيوب الدهقان، عن علي بكتابه، و أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد.

و له كتاب التفسير، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن حمزة بن زياد الجعفي قال: حدثنا علي بن أسباط بكتاب التفسير.

و له كتاب المزار، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن أحمد قال: حدثنا علي بن محمد قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا علي بن أسباط بكتابه المزار.

(١). خاتمة مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٩٦.

(٢). بحار الأنوار: ج ١، ص ٤٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٨٩

و له كتاب نوادر مشهور، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن الجراح الجندی قال: حدثنا محمد بن علي بن همام أبو علي الكاتب قال: حدثنا أحمد بن محمد بن موسى قال: حدثنا أحمد بن هلال، عن علي بن أسباط «١».

وقال في خاتمة المستدرک: وفي الفهرست: علي بن أسباط الكوفي، له أصل وروايات، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن علي بن أسباط. وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط.

وفي مشيخة الفقيه: وما كان فيه عن علي بن أسباط فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه ... و ساق مثله.

و السند في أول النسخة هكذا: الشيخ أيده الله تعالى - يعني التلعكبري رضي الله عنه - قال:

حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني قال: أخبرنا علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا علي بن أسباط قال: أخبرنا يعقوب بن سالم الأحمر، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام ...

وفي الكافي: الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد، عن منصور بن العباس، عن علي بن أسباط، عن يعقوب .. و ساق مثله.

وقد اختلفت كلمات الأصحاب في رجوعه عن الفطحية وعدمه، وفي زمان رجوعه، ولا حاجة إلى نقله و تحقيق الحق بعد اعتبار كتابه، و اعتماد المشايخ عليه، و كونه أوثق الناس و أصدقهم، و كثرة الطرق إلى كتبه و فيها الصحيح، و إكثار روايته الأجلء عنه، فقد روى عنه سوى من تقدم: أحمد بن محمد بن عيسى في الكافي في باب العجب، و في التهذيب في باب ميراث من علا من الآباء، و في باب السنة في عقود

(١). رجال النجاشي: ص ٢٥٢، الرقم ٦٦٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٠

النكاح، و في باب الاستخارة له، و إبراهيم بن هاشم ... و يعقوب بن يزيد ...

و الحسين بن سعيد، و الحسن بن موسى الخشاب ... و الحسن بن علي الوشاء ...

و منصور بن حازم ... و موسى بن القاسم البجلي ... و عمران بن موسى ... و علي بن الحسن الطاطري الذي قالوا فيه: روى عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم ...

و محمد بن عيسى بن عبيد ... في الكافي و عبد العظيم بن عبد الله الحسني في الكافي ... و أحمد بن محمد بن خالد ... و الحجال. و هؤلاء من أجلء الثقات، و فقهاء الرواة، يكفي روايتهم عنه في علو مقامه، و سمو شأنه.

و يروى عنه غيرهم جماعة لا- حاجة إلى ذكرهم؛ فإن الغرض بيان وثاقته، و اعتبار كتابه، لا تمام ما يتعلق به؛ فإنه موكول إلى كتب الرجال» (١).

أقول: و يحتمل أن يكون لنوادره- و هي أخبار متفرقة- عدة نسخ، و هذا الكتاب الموجود هو أحد تلك النسخ، و من منتخبات ابن فضال التي تشتمل على بعض رواياته. و الظاهر أن المقصود من النوادر عين ما هو المقصود بالأصل و الكتاب و النسخة، و الاختلاف في الألفاظ فقط و إن كان بعضها أشهر من غيرها.

و في نسختي الشيخ الحرّ و السيد نصر الله رحمها الله: «و من نوادر علي بن أسباط»، و الظاهر أن هذا تصرف من قبل النساخ أنفسهم، و الذي لا- يمكن الاعتماد عليه؛ حيث إن بداية هذا الكتاب و نهايته موجودتان و لم ينقص من الكتاب شيء حتى يكون الموجود جزءا منه.

### كتاب علاء بن رزين

قال النجاشي: «العلاء بن رزين القلاء ثقفى، مولى، قاله ابن فضال.

و قال ابن عبدة الناسب: مولى يشكر، كان يقلى السويق.



(١). خاتمة مستدرک الوسائل: ج ١، ص ٩٧-١٠٠.

الأصول الستة عشر، ص: ٩١

روى عن أبي عبد الله عليه السلام، و صحب محمد بن مسلم و فقه عليه، و كان ثقةً وجهاً، و الهلال بن العلاء روى عنه، و عبد الملك بن محمد بن العلاء.

له كتب يرويها جماعة، أخبرنا جماعة، عن الحسن بن حمزة قال: حدثنا محمد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: حدثنا الحسن، عن العلاء بكتابه «١».

و قال الشيخ في الفهرست: «العلاء بن رزين القلاء، ثقة جليل القدر، له كتاب، و هو أربع نسخ:

منها: رواية الحسن بن محبوب، أخبرنا به الشيخ المفيد رحمه الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن عبد الله ابني محمد بن عيسى، و أحمد بن أبي عبد الله البرقي، و يعقوب بن يزيد، و محمد بن يزيد، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، و الهيثم بن أبي مسروق، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء.

و منها: رواية محمد بن خالد الطيالسي، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن خالد الطيالسي عنه.

و منها: رواية محمد بن أبي الصهبان، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد و الحميري، عن محمد بن أبي الصهبان، عن صفوان، عنه.

و منها: رواية الحسن بن علي بن فضال، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عنه.

و قال ابن بطّة: العلاء بن رزين أكثر رواية من صفوان بن يحيى «٢».

أقول: و كلام ابن بطّة أيضا يدلّ على موقعه الجليل في الرواية؛ حيث قرنه بأحد الفقهاء من أصحاب الإجماع، و رجّحه عليه من حيث الرواية. و يحتمل أن تكون

(١). رجال النجاشي: ص ٢٩٨، الرقم ٨١١.

(٢). الفهرست: ص ١٨٢، الرقم ٤٩٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٢

رواية كتابه هذا من طريق الحسن بن محبوب رحمه الله أو غيره.

و في رسالة أبي غالب الزراري: «كتاب علاء بن رزين القلاء: حدثني به خالي و عمّ أبي و جدّي، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن العلاء» «١».

و قال في التعريف بجده في ابتداء رسالته: «و كان جدّي أبو طاهر أحد رواة الحديث، قد لقي محمد بن خالد الطيالسي، فروى عنه كتاب عاصم بن حميد، و كتاب سيف بن عميرة، و كتاب العلاء بن رزين، و كتاب إسماعيل بن عبد الخالق، و أشياء غير ذلك. و روى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب شيئاً كثيراً، منه كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، و كانت روايته عنه هذا الكتاب في سنة (٢٥٧) و سنّه إذ ذاك عشرون سنة» «٢».

و قال في الذريعة: «أصل علاء بن رزين القلاء الثقفى، يروى عن أبي عبد الله عليه السلام، و صحب محمد بن مسلم، و تفقه عليه، و أكثر رواياته عنه. و المختصر المختار منه موجود. و هو أحد الاصول الموجودة إلى عصرنا، نسخ عن خطّ الشهيد، و هو نسخه عن خطّ محمد بن إدريس الحلّي» «٣».

وقال في موضع آخر: «كتاب الحديث لعلاء بن رزين القلاء، كان ثقةً وجهاً، روى عن أبي عبد الله عليه السلام و يروى عنه جماعة، كذا ذكره النجاشي، و رواه بخمس وسائط، و ذكر الشيخ في الفهرست أنه أربع نسخ، و ذكر طريقه إلى كل واحدة منها. مرّ بعنوان أصل علاء في (ج ٢ ص ١٦٤) و ذكرنا أنه موجود بعينه، لكن يأتي في الميم أن الموجود هو مختصر أصل علاء، لا نفسه بعينه، راجع ص (٣١٨) «٤».

وقال في خاتمة المستدرک: «مختصر كتاب العلاء، وجدناه بخط الشيخ الجليل

(١). تاريخ آل زرارعة: ج ٢، ص ٩٠، الرقم ١١١.

(٢). المصدر السابق: ج ١، ص ٢٠٢.

(٣). الذريعة: ج ٢، ص ١٦٤، الرقم ٦٠٤.

(٤). المصدر السابق: ج ٦، ص ٣٤٨، الرقم ٢٠٦١.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٣

صاحب الكرامات محمّد بن عليّ الجباعيّ، نقله من خطّ الشيخ الشهيد الأوّل قدّس سرّهما، أوّله هكذا: من كتاب العلاء .. و ساق الأخبار، و كتب في آخره: آخر المختار نقلا من خطّ الشيخ العالم محمّد بن مكّي، و هو نقل من خطّ الشيخ الجليل محمّد بن إدريس في العشرين من جمادى الاولى، سنه ستين و ثمانمائة [و هذا تاريخ خطّ الجباعيّ] و تأريخ الكاتب للأصل آخر يوم الجمعة ثامن عشر من شهر رمضان سنه ثلاث و ستين و سبعمائة، و ذكر هنا نصف السطر في آخر الصفحة، و بقي منه هذا: سبعين و خمسمائة، قال: و هو يسأل من الله التوفيق و اللطف، و ذهب سطر آخر أيضا، و الظاهر أن تأريخ خطّ ابن إدريس «١».

وقال في الذريعة: «مختصر كتاب علاء ... موجود في مجموعة الشيخ شمس الدين محمّد الجبعيّ، كتبه بخطّه في (٢٠) جمادى الاولى سنه (٨٦٠) عن نسخة خطّ الشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمّد بن مكّي الشهيد الأوّل، التي كتبها الشهيد يوم الجمعة الثامن عشر من شهر رمضان سنه (٧٦٣)؛ ثلاث و ستين و سبعمائة، نقلا- عن خطّ الشيخ الجليل أبي عبد الله محمّد بن إدريس الحلّي، و استنسخ مولانا الميرزا محمّد الطهرانيّ نسخة المختصر نقلا عن تلك المجموعة بخطّه، و قد قرأها على شيخنا النوري (١٣٠٧) و في مكتبته راجه فيض آباء نسخة منه، كما ذكر في فهرسها المخطوط «٢».

و أمّا اختصار هذه المجموعة، فهو بمعنى أن ابن إدريس الذي تنتهي النسخة إليه قام بانتخاب بعض الأحاديث، و أحتمل أنه اختار معظم أحاديث هذه الرواية لكتاب علاء، و حذف القليل منها، و حذف أيضا إسناد بداية الكتاب، فهذا الكتاب هو في الحقيقة مختار ابن إدريس من كتاب علاء بن رزين، كما يظهر من كلمة الختام في آخر الكتاب، و لكنّه في اختياره لم يراع اصول هذا العمل، فحذف الإسناد إلى الكتاب الذي

(١). خاتمة المستدرک: ج ١، ص ١٠١، الرقم ١٦.

(٢). الذريعة: ج ٢٠، ص ٢٠٤، الرقم ٢٥٨٩.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٤

يثبت في بدايات الكتب، و كذلك حذف بعض الأحاديث من أثناء الكتاب، فأدى إلى قطع إسناد بعض الأحاديث التالية لها، و التي كانت تعتمد على إسنادها. و هذه إحدى روايات كتاب علاء بن رزين، و أحتمل أنها رواية الحسن بن محبوب عنه، و المتقدّمون من أهل الحديث كانوا يفعلون هذا الشيء، و لكن لم يكن ذلك اعتباطا، بل كان طبقا لموازين مقبولة، و لم يحذفوا إسناد الكتاب بوجه، كما تراه في مختارات ابن أبي عمير و غيره في الاصول الصغيرة من المجموعة الثانية.

و ثمة امتياز مهم في هذا الكتاب؛ وهو أن الراوى لم يصف شيئا إلى ألفاظ الكتاب الذى صدر من علاء بن رزين؛ أى لم يذكر اسم صاحب الأصل فى ابتداء كل حديث منقول فيه كما فعل غيره، بل جاءت الألفاظ مطابقة لما صدر من علاء بن رزين نفسه، ثم استنسخ على ما هو عليه لدى مؤلفه؛ ولذا جاء فيه: «عن أبى جعفر عليه السلام كذا» أو «عن محمد بن مسلم كذا» و لم تتوسط كلمة «علاء» فيها بأن يقول بدل ذلك: «عن علاء، عن أبى جعفر عليه السلام كذا» أو «عن علاء، عن محمد بن مسلم كذا».

و إضافة أصل علاء بن رزين إلى هذه المجموعة كان من فعل السيد الخونسارى رحمه الله، و هى لم ترد فى جميع النسخ. و ذكر السيد أنه استنسخها من النسخة التى كانت عند السيد المرعشى رحمه الله. و كتب فى آخر أصل علاء ما يلى: «تأريخ الكتابة: فى يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر صفر (١٣٤٩). و كتبه يميناه الدائرة العبد المذنب فى بحر العصيان رضا بن محمد على المازندراني فى البلدة الطيبة قم».

و كتب السيد فى حاشية ذلك: «اعلم أن هذه الروايات المجتمعة كانت مغشوشة مغلوطة غير مقروءة، فصحتها و أصلحت منها ما كان قابلا حتى المقذور، مع عدم نسخة الأصل حتى اقبلها عليه، و مع ذلك بقى شطر منها بحاله غير مصحح؛ لعدم النسخة، و عدم المقروئية، و كثرة الأغلاط. فى جمادى الاولى سنة (١٣٦٣). الأحقر مصطفى الحسينى الصفائى الخونسارى».

نعم، وردت فى نسخة مكتبة الإمام الرضا- عليه آلاف التحية و السلام- بخط

الأصول الستة عشر، ص: ٩٥

الارموى، و هى مقدمة عليها، و أورد هذه الاصول- على ما يبالى- بصورة غير متوالية، و أدرج كتبها و رسائل اخرى فى خلالها، و كتب على النسخة المنقولة منها: «كتبه يميناه الدائرة العبد الغريق فى بحر العصيان حسين الأهرى فى سنة (١٣٣٧). يقول العبد الأحقر أقل الطلاب و المحضيين ابن ملا زين العابدين محمد حسين ارموى الأصل، غروى المسكن و المدفن إن شاء الله تعالى: استنسخت هذه النسخ طلبا لمرضاة الله، و إبقاء و تكثيرا لأخبار آل محمد صلوات الله عليهم، فى خمس ليال من شعبان خلون منه، من سنين ست و أربعين و ثلاثمائة بعد الألف من الهجرة (١٣٤٦)».

و هى مقدمة على النسخة التى نقل عنها السيد الخونسارى.

## ترجمة رواة المجموعة

### شيخ الرواية أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى

قال فى الأعيان: «هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد بن سعيد، أبو محمد التلعكبرى، من بنى شيبان. توفى سنة (٣٨٥)، قاله الشيخ فى كتاب الرجال.

نسبته: التلعكبرى نسبة إلى تلّ عكبرا، فى أنساب السمعاني: بفتح المثناة الفوقية، و سكون اللام- و قيل: بتشديدها، و هو الأصح- و ضمّ العين المهملة، و سكون الكاف، و فتح الباء الموحدة و فى آخرها الراء، هذه النسبة إلى موضع عند عكبرا يقال له: التلّ، و النسبة إليه: التلعكبرى. و فى معجم البلدان: عكبرا بضمّ أوله، و سكون ثانيه، و فتح الباء الموحدة، يمدّ و يقصر، و الظاهر أنه ليس بعربى، و قيل: إنه سريانى، و هى اسم بليدة من نواحي دجيل بينها و بين بغداد عشرة فراسخ، و قال: تلّ عكبرا موضع عند عكبرا يقال له: التلّ. انتهى. و فى التعليقة عن حاشية الوسيط: عكبر- بضم العين المهملة، و سكون الكاف، و ضمّ الباء الموحدة قبل الراء:- رجل من الأكابر، و قيل:

من الأكراد، و اضيف إليه التلّ فقيل: تلّ عكبر، و يسمى به ذلك المكان، فالتلعكبرى منسوب إليه. انتهى.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٦

و هذا يقتضى أن يكون اسم المكان: تلّ عكبر، لا عكبرا بالمدّ أو القصر، كما هو المشهور و قاله ياقوت و غيره، و لعلّ أصله تلّعكبر، و زيد عليه الألف لكثرة الاستعمال.

و عن الشهيد الثانى: وجدت بخطّ الشيخ الشهيد رحمه الله تخفيف لام التلّعكبرىّ فى النسب، و قال: عكبر رجل من الأكراد نسب التلّ إليه، و رأيت ضبطه بخطّه فى الخلاصة بالتشديد. انتهى.

أقول: الصواب التخفيف؛ لاقتضاء النسب ذلك؛ خلاف ما صوّبه السمعانيّ.

و يحكى عن الخليل أنّه ضبط التلّ بفتح التاء و تشديد اللام، و عكبر بضمّ العين و الباء جميعا.

و عن العلامة فى إيضاح الاشتباه أنه قال: التلّعكبرىّ بالمشدّد، و اللام المشدّدة، و العين المهملة المضمومة، و الكاف الساكنة، و الباء الموحدة المضمومة، و الراء. وجدت بخطّ السعيد صفى الدين بن معد الموسوى: حدّثنى برهان الدين القزوينىّ - وفقه الله تعالى - : سمعت السيّد فضل الله الراوندىّ يقول: ورد أمير يقال له:

عكبر، فقال أحدنا: هذا عكبر - بفتح العين - فقال فضل الله: لا تقولوا هكذا، بل قولوا:

عكبر - بضمّ العين و الباء - و كذلك شيخ الأصحاب هارون بن موسى التلّعكبرىّ بضمّ العين و الباء. و قال: بقرية من قرى همدان يقال لها: ورشند، أولاد عكبر هذا، و منهم إسكندر بن دريس بن عكبر هذا، و كان من الامراء الصالحين، و ممن رأى القائم عليه السّلام كرات.

ثمّ قال فضل الله: عكبر و مارى و دريس - و عدّ جماعة - هؤلاء أمراء الشيعة بالعراق، و وجههم و متقدّمهم و من يعقد عليه الخناصر إسكندر المقدّم ذكره. انتهى.

أقوال العلماء فيه:

قال النجاشى: كان وجهها فى أصحابنا، ثقة معتمدا لا يطعن عليه، له كتب، منها كتاب الجوامع فى علوم الدين، كنت أحضر فى داره مع ابنه أبى جعفر و الناس يقرءون عليه. انتهى.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٧

و ذكره الشيخ فى رجاله فىمن لم يرو عنهم عليهم السّلام فقال: هارون بن موسى التلّعكبرىّ يكنى أبا محمّد، جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير ثقة، روى جميع الاصول فى المصنّفات، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا. انتهى.

و عدّ [ه] بحر العلوم فى رجاله من مشايخ النجاشى صاحب الرجال، و استشهد بقول النجاشى السابق: كنت أحضر داره ... إلخ. و فى ترجمه محمّد بن أبى بكر همام:

قال أبو محمّد هارون بن موسى رحمه الله: حدّثنا محمّد بن همام ... إلخ. و فى ترجمه محمّد بن عبيد الله بن أبى رافع: قال أبو محمّد هارون: حدّثنا محمّد هارون: حدّثنا أبو معمر ... إلخ.

مشايخه: قد عرفت ممّا مرّ أنّه يروى عن محمّد بن أبى بكر همام، و عن ابن معمر. و عن جامع الرواة روايته عن الكلينىّ، و أبى القاسم علىّ بن حبشى ابن قونى، و أبى علىّ بن همام، و أبى العباس أحمد بن محمّد بن سعيد.

تلاميذه: قد عرفت أنّ منهم النجاشى صاحب الرجال. و عن جامع الرواة: أنّه يروى عنه الحسين بن عبيد الله، و الشيخ المفيد «١». انتهى ما عن الأعيان.

أقول: و راجع ترجمه الرجل فى كتاب مجمع الرجال، فإنّه أحصى نحو مائة شيخ من مشايخ الحديث ممّن روى عنه التلّعكبرىّ و سمع منه، أو له إجازة منه. هذا و قد كتب بعض علماء العصر الصفوى رسالة فى أحوال مشايخ التلّعكبرىّ رحمه الله.

## إشارة

قال فى الأعيان: «الوزير السعيد ذو المعالى زين الكفأه أبو سعيد منصور بن الحسين الآبى، توفى سنة (٤٢٢) فاضل عالم فقيه، شاعر نحوى لغوى، جامع لأنواع الفضل، قرأ على الشيخ الطوسى، وذكره منتجب الدين و صاحب أمل الآمل. له ١ نزهة الأدب ٢- مختصره اسمه: نثر الدرر، فى سبع [ة] مجلدات، و كان المجلد الأول

(١). أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ٢٣٦-٢٣٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٨

من نثر الدرر عند آل كاشف الغطاء، أخذه منهم محمد أمين الخانجى المصرى، و الله أعلم أين صار مقره. و يكثر النقل فى الكتب عن نثر الدرر مما يدل على أنه من نفائس الكتب، و هو المشهور بزبدته الأخبار فى المواعظ و الحكم و اللطائف و النوادر و الأخبار، فيه أربعة عشر بابا، الجزء الخامس منه- و هو آخر الأجزاء- موجود فى المكتبة المباركة الرضوية من وقف الشيخ أسد الله بن محمد مؤمن الخاتونى العاملى الذى وقف أربعمائه كتاب على الآستانة المقدسة، و فى آخره: تم الجزء الخامس، و هو آخر كتاب نثر الدرر، و الحمد لله رب العالمين، و صلواته على رسوله سيدنا محمد النبى و على آله أجمعين، كتبه العبد أحمد بن على الكاتب البغدادى فى شهر سنة (٥٦٥).

و هو كتاب بمنزلة الكشكول، لكنه مرتب على أبواب أربعة و عشرين. ينقل عنه فى البحار، و ينقل عنه فى الجواهر فى مسألة استحباب التحنك فى الصلاة.

و الواقع أنه كتاب لم يجمع مثله، مرتب على أربعة فصول، و الفصل الأول فيه خمسة أبواب: الأول: فى الآيات المتشاكله صورته، الباب الثانى: فى موجزات من كلام الرسول صلى الله عليه و آله، الباب الثالث: فى نكت من كلام أمير المؤمنين عليه السلام و فيه الخطبة الشقشقية و غيرها، الباب الرابع: فى نكت من كلام بقية الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام، الباب الخامس: فى نكت من كلام سادة بنى هاشم، و الفصل الثانى فيه عشرة أبواب من الجد و الهزل، و الفصل الثالث فيه عشرون بابا، و الفصل الرابع فيه أحد عشر بابا، أوله: بحمد الله نستفتح أقوالنا و أعمالنا.

و فى فهرست المكتبة الخديوية بعد ترجمته: أنه من علماء القرن الرابع، و كان وزيرا لمجد الدولة رستم بن فخر الدولة بن ركن الدولة بن بويه. و الموجود منه فى المكتبة الخديوية جزءان، ينتهى الجزء الأول إلى آخر الفصل الثانى، و الجزء الثانى إلى آخر الفصل الرابع. انتهى. و يوجد أيضا فى مكتبة محمد باشا بإسلامبول، و قد نقلنا عنه بالواسطة فى الجزء الخامس من المجالس السنية.

الأصول الستة عشر، ص: ٩٩

و المترجم منسوب إلى آبه، بالباء الموحدة، و يقال: آوة، بالواو. قال ياقوت فى معجم البلدان: آبه بليدة تقابل ساوة، تعرف بين العامة بآوة، و أهلها شيعه، و أهل ساوة سنية «١»، لا تزال الحروب بين البلدين قائمة على المذهب. قال أبو طاهر بن سلفه:

أنشدنى القاضى أبو نصر أحمد بن العلاء الميمندى بأهر من مدن أذربيجان لنفسه:

و قائلة أتبعض أهل آبه و هم أعلام نظم و الكتابه

فقلت إليك عنى إن مثلى يعادى كل من عادى الصحابة

و إليهما- فيما أحسب- ينسب الوزير أبو سعد منصور بن الحسين الآبى، ولى أعمالا جليلة، و صحب الصاحب بن عبادة، ثم وزر لمجد الدولة رستم بن فخر الدولة بن ركن الدولة بن بويه، و كان أدبيا شاعرا مصتفا، و هو مؤلف كتاب نثر الدرر، و تأريخ الرى، و غير ذلك. و أخوه أبو منصور محمد كان من عظماء الكتاب و جلة الوزراء، وزر لملك طبرستان. انتهى.

و أورد للمترجم في كتاب محاسن أصفهان:

قالوا تبدى شعره فأجبتهم لا بد من علم على ديباج

و الشمس أبهر ما يكون ضياؤها إذ كان ملتحفا بليل داج» (٢)

. و قال: «الاستاذ أبو سعيد- أو سعد- منصور بن الحسين الآبي، صاحب نثر الدرر، ذكره الثعالبي في تتمه اليتيمه و قال: له بلاغه و شعر بارع، و أورد كثيرا من شعره. أخوه أبو منصور محمد بن الحسين الآبي» (٣).

و قال في ترجمه أخيه: «أبو منصور محمد بن الحسين الآبي، أخو منصور بن الحسين الآبي صاحب نثر الدرر المتوفى سنة (٤٢٢)، قال ياقوت في معجم البلدان عند ذكر آبه- بعد ما ذكر أنه ينسب إليها أبو سعد منصور بن الحسين الآبي-: و أخوه

(١). كذا في الأعيان و في معجم البلدان.

(٢). أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ١٣٨.

(٣). المصدر: ج ١، ص ١٧٤.

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٠

أبو منصور محمد كان من عظماء الكتاب و جلة الوزراء. انتهى. و أخوه منصور المذكور من أجلاء علماء الشيعة و مؤلفيهم. و أهل آبه كلهم شيعة في ذلك العصر و بعده بنص أهل التواريخ، فلا ريب في تشيع المترجم» (١).

و في الأعيان في البحث الحادي عشر حول الوزراء و الامراء و القضاة و النقباء من الشيعة- نقلا عن معجم البلدان- أن «منصور بن الحسين الآبي صاحب نثر الدرر ولى أعمالا جليله و صحب الصاحب بن عباد ثم وزر لمجد الدولة رستم بن فخر الدولة بن ركن الدولة و كان من جلة الوزراء». (٢)

و نقل عن مجالس المؤمنين عن الشيخ عبد الجليل الرازي في كتاب النقض أن بلد آبه و إن كان صغيرا لكنّه- بحمد الله و منه- بقعه كبيرة بما فيه من شعائر الإسلام و آثار الشريعة المصطفوية و السنة المرتضوية و يقيم أهل البلد صغيرهم و كبيرهم مراسم الجمعة و الجماعة في الجامع المعمور و يهتمون بأعمال العيدين و الغدير و عاشوراء و تلاوة القرآن العظيم، و مدرستا عز الملك و عرب شاه يدرّس فيهما العلماء و الفضلاء، أمثال السيد أبي عبد الله و السيد أبي الفتح الحسيني، و فيها مشاهد عبد الله و فضل و سليمان أولاد الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، و هي دائما مشحونة بالعلماء و الفقهاء المتبحرين المتدينين انتهى. ثم قال في المجالس: «و من أكابر أهلها المتأخرين الأمير شمس الدين محمد الآوي، و كان من الصلحاء و الفضلاء و المقرّبين عند ملك خراسان السلطان علي بن المؤيد، و بالتماسه صنف الشيخ الأجل العالم الرباني الشهيد السعيد- قدس الله روحه- كتاب اللمعة الدمشقية و أرسله إلى السلطان المذكور، و المراد ببعض الديانين المذكور في خطبة الكتاب هو الأمير شمس الدين المذكور» انتهى (٣).

و قال محمد بن شاکر في فوات الوفيات: «منصور بن الحسين الاستاذ أبو سعد

(١). أعيان الشيعة: ج ٩، ص ٢٥٢.

(٢). المصدر: ج ١، ص ١٩١.

(٣). المصدر: ص ١٩٤.

الأصول الستة عشر، ص: ١٠١

الآبي، تقلد الوزارة بالرّي، و كان يلقب بالوزير الكبير؛ ذى المعالي؛ زين الكفاه. كان أدبيا ماهرا نظما، على الهمة، شريف النفس. ذكره الثعالبي في كتاب اليتيمه و أثنى عليه. و له كتاب نثر الدرر؛ لم يجمع أحد في المنشور مثله، و له كتاب نزهة الأدب، و له كتاب

الانس و العرس. و كان يتشيع. و لما ورد السلطان إلى الرى سنة إحدى و عشرين و أربعمئة و لاه القيام باستيفاء الأموال» (١).

و له ترجمة في كتاب دمية القصر (٢)، كما أن له ترجمة في تتمه اليتيمة (٣).

و أما تاريخ وفاة الآبى فلم يذكر ضمن ترجمته في كتاب تتمه اليتيمة الثعالبي و لا في دمية القصر، مع معاصرة مؤلفيهما له. و الظاهر أن ترجمته دؤنت قبل وفاته، و أن ذكر سنة (٤٢٢) كان من كشف الظنون. و يدل على عدم صحه التاريخ المذكور أن الشيخ المفيد أحمد بن الحسين الخزاعي يروي عنه رواية في الحديث الثاني و العشرين من أربعينه في سنة (٤٣٢)، و عليه يجب أن تكون وفاته بعد هذا التاريخ.

و ذكر في الذريعة- كما في النص الآتي- أنه توفي في سنة (٤٣٢)، فيحتمل أن التاريخ المذكور في كشف الظنون وقع فيه الاشتباه و التصحيف سهوا.

### مؤلفاته

قال الطهراني في الذريعة: «تاريخ الرى لأبى منصور الآبى، كما في كشف الظنون. أقول: هو الوزير أبو سعد منصور بن الحسين الآبى المتوفى سنة (٤٣٢)، و كان وزير مجد الدولة رستم بن فخر الدولة بن ركن الدولة بن بويه، و له كتاب المحاضرات الموسوم بنثر الدرر، كما يأتي أنه في عدة مجلدات» (٤).

و قال: «ديوان منصور الآبى، هو الوزير السعيد ذو المعالي زين الكفاه أبو سعد

(١). فوات الوفيات: ج ٤، ص ١٦٠.

(٢). دمية القصر: ج ١، ص ٤٥٩.

(٣). يتيمة الدهر (مع التتمه): ج ٥، ص ١١٩، ط- بيروت.

(٤). الذريعة، ج ٣، ص ٢٤٥، الرقم ٩٤٧.

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٢

منصور بن الحسن الآبى. وصفه الشيخ منتجب الدين في الفهرست بقوله: فاضل عالم فقيه، و له نظم حسن. قرأ على شيخنا الموقق أبى جعفر الطوسى، و روى عنه الشيخ المفيد عبد الرحمن النيشابورى (١).

و قال: «نزهة الأدب في المحاضرات، في غاية البسط، و مرّ في رقم (٢٥١) أن مختصره نثر الدرر في سبعة مجلدات، و هو للوزير زين الكفاه أبى سعيد منصور بن الحسين الآبى تلميذ شيخ الطائفة الطوسى، ذكره بهذه الأوصاف منتجب بن بابويه في فهرسه. و قد يسمّى نزهة الآداب أيضا، كما مرّ» (٢).

و قال: «النظم الحسن، للوزير أبى سعيد منصور بن الحسين الآبى تلميذ الطوسى، و استاذ المفيد النيشابورى عبد الرحمن [بن أحمد بن الحسين الخزاعي].

ذكره منتجب بن بابويه في الفهرست» (٣).

و في أعيان الشيعة: «أبو سعيد منصور بن الحسين الآبى وزير مجد الدولة بن بويه، صاحب نثر الدرر و تاريخ الرى. و قال الثعالبي في تتمه اليتيمة: له كتاب التاريخ، لم يسبق إلى تصنيف مثله» (٤).

أقول: رواية هذا الكتاب من جانب الآبى عن القمى عن التلعكبرى كانت في حياة التلعكبرى، و لذا يدعو له في أول الكتب ب «أيده الله»، فلا- تضرنا جهالة القمى على فرض وجوده. و يكفي لاعتبار هذه الكتب أيضا أن نسخها كانت موجودة و متوفرة في ذلك العصر، و لذا ذكرها النجاشى و الشيخ بطرق متعدده، و قد رويت في حياة التلعكبرى رحمه الله، و قد ذكر بعضها أبو غالب في فهرس

كتبه.

(١). الذريعة: ج ٩، ص ١١٠٨، الرقم ٧١٥٠.

(٢). المصدر ج ٢٤، ص ١٠٨، الرقم ٥٦٩.

(٣). المصدر: ص ٢١٠، الرقم ١٠٩١.

(٤). أعيان الشيعة: ج ١، ص ١٥٥.

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٣

### طبع المجموعة

طبعت هذه المجموعة لأول مرة و من دون تحقيق في سنة (١٣٧١ هـ) باسم «أصل زيد الزراد»؛ باعتبار أنه أول كتاب من هذه المجموعة، و قد تصدّى لطبعها العلامة الشيخ حسن المصطفوي حفظه الله. ثم اعيد طبعها ثانية إبان الثورة الإسلامية بالافسيت تحت عنوان «الاصول الستة عشر» (١).

و عند ما وقفنا على الأهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الكتاب، و حاجة مجامعنا العلمية الماسئة إليه، و كذلك افتقاره إلى التحقيق و إزالة الغموض عن بعض عباراته، لهذه الأسباب كلها عمدنا إلى تحقيقه.

### التعريف بالنسخ المعتمدة للمجموعة و عملنا في التحقيق

#### إشارة

اهتم الدارسون لعلم الحديث بكتابة هذه المجموعة و نسخها من بعد العصر الصفوي، و لذا كثرت نسخها نسخياً، و لكن مع ذلك بقيت مجهولة؛ لم يطلع عليها كثير من أصحاب الفن. و قد وجدنا لهذه المجموعة ثلاث نسخ أصلية كتبت عليها سائر النسخ:

الاولى: نسخة الشيخ الحرّ رحمه الله.

الثانية: نسخة السيد نصر الله الحائري رحمه الله.

الثالثة: نسخة الشيخ نصر الله القزويني رحمه الله، و التي ترجع في الحقيقة إلى النسخة الاولى.

هذا هو ترتيبها و تسلسلها من جهة التقدّم التاريخي و نفاسة النسخة و أهميتها.

لكننا- و للأسف- لم نعر على النسخة الثانية و الثالثة، إلا أننا عثرنا على نسخ متعدّدة استنسخت عليهما، علماً بأن بعض هذه النسخ لا نعلم شيئاً عن مصيرها بعد ما أخرجت من محالها. و إليك أوصاف النسخ:

(١). هذه التسمية اطلقت على المجموعة من قبل المعنى بنشرها عند ما وجدها تضمّ ستة عشر أصلاً.

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٤

### النسخ الإيرانية:

١- نسخة الشيخ الحرّ، و هي من ممتلكاته. و هي بخطّ عبد الرضا بن أحمد الجزائري. فرغ من كتابتها يوم الأحد الحادي عشر من شهر صفر المحرّم في السنة السادسة و التسعين بعد الألف. و كتب الشيخ الحرّ في صفحة عنوان الكتاب فهرست أسماء كتب المجموعة



بخطه، و كتب تحتها: «مالكة محمد بن الحسن الحرّ»، و عليه خاتمه البيضوي.

و كتب مبينا لحال هذه الاصول: «اعلم أنّي تتبعت أحاديث هذه الكتب الأربعة عشر، فرأيت أكثر أحاديثها موجودا في الكافي أو غيره من الكتب المعتمدة، و الباقي له مؤيدات فيها، و لم أجد فيها شيئا منكرا سوى حديثين محتملين للتقية و غيرها». و وقع تحتها بهذه العبارة: «حرّره محمّد الحرّ». و في صفحة العنوان منه: «سماع منصور بن الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد الآبى».

و هذه النسخة محفوظة في مكتبة ملك بطهران المحروسة عاصمة الإسلام برقم (٦٥٧) في (٩٥) ورقة، و مذكورة في فهرست تلك المكتبة (ج ٥، ص ١٣٢).

٢- نسخة اخرى من مكتبة ملك بطهران برقم (٢٩٥٨) من مخطوطات المكتبة، و قد وردت أوصافها في فهرس مخطوطات المكتبة (ج ٦، ص ١٧٢). و هي بخط محمّد بن حسن بن عبد الله الكاتب في سنة (١٢٦٨).

٣- نسخة اخرى من مكتبة ملك بطهران برقم (٩٦١)، كتب في آخرها: «فرغ من كتابته العبد المذنب الأقلّ الأحرار بن ملا محمّد حسن الكاتب - طوّل الله عمره المشهور بعبد الوهاب، في يوم الخميس الثامن عشر من شهر شعبان المعظم سنة (١٢٧٢)؛ اثنين و سبعين و مائتين بعد الألف من الهجرة المقدسة». و هي إلى آخر «خبر في الملاحم». و هي من النسخ المنقولة مع الوساطة ظاهرا عن نسخة الشيخ الحرّ.

٤- نسخة المرحوم الاستاذ مشكاة رحمه الله المحفوظة في جامعة طهران تحت الرقم (٩٦٢). و الظاهر أنّها كانت معنونة في الفهرست بالاصول الأربعمئة. و هي بخط الأصول الستة عشر، ص: ١٠٥

أحمد بن حسين بن عبد الجبار البهراني الخطي. و في ختام الكتاب: «كتبه في شوال سنة (١١٩٢)؛ الثانية و التسعين بعد المائة و الألف». و هي منقولة من نسخة السيد نصر الله الحسيني الكربلائي المدرّس المكتوبة سنة (١١٥٠)، و كان السيد المذكور من الادباء، و من الشخصيات البارزة في المجتمع العراقي في ذلك العصر.

و لا يخفى أنّ التاريخ المذكور في صفحة عنوان الكتاب هو سنة (١١١٩)، و هو محرّف و غير صحيح، و يحتمل أن يكون من صنع بائع النسخة بغية الوصول إلى بعض الأغراض. و فيها حواش مرموزة، مثل (ح م) و (٥) و (م ح د).

٥- نسخة بخط محمّد علي الكزازي الكوارى العراقي، مكتوبة في سنة (١٢٨٢ هـ)، و هي منقولة عن نسخة الشيخ نصر الله، و عليها بعض حواشيه، و عن نسخة الشيخ الحرّ المتقدم بخط الجزائري رحمه الله. و في آخرها كتاب درست، و في ضمنها يوجد كتاب الديات لظريف بن ناصح. و هي مرقمة برقم (٧٠٩٣) من مخطوطات جامعة طهران، و محفوظة في خزانه مكتبتها، و جاء تعريفها في المجلد السادس عشر من فهرست مخطوطات جامعة طهران.

و يحتمل أنّ الشيخ نصر الله أخذ نسخته عن نسخة الشيخ الحرّ إمّا مباشرة أو مع الوساطة، و كتب في آخر نوادر علي بن أسباط من هذه النسخة صورة ما في النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة، و هي: «فرغ من كتابته العبد المذنب عبد الرضا بن أحمد الجزائري، يوم الأحد، الحادي عشر من شهر صفر المحرم، في السنة السادسة و التسعين بعد الألف».

و الظاهر أنّ كاتبها قابل نسخته على نسخة الشيخ الحر رحمه الله بعد الفراغ من استنساخها عن نسخة الشيخ نصر الله رحمه الله. و قد حصلنا على ميكروفلم من هذه النسخة التي كان يمتلكها المحقق الفقيه السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله حيث وضعها تحت تصرفنا، و طبعت على الورق.

٦- نسخة كلية الحقوق في جامعة طهران، و هي محفوظة في خزانه مخطوطات

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٦

الجامعة، و وردت مشخصاتها في فهرست مخطوطات كلية الحقوق (ص ٢٤٦). و هي مكتوبة في سنة (١٣٠٨) عن نسخة نقلت عن نسخة الشيخ نصر الله رحمه الله. و ورد في ابتداء الكتاب كتاب درست بن أبي منصور، و اسقط ما كتب في خواتم الكتب من كلمات الختام المنسوبة للآبي رحمه الله.

٧- نسخة اخرى في جامعة طهران برقم (٥٢٤١)، ورد ذكرها في فهرست مخطوطاتها (ج ١٥، ص ٤١٧٤). و هي مستنسخة في القرن الثاني عشر، و ليس عليها تاريخ الكتابة، و لا يوجد في آخرها كلمات الختام للآبي. و هي فاقدة لبعض الحواشي التي توجد في النسخ الاخرى، و مجهولة الكاتب أيضا.

٨- نسخة من ممتلكات الفقيه الشهيد الشيخ فضل الله النوري رحمه الله، و يحتمل أنها كانت في مكتبة حفيد الميرزا النوري الشيخ آقا ضياء الدين النوري، و عليها خاتم مكتبة جعفر السلطاني القرائي في تبريز في سنة (١٣٦٥). و قد كتبت في سنة (١٢٨٤).

و هي منقولة من خط الشيخ نصر الله القزويني، و قد كتب في ابتداء صفحة العنوان منها: «اعلم أن ما كان في آخر الحواشي مرموزا برمز (نص)، فهو من مولانا الشيخ نصر الله القزويني رحمه الله». و بتدئ بكتاب درست، و ليس فيها أصل علاء.

٩ و ١٠- نسختان في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد المقدسة:

إحداهما: من النسخ المتأخرة، و هي بخط السلطاني في سنة (١٣٢٢ هـ) ضمن المجموعة رقم (١١٦٠٥). و هي أربعة عشر أصلا مع ما وجد من أصل درست، و ليس فيها الحواشي الموجودة في النسخ الاخرى، و على ما يبالي أنها نقلت من نسخة الآقا محسن المجتهد. و الاخرى: بخط محمد حسين الارموي، كتبها في سنة (١٣٤٦ هـ) في النجف.

و هي برقم (٨١٣٢) و في الفهرس الداخلي للمكتبة برقم (٧٥٥٠). و قد استنسخها عن نسخة تابعة لبعض أصدقائه مستنسخة في كربلاء عن نسخة العالم التحرير السيد نصر الله الشهيد رحمه الله، و صرح بهذا في آخر أصل زيد النرسي. و حذف الكاتب الحواشي الأصول الستة عشر، ص: ١٠٧

المدونة على الكتاب و الموجودة في أغلب النسخ.

و قد نقلت هاتان النسختان من مدينة النجف الأشرف، و هما من النسخ المتأخرة، و أحتمل أنهما قوبلتا على نسخة تنتهي إلى نسخة الشيخ نصر الله رحمه الله.

١١ و ١٢- نسختان محفوظتان في مكتبة السيد المرعشي رحمه الله برقم (٢٩٣٩) و (٤٨٥).

و الظاهر أنهما نقلتا عن نسخة واحدة، و نسب المفهرس تأريخ كتابتهما إلى القرن الثاني عشر. و النسختان مغلوطتان، و تحتويان على بعض الحواشي المنقولة عن نسخة الشيخ الحر رحمه الله و تنتهيان بانتهاء نوادر علي بن أسباط.

١٣- نسخة العالم الجليل السيد هاشم الجهارسوقي الأصفهاني صاحب كتاب مباني الاصول، و هو أخو صاحب الروضات. و هي أيضا من النسخ المتأخرة ظاهرا، و لم اوفق لرؤيتها. توجد في خزانه هذا البيت الشريف في منزل سماحة الحجة السيد محمد الروضاتي دام ظلّه في مدينة العلم أصفهان المحمية.

١٤- نسخة في مكتبة مدرسة الفيضيه بقم، و هي أيضا منقولة من نسخة الشيخ نصر الله القزويني. و هي برقم (١١٩٢)، و ورد ذكرها في فهرس مخطوطات المكتبة (ج ٢، ص ٦٦).

١٥ و ١٦ و ١٧- ثلاث نسخ موجودة في خزانه المرحوم السيد مصطفى الخونساري، و هو من مشايخنا في الرواية. و لم نعر على الثالثة منها عند مراجعتنا منزله لرؤيتها، و قال: «إنها ليست نسخة جيدة، و فيها أغلاط». و هذه النسخ الثلاث هي من النسخ المتأخرة. و قد اهديت بعد وفاة السيد إلى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام بمشهد، و هي ضمن المجموعات التالية: (٦٦١) و (٧٨٦) و (١٤٩٠).

و الظاهر أن إحداها بخط والده السيد أحمد رحمه الله في سنة (١٢٩٨) أو سنة (١٣٢٣) كما هو مذكور قبل كتاب العلاء بن رزين، و

هي منقولة من نسخة بخط السيد محمد الخونساري ظاهرا. و يبدو أنه ناسخ كتاب الأشعثيات الموجودة نسخه في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في سنة (١٢٨٣ هـ) برقم (٨١٧٢) والتي كانت عند صاحب المستدرک الأصول الستة عشر، ص: ١٠٨

و المكتوبة عن نسخة الشيخ نصر الله، كما صرح السيد بذلك.

و هذه النسخة هي التي طبعت منها النسخة المطبوعة في سنة (١٣٧١ هـ)، و هي حاليا ناقصة من أولها؛ و ذلك بسبب أن أخذها من السيد للطبع لم يردّها سالمه عند إرجاعها إليه. و الموجود من هذه النسخة يبتدئ من أواخر كتاب عبّاد من عبارة: «عثمان قال: عمرو شيخ من المسلمين قال: ...». و إضافة أصل العلاء بن رزين إلى هذه المجموعة كان من فعل السيد رحمه الله، و هو لم يرد في جميع النسخ. نعم ورد في نسخة مكتبة الإمام الرضا- عليه آلاف التحية و السلام- بخط الارموي، و في نسخة اخرى، و هما متقدّمتان على النسخة التي أخذ السيد منها.

و ذكر السيد أنه استنسخها من النسخة التي كانت عند السيد المرعشي رحمه الله. و كتب في آخر أصل علاء ما يلي: «تأريخ الكتابة: في يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر صفر (١٣٤٩). و كتبه يمينه الدائرة العبد المذنب في بحر العصيان رضا بن محمّد عليّ المازندراني في البلدة الطيبة قم».

و كتب السيد في حاشية ذلك: «اعلم أن هذه الروايات المجتمعة كانت مغشوشة مغلوطة غير مقروءة، فصححتها و أصلحت منها ما كان قابلا حتى المقدور، مع عدم نسخة الأصل حتى اقبلها عليه، و مع ذلك بقي شطر منها بحاله غير مصحح؛ لعدم النسخة، و عدم المقروئية، و كثرة الأغلاط. في جمادى الاولى سنة (١٣٤٣). الأحرر مصطفى الحسيني الصفائي الخونساري».

و قد تمكنت أخيرا عند زيارتي لمدينة مشهد المقدسة من مشاهدة النسخة الثالثة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، و قد نقلت هذه النسخة إليها، بعد وفاة السيد، و هي نسخة صغيرة يقل حجمها عن حجم كفّ اليد، و وقع كتاب درست في البداية، و كتب في عنوانه: «هذا ما وجد من كتاب درست بن أبي منصور» و كتب كاتبه في آخر كتاب درست هكذا: «و أنا الراجي محمود بن عبد العظيم الموسوي الخونساري، عفى عنهما».

الأصول الستة عشر، ص: ١٠٩

و تم تحرير المجموعة في سنة (١٢٨٤) و في آخرها كتاب ديات ظريف. و هذه النسخة من النسخ المنتسخة على نسخة الشيخ نصر الله القزويني رحمه الله.

١٨- نسخة العلامة المجلسي، و لم نعر عليها، و إنما نقلنا عنها عن طريق البحار لتصحيح بعض الموارد، و رمزها (مج).

## النسخ العراقية

١٩- نسخة الشيخ محمد السماوي، كتبها في سنة (١٣٣٦)، و هي برقم (٦٢٩) من مخطوطات مكتبة الحكيم العامية في النجف، و يحتمل أنه كتبها على نسخة الميرزا النوري رحمه الله، و قد قال بعض المطلعين: «إنها موجودة في تلك المكتبة».

٢٠- نسخة المرحوم السيد أبي القاسم الأصفهاني رحمه الله، و هو من زملاء الشيخ عباس القمي رحمه الله، و هو الذي أكمل كتاب الغاية القصوى في شرح العروة الوثقى الذي ابتدأ به الشيخ عباس القمي رحمه الله و ذلك من بعد وفاته.

و هي منقولة في سنة (١٣٣٩) عن نسخة السيد نصر الله الحسيني رحمه الله، و قابلها على النسخ المنقولة من نسخة الشيخ نصر الله القزويني رحمه الله. و هي سنة عشر أصلا.

٢١- نسخة المرحوم الشيخ شير محمد رحمه الله و كان قد أوقف حياته في سبيل حفظ كتب أصحابنا و استنساخها، و كتب نسخه في سنة (١٣٤٧) على نسخة جلبت من مدينة تستر. و الظاهر أنها بخط عليّ أكبر الحسيني سنة (١٢٨٦)، ثم قابلها في سنة (١٣٥٠) على

نسخة السيد أبي القاسم الأصفهاني ونسخ أخرى. وهي أيضا ستة عشر أصلا. و يحتمل أنها نقلت إلى مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف بعد وفاته رحمه الله.

و قد أخذنا أخبار هذه النسخ الثلاث الأخيرة من مقال حول الأصول الأربعمئة للسيد محمد حسين الجلالى حفظه الله.

٢٢- نسخة صاحب المستدرک، قال بعض الأعلام: «إنها في مكتبة السيد

الأصول الستة عشر، ص: ١١٠

الحكيم رحمه الله في النجف الأشرف». و يحتمل أنها بخط السيد محمد الخونسارى.

٢٣- نسخة السيد حسن الصدر، ورد خبرها في فهرس مخطوطات خزانه جامعه مدينة العلم للخالصى في مدينة الكاظمية، في قسم المجاميع ضمن المجموعة رقم (٢٦) ص (٢٨٦). و هي بخط قاسم ابن الشيخ محمد بن حمزة الدليزى الحمدائى، فرغ منها في سنة (١٢٢٧)، و عليها توقيع السيد حسن الصدر رحمه الله. و هي تبتدى من كتاب زيد الزراد، و تنتهى بكتاب نوادى على بن أسباط.

٢٤- نسخة الشيخ محمد على اليعقوبى في النجف، و قد جاء خبرها في مجله معهد المخطوطات العربية الصادرة في مصر (سنة ١٩٥٨، ج ٤، ص ٢١٤) تحت عنوان: «١٤ كتابا من الأصول الأربعمئة»، بخط محمد حسين بن الكاظم الموسوى القزوينى الكشوان، في سؤال سنة (١٣٣٦). و هي إلى آخر نوادى على بن أسباط؛ أربعة عشر أصلا.

و قد ذكر الشيخ آغا بزرك الطهرانى في الذريعة أنه رأى هذه النسخة، و نقل عن الشيخ اليعقوبى «أن الأصل كان مكتوبا عليه: أنه منقول عن خط الشيخ على الجبى، عن خط الشيخ محمد بن مكى الشهيد، عن خط الشيخ محمد بن إدريس الحللى (١)».

أقول: الظاهر وقوع بعض الاشتباه في هذا النقل، فليس المقصود هذه المجموعة، بل لعلها مجموعة الشيخ محمد على الجبى المعروفة ب «مجموعة الشهيد» التى وقعت في أيدي المجلسى و الشيخ النورى رحمهما الله، و قد جاء ذكرها في ضمن مصادر مستدرک الوسائل بعنوان «المجاميع» و أضاف الشيخ الرازى رحمه الله: أن لهذه المجموعة نسخا أخرى بخطوط جمع من المعاصرين كالشيخ شير محمد الهمدانى نزيل النجف، و الحجة الشيخ الميرزا محمد الطهرانى، و العلامة الشيخ محمد السماوى، و السيد أبى القاسم الأصفهانى، و بعضهم ضم إليها أصولا أخرى تبلغ ثيفا

(١). الذريعة: ج ٢٠، ص ٧١، الرقم ١٩٧٣.

الأصول الستة عشر، ص: ١١١

و عشرين أصلا.

٢٥- نسخة الشيخ ميرزا محمد الطهرانى في سامراء، كما أخبر عنها صاحب الذريعة في العبارة الآنفه.

٢٦- نسخة في مكتبة الجوادين عليهما السلام في الكاظمية، جاء ذكرها في فهرس المكتبة، أخبرنا بها بعض الأخيار.

٢٧- نسخة الشيخ نصر الله القزوينى، لم نعر على محل وجودها بعد وفاة الشيخ رحمه الله و نقلنا عنها بواسطة نسخة الكرازى المتقدمة، و هي من النسخ التى اخذت من نسخة الشيخ الحر بصورة مباشرة.

و معظم المتأخرين أهملوا ذكر الشيخ نصر الله في كتبهم، و ترجم له الشيخ الطهرانى رحمه الله في طبقات أعلام الشيعة، و قال: «بأن له رسالة في ترجمة أحوال الخصيبى صاحب كتاب الهداية، فرغ من نسخها (١٢٨٠)، و النسخة عند الشيخ فضل الله شيخ الإسلام الزنجانى. [و قال أحد المطلعين: إن كتب الزنجانى نقلت بعد وفاته إلى مكتبة مجلس الشورى في طهران]، و استنسخ نسخة منها و أهداها إلى، و له ترجمة مؤلف الجعفرىات، طبعت في أوله (١٣٧٠ ظ). و النسخة جاء بها بعض السادة من بلاد الهند، و حصلت النسخة بعده عند العلامة النورى».

أقول: و هذا الشيخ لم يعرض المتأخرون لترجمته في كتب التراجم، و إن كانت ترجمة الشيخ الطهرانى فيها كفاية. و مقدمته على

كتاب الجعفریات و كتاب الديات التى ضمّھا إلى هذه المجموعة، تدلّ على فضله و تتبّعه فى كتب الحديث.

### النسخة الهندية:

٢٨- نسخة المكتبة الناصرية فى لكهنؤ، و هى من النسخ المتأخّرة، و قد اعتمدنا عليها فى التصحيح، و رمزنا لها بالرمز (ه)، و هى بخط إعجاز حسين بن محمّد قلى فى سنة (١٢٧٧)، و استفدنا من مصوّرتها التى وضعها تحت اختيارنا السيّد الأجلّ محسن الأصول الستة عشر، ص: ١١٢  
الحسينى الأمينى حفظه الله. منقولة من نسخة صاحب المستدرک. و توجد صورة منها عند الشيخ العطارديّ حفظه الله فى طهران.

### النسخ المستقلة لبعض كتب المجموعة

١- نسخة لكتاب زيد النرسى توجد فى جامعة طهران تحت الرقم (٣-٧١٧٢)، نسخت فى صفر سنة (١١٢٥ هـ).  
٢- نسخة كتاب درست الواسطى: وجدت نسخة منه على انفراد فى كربلاء فى مكتبة السيّد إبراهيم ابن السيّد هاشم القزوينى، كما أخبر بذلك فى الذريعة (١)، و قد كتبت سنة (١٢٨٦) بخط السيّد على أكبر الحسينى فى النجف. و يحتمل أنّ الشيخ نصر الله اعتمد على هذه النسخة أو النسخة المنقولة منها، و ضمّھا إلى أخواتها فى محلّها الأصلي.  
٣- نسخة ملخصه من كتاب زيد الزرّاد، نقل أنّها توجد فى ضمن مجاميع الشهيد منضمّة إلى اصول مختصرة اخرى. و هذه المجاميع تقع فى ثلاثة مجلّدات كانت عند المجلسى و النورى رحمهما الله، و ظفرت بنحو أربع نسخ أو أكثر لمجلّدين منها، لكن ليس فيهما هذا الأصل، و لا شكّ أنّ العثور على المجلّد الثالث الذى يحتوى عليه سيّد ثغرة من ثغرات مكتبتنا الإسلامية و ستفيد منه مجامعنا العلمية. و هذه النسخ موجودة فى جامعة طهران، و فى مكتبة ملك بطهران، و فى مكتبة مدرسة السيّد البروجردى فى النجف، و الأخيرة اشترت مع كتب اخرى - نحو عشرين كارتونا - من ورثة البهزادى حفيد الميرزا النورى بتوسّط السيّد مصطفى الخونسارى رحمه الله - الذى ذكر ذلك لنا - بأمر من السيّد البروجردى رحمه الله و ارسلت إلى مكتبة المدرسة فى النجف.  
و الظاهر أنّ هذه النسخة انتقلت إلى سبط الشيخ النورى، كما أخبر بذلك السيد

(١). المصدر السابق: ج ٦، ص ٣٣٠.

الأصول الستة عشر، ص: ١١٣

الأمين (١)، و الشيخ الطهرانى فى الذريعة (٢) حيث قال: «و هى موجودة الآن عند سبطه الفاضل الآقا ضياء الدين ابن الحاج شيخ فضل الله النورى بطهران، و فهرس ما فيها إجمالاً هذه:

الأربعين فى فضائل أمير المؤمنين، للشيخ الجليل محمّد بن أحمد بن الحسين النيسابورى جدّ الشيخ أبى الفتوح المفسّر الرازى.

الأربعين من أربعين عن الأربعين، للشيخ الأجلّ منتجب الدين على بن عبيد الله، من أحفاد على بن بابويه القمى.

الأربعين للسيّد محبى الدين أبى حامد محمّد بن عبد الله بن على بن زهرة ابن أخى السيّد أبى المكارم بن زهرة الحسينى الحلبي.

و أخبار متفرّقة منتخبة من أصول القدماء، مثل كتاب الصلاة لحسين بن سعيد، و كتاب إسحاق بن عمّار، و كتاب معاذ بن ثابت، و كتاب على بن إسماعيل الميثمى، و كتاب معاوية بن حكيم، و كتاب إبراهيم بن محمّد الأشعريّ، و كتاب فضل بن محمّد الأشعريّ، و كتاب زيد، و رساله فى القراءة، و الظاهر أنّها لابن مالك صاحب الألفيّة، و المجتنى فى الأدعية للسيّد رضى الدين على بن طاوس الحلبي.

و آخر أربعين الشيخ منتجب الدين هكذا: نجز لإحدى و عشرين مضت من شهر رجب (٨٦١) بكرک نوح، بقلم محمّد بن على بن

حسن بن محمد بن الصالح الجبعي اللوزاني، من نسخة بخط الشيخ شمس الدين محمد بن مكّي، كتبها بالحلة سنة (٧٧٦)، و هو نقل من نسخة بخط محمد بن محمد بن عليّ الحمدانيّ القزويني، تأريخها (٦١٣) «٣».

(١). أعيان الشيعة: ج ١، ص ١٩٠.

(٢). الذريعة: ج ٢٠، ص ٢٠.

(٣). المصدر.

الأصول الستة عشر، ص: ١١٤

و أخيرا علمت بوجود مجلّد من هذه المجاميع عند الدكتور هادي الأمين حفظه الله.

٤- و أخيرا- و في خلال سفرى لزيارة مشهد الإمام الرضا عليه السلام- شاهدت نسخة من كتاب العلاء بن رزين فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، و هى من النسخ المتأخرة، و تحمل الرقم (٢٠٦٧٩). و الظاهر أنها أيضا كانت ضمن ممتلكات السيد الخونسارى رحمه الله و التى اشترت بأمر من قائد الثورة الإسلامية السيد الخامنى دام ظلّه، ثم اهديت إلى هذه المكتبة. و فى آخرها: «و قد فرغت من استنساخ هذه النسخة من نسخة مغلوطه مغشوشه، و لكن صححته [١] بنظرى القاصر، و بعد ذلك قرأته [١] على بعض الفضلاء فوافقنى. و كان فراغى فى يوم العشرين من شعبان سنة تسعة و ستين و ثلاثمائة بعد الألف فى بلدة قم، و أنا المقصر عند الله: محمد بن عبد الله، المشتتهر بالموحدى القمى».

### الرموز المستعملة فى الكتاب:

أما رموز النسخ التى اعتمدنا عليها فى التصحيح فهى كالتالى:

(ح): لنسخة الشيخ الحرّ.

(س): لنسخة السيد نصر الله الحائرى.

(ه): للنسخة الهندية:

(نص) أو (نصر): لنسخة الشيخ نصر الله.

(مج): لنسخة العلامة المجلسى رحمه الله، و نقلنا عنها بواسطة البحار.

(مس) أو (مستدرک): لنسخة صاحب المستدرک، و نقلنا عنها بواسطة المستدرک.

(م): للنسخة المطبوعة.

الأصول الستة عشر، ص: ١١٥

### تصحيح الكتاب

قمنا بالدرجة الأولى بتحقيق هذه المجموعة الخطية و مقابلتها على النسخة التى كانت من ممتلكات الشيخ الحر رحمه الله، و هى أحسن نسخة خطية عرفناها لهذه المجموعة، و هى مقروءة من جانب الشيخ الحرّ، و عليها خطوطه و بعض تعليقاته و توقيعاته، و استخراج موضوع كلّ حديث فى حواشيه- و لعله كان ينوى إدراج ذلك من بعد فى الوسائل- و كتب خواتم كلّ أصل بخطه. و ذكر فى ابتداء كلّ أصل ترجمه صاحب الأصل، و يحتمل أنها من الشيخ الحرّ نفسه. و قد وقّع فى آخر التعليقات و التخريجات برمز (م د ح)، و لعله إشارة إلى اسمه «محمد الحرّ»، و لست أعلم هل كان من عادته كتابه رمز اسمه فى أواخر التعليقات التى كان يكتبها أو لا، و يعرف ذلك من كثرة النظر فى النسخ الخطية المنتسبة إليه.

و كان اعتمادنا الأساسي في تحقيق هذا الكتاب على هذه النسخة التي رمزنا لها (ح).

و اعتمدنا بالدرجة الثانية على نسخة خطية استنسخت من نسخة العالم الجليل السيد نصر الله الحائري رحمه الله المدرّس في حوزة كربلاء، و جدّ بيت آل نصر الله في مدينة كربلاء، و هو فرع من بيت آل طعمه، و ببالي أنّه من مشايخ المولى الوحيد البهبهاني، و كان من رجال عصره، و استشهد لأجل نصره المذهب في إسلامبول سنة (١١٦٨)، و له ديوان مطبوع نشره و علّق عليه السيد عبّاس الكرماني، و يتضمّن عددا من القصائد في مدح أهل البيت و مراثيمهم، و كذلك يحتوي على قصائد السيد في المناسبات و المراسلات و الإخوانيات و الغزل و الوصف، و له كتاب الإجازات و سلاسل الذهب.

و رمزنا لها (س).

و اعتمدنا بالدرجة الثالثة على النسخة المطبوعة التي رمزنا لها (م)، و على نسخة العلامة المجلسي رحمه الله التي ينقل منها في البحار، و رمزنا لها (مج).

كما أنّه ننقل من نسخة «ه» التي مضى تعريفها، و كذا نادرا من بعض النسخ الأخرى:

الأصول الستة عشر، ص: ١١٦

منها: نسخة جامعة طهران بخط الكزازی التي مرّت تحت الرقم (٥) و رمزنا لها (نصر)؛ لأنها أقدم نسخة نقلت عن خط الشيخ نصر الله، و اعتمدنا عليها غالبا في أصل درسي؛ لأنّ هذا الأصل لم يكن في النسخ الأخرى المعتمدة في التصحيح غير نسخة (م).

و منها: نسخة صاحب المستدرک، و رمزنا لها (مستدرک) أو (مس).

و قد حرصنا في مقام النقل و ضبط كلمات الأحاديث على الاعتماد بالدرجة الأولى على نسخة الشيخ الحرّ باعتبارها النسخة الأم، و لذا احتفظنا بجميع خصوصياتها، لكننا تداركنا بعض أغلاطها بالاستعانة بسائر النسخ، مع الإشارة إلى التصرف و كيفية الاختلاف. منها:

### ترقيم المجموعة:

وضعنا لأحاديث المجموعة رقمين: الأول: رقم تسلسل الحديث في المجموعة، و الثاني: رقم خاصّ بأحاديث كلّ كتاب.

### تخريج الأحاديث

قمنا قدر المستطاع باستخراج الأحاديث استخراجا تامّا أو شبيها بالتام، خصوصا أحاديث كتب المجموعة الأولى.

و ممّا تمتاز به هذه المجموعة أنّ هناك تفاوت ملحوظا بين بعض كتبها قياسا إلى بعضها الآخر من حيث استخراج أحاديثها في كتب الأخبار، فقد وردت الأحاديث الفقهية - بشكل عامّ - أكثر من غيرها، و هذا يدلّ على أنّ جلّ تراثنا الفقهي بقي محفوظا من غير الزمان، و ذلك في إطار الكتب الأربعة، خصوصا كتابي الشيخ الطوسي الذي حرص فيهما على إيراد الأخبار بصورة شاملة، كما صرح بذلك في مقدّمة كتاب الاستبصار، قائلا: «فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم

الأصول الستة عشر، ص: ١١٧

بتهديب الأحكام، و رأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلقة بالحلال و الحرام، و وجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام، و أنّه لم يشدّ عنه في جميع أبوابه و كتبه ممّا ورد في أحاديث أصحابنا و كتبهم و أصولهم و مصنّفاتهم إلّا نادر قليل، و شاذّ يسير» (١). و أمّا بقية الأخبار التي لم ترد بعينها في تلك الكتب، فلها في الغالب شواهد و مؤيّدات.

فعالبت الأحاديث الفقهية موجودة فيها بعينها عن أصحاب هذه الكتب، و لكن يختلف الطريق في بعضها جزئيا أو كليا، كما مرّ في توقيع الشيخ الحرّ حول اعتبار هذه المجموعة.

فبعض هذه الكتب وردت أخبارها أكثر من غيرها في كتب الأخبار الباقية إلى اليوم، و بعضها أقلّ، كأصل زيد الزرّاد؛ و ذلك لأنّ

كلّ مصنّف نقل في كتابه الأخبار التي ترتبط بموضوع كتابه و ترك الأخبار الاخرى، فالعياشى - مثلا- أورد الأخبار التي فيها شواهد تفسيرية قرآنية، و لم يذكر غيرها، و هكذا بقيت الكتب. و لم تصل إلينا جميع تصانيف المتقدّمين، و لذا كان موضوع الاصول الأولى أعمّ من موضوع المصنّفات الحديثية، و فيها أخبار لم تخرّج في تلك المصنّفات. و باستطاعة المراجع أن يلاحظ هذه الجهات و يقارن بينها بنفسه مستعينا بالإحالات المدرجة في هوامش هذا الكتاب.

هذا و قد صببنا كثيرا من تحقيقاتنا العلمية في المعارف و الحديث على هذه المجموعة؛ لنصل من خلالها إلى إمطة اللثام عن كثير من مسائل هذه المجموعة، فكانت عندنا محلّا لدراسة الكثير من الاطروحات.

و حاولنا في إطار تحقيق هذا الكتاب- و بقدر الإمكان- دراسة وضع أخبار الإمامية، و ما ذلك إلا لمعرفة كيفية رواية أصحابنا لأحاديث أهل البيت عليهم السلام بهدف إعداد الأرضية لدراسة جديدة للأخبار، حيث شرعنا بتأليف جامع حديثي فيها يتمم بمنهجية جديدة، مع مراعاة تقديم الأخبار الفقهية على غيرها لبعض

(١). الاستبصار: ج ١، ص ٢.

الأصول الستة عشر، ص: ١١٨

الأسباب، و من خلال هذه الدراسة علمنا بوجود مواضيع و أبواب كثيرة لم تأخذ محلّها في كتب الأخبار. و ربّما تصل الأبواب الفقهية التي استخرجناها في بعض الموارد إلى ضعفى الأبواب التي استخرجها صاحب الوسائل؛ فمثلا استخرج صاحب الوسائل في فصل «أبواب أحكام الآبار» حوالى (١١) بابا، و استخرجنا نحن حوالى (٢٣) بابا من الأبواب التي عليها مدار الفتوى. و تجد قريبا منه في بعض فصول الأبواب الاخرى.

### كلمة شكر و تقدير

و في الختام لا يسعنا إلا أن نوجّه خالص شكرنا إلى كلّ يد كريمة ساهمت و سعت بشكل أو آخر في تحقيق هذا السفر القيم و إنجازها، و نخصّ بالذكر منهم المحققين الأفاضل حجج الإسلام:

الشيخ نعمه الله الجليلي؛ على ما قام به في مجال تقويم النصّ و وضع علامات الترقيم. الشيخ مهدي غلام علي؛ على تخريجه للأحاديث من مصادرها الروائية.

الشيخ أحمد عاليشاهي و السيد محمّد الموسوي و الشيخ عليّ عباس پور؛ على ما بذلوه في مجال مقابلة الكتاب مع النسخ الخطية. الشيخ مهدي المهريزي مسئول مركز بحوث دار الحديث، و الشيخ محمّد حسين الدرايتي مسئول قسم إحياء التراث؛ على إشرافهما متابعتهما لمراحل العمل.

هذا و سأل الله تعالى أن يوفّق العاملين في خدمته دينه المبين إلى ما يحبّ و يرضى.

ضياء الدين المحمودي ٢٤/ ربيع الأول/ ١٤٢٢ / ١٧ / ٤ / ١٣٨٠ ش

الأصول الستة عشر، ص: ١٢١

### [المجموعة الأولى من كتب الرواية الأولى في عصر الأئمة المعصومين ع]

### كتاب زيد الزراد

رواية أبي محمّد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري- أيده الله عن أبي عليّ محمّد بن همام بن سهيل الكاتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ



الرَّحِيمِ\* وَ بِهِ نَسْتَعِينُ (١) (١) ١

حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنُ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ التَّلْعُكَبْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمِيدُ (٢) بْنُ زِيَادِ بْنِ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَهْيِكِ أَبُو الْعَبَّاسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ زَيْدِ الرَّزَادِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: خِيَارُكُمْ سِمَحَاؤُكُمْ وَ شِرَارُكُمْ بَخْلَاؤُكُمْ. وَ مِنْ خَالِصِ الْإِيمَانِ الْبُرُّ بِالْأَخْوَانِ؛ وَ فِي ذَلِكَ مَحَبَّةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، وَ مَرْغَمَةٌ (٣) لِلشَّيْطَانِ، وَ تَرْخُزُحٌ (٤) عَنِ النَّبِيرَانِ. (٥)

(٢) ٢

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا تَشْهَدْ عَلَى مَا لَا تَعْلَمُ، وَ لَا تَشْهَدْ إِلَّا عَلَى مَا تَعْلَمُ وَ تَذْكُرُ

(١). فِي «س» وَ «ه»: «وَمِنْهُ الْأَعَانَةُ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «أَحْمَدٌ».

(٣). أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ: أَيُ أَلْصَقَهُ بِالرُّغَامِ؛ وَ هُوَ التُّرَابُ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي الدَّلِّ وَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِنْتِصَافِ، وَ الْإِنْفِيَادِ عَلَى كُرْهِ (النَّهَائِيَّةِ: ٢/٢٣٨). وَ مَرْغَمَةٌ - بَفَتْحِ الْمِيمِ - مَضْرُوبٌ، وَ بَكَسْرِهَا اسْمُ آلَةٍ مِنَ الرُّغَامِ - بَفَتْحِ الرَّاءِ - بِمَعْنَى التُّرَابِ (الْوَافِي: ١٠).

(٤). يُقَالُ: زَحْزَحَهُ: أَيُ نَحَّاهُ عَنْ مَكَانِهِ وَ بَاعَدَهُ مِنْهُ (النَّهَائِيَّةِ: ٢/٢٩٧).

(٥). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الرَّزَادِيِّ: الْكَافِي: ٤/١٥٤، الْقَيْمِيَّةُ: ٢/٦١، الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ٩/٢٩١، الْخِصَالُ:

٩٦/٤٢، الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ١٣٠٦/٦٣٣، كُلُّهَا عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٢

قُلْتُ: فَبِإِنِ عَرَفْتُ الْخَطَّ وَ الْخَاتَمَ وَ النَّقْشَ وَ لَمْ أَذْكَرْ شَيْئاً، أَشْهَدُ؟ فَقَالَ: «١» لَأ، الْخَطُّ يُفْتَعَلُ، وَ الْخَاتَمُ قَدْ يُفْتَعَلُ. لَا تَشْهَدْ إِلَّا عَلَى مَا تَعْلَمُ وَ أَنْتَ لَهُ ذَاكِرٌ؛ فَإِنَّكَ إِنْ شَهِدْتَ عَلَى مَا لَا تَعْلَمُ تَتَّبِؤُا مَقْعَدَكَ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ إِنْ شَهِدْتَ عَلَى مَا لَمْ تَذْكُرْهُ سَلَبَكَ اللَّهُ الرَّأْيَ، وَ أَعْقَبَكَ النَّفَاقَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ. (٢)

(٣) ٣

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا أَتَى عَلَى الصَّبِيِّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَاجْتَمَعُوا فِي كُلِّ شَهْرٍ حَجْمَةً فِي نُفْرَتِهِ؛ فَإِنَّهَا تُخَفِّفُ لُعَابَهُ، وَ تَهْبِطُ الْحَرَّ مِنْ رَأْسِهِ وَ مِنْ جَسَدِهِ. (٣)

(٤) ٤

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: عَلَامَةُ سَخَطِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ جَوْرُ سُلْطَانِهِمْ وَ غَلَاءُ أَسْعَارِهِمْ، وَ عَلَامَةُ رِضَا اللَّهِ عَنْ خَلْقِهِ عَدْلُ سُلْطَانِهِمْ وَ رُخْصُ أَسْعَارِهِمْ. (٤)

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [التَّلْعُكَبْرِيُّ] - أَيْدَهُ اللَّهُ - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ هَمَّامٍ: وَ حَدَّثَنَا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدِ بْنِ يَفْطِينَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْعِفَارِيُّ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَ مِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ (٥) بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: عَلَامَةُ رِضَا اللَّهِ عَنْ خَلْقِهِ عَدْلُ سُلْطَانِهِمْ وَ رُخْصُ أَسْعَارِهِمْ، وَ عَلَامَةُ سَخَطِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ جَوْرُ سُلْطَانِهِمْ وَ غَلَاءُ أَسْعَارِهِمْ.

(١). فِي «س» وَ «ه»: «(قَالَ)».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بَدَلِ «يَوْمِ الدِّينِ» بَدُونَ «إِلَى».

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الرَّزَادِيِّ: الْكَافِي: ٦/٥٣، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٨/١١٤، ٤٣، كِلَاهِمَا عَنْ سَفِيَانَ بْنِ السَّمْطِ، مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ: ٨/

٥٢٢ / ١٧٥.

(٤). رواه عن غير زيد الزرّاد: الكافي: ٥ / ١٦٢ / ١، تهذيب الأحكام: ٧ / ١٥٨ / ٧٠٠، الفقيه: ٣ / ٢٦٩ / ٣٩٧٤، تحف العقول: ٤٠ كلها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وفي جميعها «غضب» بدل «سخط».

(٥). في «ح» و «س» و «ه»: «بن أبي جعفر».

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٣

٥ (٥)

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أَنَا ضَامِنٌ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِنَا إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ «١» ثُمَّ مَاتَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ آمِنًا بِغَيْرِ حِسَابٍ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ ذُنُوبٍ وَعُيُوبٍ، وَلَمْ يَنْشُرِ اللَّهُ لَهُ دِيْوَانَ الْحِسَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ لَمَّا يُسْأَلُ مَسْأَلَةَ الْقَبْرِ، وَ إِنْ عَاشَ كَانَ مَحْفُوظًا مَسْتَوْرًا مَصِيرُوفًا عَنْهُ آفَاتُ الدُّنْيَا كُلُّهَا، وَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ إِلَى الْخَمِيسِ الثَّانِي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. «٢»

٦ (٦)

زَيْدٌ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا لَبَسْتَ دِرْعًا فَقُلْ: يَا مُلَيِّنَ الْحَدِيدِ لِدَاوُدَ: وَ يَا جَاعِلَهُ حِصْنًا، اجْعَلْنَا فِي حِصْنِكَ الْحَصِينَ وَ دِرْعَكَ الْحَصِينَةَ الْمَنِيعةَ، وَ أَخْرِجِ الرُّعْبَ عَنْ قُلُوبِنَا، وَ اجْمَعْ أَحْلَامَنَا؛ فَلَا نَاصِرَ لِمَنْ خَدَلْتَهُ، وَ لَا مَانِعَ لِمَا لَمْ تَمْنَعُهُ أَنْتَ.

٧ (٧)

زَيْدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «قَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صِلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ «٣»-: إِنِّي لَمَّا كَرِهَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ «٤» جَبْهَتُهُ جَلْحَاءَ «٥» لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ، وَ بَسَطَ رَاحَتَهُ. إِنَّهُ يُسَيِّحُ لِلْمَصَلِيِّ أَنْ يَكُونَ بِبَعْضِ مَسَاجِدِهِ شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَمُوتَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُعْرَفُ، فَيَحْضُرُهُ الْمُسْلِمُ، فَلَا يَدْرِي عَلَى مَا يَدْفِنُهُ. «٦»

٨ (٨)

زَيْدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا بَنِيَّ، اعْرِفْ مَنَازِلَ شِيعَةِ عَلِيِّ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ وَ مَعْرِفَتِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ

(١). الانسان (٧٦): ١.

(٢). بحار الأنوار: ٨٥ / ٦٦ / ٥٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَّادِ.

(٣). في «س» و «ه»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٤). في «س» و «ه»: «أَنْ تَكُونَ».

(٥). الجلحاء: الملساء (مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ: ١ / ٣٠٣).

(٦). رواه عن غير زيد الزرّاد: تهذيب الأحكام: ٢ / ٣١٣ / ١٢٧٥ عَنْ السُّكُونِيِّ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، بِحَارُ الْأَنْوَارِ:

٨٢ / ١٣ / ١١ وَ ٨٥ / ١٦٧ / ١٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَّادِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٤

الدَّرَايَةُ لِلرَّوَايَةِ، وَ بِالذَّرَايَاتِ لِلرَّوَايَاتِ يَغْلُو الْمُؤْمِنُ إِلَى أَقْصَى دَرَجَةِ الْإِيمَانِ؛ إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَجَدْتُ فِيهِ: أَنَّ زَنَةَ كُلِّ امْرِئٍ وَ قَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ؛ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يُحَاسِبُ الْعِبَادَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا. «١»

٩ (٩)

زَيْدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ مَنْ عَلَى بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْكَ، وَ التَّفْوِيضِ إِلَيْكَ، وَ الرِّضَا بِقَدْرِكَ، وَ التَّسْلِيمِ لِأَمْرِكَ؛ حَتَّى لَا أَحِبَّ تَعْجِيلَ مَا أَخَّرْتَ، وَ لَا تَأْخِيرَ مَا عَجَلْتَ، يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ. (٢)

(١٠) ١٠

زَيْدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ لَنَا أَوْعِيَةً نَمْلُهَا عِلْمًا وَ حُكْمًا، وَ لَيْسَتْ لَهَا بَأَهْلٌ، فَمَا نَمْلُهَا إِلَّا لِنُثْقَلَ إِلَى شَيْعَتِنَا؛ فَانظُرُوا إِلَى مَا فِي الْأَوْعِيَةِ فَخُذُوهَا، ثُمَّ صِفُوهَا مِنَ الْكُدُورَةِ تَأْخُذُوا مِنْهَا (٣) بَيْضَاءَ نَقِيَّةً صَافِيَةً. وَ إِيَّاكُمْ وَ الْأَوْعِيَةَ؛ فَإِنَّهَا وَعَاءٌ سَوْءٌ فَتَنَكَّبُوهَا. (٤)

(١١) ١١

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: اطْلُبُوا الْعِلْمَ مِنْ مَعْدِنِ الْعِلْمِ، وَ إِيَّاكُمْ وَ الْوَلَائِحَ (٥)؛ فَهُمُ الصَّادُونَ (٦) عَنِ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: ذَهَبَ الْعِلْمُ وَ بَقِيَ عُجْرَاتُ الْعِلْمِ فِي أَوْعِيَةِ سَوْءٍ، فَاحْذَرُوا (٧) بَاطِنَهَا؛ فَإِنَّ فِي

(١). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الزَّرَادِيِّ: الْكَافِي: ١٣ / ٥٠ / ١ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُنَظَلَةَ، الْعَيْبَةِ لِلنُّعْمَانِيِّ: ٢٢، كِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذِيْلُهُ، مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ٢ / ١ عَنْ بُرَيْدِ الرَّزَّازِ، وَ لَعَلَّهُ تَضْحِيفٌ.

(٢). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الزَّرَادِيِّ: الْكَافِي: ١٤ / ٥٨٠ / ٢ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٢٨ / ٤٥.

(٣). فِي «ح»: «تَأْخُذُونَهَا».

(٤). بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢ / ٩٣ / ٢٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَادِيِّ.

(٥). الْوَلَائِحُ: جَمْعُ الْوَلِيحَةِ؛ وَ هِيَ كُلُّ مَا يَتَّخِذُهُ الْإِنْسَانُ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ وَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ وَ لِيَجْهُ فِي الْقَوْمِ: إِذَا لَحِقَ بِهِمْ وَ لَيْسَ مِنْهُمْ؛ إِنْسَانًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ (الْمُفْرَدَاتِ: ٨٨٣).

(٦). فِي «ح»: «الصَّادُونَ».

(٧). فِي «ح»: «وَ احْذَرُوا».

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٥

بَاطِنَهَا الْهَلَاكُ، وَ عَلَيْكُمْ بِظَاهِرِهَا؛ فَإِنَّ فِي ظَاهِرِهَا النَّجَاةَ. (١)

(١٢) ١٢

زَيْدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -: إِنَّا نَكْرَهُ الْبَلَاءَ وَ لَا نُحِبُّهُ مَا لَمْ يَنْزِلْ، فَإِذَا نَزَلَ بِنَا (٢) الْقَضَاءُ لَمْ يَسْرْنَا أَنْ لَا يَكُونَ نَزَلَ الْبَلَاءُ.

(١٣) ١٣

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْبَلَاءَ فِي دَوْلِهِ عِدْوَهُ شِعَارًا وَ دِتَارًا لَوْلِيهِ، وَ جَعَلَ الرَّفَاهِيَةَ شِعَارًا وَ دِتَارًا لِعِدْوِهِ فِي دَوْلَتِهِ، فَلَا يَسْعُ وَ لَيْتِنَا إِلَّا الْبَلَاءُ وَ الْخَوْفُ؛ وَ ذَلِكَ لِقَرَّةِ عَيْنٍ لَهُ آجِلٌ وَ عَاجِلٌ، أَمَّا الْعَاجِلُ فَيَقْرُ اللَّهُ عَيْنَهُ بِوَلِيَّتِهِ، وَ إِظْهَارِ دَوْلَتِهِ، وَ الْبَاقِي مِنَ عِدْوِهِ بِإِزَالَتِهِ دَوْلَتِهِ، وَ الْآجِلُ ثَوَابُ اللَّهِ الْجَنَّةُ، وَ النَّظَرُ إِلَى اللَّهِ. وَ لَا يَسْعُ عِدْوُنَا إِلَّا الرَّفَاهِيَةَ؛ وَ ذَلِكَ لِخِزْيٍ لَهُ آجِلٌ وَ عَاجِلٌ (٣)، وَ الْعَاجِلُ الْإِنْتِقَامُ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا فِي دَوْلَتِهِ وَ لِيَّيَّ اللَّهُ، وَ الْآجِلُ عَذَابُ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ أَبَدَ الْأَبْدِينَ، فَابْتَسِرُوا ثُمَّ ابْتَسِرُوا، فَلَكُمْ - وَ اللَّهُ - الْجَنَّةُ، وَ لِأَعْدَائِكُمُ النَّارُ، لِلْجَنَّةِ - وَ اللَّهُ - خَلَقَكُمْ اللَّهُ، وَ إِلَى الْجَنَّةِ - وَ اللَّهُ - تَصِيرُونَ.

فَإِذَا مَا رَأَيْتُمُ الرَّفَاهِيَةَ وَ الْعَيْشَ فِي دَوْلَتِهِ عِدْوَكُمْ، فَاعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ بِمَذْنَبِ سَلَفٍ؛ فَقُولُوا: ذَنْبَ عَجَلِ اللَّهِ لَنَا الْعُقُوبِيَّةَ (٤)، وَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْبَلَاءَ فَقُولُوا: هَيْنَا مَرِيئًا (٥)! وَ مَرَحَبًا بِكَ مِنْ دِتَارِ الصَّالِحِينَ وَ شِعَارِهِمْ!

(١٤) ١٤

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ اشْتَوَى «٦» يَوْمَ يَأْتِ مَغْبُوتٌ «٧»، وَ مَنْ كَذَبَ يَوْمَهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَمْسِهِ الَّذِي ارْتَحَلَ

(١). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢/ ٩٣/ ٢٧ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الرَّزَادِ.

(٢). فِي «ح»: «نَزَلَ بِهِ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «عَاجِلٍ وَ آجِلٍ».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «بِالْعُقُوبَةِ».

(٥). فِي «ح»: «مُرِيًّا».

(٦). فِي «ح»: «اسْتَوَتْ» وَ هُوَ تَصْحِيفٌ.

(٧). فِي «س» وَ «ه»: «فَهُوَ مَغْبُوتٌ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٦

عَنْهُ فَهُوَ مَغْبُوتٌ. (١)

(١٥) ١٥

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ لَمَعَتْ مَغْبُوتٌ مِنْ عِبْنِهِ عُمُرُهُ يَوْمَ بَعْدَ يَوْمٍ «٢»، وَ مَغْبُوتٌ مَحْسُودٌ مَنْ كَانَ يَوْمُهُ الَّذِي هُوَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَمْسِهِ الَّذِي ارْتَحَلَ عَنْهُ.

(١٦) ١٦

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلًا يَقُولُ لِأَخْر: وَ حَيَاتِكَ الْعَزِيزَةَ لَقَدْ كَانَ كَذَابًا وَ كَذَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَفَرَ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنْ حَيَاتِهِ شَيْئًا.

(١٧) ١٧

زَيْدٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْفُتْرَانُ وَ الْمِيرَانُ فِيهِ الرَّكَاةُ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، إِلَّا مَا انْفَسَدَ إِلَى الْحَوْلِ وَ لَمْ يُمَكِّنْ حَبْسُهُ، فَذَلِكَ يَجِبُ الرَّكَاةُ فِيهِ عَلَى تَمَنِّهِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ بَيْعِهِ، فَيَبْقَى تَمَنُّهُ عِنْدَهُ إِلَى الْحَوْلِ. قُلْتُ: مِثْلُ أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي يَفْسُدُ؟ فَقَالَ: مِثْلُ الثُّبُولِ، وَ الْفَاكِهَةِ الرَّطْبَةِ، وَ أَشْبَاهِ ذَلِكَ.

(١٨) ١٨

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ شَعْبَانَ وَ وَصَلَهُ بِشَهْرِ رَمَضَانَ، وَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَاءَ بَيْنَ حَمِيسَيْنِ، فَذَلِكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّتِي «٣» مَضَى عَلَيْهَا، وَ هِيَ «٤» تَمَامٌ لِصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

(١٩) ١٩

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

(١). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الرَّزَادِ: الْفَقِيهَةُ: ٤/ ٣٨٢/ ٥٨٣٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ الْمُرَادِيِّ عَنِ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ٣٤٢/ ٣ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، الْأَمَالِي لِلصَّدُوقِ: ٧٦٦/ ١٠٣٠ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ وَ كُلَّهَا نَحْوَهُ.

(٢). كَذَا فِي «ح» وَ «س». وَ فِي «ه»: «عَبْنَهُ عُمُرِهِ يَوْمَ مَا بَعْدَ يَوْمٍ» وَ فِي «د»: «عَبْنُ» بَدَلُ «عَبْنَهُ».

(٣). لَمْ يَرِدْ فِي «ح».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «فَهِيَ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٧

صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَعْبَانَ، فَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ وَاصَلَهُ «١» بِشَهْرِ رَمَضَانَ. قُلْتُ: كَيْفَ فَصَلَ بَيْنَهُمَا؟ «٢» فَقَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَصُومُ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ النُّصْفِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَفْطَرَ، ثُمَّ صَامَ وَوَصَلَهُ بِشَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَذَلِكَ «٣» الْفُضْلُ بَيْنَهُمَا.

قُلْتُ: فَإِنْ أَفْطَرْتُ بَعْدَ النُّصْفِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ أَصَلْتُهُ، أَيْ كُنْتُ ذَلِكَ مُوَاصِلَةً لَشَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ «٤» الْمُوَاصَلَةُ إِذَا أَفْطَرْتَ بَعْدَ النُّصْفِ.

(٢٠) ٢٠

زَيْدٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَخْشَى أَنْ لَا نَكُونَ مُؤْمِنِينَ! قَالَ:

وَلِمَ ذَاكَ؟ فَقُلْتُ: وَذَلِكَ أَنَا لَا نَجِدُ فِيْنَا مَنْ يَكُونُ أَخُوهُ عِنْدَهُ أَثَرٌ مِنْ دِرْهَمِهِ وَدِينَارِهِ، وَنَجِدُ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ آثَرَ عِنْدَنَا مِنْ أَخٍ قَدْ جَمَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مَوْلَاةٌ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «٥» كَلَّا، إِنَّكُمْ مُؤْمِنُونَ «٦» وَ لَكِنْ لَمْ يَكْمُلْ «٧» إِيْمَانُكُمْ حَتَّى يَخْرُجَ قَائِمًا، فَعِنْدَهَا يَجْمَعُ اللَّهُ أَحْلَامَكُمْ، فَتَكُونُونَ مُؤْمِنِينَ كَامِلِينَ، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ مُؤْمِنِينَ كَامِلِينَ «٨» إِذَا لَرَفَعْنَا اللَّهُ إِلَيْهِ، وَ أَنْكَرْتُمْ الْأَرْضَ وَ أَنْكَرْتُمْ السَّمَاءَ، بَلْ وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ فِي الْأَرْضِ فِي أَطْرَافِهَا مُؤْمِنِينَ مَا قَدَّرَ الدُّنْيَا كُلَّهَا عِنْدَهُمْ يَعْدِلُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَ لَوْ أَنَّ الدُّنْيَا بِجَمِيعِ مَا فِيهَا وَ عَلَيْهَا، ذَهَبَةٌ حَمْرَاءَ عَلَى عُنُقِ أَحَدِهِمْ، ثُمَّ سَقَطَتْ «٩»، عَنْ عُنُقِهِ، مَا شَعَرَ بِهَا أَى

(١). فِي «م»: «أَوْصَلَهُ». وَ فِي «س» وَ «ه»: «وَصَلَهُ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «فَكَذَلِكَ».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «لَا تَكُونُ».

(٥). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٦). فِي «ح»: «مُؤْمِنِينَ».

(٧). فِي «ح»: «لَا تَكْمِلُونَ».

(٨). كَذَا فِي «ح» وَ «س» وَ «ه». وَ الصَّحِيحُ بِالرَّفْعِ.

(٩). فِي «ح»: «سَقَطَ».

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ١٢٨

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٨

شَيْءٍ كَانَ عَلَى عُنُقِهِ، وَ لَمَّا أَى شَيْءٍ سَقَطَ مِنْهَا؛ لَهْوَانَهَا عَلَيْهِمْ، فَهَمُّ الْخَفِيِّ عَيْشُهُمْ، الْمُتَنَقِّلُهُ دِيَارَهُمْ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، الْخَمِصَةُ بَطُونُهُمْ مِنَ الصِّيَامِ، الدَّابِلَةُ «١» شِفَاهُهُمْ مِنَ التَّشْبِيحِ، التَّمَشُّ التَّمْيُونِ مِنَ الْبُكَاءِ، الصُّفْرُ الْوُجُوهِ مِنَ السَّهْرِ، فَذَلِكَ سِيمَاهُمْ مَثَلًا ضَرَبَهُ اللَّهُ «٢» فِي الْإِنْجِيلِ لَهُمْ؛ وَ فِي التَّورَةِ وَ الْفُرْقَانِ وَ الزَّبُورِ وَ الصُّحُفِ الْأُولَى، وَصَفَهُمْ، فَقَالَ: سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّورَةِ وَ مَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ «٣» عَنَى بِذَلِكَ صُفْرَةَ وُجُوهِهِمْ مِنْ سَهْرِ اللَّيْلِ.

هُمُ الْبِرَّةُ بِالْإِحْوَانِ فِي حَالِ الْبُسْرِ وَالْعُسْرِ (٤)، الْمُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي حَالِ الْعُسْرِ، كَذَلِكَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ، فَقَالَ: وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥) فَأَزُوا- وَاللَّهِ- وَأَفْلَحُوا، إِنْ رَأَوْا مُؤْمِنًا أَكْرَمُوهُ، وَإِنْ رَأَوْا مُنَافِقًا هَجَرُوهُ.

إِذَا جَنَّهُمُ اللَّيْلُ اتَّخَذُوا أَرْضَ اللَّهِ فِرَاشًا، وَالتُّرَابَ وَسَادًا، وَاسْتَقْبَلُوا بِجَبَاهِهِمُ الْأَرْضَ يَنْصَرِّعُونَ إِلَى رَبِّهِمْ فِي فِكَاكِ رِقَابِهِمْ مِنَ النَّارِ، فَإِذَا أَصِيبُوا اخْتَلَطُوا بِالنَّاسِ لَمْ يُشْرِكُوا إِلَيْهِمْ بِالْأَصَابِعِ. تَنَكَّبُوا الطُّرُقَ، وَاتَّخَذُوا الْمَاءَ طَيِّبًا وَطَهُورًا. أَنْفُسُهُمْ مَتَّعِيَةٌ، وَأَبْدَانُهُمْ مَكْدُودَةٌ (٦)، وَالنَّاسُ مِنْهُمْ فِي رَاحَةٍ.

فَهُمْ عِنْدَ النَّاسِ شَرَارُ الْخَلْقِ، وَعِنْدَ اللَّهِ خَيْرُ الْخَلْقِ؛ إِنْ حَدَّثُوا لَمْ يُصَدِّقُوا، وَإِنْ خَطَبُوا لَمْ يُزَوِّجُوا، وَإِنْ شَهِدُوا لَمْ يُعْرَفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يُفْقَدُوا (٧). قُلُوبُهُمْ خَائِفَةٌ وَجِلَّةٌ مِنَ اللَّهِ، أَلْسِنَتُهُمْ مَسْجُونَةٌ (٨)، وَصُدُورُهُمْ وَعَاءٌ لِسِرِّ اللَّهِ؛ إِنْ وَجَدُوا لَهُ أَهْلًا تَبَدُّوهُ إِلَيْهِ

(١). فِي «ح»: «الذُّبْلَةُ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «ضَرَبَتْهُ اللَّهُ مِثْلًا».

(٣). الْفَتْحِ (٤٨): ٢٩.

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «الْعُسْرِ وَالْبُسْرِ».

(٥). الْحَشْرِ: ٩.

(٦). فِي «م»: «مَكْدُودَةٌ».

(٧). كَذَا. وَالْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ هُوَ: «لَمْ يُفْتَقَدُوا» أَوْ «لَمْ يَتَفَقَدُوا».

(٨). فِي «ح»: «مَشْحُونَةٌ». وَاحْتِمَالٍ مَشْحُونَةٌ لَيْسَ بِبَعِيدٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٢٩

نَبَذًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوا لَهُ أَهْلًا أَلْقَوْا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ أَقْفَالًا عَجَبًا مَفَاتِيحَهَا، وَجَعَلُوا عَلَى أَفْوَاهِهِمْ أَوْكِيَةً. صُلِبَتْ صِلَابَاتٌ أَصْلَبُ مِنَ الْجِبَالِ لَا يُنْحَتُ مِنْهُمْ شَيْءٌ. خُزَّانُ الْعِلْمِ، وَمَعْدِنُ الْحُكْمِ (١)، وَتِبْجَاعُ النَّبِيِّنَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ. أَكْيَاسٌ يَحْسَبُهُمُ الْمُنَافِقُ خُرْسًا عُمِيًّا بَلْهًا وَمَا بِالْقَوْمِ مِنْ خَرَسٍ وَلَا عَمَى وَلَا بَلَهٍ. إِنَّهُمْ لَأَكْيَاسٌ فَصَحَاءٌ، حُلَمَاءٌ حُكَمَاءٌ، أَتَقِيَاءُ بَرَّةٌ، صَفْوَةُ اللَّهِ، أَسْكَنَتُهُمُ الْحَشِيَّةُ لِلَّهِ، وَاعْتِيَتْ (٢) أَلْسِنَتُهُمْ؛ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ وَكَيْتَمَانًا لِسِرِّهِ، فَوَا شَوْقَاهُ إِلَى مُجَالَسَتِهِمْ وَمَحَادَثَتِهِمْ! يَا كَرْبَاهُ لِفَقْدِهِمْ! وَيَا كَشْفَ كَرْبَاهُ لِمُجَالَسَتِهِمْ! اطْلُبُوهُمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ وَاقْتَبَسْتُمْ مِنْ نُورِهِمْ اهْتَدَيْتُمْ، وَفَزْتُمْ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

هَيْمٌ أَعَزُّ فِي النَّاسِ مِنَ الْكِبْرِيتِ الْبَاحِمْرِ. حَلِيَّتُهُمْ (٣) طُولُ السُّكُوتِ بِكَيْتَمَانِ السَّرِّ، وَالصَّلَاةِ، وَالزُّكَاةِ، وَالْحَيْجِ، وَالصَّوْمِ، وَالْمُؤَاسَاةِ لِلْإِحْوَانِ فِي حَالِ الْبُسْرِ وَالْعُسْرِ، فَذَلِكَ حَلِيَّتُهُمْ وَمِحْنَتُهُمْ (٤)، يَا طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَا ب! هُمْ وَارِثُو الْفِرْدَوْسِ خَالِدِينَ فِيهَا، وَمِثْلُهُمْ فِي أَهْلِ الْجَنَانِ مِثْلُ الْفِرْدَوْسِ فِي الْجَنَانِ. وَهُمْ الْمَطْلُوبُونَ فِي النَّارِ، الْمُحْبُورُونَ فِي الْجَنَانِ، فَذَلِكَ قَوْلُ أَهْلِ النَّارِ: مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ (٥)؛ فَهُمْ أَشْرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَهُمْ، فَيَرْفَعُ اللَّهُ مَنَازِلَهُمْ حَتَّى يَرَوْهُمْ (٦)، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَسِيرَةً لَهُمْ فِي النَّارِ، فَيَقُولُونَ: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ (٧)

(١). فِي «م»: «مَعْدِنِ الْحِلْمِ وَالْحُكْمِ».

(٢). فِي «ح»: «أَعْيَتْهُمْ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «حَلِيَّتُهُمْ».

(٤). فِي «م»: «مَحَبَّتُهُمْ».

(٥). ص (٣٨): ٦٢.

(٦). كَذَا. وَالْأُولَى بِحَذْفِ التَّوْنِ.

(٧). الْأَنْعَامِ (٦): ٢٧.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٠

فَنَكُونُ مِثْلَهُمْ! فَلَقَدْ كَانُوا هُمُ الْأَخْيَارَ، وَكُنَّا نَحْنُ الْأَشْرَارَ، فَذَلِكَ حَسْرَةٌ لِأَهْلِ النَّارِ. «١»

(٢١) ٢١

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ حُجْرَاتِهِ إِذَا قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مُجْتَمِعُونَ، فَلَمَّا بَصُرُوا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَامُوا، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: اقْعُدُوا، وَلَا تَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُ «٢» الْأَعَاجِمُ تَعْظِيمًا، وَلَكِنْ اجْلِسُوا وَتَفَسَّحُوا فِي مَجْلِسِكُمْ وَتَوَقَّرُوا، أَجْلِسْ إِلَيْكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢٢) ٢٢

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: اكْتُمُ سِرَّكَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا تُخْرِجْ «٣» سِرَّكَ إِلَى اثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ مَا جَاوَزَ الْوَاحِدَ فَهُوَ إِفْشَاءٌ. وَإِذَا دَفَنْتَ فِي الْأَرْضِ شَيْئًا تُودِعُهُ الْأَرْضَ فَلَا تُشْهِدُ عَلَيْهَا شَاهِدًا؛ فَإِنَّهُ لَا تُؤَدِّي الْأَرْضُ إِلَيْكَ وَدِيْعَتَكَ أَبَدًا.

(٢٣) ٢٣

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَيْسَتْ بَشَرٌ اللَّيَالِي لَيْلَةٌ أَرْجِفُ بِهَا عِبَادِي أَهْدِمُهَا عَلَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ وَرَحْمَةٍ لِلْأُولِيَانِي، وَسَخَطَةٍ وَنِقْمَةٍ عَلَى أَعْدَائِي.

(٢٤) ٢٤

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَا جَارِيَةٌ! اخْتِمِي عَلَى السَّفَطِ بِخَاتِمِي الْعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ مَحْفُوظًا حَتَّى تُؤَدِّي إِلَيْنَا وَدِيْعَتَنَا.

(٢٥) ٢٥

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: اكْتُبْ عَلَى الْمَتَاعِ الْحَافِظُ «٤» اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ مَحْفُوظًا «٥».

(١). بحار الأنوار: ٦٧/ ٣٥٠/ ٥٤ عن كتاب زيد الزرّاد.

(٢). في «س» و «ه»: «كما تفعل».

(٣) في «ح»: «لا يخرج».

(٤). في «س» و «ه»: «المحافظ».

(٥). وقع هذا الحديث في «س» و «ه» بعد الحديث ٢٦.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣١

(٢٦) ٢٦

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: اكْتُبْ عَلَى الْمَتَاعِ بَرَكَهَ لَنَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ الْبَرَكَهَ فِيهِ وَالنَّمَاءَ. «١»

(٢٧) ٢٧

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا أَحْرَزْتَ مَتَاعًا فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَاكْتُبْهُ وَصَعَهُ «٢» فِي وَسْطِهِ، وَاَكْتُبْ: وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ «٣» لِمَا ضَمِعَهُ عَلَى مَا حَفِظَ اللَّهُ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ

الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٤﴾؛ فَإِنَّكَ تَكُونُ قَدْ أَحْرَزْتَهُ، وَ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ بِسُوءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ﴿٥﴾

(٢٨) ٢٨

زَيْدٌ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ فَوَقَفَ عَلَى عَتَبَةِ بَابِ دَارِهِ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَ حَرَّكَ إِصْبِعَهُ السَّبَّابَةَ ﴿٦﴾ يُدِيرُهَا، وَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ خَفِيٍّ لَمْ أَسْمَعْهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ:

نَعَمْ يَا زَيْدُ! إِذَا أَنْتَ نَظَرْتَ إِلَى السَّمَاءِ فَقُلْ: يَا مَنْ جَعَلَ السَّمَاءَ سَقْفًا مَرْفُوعًا، يَا مَنْ رَفَعَ السَّمَاءَ بِغَيْرِ عَمَدٍ، يَا مَنْ سَدَّ الْهَوَاءَ بِالسَّمَاءِ، يَا مَنْزِلَ الْبَرَكَاتِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، يَا مَنْ فِي السَّمَاءِ مُلْكُهُ وَ عَرْشُهُ، وَ فِي الْأَرْضِ سُلْطَانُهُ، يَا مَنْ هُوَ بِالْمَنْظَرِ الْأَعْلَى، يَا مَنْ هُوَ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ، يَا مَنْ زَيْنَ السَّمَاءِ بِالْمَصَابِيحِ وَ جَعَلَهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَ اجْعَلْ فِكْرِي فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ، وَ لَا تَجْعَلْنِي مِنَ الْغَافِلِينَ، وَ أَنْزِلْ عَلَيَّ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ، وَ افْتَحْ لِي الْبَابَ الَّذِي إِلَيْكَ يَضِيءُ عُدْمَهُ صَالِحِ عَمَلِي ﴿٧﴾؛ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ إِلَيْكَ

(١). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الزَّرَادِي: الْفَقِيهَ: ٣ / ٢٠١ / ٣٧٥٨ عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ.

(٢). تَذَكِيرِ الضَّمِيرِينَ لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ الْقُرْآنِ أَوْ الْقَوْلِ.

(٣). يس (٣٦): ٩.

(٤). التَّوْبَةُ (٩): ١٢٩.

(٥). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ الزَّرَادِي: الْفَقِيهَ الْمَشْهُوبِ لِلْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٤٠٠.

(٦). كَذَا فِي «ح» وَ «س» وَ «ه» وَ فِي «م» وَ «د»: «السَّبَّاحَةُ».

(٧). فِي «س» وَ «ه»: «صَالِحِ كُلِّ عَمَلٍ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٢

وَاصِلًا، وَ قَبِيحِ عَمَلِي فَأَغْفِرْهُ وَ اجْعَلْهُ هَبَاءً مَنثورًا مَثَلًا شَيْئًا، وَ افْتَحْ لِي بَابَ الرُّوحِ وَ الْفَرَحِ وَ الرَّحْمَةِ، وَ انشُرْ عَلَيَّ بَرَكَاتِكَ، وَ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِكَ فَاتِنِي «١»، وَ أَغْلِقْ «٢» عَنِّي الْبَابَ الَّذِي تُنْزِلُ مِنْهُ نِقْمَتَكَ وَ سَيِّئَاتِكَ وَ عَذَابَكَ الْأَذَى وَ عَذَابَكَ الْأَكْبَرَ، إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. «٣»

ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ عَافِنِي مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ \* إِلَى الْأَرْضِ، وَ مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ فِي الْأَرْضِ وَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا \*، وَ مِنْ شَرِّ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا «٤» يَطْرُقُنِي بِخَيْرٍ. اللَّهُمَّ اطْرُقْنِي بِرَحْمَةٍ مِنْكَ تَعْمِنِي وَ تَعِيمُ دَارِي وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي وَ أَهْلَ حُرَاتِنِي «٥»، وَ لِمَا تَطْرُقُنِي وَ دَارِي وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي وَ أَهْلَ حُرَاتِنِي بِبِلَاءٍ يُغْصِنِي بِرَيْقِي، وَ يَشْغَلُنِي عَنْ رُقَادِي؛ فَإِنَّ رَحْمَتَكَ سَبَقَتْ غَضَبَكَ، وَ عَافِيَتَكَ سَبَقَتْ بِلَاءَكَ.

وَ تَقْرَأُ حَوْلَ نَفْسِكَ وَ وُلْدِكَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَ أَنَا ضَامِنٌ لَكَ أَنْ تُعَافَى مِنْ كُلِّ طَارِقِ سُوءٍ، وَ مِنْ كُلِّ أَنْوَاعِ الْبِلَاءِ. «٦»

(٢٩) ٢٩

زَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُلْتُ: الْجِنُّ يَخْطَفُونَ الْإِنْسَانَ؟ فَقَالَ:

مَا لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ لِمَنْ يُكَلِّمُ «٧» بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِذَا أَمْسَى وَ أَصْبَحَ:

يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَ الْإِنْسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُوا إِلَّا بِسُلْطَانِ «٨»، لَا سُلْطَانَ لَكُمْ عَلَيَّ وَ لَا عَلَى دَارِي وَ لَا عَلَى أَهْلِي وَ لَا عَلَى وُلْدِي، يَا سُكَّانَ الْهَوَاءِ، يَا سُكَّانَ الْأَرْضِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ بِعَزِيمَةِ اللَّهِ الَّتِي عَزَمَ بِهَا أَمِيرُ

(١). فِي «ح»: «فَاتِنِي».



(٢). غَلَقَ وَ أَغْلَقَ بِمَعْنَى.

(٣). آلِ عِمْرَانَ (٣): ١٩٠.

(٤). فِي «ح»: «إِلَّا طَارِقٍ».

(٥). فِي «م»: «خَزَانَتِي».

(٦). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٣٠٤/٩٥ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَّادِ.

(٧). فِي «س» وَ «ه»: «تَكَلَّمٌ».

(٨). الرَّحْمَنِ (٥٥): ٣٣.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٣

الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جِنِّ وَادِي الصَّبْرَةِ أَنْ لَمَّا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيَّ وَ لَا عَلَيَّ شَيْءٍ مِنْ أَهْلِ خَزَانَتِي «١»، يَا صَالِحِي الْجِنِّ، وَ يَا مُؤْمِنِي الْجِنِّ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ بِمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِنَ الْمِيثَاقِ بِالطَّاعَةِ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ حُجَّهِ اللَّهِ عَلَيَّ جَمِيعِ الْبَرِيَّةِ وَ الْخَلِيقَةِ «٢» - وَ تَسْمَى صَاحِبِكُ - أَنْ تَمْنَعُوا عَنِّي شَرَّ فَسَقَتِكُمْ حَتَّى لَا يَصِلُوا إِلَيَّ بِسُوءٍ، أَخَذْتُ بِسَمْعِ اللَّهِ عَلَيَّ أَسْمَاعِكُمْ، وَ بَعَيْنِ اللَّهِ عَلَيَّ أَعْيُنِكُمْ، وَ امْتَنَعْتُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ عَن حَيَائِكُمْ وَ مَكْرِكُمْ، إِنْ تَمَكَّرُوا يَمْكُرِ اللَّهُ بِكُمْ، وَ هُوَ خَيْرُ الْمَيَاكِرِينَ، وَ جَعَلْتُ نَفْسِي وَ أَهْلِي وَ وُلْدِي وَ جَمِيعَ خَزَانَتِي فِي كَنَفِ اللَّهِ وَ سِتْرِهِ، وَ كَنَفِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ كَنَفِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - اسْتَتَرْتُ بِاللَّهِ وَ بِهِمَا، وَ امْتَنَعْتُ بِاللَّهِ وَ بِهِمَا، وَ اخْتَجَبْتُ بِاللَّهِ وَ بِهِمَا مِنْ شَرِّ فَسَقَتِكُمْ، وَ مِنْ شَرِّ فَسَقَةِ الْإِنْسِ وَ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ «٣»، لَمَّا سَبِيلَ لَكُمْ وَ لَا سُلْطَانَ، فَهَزَتْ سُلْطَانَكُمْ بِسُلْطَانِ اللَّهِ، وَ بَطَشَكُمْ بِبَطْشِ اللَّهِ، وَ فَهَزَتْ مَكْرِكُمْ وَ حَبَائِلَكُمْ وَ كَيْدَكُمْ وَ رَجْلَكُمْ وَ خَيْلَكُمْ وَ سُلْطَانَكُمْ وَ بَطْشَكُمْ بِسُلْطَانِ اللَّهِ وَ عِزِّهِ وَ مُلْكِهِ وَ عَظَمَتِهِ وَ عَزِيمَتِهِ الَّتِي عَزَمَ بِهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيَّ جِنِّ وَادِي الصَّبْرَةِ لَمَّا طَعَوْا وَ بَعَوْا وَ تَمَرَّدُوا فَأَذَعُوا لَهُ صَاغِرِينَ مِنْ بَعْدِ قُوَّتِهِمْ؛ فَلَا سُلْطَانَ لَكُمْ وَ لَا سَبِيلَ، وَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. «٤»

(٣٠) ٣٠

زَيْدُ الزَّرَّادُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنْزِلِهِ فَلْيَتَصَدَّقْ «٥» بِصَدَقَتِهِ وَ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَظْلَنِي مِنْ تَحْتِ كَنَفِكَ، وَ هَبْ لِي السَّلَامَةَ فِي وَجْهِ هَذَا ابْتِغَاءَ السَّلَامَةِ وَ الْعَافِيَةِ وَ الْمَغْفِرَةِ وَ صَرَفِ أَنْوَاعِ

(١). كَذَا فِي «ح» وَ «س» وَ «ه» وَ أَظُنُّ أَنْهُ كَانَ كَذَلِكَ فِي الْبِحَارِ، وَ فِي «م»: «خَزَانَتِي».

(٢). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «الْخَلِيفَةُ».

(٣). التَّوْبَةُ (٩): ١٢٩.

(٤). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٦٣/١١١/٧٤ وَ ٩٥/١٥٢/١٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَّادِ.

(٥). فِي «ح»: «فَلْيَتَصَدَّقْ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٤

الْبَلَاءِ «١»، اللَّهُمَّ فَاجْعَلْهُ «٢» لِي أَمَانًا فِي وَجْهِ هَذَا وَ حِجَابًا وَ سِتْرًا وَ مَانِعًا وَ حَرَاكَةً مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَ مَحْذُورٍ وَ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ، إِنَّكَ وَ هَابُ جَوَادٍ مَا جِدَّ كَرِيمٍ؛ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ وَ قُلْتَهُ، لَمْ تَزَلْ فِي ظِلِّ صِدْقَتِكَ؛ مَا نَزَلَ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا وَ دَفَعَهُ عَنْكَ، وَ لَا اسْتَقْبَلَكَ بَلَاءٌ فِي وَجْهِكَ إِلَّا وَ صَدَمَهُ عَنْكَ، وَ لَمَّا أَرَادَكَ مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ شَيْءٌ مِنْ تَحْتِكَ وَ لَا عَنْ يَمِينِكَ وَ لَا عَنْ يَسَارِكَ إِلَّا فَمَعَتْهُ الصَّدَقَةُ. «٣»

(٣١) ٣١

زَيْدٌ قَالَ: حَجَجْنَا سِنَةَ فَلَمَّا صَرْنَا فِي خَرَابَاتِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْحِيطَانِ افْتَقَدْنَا رَفِيقًا لَنَا مِنْ إِخْوَانِنَا فَطَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّاسُ بِالْمَدِينَةِ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ اخْتَطَفْتَهُ الْجِنُّ، فَمَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَخْبَرْتُهُ بِحَالِهِ وَبِقَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لِي: أَخْرِجْ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي اخْتَطَفَ - أَوْ قَالَ: افْتَقَدَ - قُلُّ بِأَعْلَى صَوْتِكَ:

يَا صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ، إِنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ لَكَ: أَهَكَذَا عَاهَدْتُ وَعَاقَدْتُ الْجِنُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؟! اطْلُبْ فَلَانَا حَتَّى تُؤَدِّيَهُ إِلَيَّ رُفَقَائِهِ. ثُمَّ قُلْ: «٤» يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ بِمَا عَزَمَ عَلَيْكُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا خَلَيْتُمْ عَنْ صَاحِبِي وَأَرْشَدْتُمُوهُ إِلَى الطَّرِيقِ. قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَلَمْ أَلْبَثْ إِذَا بِصَاحِبِي قَدْ خَرَجَ عَلَيَّ مِنْ بَعْضِ الْخَرَابَاتِ، فَقَالَ: إِنَّ شَخْصًا تَرَاءَى لِي مَا رَأَيْتُ صُورَةَ إِلَّا وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْهَا «٥»، فَقَالَ: يَا فَتَى، أَطْنُكَ «٦» تَتَوَلَّى آلَ مُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَاهُنَا رَجُلًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ هَلْ لَكَ أَنْ تُوجِرَ وَتَسَلِّمَ عَلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَأَذْخَلَنِي بَيْنَ هَذِهِ الْحِيطَانِ وَهُوَ يَمْشِي أَمَامِي، فَلَمَّا أَنْ سَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ نَظَرْتُ فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، وَغَشِيَ عَلَيَّ، فَبَقِيتُ مَعْشِيًا

(١). فِي «س» وَ «هـ»: «وَأَصْرَفَ عَنِّي أَنْوَاعَ الْبَلَاءِ».

(٢). فِي «س» وَ «هـ»: «اجْعَلْهُ».

(٣). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢/٣٠٥/٩٥ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الرَّزَّادِ.

(٤). فِي «ح» وَ «س»: «ثُمَّ قَالَ يَا مَعْشَرَ». وَ فِي «هـ»: «ثُمَّ قَالَ قُلْ يَا مَعْشَرَ».

(٥). فِي «ح» وَ هَامِش «هـ»: «مِنْهُ».

(٦). فِي «س» وَ «هـ»: «أَطْنُ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٥

عَلَيَّ لِمَا أَدْرَى أَيْنَ أَنَا مِنْ أَرْضِ اللَّهِ، حَتَّى كَانَ الْآنَ «١»، فَإِذَا قَدْ أَتَانِي آتٍ وَ حَمَلَنِي «٢» وَ أَخْرَجَنِي إِلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: ذَلِكَ «٣» الْعُؤَالُ أَوْ «٤» الْعُؤَالُ نَوْعٌ مِنَ الْجِنِّ يَغْتَابُ الْإِنْسَانَ، فَإِذَا رَأَيْتَ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ فَلَا تَسْتَرْشِدْهُ، وَ إِنْ أَرْشَدْتُمْ فَخَالِفُوهُ، وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فِي خَرَابٍ «٥» وَ قَدْ خَرَجَ عَلَيْكَ أَوْ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَادْنُ فِي وَجْهِهِ وَ ارْزُقْ صَوْتَكَ وَ قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاوَاتِ نُجُومًا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، عَزَمْتُ عَلَيْكَ يَا حَبِيبُ بِعَزِيمَةِ اللَّهِ الَّتِي عَزَمَ بِهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَ رَمَيْتُ بِسَهْمِ اللَّهِ الْمَصِيبِ الَّذِي لَا يُخْطِئُ، وَ جَعَلْتُ سَمْعَ اللَّهِ عَلَى سَمْعِكَ وَ بَصَرِكَ، وَ ذَلَّلْتُكَ بِعِزَّةِ اللَّهِ، وَ قَهَرْتُ سُلْطَانَكَ بِسُلْطَانِ اللَّهِ، يَا حَبِيبُ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيَّ «٦»؛ فَإِنَّكَ تَفْهَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَ تَصْرِفُهُ عَنْكَ.

فَإِذَا ضَلَلْتَ الطَّرِيقَ فَادْنُ بِأَعْلَى صَوْتِكَ وَ قُلْ: يَا سَيَّارَةَ اللَّهِ دُلُونَا عَلَى الطَّرِيقِ يَرْحَمِكُمُ اللَّهُ، أَرْشِدُونَا يَرْشِدْكُمْ اللَّهُ، فَإِنْ أَصِيبَتْ وَ إِلَّا فَنَادِ: يَا عَتَاةَ الْجِنِّ وَ يَا مَرْدَةَ الشَّيَاطِينِ أَرْشِدُونِي وَ دُلُونِي عَلَى الطَّرِيقِ، وَ إِلَّا أَسْرَعْتُ لَكُمْ «٧» بِسَهْمِ اللَّهِ الْمَصِيبِ إِيَّاكُمْ عَزِيمَةَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، يَا مَرْدَةَ الشَّيَاطِينِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفَعُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ فَانْفَعُوا لَا تَنْفَعُونَ إِلَّا بِسُلْطَانِ مُبِينٍ، اللَّهُ غَالِبُكُمْ بِجُنْدِهِ «٨» الْعُغَالِبِ، وَ قَاهِرُكُمْ بِسُلْطَانِهِ الْقَاهِرِ، وَ مُدَلِّلُكُمْ بِعِزَّةِ الْمُتَمِينِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَصَلِّ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ «٩»، وَ ارْزُقْ صَوْتَكَ بِالْأَذَانِ تُرْشِدُ وَ تَصِيبُ

(١). «كَانَ» تَامَةٌ وَ «الآنَ»، فَاعْلَمْنَا مَبْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ.

(٢). فِي «ح» وَ «س» وَ «هـ»: «وَ حَمَلَنِي حَتَّى أَخْرَجَنِي».

(٣). فِي «ح» وَ «س» وَ «هـ»: «ذَآكَ».

(٤). فِي «س» وَ «هـ»: «وَ الْعُؤَالُ».

(٥). الْوَاوُ مَشْطُوبٌ فِي «ح».

(٦). كَلِمَةُ «عَلَيْ» غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٧). فِي «س» وَ «ه»: «إِلَيْكُمْ».

(٨). فِي «ح» وَ «س»: «فَجَنَدَهُ».

(٩). التَّوْبَةُ (٩): ١٢٩.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٦

الطَّرِيقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ «١».

(٣٢) (٣٢)

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا قَدَسَ اللَّهُ صِلَامَةَ الْمُسْلِمِ «٢» وَمَعَهُ الْحَدِيدُ مِفْتَاحٌ أَوْ غَيْرُهُ، خَلَا السَّيْفُ عِنْدَ الْخَوْفِ؛ فَإِنَّهُ رِذَاءٌ، أَوْ الدَّرْعُ عِنْدَ الْخَوْفِ. وَكَذَلِكَ مَا كَانَ «٣» مِنْ سِلَاحٍ أَوْ كِرَاعٍ فَلَا بَأْسَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(٣٣) (٣٣)

زَيْدٌ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَ مَوَائِدَ الْمُلُوكِ وَ هُمْ أَبْنَاءُ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ لِدَلِكِ ضَرَاوَةَ كَضَرَاوَةِ الْخَمْرِ. وَ عَلَيْكُمْ بِالْأَبْيَضِينَ: الْخُبْزِ وَ الرِّقَّةِ [الدُّقَّةُ؛ يَعْنِي الْمَلْحَ، وَ أَذْمَنُوا الْخَلَّ وَ الزَّيْتِ فِي مَنَازِلِكُمْ؛ فَمَا افْتَقَرَ أَهْلُ بَيْتِ كَانَ ذَلِكَ إِدَامَهُمْ «٤»، وَ إِنْ فِي الرِّقَّةِ [الدُّقَّةُ] أَمَانًا مِنَ الْجُدَامِ وَ الْبَرَصِ وَ الْجُنُونِ. وَ كُلُوا اللَّحْمَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، وَ لَا تَعُودُوهُ أَنْفَسَكُمْ وَ أَوْلَادَكُمْ؛ فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةَ كَضَرَاوَةِ الْخَمْرِ، وَ لَا تَمْنَعُوهُمْ فَوْقَ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ فَإِنَّهُ يُسِيءُ أَخْلَاقَهُمْ.

(٣٤) (٣٤)

زَيْدٌ قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا نَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ:

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ «٥»، وَ قَرَأَ آيَةَ السُّحْرَةِ: إِنَّ رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَ الشَّمْسُ وَ الْقَمَرُ وَ النُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ اللَّهِ الْخَلْقُ وَ الْأَمْرُ لِبَارِكِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ «٦»، ثُمَّ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ إِنَّكَ جَعَلْتَ فِي السَّمَاءِ نُجُومًا ثَاقِبَةً وَ شُهَبًا بِهَا «٧» حَرَسْتَ السَّمَاءَ مِنْ سُرَّاقِ

(١). بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ٦٣ / ١٠٩ / ٧٣ وَ ٩٥ / ١٥٢ / ١٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ الزَّرَادِ.

(٢). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «صَلَاةٌ مُسَلِّمٌ يُصَلِّي وَ مَعَهُ الْحَدِيدُ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «مَنْ كَانَ».

(٤). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أُذْمِهِمْ».

(٥). آلِ عِمْرَانَ (٣): ١٩٠.

(٦). الْأَعْرَافِ (٧): ٥٤.

(٧). فِي «ح» وَ «س»: «أَحْرَسْتَ بِهَا».

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٧

السَّمْعِ مِنْ مَرَدَةِ الشَّيَاطِينِ. اللَّهُمَّ فَاحْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَ اكْفِنْنِي «١» بِرُكْنِكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَ اجْعَلْنِي فِي وَدِيعَتِكَ الَّتِي لَا تَضِيعُ، وَ فِي دِرْعِكَ الْحَصِينَةِ وَ مَنَعِكَ الْمَنِيعِ، وَ فِي جِوَارِكَ، عَزَّ جَارُكَ، وَ جَلَّ نَنَاؤُكَ، وَ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُكَ وَ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ. «٢»

[صُورَةُ مَا كَتَبَ فِي آخِرِ النُّسخَةِ الْخَطِيئَةِ وَ هِيَ بِخَطِّ الشَّيْخِ الْحَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقْلًا - عَنْ خَطِّ مَلَأَ رَحِيمَ الْجَامِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ نَقْلًا عَنْ

الْمُنْتَسَخِ مِنْهُ] تَمَّ كِتَابُ زَيْدِ الزَّرَادِ، وَ فَرَّغَ مِنْ نُسْخِهِ مِنْ أَصْلِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ «٣» بِنِ أَيْوَبِ الْقَمِّيِّ - أُزِيدُهُ

الله- في يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذى القعدة من سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة.  
وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\*، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطاهرين (٤)

(١). في «ح»: «اكفنى».

(٢). بحار الأنوار: ٩٥ / ٣٤٦ / ١ عن كتاب زيد الزراد.

(٣). في «س» و «ه»: «الحسن».

(٤). في «ح» و «س»: «على خير خلقه محمد و آل الطيبين الطاهرين».

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٨

### كتاب أبي سعيد عباد العصفري

«١» رواية أبي علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب رواية أبي محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى أيده الله «٢» بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به ثقتي «٣» (٣٥) ١

أَبُو مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنُ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ التَّلْعُكَبْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامِ بْنِ سُهَيْلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَاقَانَ النَّهْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي «٤» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّيْرَفِيُّ أَبُو سَمِينَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ الْعُصْفَرِيُّ - وَ هُوَ عَبَّادٌ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ تَابِتٍ - وَ هُوَ أَبُو الْمُقَدَّامِ «٥» - عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَبَا الْمُقَدَّامِ! وَقَدْ كَانَتْ سَيْطَةُ [صَيْحَةً «٦» بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ تَبْقُونَ «٧» فِيهَا حَيَارَى، لَا تَجِدُونَ سِنَادًا تَسْتَبِدُونَ إِلَيْهِ، لَا تَدْرُونَ أَيًّا مِنْ أَيْ؟ قُلْتُ: وَإِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنْ؟ قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَيَمْحُو

(١). في «س» و «ه»: «الْعُصْفَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ».

(٢). مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٣). لَمْ يَرِدْ «وَبِهِ ثِقَتِي» فِي «س» وَ «ه» وَ وَقَعَتِ التَّسْمِيَةُ فِيهِمَا قَبْلَ «كِتَابِ أَبِي سَعِيدٍ..».

(٤). فِي «م»: «حَدَّثَنَا».

(٥). هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي «م» وَ فِي بَقِيَّةِ النَّسَخِ: «ابْنِ الْمُقَدَّامِ». وَ كَانَ عَمْرٍو مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كُنِيَ أَبُو سَعِيدٍ - أَيُّ تَابِتٍ - أَبُو الْمُقَدَّامِ.

(٦). كَذَا وَ لَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ عَنْ صَيْحَةٍ. وَ فِي «ه»: «سَبْطَةٌ».

(٧). فِي «ه»: «يَتَّقُونَ». وَ هُوَ تَحْرِيفٌ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٣٩

وَ يُثْبِتُ، وَ عِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ.

(٣٦) ٢

عَبَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ نُورًا، فَخَلَقَ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ قُلُوبَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَ خَلَقَ لَهَا أَلْفَ «١» جَنَاحٍ مِنْ نُورٍ، وَ أَهْبَطَهُ إِلَى أَرْضِهِ مَعَ أَمْنَانِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَا يَمُرُّونَ بِمَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا خَضَعُوا لَهُ وَ قَالُوا: نَسَبُهُ رَبَّنَا، نَسَبُهُ رَبَّنَا.

(٣٧) ٣

عَبَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مُحَمَّدًا وَ عَلِيًّا وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِهِ مِنْ

نورِ عَظَمَتِهِ «٢»، فَأَقَامَهُمْ أَشْبَاحًا فِي ضِيَاءِ نُورِهِ يَعْبُدُونَهُ قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ؛ يُسَبِّحُونَ اللَّهَ «٣» وَيَقْدُسُونَهُ، وَهُمْ الْأَيْمَةُ مِنْ وُلْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. «٤»

(٣٨) ٤

عَبَادٌ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مِنْ وُلْدِي أَحَدَ عَشَرَ نَقِيبًا «٥» نُجَبَاءُ مُحَدِّثُونَ مُفَهِّمُونَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ، يَمْلَأُهَا عَيْدًا كَمَا مَلَأْتُ جُورًا. «٦»

(٣٩) ٥

عَبَادٌ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: نُجُومٌ فِي السَّمَاءِ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَ «٧» نُجُومُ السَّمَاءِ أَتَى أَهْلَ السَّمَاءِ مَا يَكْرَهُونَ، وَ نُجُومٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مِنْ وُلْدِي أَحَدَ

(١). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أَلْفَى أَلْف».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «عَظَمَةُ اللَّهِ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «يُسَبِّحُونَهُ».

(٤). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: الْكَافِي: ١ / ٥٣٠ / ٦، كَمَالِ الدِّينِ: ١ / ٣١٨ / ١، إِعْلَامُ الْوَرَى: ٢ / ١٧١، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٥٧ / ٢٠٢ / ١٤٦ عَنْ كِتَابِ أَبِي سَعِيدٍ.

(٥). فِي «س» وَ «ه»: «نُقَبَاء».

(٦). رَوَاهُ عَنْ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: الْكَافِي: ١ / ٥٣٤ / ١٨ وَ فِيهِ «اثنَا عَشَرَ» بَدَلَ «أَحَدَ عَشَرَ».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: الْمَنَاقِبِ لِابْنِ شَهْرٍ آشوب: ١ / ٣٠٠ وَ فِيهِ «مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثنَا عَشَرَ» بَدَلَ «مِنْ وُلْدِي أَحَدَ عَشَرَ».

(٧). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «ذَهَبَتْ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٠

عَشْرَ نَجْمًا أَمَانٌ فِي الْأَرْضِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَتْ نُجُومُ أَهْلِ بَيْتِي مِنَ الْأَرْضِ أَتَى أَهْلَ الْأَرْضِ مَا يَكْرَهُونَ. «١»

(٤٠) ٦

عَبَادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنِّي وَ أَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي وَ أَنْتَ يَا عَلِيُّ زُرُّ «٢» الْأَرْضَ أَعْنِي «٣» أَوْ تَادَهَا [وَ] جِبَالَهَا، وَ قَدْ «٤» وَتَدَّ اللَّهُ الْأَرْضَ أَنْ تَسِيخَ بِأَهْلِهَا، فَإِذَا ذَهَبَ الْأَحَدَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي سَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَ لَمْ يُنْظَرُوا. «٥»

(٤١) ٧

عَبَادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْ بَقِيَتِ الْأَرْضُ يَوْمًا بِلَا إِمَامٍ مِنَّا، لَسَاخَتِ بِأَهْلِهَا، وَ لَعَذَّبَهُمُ اللَّهُ بِأَشَدِّ عَذَابِهِ، ذَلِكَ «٦» أَنَّ اللَّهَ جَعَلَنَا حُجَّةً فِي أَرْضِهِ، وَ أَمَانًا فِي الْأَرْضِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، لَنْ يَزَالُوا فِي أَمَانٍ أَنْ تَسِيخَ بِهِمُ الْأَرْضُ مَا دُمْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُهْلِكَهُمْ ثُمَّ لَمَّا يُمَهِّلُهُمْ وَ لَمَّا «٧» يُنْظَرُهُمْ، ذَهَبَ بِنَا مِنْ بَيْنِهِمْ، وَ رَفَعْنَا إِلَيْهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِمْ مَا شَاءَ وَ أَحَبَّ. «٨»

(٤٢) ٨

عَبَادٌ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَزِيدَ بِياعِ السَّابِرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ أَرْضَ الْكَعْبِيَّةِ قَالَتْ: مَنْ مِثْلِي وَ قَدْ جُعِلَ بَيْتُ اللَّهِ

## عَلَى ظَهْرِي يَأْتِنِي النَّاسُ

- (١). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: عَلِلَ الشَّرَائِعُ: ١ / ١٢٣ / ١ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ نَحْوَهُ.
- (٢). الظَّاهِرُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ بِقَرِينَتِهِ تَتَمُّهُ الْجُمْلَةُ وَكَمَا فِي «ح» وَ «س» وَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي النُّسخِ الْمُخْتَلِفَةِ أَتَتْ مُتَفَاوِتَهُ فَتَارَةً زُرُّ الْأَرْضِ وَ أُخْرَى زُرُّ الْأَرْضِ وَ الْكَلِمَتَانِ فِي اللَّغَةِ. مَوْجُودَتَانِ وَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ هُوَ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةُ فَالزَّي.
- (٣). فِي «س» وَ «ه»: «يَعْنِي».
- (٤). هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَ قَالَ وَ تَدَّ اللَّهُ».
- (٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: الْكَافِي: ١ / ٥٣٤ / ١٧ وَ فِيهِ «وَ اثْنِي عَشَرَ» بَدَلُ «وَ أَحَدَ عَشَرَ» وَ «الْإِثْنَا عَشَرَ» بَدَلُ «الْأَحَدِ عَشَرَ».
- رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: الْعَبِيدِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ١٣٩ / ١٠٢.
- (٦). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَ ذَلِكَ».
- (٧). فِي «س» وَ «ه»: «ثُمَّ لَأ».
- (٨). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: كَمَالِ الدِّينِ: ٢٠٤ / ١٤.
- رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: دَلَائِلُ الْإِمَامَةِ: ٤٣٦ / ٤٠٧ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٤١

مِنْ كُلِّ فُجٍّ عَمِيقٍ، وَ جُعِلَتْ حَرَمَ اللَّهِ وَ أَمْنُهُ.

فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهَا: أَنْ كُفِّي وَ قَرِّي، فَوَعَزَّتِي مَا فَضَّلُ مَا فَضَّلْتِ بِهِ [فِيْمَا أُعْطِيَتْ أَرْضُ كَرْبَلَاءَ إِلَّا بِمَنْزِلِهِ إِبْرَهُ غُمِسَتْ فِي الْبَحْرِ، فَحَمَلَتْ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَ لَوْ لَا تَرْبُهُ كَرْبَلَاءَ مَا فَضَّلْتِ، وَ لَوْ لَا مَنْ تَصَمَّنَتْ أَرْضُ كَرْبَلَاءَ مَا خَلَقْتِكِ وَ لَا خَلَقْتَ الْبَيْتَ الَّذِي بِهِ افْتَخَرْتِ «١»، فَقَرِّي وَ اسْتَقَرِّي وَ كُونِي دُنْيَا «٢» مُتَوَاضِعًا ذَلِيلًا مَهِينًا، غَيْرَ مُسْتَنَكِفٍ وَ لَا مُسْتَكْبِرٍ عَلَى أَرْضِ كَرْبَلَاءَ وَ إِلَّا أَسِخْتُ «٣» بِكَ، فَهَوَيْتِ «٤» نَارَ جَهَنَّمَ. «٥»

(٤٣) ٩

عَبَادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»، قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ أَرْضَ كَرْبَلَاءَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَرْضَ الْكَعْبَةِ بِأَرْبَعَةٍ وَ عِشْرِينَ أَلْفَ عَامٍ وَ قَدَّسَهَا وَ بَارَكَ عَلَيْهَا، فَمَا زَالَتْ قَبْلَ أَنْ «٧» خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ مُقَدَّسَةً «٨» مُبَارَكَةً لَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَجْعَلَهَا اللَّهُ أَفْضَلَ أَرْضٍ فِي الْجَنَّةِ، وَ أَفْضَلَ مَنْزِلٍ وَ مَسْكَنٍ يُسْكِنُ اللَّهُ فِيهِ «٩» أَوْلِيَاءَهُ فِي الْجَنَّةِ. «١٠»

(٤٤) ١٠

عَبَادٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ

(١). فِي «س» وَ «ه»: «افْتَخَرْتُ بِهِ».

(٢). كَذَا فِي «م» وَ فِي «س» وَ «ه» وَ رَبَّمَا «ح»: «دُنْيَا».

(٣). كَذَا فِي «ح». وَ فِي «س»: «سَخْتُ». وَ فِي «ه»: «سَخِطْتُ». وَ فِي «م»: «أَسَخَطْتُ».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «فِي نَارٍ».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: كَامِلِ الزِّيَارَاتِ: ٤٥٠ / ٦٧٦.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: كَامِلِ الزِّيَارَاتِ: ٤٤٩ / ٦٧٥ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْقَمَّاطِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَزِيدَ بِيَّاعِ السَّابِرِيِّ.

بَيَان: أَبُو سَعِيدِ الْقَمَّاطِ - الَّذِي يَزُورُ عَنْهُ كَامِلِ الزِّيَارَاتِ - مَنْصَرَفٌ إِلَى خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ وَ إِنَّ كَانَ أَبُو سَعِيدِ الْقَمَّاطِ كُتِبَتْ لَهُ لِصَالِحِ بْنِ

سَعِيدٍ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْمَرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

(٦). فِي «س» وَ «ه»: «عَنْ جَعْفَرٍ».

(٧). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «قَبْلَ خَلْقِ اللَّهِ».

(٨). فِي «س» وَ «ه»: «مُتَقَدِّسَةٌ».

(٩). فِي «س» وَ «ه»: «فِيهَا».

(١٠). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: كَامِلِ الزِّيَارَاتِ: ٦٧٧ / ٤٥٠.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٦ / ٧٢ / ٦ عَنْ ابْنِ سَيَّانٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٥٧ / ٢٠٢ / ١٤٧ عَنْ كِتَابِ أَبِي سَعِيدٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٢

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ «١»: اتَّخَذَ اللَّهُ أَرْضَ كَرْبَلَاءَ حَرَمًا أَمْنًا مُبَارَكًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَرْضَ الْكَعْبَةِ بِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ أَلْفَ عَامٍ، وَإِنَّهَا إِذَا بَدَّلَ اللَّهُ الْأَرْضِينَ «٢» رَفَعَهَا اللَّهُ، هِيَ بَرْمَتِهَا «٣» نُورَانِيَّةٌ صَافِيَةٌ، فَجَعَلَتْ فِي أَفْضَلِ رَوْضِهِ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَأَفْضَلِ مَسْكَنِ فِي الْجَنَّةِ لَا يَسْكُنُهَا إِلَّا النَّبِيُّونَ وَ الْمُرْسَلُونَ أَوْ قَالَ: أُولُوا الْعِزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، وَ أَنَّهَا لَتَرْهَرُ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ كَمَا يَرْهَرُ الْكَوْكَبُ الدُّرِّيُّ بَيْنَ الْكَوَاكِبِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ يَغْشَى نُورَهَا نُورَ أَبْصَارِ أَهْلِ الْجَنَّةِ جَمِيعًا وَ هِيَ تُنَادِي: أَنَا أَرْضُ اللَّهِ الْمُقَدَّسَةُ «٤» وَ الطَّيْنَةُ الْمُبَارَكَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ سَيِّدَ الشُّهَدَاءِ وَ شَبَابَ أَهْلِ الْجَنَّةِ. «٥»

(٤٥) ١١

عَبَّادٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْجَعْدِ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ شَاءَ يُصَدِّقْ وَ مَنْ شَاءَ يُكَذِّبْ مُؤَبَّدِينَ وَ صَاحِبَتُهُمَا «٦» فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

(٤٦) ١٢

أَبُو سَعِيدٍ عَبَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدِيدِ بْنِ عَدِيدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَتْ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَا بَالُ الْقَوْمِ يُؤَمَّرُونَكَ عَلَى أَبِيكَ وَ لَمْ يُؤَمَّرُوهُ؟ «٧» فَقَالَ: إِنَّ الْقَوْمَ تَعَاهَدُوا وَ تَوَاتَفُوا أَنْ لَا يُؤَلُّوْهَا أَبِي.

(٤٧) ١٣

عَبَّادٌ، عَنْ سُفْيَانَ الْحَرِيرِيِّ؟ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٨» قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ بْنُ

(١). فِي «ه»: «عَلَيْهِمَا السَّلَامُ» وَ فِي «س»: «ع».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «الْأَرْضِ».

(٣). الرِّمَّةُ، بِالضَّمِّ ... أَخَذَتْ الشَّيْءَ بَرْمَتِهِ أَيْ كُلَّهُ (لِسَانِ الْعَرَبِ: ١٢ / ٢٥٢) هِيَ بَرْمَتِهَا: هِيَ بِكُلِّهَا.

(٤). فِي «ح» وَ «س»: «أَنَا الْأَرْضُ الْمُقَدَّسَةُ» وَ مِنْ كَلِمَةٍ «يَغْشَى» إِلَى كَلِمَةٍ «اللَّهُ» سَاقَطَ مِنْ «ه».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: الْمَرَارِ الْمَفِيدُ «المطبوعة في جلد ٥ مِنْ كِتَابِ الْمُؤْتَمَرِ»: ٢٣ / ١، كَامِلِ الزِّيَارَاتِ:

٤٥١ / ٦٧٨ وَ ح ٦٧٩ رَوَاهُ بِطَرِيفَيْنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، الْمَرَارِ الْكَبِيرِ: ٣٣٨ / ١ وَ فِي كُلِّهَا «بترتها» بَدَل «بَرْمَتِهَا»، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٥٧ / ٢٠٢ / ١٤٧ عَنْ كِتَابِ أَبِي سَعِيدٍ.

(٦). فِي «س» وَ «ه»: «مُؤَبَّدِينَ وَ صَاحِبَتُهُمَا».

(٧). كَذَا. وَ الصَّحِيحُ: لَمْ يُؤَمَّرُوهُ. وَ فِي «س» وَ «ه»: «لَمْ يَمْرُونَهُ».

(٨). في «ح» و«س» و«ه»: «أَبِي صَادِقٍ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٣

الْخَطَابِ إِلَى قُدَامِيَّةَ عَامِلِهِ بِمَقْدَارٍ «١» لَمَا يَجُوزُهَا «٢» أَحَدٌ مِنَ الْمَوَالِي إِلَّا قُتِلَ، قَالَ: فَجَاءَ الرَّسُولُ وَعِنْدَ قُدَامِيَّةَ رَجُلٌ مِنَ مَوَالِي الْأَزْدِ جِصَّاصٌ، فَقَدَّمَهُ، فَضْرَبَ عَنْقَهُ.

(٤٨) ١٤

أَبُو سَعِيدٍ عَبَّادٌ، عَنْ سُدَيْمَانَ الْحَرِيرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمِ الْأَشْلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عُمَرَ عَنْ أَحَادِيثِ فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنِي فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ كَانَ الْمِقْيَاسُ الَّذِي بَعَثَ بِهِ عُمَرُ؟ قَالَ: كَانَ خَمْسَةً أَشْبَارٍ مَخْتُومٍ «٣» بِرِصَاصٍ قَتَلَ فِيهِ رَجُلَيْنِ [قَتَلَ فِيهِ رَجُلَيْنِ] «٤».

(٤٩) ١٥

عَبَّادٌ أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ تَابِتٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: إِذَا أَنَا سَلَّمْتُ فَاضْرِبْ عَنْقَ عَلِيٍّ، قَالَ: وَبِذَا لِأَبِي بَكْرٍ فَسَلِّمْ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ نَادَى: يَا خَالِدُ! لَا تَفْعَلْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَالْتَفَتَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى خَالِدٍ - لَعَنَهُ اللَّهُ - فَقَالَ:

يَا خَالِدُ! أَكُنْتُ فَاعِلًا؟ قَالَ: نَعَمْ وَاللَّهِ. قَالَ:

أَنْتَ أَصَبُّ حَلَقَةٍ «٥» مِنْ ذَاكَ. «٦»

(٥٠) ١٦

عَبَّادٌ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَيْبَا بَكْرٍ بِنِزَاءَةَ، قَالَ: فَجَاءَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّهُ لَا يُؤَدِّي عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ مَنْ هُوَ مِنْكَ. قَالَ: فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَآمَرَهُ أَنْ

(١). في «د»: «بِمَعْدَانٍ».

(٢). في «ه»: «لَا يَجُوزُهَا».

(٣). في «ه»: «مَخْتُومًا».

(٤). مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ«س» وَ«ه».

(٥). وَفِي «م»: «حِلَقَةٍ».

(٦). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ: الْمُسْتَرَشِدُ: ١٤٧ / ٤٥١.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: عِلَلِ الشَّرَائِعِ: ١ / ١٩١ / ١ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الإِحْتِجَاجُ: ١ / ٢٣٢ / ٤٥، الْإِيضَاحُ لِلْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ: ١٥٥، كُلُّهَا نَحْوُهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٤

يُرَدِّعُ إِلَيْهِ بِنِزَاءَةَ قَالَ: فَالْحَقُّهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ مَعَهُ عُمَرُ وَابْنُ عَبِيدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَسَالِمُ مَوْلَى ابْنِ حُذَيْفَةَ «١»، قَالُوا لَهُ: لَا تَدْفَعَهَا «٢» إِلَيْهِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ: وَاجْتَمَعَ الْقَوْمُ عَلَى كِتَابِ كَتَبُوهُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنْ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَلَّا يُؤَلُّوا عَلِيًّا مِنْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا سَجَّى أَبُو بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: مَا أَحْبَبُّ «٣» أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِمِثْلِ صَحِيفَةِ «٤» هَذَا الْمَسْجِيِّ، قَالَ: فَلَمَّا سَجَّى عُمَرُ دَعَا لَهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ:

فَهِيَ الصَّحِيفَةُ الَّتِي كَتَبُوهَا بَيْنَهُمْ إِنْ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَلَّا يُؤَلُّوهَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.



(٥١) ١٧.

عَبَادُ أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ الْعَزْمِيِّ، عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ يَزِيدَ «٥»، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ «٦»، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ «٧» الْحَضْرَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَعَنَّ اللَّهُ وَآلَهُ وَآلَةَ اللَّهِ وَآمَنَتِ «٨» الْمَلَائِكَةُ عَلَى رَجُلٍ تَأَنَّثَ وَآمَرَأَةً تَذَكَّرَتْ، وَرَجُلٍ تَحَضَّرَ - وَ لَا حُصُورَ بَعِيدَ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا - وَ رَجُلٍ جَلَسَ عَلَى الطَّرِيقِ يَسْتَهْزِئُ بِابْنِ السَّبِيلِ. «٩»

(٥٢) ١٨.

عَبَادُ، عَنِ ابْنِ الْعَزْمِيِّ، عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ «١٠»، عَنْ

(١). فِي «٥»: «أَبِي حُدَيْفَةَ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «لَا يَدْفَعُهَا».

(٣). فِي «ح»: «مَا أَحَدٌ أَحَبَّ».

(٤). فِي «ح»: «بِمَثَلِ صَحِيفَتِهِ مِنْ هَذَا الْمُسَجَّى».

(٥). فِي «س» وَ «ه»: «بُرَيْدٍ».

(٦). فِي «س» وَ «ه»: «سَعْدَانَ».

(٧). هَذَا الْإِسْمُ كَادَ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ النَّسِيخِ مُحَرَفًا فَجَاءَ فِي بَعْضِ النَّسِيخِ بِالصُّوَرِ التَّالِيَةِ: حَوْسُ بْنُ نُعَيْرٍ، جُوَيْرِ بْنُ نُعَيْرٍ (خ د نُفَيْرٍ وَ مَعِير) وَ حَوْسُ بْنُ نُفَيْرٍ، وَ الصَّحِيحُ مَا فِي الْمَثْنِ. قَالَ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَامِرِ الْحَضْرَمِيِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ يُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ الْحَمَصِيُّ. أَدْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ رَوَى عَنْهُ مُرْسَلًا، وَ رَوَى أَيْضًا عَنْ أَصْحَابِهِ، وَ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، وَ وَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَامَّةِ، وَ نُقِلَ عَنِ النَّسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ أَحْسَنَ رِوَايَةً عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ: قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ وَ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ وَ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ.

(٨). فِي «م»: «وَلَعَنَّ».

(٩). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ: الْفَرْدَوْسُ: ٣ / ٤٦٨ / ٥٤٥٢، كَنْزُ الْعَمَالِ: ١٦ / ٩٩ / ٤٤٠٥٧ نَقْلًا عَنِ الْبَارُودِيِّ، وَ كِلَاهُمَا عَنْ بَشْرِ بْنِ عَطِيَّةَ نَحْوَهُ.

(١٠). فِي «س» وَ «ه»: «سَعْدَانَ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٥

جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ «١»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ لِكُلِّ بَيْتٍ بَابًا، وَ إِنَّ «٢» بَابَ الْقَبْرِ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلَيْنِ. «٣»

(٥٣) ١٩.

عَبَادُ أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى الْعَبْسِيِّ «٤»، عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَلَى الْمِئْبَرِ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ، وَ إِذَا رَأَيْتُمْ الْحَكَمَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ «٥» وَ لَوْ تَحَتَّ أَسْتَارِ الْكُفْبَةِ فَاقْتُلُوهُ. قَالَ: وَ نَفَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الدَّهْلِكَ أَرْضُ «٦» مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، قَالَ: فَلَمَّا وُلِّيَ أَبُو بَكْرٍ، كَلَّمُوهُ فِيهِ، قَالَ: فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، قَالَ: فَلَمَّا وُلِّيَ عُمَرُ، كَلَّمُوهُ فِيهِ، فَقَالَ «٧»: نَفَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَبُو بَكْرٍ أَفَآذَنُ «٨» لَهُ أَنَا؟! فَلَمْ يَأْذَنَ لَهُ، فَلَمَّا وُلِّيَ عَثْمَانُ، قَالَ: عَمَّرُوهُ شَيْخًا «٩» مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَأَذِنَ لَهُ وَ أَجَازَهُ بِمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ. «١٠»

(١). فِي «ح»: «حَوْسُ بْنُ نُعَيْرٍ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «وَابَابِ الْقَبْرِ».

(٣). رواه عن غير أبي سعيد: الكافي: ٣/١٩٣/٥، تهذيب الأحكام: ١/٣١٦/٩١٨ عن أحمد بن صبيح، عن عبد الرحمن بن محمد العرزمي، عن ثوير بن يزيد، عن خالد بن سعدان، عن جبير بن نقيير الحضرمي، دعائم الإسلام: ١/٢٣٧، بحار الأنوار: ٨٢/٢٢/٧ عن كتاب أبي سعيد.

بيان: خالد بن معدان من أصحاب جيش أمير المؤمنين عليه السلام، تابعي ثقة، و أما خالد بن سعدان مجهول، روى عنه في تهذيب الأحكام، و احتمال التصحيف فيه قوى.

(٤). في «س» و «ه»: «العيسى».

(٥). الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الذي نفاه الرسول صلى الله عليه وآله إلى الطائف، و أعاده عثمان إلى المدينة، و هو عم عثمان و أبو مروان رأس الدولة المروانية (شرح الأخبار بهامشه).

(٦). في «س» و «ه»: «الدهلك من أرض الحبشة».

(٧). في «س» و «ه»: «قال».

(٨). في «س» و «ه»: «فآذن».

(٩). كذا في «ح» و في «ه»: «عمرو».

(١٠). رواه بالإسناد إلى أبي سعيد: شرح الأخبار: ٢/١٥١/٤٦٤، بحار الأنوار: ٣٣/١٩٦/٤٨١ عن كتاب أبي سعيد.

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٦

تمت أحاديث أبي سعيد عباد العصفري [صورة ما كتب في آخر النسخة الخطية و هي بخط الشيخ الحرّ رحمه الله نقلا عن خط ملا رحيم الجامي شيخ الإسلام نقلا عن المنتسخ منه] [و كتبها منصور بن الحسن بن الحسين الابي «١» في يوم الخميس ليلتين بقيتا من شهر ذي القعدة من سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة بالموصل من أصل أبي الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب القمي أيده الله «٢» و الحمد لله رب العالمين\* و صلى الله على خير خلقه محمد و آله الطيبين الطاهرين.

(١). في «س» و «ه»: «اللساني».

(٢). ما بين المعقوفين جاء في هامش «ح» قبل «و الحمد لله ... الطاهرين» و في «س» و «ه» جاء بعده. و جاء في «س» و «ه» بعد قوله: «أيده الله»: «أقول: كذا وجدته في المنتسخ منه بخط السيد الجليل، المستشهد الأواه السيد نصر الله الحسيني طاب ثراه المدرّس في كربلاء المشرفه. انتهى ما في النسخة التي كتبت عليها هذه النسخة. و الحمد لله أولا و آخرا و صلى الله على محمد و آله أجمعين».

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٧

### كتاب عاصم بن حميد الحنّاط «١»

رواية أبي القاسم حميد بن زياد بن هوارا، رواية أبي محمد هارون بن موسى بن «٢» أحمد التلعكبري عن أبي علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب و أبي القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد العلوي الموسوي «٣» بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به نقتي «٤» (٥٤) ١  
حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَيُّوبَ الْقُمِّيِّ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ هَيَارُونَ بْنُ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ التَّلْعُكْبَرِيُّ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامِ بْنِ سَهِيلِ الْكَاتِبِ قَالَ: حَدَّثَنَا «٥» أَبُو الْقَاسِمِ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ هَوَارَا فِي سَنَةِ ٣٠٩ تِسْعَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا «٦» عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ مُسَاوِرٍ وَ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدِ الْحَنَاطِ وَ ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهَذَا الْكِتَابِ أَبُو الْقَاسِمِ

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْعَلَوِيِّ الْمَوْسَائِيِّ «٨» بِمَضْرَ سَنَةٍ إِحْدَى وَ أَرْبَعِينَ وَ مَائَتِينَ «٩»، قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّيْخُ

(١). فِي «س» وَ «ه»: «كِتَابِ الْحَنَاطِ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدِ الْحَنَاطِ».

(٢). لَمْ يُرَدِّ «مُوسَى بْنِ» فِي «س» وَ «ه».

(٣). فِي «م»: «الْمَوْسَائِيُّ».

(٤). لَمْ يُرَدِّ «وَبِهِ ثِقَتِي» فِي «ه».

(٥). لَمْ يُرَدِّ «قَالَ حَدَّثَنَا» فِي «س» وَ «ه».

(٦). فِي «س» وَ «ه»: «حَدَّثَنِي».

(٧). فِي «س»: «جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

(٨). كَذَا فِي النَّسَخِ الْمُعْتَمَدَةِ (مَنْهَا «ح» وَ «س») وَ شَهْرَتِهِ فِي كَتَبِ الرِّجَالِ بِالْمَوْسَوِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الْمُقَدَّمَةِ. وَ كَذَا فِي «ه».

(٩). لَمْ يُرَدِّ فِي «ح».

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٨

الصَّلَاحِ أَبُو الْعَبَّاسِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَهَيْكٍ عَنْ مُسَاوِرٍ وَ سَلَمَةَ جَمِيعًا عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدِ الْحَنَاطِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا انْتَهَى إِلَى الْبَيْدَاءِ حَيْثُ الْمَيْلَيْنِ أُنِيخَتْ لَهُ نَاقَتُهُ، فَرَكِبَهَا، فَلَمَّا انْبَعَثَتْ بِهِ لَبَّى بِأَرْبَعٍ، فَقَالَ:

لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، ثُمَّ قَالَ: حَيْثُ يُخَسَفُ بِالْأَخَابِثِ. «١»

(٥٥) ٢

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: قَالَ لَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَ نَحْنُ جُلُوسٌ:

أَيُّ الْبِقَاعِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: فَقَالُوا: اللَّهُ وَ ابْنُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَغْلَمُ، قَالَ: فَقَالَ:

فَإِنَّ أَفْضَلَ الْبِقَاعِ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ إِلَى الْمَقَامِ؛ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمَّرَ مَا عَمَّرَ نُوحٌ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا يَصُومُ النَّهَارَ وَ يَقُومُ اللَّيْلَ

«٢» وَ لَقِيَ اللَّهَ بَغِيرٍ وَ لَا يَتَنَا، لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ شَيْئًا. «٣»

(٥٦) ٣

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عُمَرَ شَيْخٌ مِنْ أَصْحَابِنَا سَأَلَ عِيسَى بْنَ أَعْيَنَ وَ هُوَ مُحْتَاجٌ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ

عِيسَى: أَمَا إِنَّ عِنْدِي شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ وَ لَا أُعْطِيكَ مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ لِمَ؟ قَالَ: لِأَنِّي رَأَيْتُكَ اشْتَرَيْتَ تَمْرًا وَ اشْتَرَيْتَ

(١). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمِ: قُرْبِ الْإِسْنَادِ: ١٢٥ / ٤٣٨ نَحْوَهُ.

(٢). لَمْ يُرَدِّ «وَيَقُومُ اللَّيْلَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمِ: ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ٢ / ٢٤٣، الْمَحَاسِنِ: ١ / ١٧٤ / ٢٧٠.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمِ: الْفَقِيهِ: ٢ / ٢٤٥ / ٢٣١٣ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ وَ طَرِيقِ الصَّدُوقِ إِلَيْهِ كَثِيرَةٌ، وَ لَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى طَرِيقِ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْمَشِيخَةِ،

بَيِّدَ أَنَا لَمْ نَفْهَمُ أَنَّ طَرِيقَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَوْ هُوَ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ أَمْ لَا؟ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ١٣٢ / ٢٠٩، بِشَارَةَ الْمُصْطَفَى: ٧٠

كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمِ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، شَرَحِ الْأَخْبَارِ: ٣ / ٤٧٩ / ١٣٨٢ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ.

بَيَانِ: عَلِيُّ بْنُ عَاصِمِ بْنِ صَهْبِيبِ الْوَاسِطِيِّ الَّذِي كَانَ يَزُورِي عَنْ التَّابِعِينَ، وَ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي طَرِيقِ الْمُفِيدِ فِي أَمَالِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ بَشَّارٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ. وَكَذَا فِي طَرِيقِ الصَّدُوقِ فِي فَصَائِلِ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْهُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ (تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٤/٢٠٧/٥٥٦٧، مستدركات علم الرجال: ٥/٣٩١ و ص ٣٩٢). وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ هُنَا عَنْ عَاصِمٍ، وَ وَقُوعِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ فِي السَّنَدِ سَهْوًا.

الأصول الستة عشر، ص: ١٤٩

لَحْمًا، قَالَ: إِنَّمَا رَبِحْتُ دِرْهَمًا فَاشْتَرَيْتُ بِهِ أَرْبَعِينَ تَمْرًا «١» وَ بَدَانَتِي لَحْمًا وَ رَجَعْتُ «٢» بِبَدَانَتَيْنِ لِحَايَةٍ، قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، قَالَ: ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ:

إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - نَظَرَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ وَ نَظَرَ فِي الْفُقَرَاءِ، فَجَعَلَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْتَفِي بِهِ الْفُقَرَاءُ، وَ لَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ لَزَادَهُمْ، بَلَى فَالْيَعْبُودُ «٣» مَا يَأْكُلُ وَ يَشْرَبُ وَ يَكْتَسِبُ وَ يَتَزَوَّجُ وَ يَتَصَدَّقُ «٤» وَ يَحُجُّ. «٥»

(٥٧) ٤

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ الْمَقَامُ فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَلَمَّا لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ آله مَكَّةَ رَأَى أَنْ يُحَوَّلَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ فَحَوَّلَهُ، فَوَضَعَهُ مَا بَيْنَ الْبَابِ وَ الرُّكْنِ وَ كَانَ حَيَاةً «٦» رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ إِمَارَةَ أَبِي بَكْرٍ وَ بَعْضَ إِمَارَةِ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ حِينَ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ قَالَ: إِنَّهُ يَشْغُلُ النَّاسَ عَنْ طَوَافِهِمْ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! مَنْ يَعْرِفُ الْمَوْضِعَ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَقَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: فَقَالَ الْمَطْلُبُ بْنُ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيُّ: أَنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عَمِدْتُ إِلَى أَدِيمٍ فَقَدَدْتُهُ وَ أَخَذْتُ قِيَاسَهُ «٧»، فَهُوَ فِي حُقِّ عِنْدَ فُلَانَةَ امْرَأَتِي، قَالَ: فَأَخَذَ خَاتَمَهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَجَاءَ بِهِ، فَقَاسَهُ، ثُمَّ حَوَّلَهُ، فَوَضَعَهُ مَوْضِعَهُ الَّذِي كَانَ فِيهِ. «٨»

(٥٨) ٥

وَ عَنْهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: كُنْتُ آخِذًا بِيَدِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: وَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَيْهِ تَوْبَانِ مُمَصَّرَانِ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١). فِي «س» وَ «ه»: «فَاشْتَرَيْتُ بِدَانَتَيْنِ تَمْرًا».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: وَ رَجَعْتُ».

(٣). فِي «ح»: «فَلتَعْبُدُهُ».

(٤). فِي «ح»: «يُصَدِّقُ».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٣/٥٥٦/٢.

(٦). فِي «م»: «وَ كَانَ عَلَى ذَلِكَ حَيَاةً».

(٧). فِي «ح»: «فَعَدَدْتُه فَأَخَذْتُهُ قِيَاسَهُ».

(٨). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْمُسْتَرَشِدُ: ٥٢١/١٩١ نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٠

أَمَا إِنَّهُ سَبِيلِي ثُمَّ يَمُوتُ، فَيَبْكِي «١» عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَرْضِ وَ تَلَعْنَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ. «٢»

(٥٩) ٦

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ النَّاسَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ - وَ اللَّهِ - مَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرَّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَ يُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَ قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَ مَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرَّبُكُمْ مِنَ النَّارِ وَ يُبَاعِدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا وَ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، وَ إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ نَفَتْ «٣» فِي رُوعِي أَنَّهُ لَمَّا تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ «٤»، وَ أَجْمِلُوا فِي

الطَّلَبِ، وَ لَا يَحْمِلَنَّ أَحَدُكُمْ اسْتِبْطَاءَ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ شَيْءٌ مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ «٥» إِلَّا بِطَاعَتِهِ. «٦»

(٦٠) ٧

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَا أُفْرِتُكَ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ - صِيَلَى اللَّهُ عَلَيْهَا -؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَأَخْرَجَ حَقًّا أَوْ سَفَطًا فَأَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابًا، قَالَ:

فَقَرَأَهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\*، هَذَا مَا أَوْصَتْ بِهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ صِيَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَوْصَتْ بِحَوَائِطِهَا السَّبْعَةِ: - الْأَعْرَافِ، وَ الدَّلَالِ، وَ الْبُرْقَةِ، وَ الْمَيْثَبِ «٧»، وَ الْحُسْنَى، وَ الصَّافِيَةِ «٨»،

(١). في «ح»: «فَتَبَكَّى».

(٢). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْخَرَائِجُ وَ الْجَرَائِحُ: ١/ ٢٧٦/ ٧ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ. هَذَا وَ إِنْ كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَفَعَ بَعْضَ الْمَظَالِمِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ وَ لَكِنْ اسْتِثْنَاهُ عَلَى مَقَامٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّهِ مُوجِبٌ لِسُخْطِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى.

(٣). «إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ نَفَثَ فِي رُوعِي» يَعْنِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيْ أَوْحَى وَ أَلْقَى، مِنْ النَفْثِ بِالْفَمِّ وَ هُوَ شَيْبُهُ بِالنَّفْثِ، وَ هُوَ أَقْلٌ مِنَ التَّفَلِّ لَا يَكُونُ إِلَّا وَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّيقِ. (النَّهَائِيَّةُ: ٨٨/ ٥).

(٤). في «س» وَ «ه»: «فَاتَّقُوا وَ أَجْمَلُوا».

(٥). في «س» وَ «ه»: «مَنْ عِنْدَ اللَّهِ».

(٦). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٢/ ٧٤/ ٢، الْمَحَاسِنِ: ١/ ٤٣٣/ ١٠٠٣ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٥/ ٨٣/ ١١ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، السَّرَائِرِ: ٢/ ٢٢٨ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ: ٢/ ١٤/ ٥، أَعْلَامُ الدِّينِ: ٣٤٢ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ:

٢/ ٥/ ٢١٣٦، كَنْزُ الْعُمَالِ: ٤/ ٢٤/ ٩٣١٦ نَقْلًا عَنْ سُنَنِ النَّسَائِيِّ، وَ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٧). في «س» وَ «ه»: «الْمَيْثَبُ».

(٨). في «س» وَ «ه»: «الضَّافِيَةُ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٥١

وَ مَيَالِ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ «١» - إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنْ مَضَى عَلِيٌّ، فَإِلَى الْحَسَنِ، فَإِنْ مَضَى الْحَسَنُ، فَإِلَى الْحُسَيْنِ، فَإِنْ مَضَى الْحُسَيْنُ، فَإِلَى الْأَكْبَرِ فَالْأَكْبَرِ مِنْ وُلْدِي.

شَهِدَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ وَ الْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ.

وَ كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. «٢»

(٦١) ٨

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا زَالَ الزُّبَيْرُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ حَتَّى نَشَأَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ «٣»، وَ لَقَدْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَ هُوَ يَقُولُ: لَا تَبَايِعْ إِلَّا عَلِيًّا «٤»، قَالَ: وَ لَقَدْ أَخَذَ عُمَرُ سَيْفَهُ فَكَسَرَهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ. «٥»

(٦٢) ٩

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ أَكَلُوا لُحُومَ دَوَابِّهِمْ يَوْمَ حَيِّبٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ آلِهِ بِإِكْفَاءِ الْقُدُورِ، فَفَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَ لَمْ يُحَرِّمْهَا. «٦»

(٦٣) ١٠

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ لَا مَا سَبَقَنِي بِهِ ابْنُ الْخَطَّابِ مَا زَنَى إِلَّا شَقِيًّا، قَالَ (٧): ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ - إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى (٨) - فَاتَوْهَنْ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ

(١). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَمَا لَأُمِّ إِبْرَاهِيمَ».

(٢). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ: الْكَافِي: ٥ / ٧ / ٤٨ / ٥، وَ رَوَاهُ بِطَرِيقَيْنِ، وَ فِي طَرِيقِهِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَذْكُرْ حَقًّا وَ لَا سَفَطًا وَ قَالَ: إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْ وُلْدِي دُونَ وُلْدِكَ، تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٩ / ١٤٤ / ٦٠٣، الْفَقِيه: ٤ / ٢٤٤ / ٥٥٧٩.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ: ٢ / ٣٤٣ / ١٢٨٦ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ.

(٣). ابْنُ الزُّبَيْرِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَ كَانَ أَعْدَى عَدُوِّ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ هُوَ صَارَ سَبِيًّا لِعَدُولِ الزُّبَيْرِ عَنْ نَاحِيَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... (بِحَازِ الْأَنْوَارِ: ٧١ / ١٢٣).

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «لَا يُبَاعُ إِلَّا عَلِيٌّ».

(٥). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: الْحِكْمَةُ ٤٥٣، الْخِصَالِ: ١٥٧ / ١٩٩ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذَيْلُهُ.

(٦). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٩ / ٤١ / ١٧٣. وَ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ النَّاسِعَ غَيْرِ مُوجُودٍ فِي «س» وَ «ه».

(٧). لَمْ يُرَدِّ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٨). مَا بَيْنَ الْخَطِيئِ غَيْرِ مُوجُودٍ فِي الْقُرْآنِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٢

عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَاهُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ (١) قَالَ: يَقُولُ إِذَا انْقَطَعَ الْأَجَلُ فِيمَا بَيْنَكُمْ اسْتَحْلَلْتَهَا بِأَجَلٍ آخَرَ بِرِضَاهَا، وَ لَا تَحِلُّ لِغَيْرِكَ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْأَجَلَ، وَ عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ. (٢)

(٦٤) ١١.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ: مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ (٣). قَالَ:

قُوْتُ عِيَالِكَ، وَ الْقُوْتُ يَوْمِيذٌ مُدٌّ. قَالَ: قُلْتُ: أَوْ كَسَوْتُهُمْ؟ قَالَ: تَوْبٌ. (٤)

(٦٥) ١٢.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ نَبِيذِ السَّقَايَةِ فَقَالَ:

يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! كَانُوا يَوْمِيذٍ أَشَدَّ جَهْدًا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ زَيْبٌ يَنْبِذُونَهُ، إِنَّمَا السَّقَايَةُ زَمْرٌ.

(٦٦) ١٣.

وَعَنْهُ، عَنْ سَيْفِ الثَّمَارِ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نُرَوِّى بِالْكَوْفَةِ أَنْ عَلَيْنَا قَالَ:

إِنَّ مِنْ تَمَامِ حَجَّكَ إِحْرَامَكَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِكَ؟ قَالَ:

سُبْحَانَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، مَا تَمَّتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِشِبَاهِهِ إِلَى الشَّجَرَةِ. (٥)

(٦٧) ١٤.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ نَاضِحٌ

(٢). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْإِسْتَبْصَارِ: ٣ / ١٤١ / ١ نَحْوَهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْإِسْتَبْصَارِ: ٣ / ١٤١ / ٢، عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، كُنَزُ الْعُمَالِ: ١٦ / ٥٢٢ / ٤٥٧٢٨ نَقْلًا عَنْ الْمُصَنِّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَ أَبِي دَاوُدَ فِي نَاسِخِهِ، وَ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.  
(٣). المائده (٥): ٨٩.

(٤). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: التَّوَادِرِ لِلأشعري: ٥٨ / ١١٢.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ: ١ / ٣٣٧ / ١٦٩، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ.

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥ / ٥٩ / ١٨٧ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ: «وَ إِنَّمَا مَعْنَى دُوَيْرُهُ أَهْلُهُ: مَنْ كَانَ أَهْلُهُ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٤ / ٣٢٢ / ٥ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَخِيهِ رَبَاحٍ بزيادته في آخره، الفقيه:  
٢ / ٣٠٦ / ٢٥٢٨ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٣

لَهُمْ فِي جَانِبِ الدَّارِ قَدْ أُغْلِفَ الْخَبَطُ «١» وَ هُوَ «٢» هَائِجٌ «٣» قَالَ: وَ هُوَ يُبُولُ وَ يَضْرِبُ بِذَنَبِهِ إِذْ مَرَّ جَعْفَرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَيْضَانِ، قَالَ: فَنَضَحَ عَلَيْهِ، فَمَلَأَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ وَ جَسَدَهُ فَاسْتَرْجَعَ «٤» فَضَحِكَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ «٥»:  
يَا بَنِي! لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. «٦»

(٦٨) ١٥.

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي عَنْ أُسَامَةَ «٧»، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يُجِئُ وَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ «٨» تُصِيبُهُ السَّمَاءُ فَيَبُلُ قَمِيصُهُ وَ هُوَ جُنُبٌ أَيْغَسِلُ قَمِيصَهُ؟ قَالَ: لَا. «٩»

(٦٩) ١٦.

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَعْيَنَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: وَ اللَّهُ لَتَشْفَعَنَّ «١٠» شِيعَتُنَا، وَ اللَّهُ لَتَشْفَعَنَّ شِيعَتُنَا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - حَتَّى يَقُولَ عَدُوْنَا:

فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَ لَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ «١١». «١٢»

(١). الخبط: اسم الورق الساقط. خبط - بالتحريك - «فعل» بمعنى «مفعول» و هو من علف الدابة، يجفف و يطحن و يخلط بالدقيق و يذاف بالماء فيوجر للابل (مجمع البحرين: ١ / ٤٩١).

(٢). في «ح» و «س» و «ه»: «قال: و هو».

(٣). الهائج: الفحل يشتهي الضراب (القاموس المحيط: ١ / ٢١٣).

(٤). في «ح» و «س» و «ه»: «قال: فاسترجع».

(٥). في «ه»: «و قال».

(٦). بحار الأنوار: ٨٠ / ١١٠ / ١٤ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٧). في «س» و «ه»: «عن أبي أسامة».

(٨). في «ح» و «س» و «ه»: «قَمِيصُهُ».

(٩). بحار الأنوار: ٨٠ / ١٢٨ / ٥ عن كتاب عاصم بن حميد.

(١٠). في «م»: «لِشْفَعَنَّ».

(١١). الشعراء (٢٦): ١٠٠-١٠٢.

(١٢). رواه عن غير عاصم: تفسير القمى: ١٢٣/٢ عن الحسن بن محبوب عن أبي أسامة عن الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام، شرح الأخبار: ٣/٤٢٢/١٣٠٤ عن حماد بن أعين عن الإمام الباقر عليه السلام، المناقب لابن شهر آشوب: ٢/١٦٤ عن حمران بن أعين، أعلام الدين: ٤٤٩ بزيادة في آخره و كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام و في كلها «لشفعن» بدل «لشفعن».

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٤

(٧٠) ١٧.

وَعَنْهُ، عَنْ كَامِلٍ، قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

يَا كَامِلُ! قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الْمُسْلِمُونَ. يَا كَامِلُ! إِنَّ الْمُسْلِمِينَ هُمُ النَّجَبَاءُ. يَا كَامِلُ! إِنَّ النَّاسَ أَشْبَاهُ الْغَنَمِ إِلَّا قَلِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ الْمُؤْمِنُونَ «١» قَلِيلٌ. «٢»

(٧١) ١٨.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيُّ النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا بَدَأَ «٣» وَقُوعَ الْفِتَنِ أَهْوَاءُ تَتَّبِعُ، وَ أَحْكَامُ تُبْتَدِعُ، يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، يَتَوَلَّى فِيهَا رِجَالُ رِجَالًا، فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ أَخْلَصَ لَمْ يَخْفَ عَلَى ذِي حِجْبِي، وَ لَوْ أَنَّ الْحَقَّ أَخْلَصَ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافٌ، وَ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِعْفٌ، وَ مِنْ هَذَا ضِعْفٌ، فَيَمْرُجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعًا فَهَنَالِكُ «٤» اسْتَوْلَى «٥» الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، وَ نَجَا الَّذِينَ «٦» سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ «٧» الْخُسْنَى. «٨»

(٧٢) ١٩.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَلَسْتُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَحَفِظْتُ فِي آخِرِ دُعَائِهِ وَ هُوَ يَقُولُ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ «٩» ثُمَّ

(١). في «ح» و «س»: «و الْمُؤْمِنِينَ».

(٢). رواه بالأسناد إلى عاصم: مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٧٣، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١٢/٥٢٢.

رواه عن غير عاصم: الكافي: ١/٣٩١/٥ عن بشير الدهان، مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٧٣ عن المعلى بن عثميان الأحمول، و كلاهما عن كامل التمار عن الإمام الباقر عليه السلام بزيادة و نقصان.

(٣). في «ح»: «يَبْدُو».

(٤). في «ح»: «هَنَالِكُ».

(٥). في نُسخة الكافي: «اسْتَحْوَذَ».

(٦). في «ح»: «نَحْنُ الَّذِينَ».

(٧). في «ح» و «س» و «ه»: «مِنَّا».

(٨). رواه بالأسناد إلى عاصم: الكافي: ١/٥٤/١، المَحَاسِنِ: ١/٣٣٠/٦٧٢ و ص ٣٤٣/٧١١.

رواه عن غير عاصم: الكافي: ٨/٥٨/٢١، عن سليمان بن قيس الهلالي، عن الإمام علي عليه السلام بزيادات في أوله و آخره، نَهَجُ الْبُلَاغَةِ: الْخُطْبَةُ ٥٠، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٤٣٤/١٤٥٢ عن محمد بن مسلم من دون إسناد إلى المعصوم عليه السلام.

(٩). الْإِحْلَاصِ (١١٢): ١-٤.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٥

أَعَادَهَا «١». ثُمَّ قَرَأَ:



قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَالْإِسْلَامَ دِينِي، ثُمَّ قَرَأَ الْمَعْوِذَةَ بِنِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ أَتْبَعَهُ مِنْهُمْ بِإِحْسَانٍ.

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ بِوَجْهِهِ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ الْمُغِيرَةِ يَكْتُبُونَ إِلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنِ الْجَرِيثِ ﴿٣﴾ وَالْمَارِ مَاهِيكَ وَالزَّمِيرِ ﴿٤﴾ وَمَا لَيْسَ لَهُ قِشْرٌ مِنَ السَّمَكِ: حَرَامٌ هُوَ أَمْ لَا؟ قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَقْرَأْ هَذِهِ آيَةَ النَّبِيِّ فِي الْأَنْعَامِ ﴿٥﴾ قَالَ: فَقَرَأْتُهَا حَتَّى فَرَعْتُ مِنْهَا قَالَ: فَقَالَ لِي: إِنَّمَا الْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ كَانُوا يَعْفُونَ الشَّيْءَ فَنَحْنُ نَعَافُهُ، قَالَ: وَمَرَّ عَلَيْهِ غُلَامٌ لَهُ فِدَاعُهُ، قَالَ: فَقَالَ: يَا قَيْنُ! قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْقَيْنُ؟ قَالَ: الْحَدَّادُ، قَالَ: أَرُدُّ عَلَيْكَ فُلَانَهُ عَلَيَّ أَنْ تُطْعِمَنَا بِدِرْهِمِ خَرِيزَةٍ ﴿٦﴾ - يَغْنِي الْبَطِيخَ - قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّا نُرْوَى بِالْكُوفَةِ أَنْ عَلَيْنَا اشْتَرَيْتَ لَهُ جَارِيَةً أَوْ أُهْدِيَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَسَأَلَهَا: أَفَارَعُهُ أَنْتِ أَمْ مَشْغُولَةٌ؟ ﴿٧﴾ فَقَالَتْ: مَشْغُولَةٌ ﴿٨﴾ فَأَرْسَلْتُ فَاشْتَرَيْتُ بِضَعْفِهَا بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهِمٍ، قَالَ: كَذَبُوا عَلَيَّ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَمْ يَحْفَظُوا. أَمَا مَا تَسْمَعُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْفَ يَقُولُ: ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴿٩﴾ (١٠). (١١)

(١). في «س» و «ه»: «ثم أعاد دعاء».

(٢). الكافرون (١٠٩): ١ و ٢.

(٣). الجرِيث: هو نوع من السمك يشبه الحيات، و يقال له بالفارسية: المارماهي (النهاية: ٢٥٤١).

(٤). الزمير: كسكيت نوع من السمك. (مجمع البحرين: ٢ / ٧٨١).

(٥). و هي - كما في تهذيب الأحكام - قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَيَّ طَاعِمًا.

(٦). في «ح» بعد قوله: «بدرهم خريزة» قوله: «حاشه خريزة».

(٧). في «س» و «ه»: «فسألها: فارعه أم أنت مشغولة».

(٨). لم يرد «فقالت مشغولة» في «س» و «ه».

(٩). كزّر «لا يقدر على شيء» في «ح».

(١٠). النحل (١٦): ٧٥.

(١١). رواه عن غير عاصم: المحاسن: ٢ / ٣٧٥ / ٢٣١٥ عن العلاء، عن محمد بن مسلم، تفسير العياشي:

٢ / ٢٦٥ / ٤٩ عن محمد بن مسلم و كلاهما بنقصان، بحار الأنوار: ٦٥ / ١٩١ / ٦ و ج ٨٦ / ٤٣ / ٥٣ كلاهما عن كتاب عاصم بن حميد.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٦

(٧٣) ٢٠

وَعَنهُ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْفَضِيلِ ﴿١﴾، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَقَالَ:

لَيْسَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ مِنْ طَرَفَيْكَ مِنَ الْعَائِطِ وَالْبَوْلِ. ﴿٢﴾

(٧٤) ٢١

وَعَنهُ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْفَضِيلِ ﴿٣﴾، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي أَجْلِبُ الطَّعَامَ إِلَى الْكُوفَةِ فَأَحْبِسُهُ رَجَاءً أَنْ يَرْجَعَ إِلَيَّ

ثَمَنُهُ، أَوْ أَرْبَحَ فِيهِ فَيَقَالَ: أَنْتَ مُحْتَكِرٌ، وَإِنَّ الْحُكْرَةَ لَا تَصْلُحُ، قَالَ: فَسَأَلَنِي: هَلْ فِي بِلَادِكَ غَيْرُ هَذَا الطَّعَامِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، كَثِيرٌ، قَالَ:

فَقَالَ: لَسْتُ بِمُحْتَكِرٍ؛ إِنَّ الْمُحْتَكِرَ أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا لَيْسَ فِي الْمِضْرِ غَيْرُهُ.

(٧٥) ٢٢

وَعَنهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْخِذَاءِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ الْحَمَّامَ فَلَمَّا خَرَجْتُ دَعَوْتُ بِمَاءٍ، وَارَدْتُ أَنْ أَعْسِلَ قَدَمَيَّ قَالَ ﴿٤﴾: فَرَبَّرَنِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ

السَّلَامُ وَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ:

إِنَّ الْأَرْضَ يُطَهَّرُ «٥» بَعْضُهَا بَعْضًا. «٦»

(٧٦) ٢٣.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا أَدْرَكَتِ التَّكْبِيرَةَ قَبْلَ أَنْ يَزْكَعَ الْإِمَامُ، فَقَدْ أَدْرَكَتِ الصَّلَاةَ. «٧»

(٧٧) ٢٤.

وَعَنْهُ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ أَسْرَعَ الْخَيْرِ ثَوَابًا الْبِرُّ، وَأَسْرَعَ الشَّرِّ عُقُوبَةُ الْبَغْيِ، وَكَفَى بِالْمَرْءِ عَمَى أَنْ يُبْصِرَ

(١). فِي «م»: «عَنْ أَبِي الْفَضِيلِ».

(٢). بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢٤ / ٢٢٨ / ٨٠ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٣). فِي «م»: «عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِي الْفَضِيلِ».

(٤). لَمْ يَرُدُّ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٥). فِي «ح»: «تَطَهَّرَ».

(٦). بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٥ / ١٥٠ / ٨٠ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٧). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٣ / ٤٣ / ١٥١، الْإِسْتِْبَصَارِ: ٣ / ٤٣٥ / ١، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٣١ / ٧٥ / ٨٨ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٧

مِنَ النَّاسِ مَا يَعْمَى عَنْهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَنْ يُعَيِّرَ النَّاسَ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ تَرْكَهُ، وَأَنْ يُؤْذِيَ جَلِيسَهُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ. «١»

(٧٨) ٢٥.

وَعَنْهُ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبِ الْأَحْمَسِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّشَهُدِ: كَيْفَ كَانُوا يَقُولُونَ؟ قَالَ:

كَانُوا يَقُولُونَ أَحْسَنَ مَا يَقُولُونَ، وَلَوْ كَانَ مُؤَقَّتًا هَلَكَ النَّاسُ. «٢»

(٧٩) ٢٦.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: وَالَّذِي [جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ «٣»]، قَالَ:

الَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَصَدَّقَ بِهِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. «٤»

(٨٠) ٢٧.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ تَتُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ

وَ جَبْرِيْلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ١ / ٦٧، الْكَافِي: ١ / ٤٥٩ / ٢ مِنْ دُونِ اسْنَادٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، الْأَمَالِيُّ

لِلطُّوسِيِّ: ١٦٣ / ١٠٧ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَيْدَاءِ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَفِي كُلِّهَا

«عِيًّا» بَدَلُ «عَمَى».

رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى غَيْرِ عَاصِمٍ: الْخِصَالُ: ٨١ / ١١٠ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ١ / ١٩٩ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ وَ كِلَاهُمَا

عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْوَهُ، الْكَافِي: ٢ / ٤٦٠ / ٤، الْمَحَاسِنُ:

١ / ٤٥٥ / ١٠٥١، الإختصاص: ٢٢٨ وفي الثالث الأخير عن أبي حمزة عن الإمامين الباقر وزين العابدين عليهما السلام من دون إسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بزيادات، كثر الأعمال: ١٦ / ٢٥٩ / ٤٤٣٦٤ نقلًا عن ابن عساكر عن الإمام الباقر عليه السلام.

(٢) رواه عن غير عاصم: الكافي: ٣ / ٣٣٧ / ١ عن عثمان بن عيسى، عن منصور بن حازم، عن بكر بن حبيب.

و حديث ٢ عن صفوان، عن منصور، عن بكر بن حبيب وكلاهما عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه، بحار الأنوار: ٨٥ / ٢٨٢ / ٥ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٣) الزمر (٣٩): ٣٣.

(٤) رواه عن غير عاصم: الإفصاح: ١٦٦ رواه بطريقين: الاولى عن أبي بكر الحضرمي، عن الإمام الباقر عليه السلام.

و الثانية عن علي بن أبي حمزة، عن الإمام الصادق عليه السلام، تفسير الحبري: ٣١٥ / ٦٢ عن ابن عباس، شرح الأخبار: ٢ / ٣٤٦ / ٦٩٥، المناقب لابن شهر آشوب: ٣ / ٩٢ عن ابن عباس وعن الإمام الرضا عليه السلام، كشف الغمّة:

٣٢٤ / ١ عن الإمام الباقر عليه السلام، و الثالثة الأخيرة عن مجاهد.

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٨

«١» قال: قلت: فمن صالح المؤمنين؟ قال: فقال «٢»: علي صالح المؤمنين. «٣»

(٨١) ٢٨.

و عنه، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تسبوا قريشًا؛ فإن عالمها يملأ الأرض، اللهم أذقت أولها نكالًا فأذق آخرها نوالًا. لا يعجل ربح الذراعين بالدم؛ فإن عند الله قاتل لا يموت «٤». لا يعجبك امرؤ أصاب مالا من غير حله، فإن أنفق منه لم يقبل منه، و ما بقى كان زاده

إلى النار. «٥»

(٨٢) ٢٩.

و عنه، عن أبي عبيدة «٦»، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن من أعبط «٧» أوليائي عندي رجل «٨» خفيف «٩» الحال ذو «١٠» حظ من صلا، أحسن

(١). التحريم (٦٦): ٤.

(٢). لم يرد «فقال» في «س» و «ه».

(٣). رواه عن غير عاصم: تفسير فوات: ٤٨٩ / ٦٣٣ موعنا عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه.

(٤). كذا في النسخ، و في ثواب الأعمال: «فإن له عند الله قاتلًا لا يموت».

(٥). رواه بالاسناد إلى عاصم: ثواب الأعمال: ٣٢٨ / ٢، المحاسن: ١ / ١٩٠ / ٣١٩ و ليس فيهما صدره.

رواه عن غير عاصم: معاني الأخبار: ٢٦٤ / ١ عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام عنه صلى الله عليه وآله. و ليس فيه صدره، الخرائج و الجرائح: ١ / ٥٦ / ٩١ عن عبد الله بن عباس عنه صلى الله عليه وآله و فيه دعاؤه صلى الله عليه وآله فقط،

المعجم الكبير:

١٠ / ١٠٧ / ١٠١١، مسند أبي داود الطيالسي: ٤٠ / ٣٠٩ و ح ٣١٠، شعب الإيمان: ٤ / ٣٩٦ / ٥٥٢٥ و الثالثة الأخيرة عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله صلى الله عليه وآله نحوه، كثر الأعمال: ١٢ / ٣٧ / ٣٣٨٧٦ نقلًا عن الدارقطني في المعرفة، عن ابن مسعود.

(٦). في «ه»: «عن أبي عبيدة الحذاء».

(٧). في «ه»: «إن أعبط».

(٨). كَذَا فِي النَّسْخِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ «مِنْ».

(٩). «خَفِيفُ الْحَرَالِ» أَيُّ: قَلِيلُ الْمَالِ وَالْحَرِظُ مِنَ الدُّنْيَا. وَفِي بَعْضِ نُسَخِ كِتَابِ الْكَافِي بِالْمَهْمَلَةِ، بِمَعْنَى: الْعَيْشِ السَّوِّءِ وَقَلَّةِ الْمَالِ (رَاجِعَ الْوَافِي: ٤ / ٤١١).

(١٠). كَذَا فِي النَّسْخِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ «مِنْ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٥٩

عِبَادَةُ رَبِّهِ فِي الْغَيْبِ، وَكَانَ غَامِضًا «١» فِي النَّاسِ، جُعِلَ رِزْقُهُ كَفَافًا فَصَبَرَ، عَجَّلَتْ عَلَيْهِ مَبِيتُهُ، مَاتَ فَقَلَّ تَرَاثُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ. «٢» (٨٣) ٣٠.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي حَنْزَلَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمُنْبَرِ فَقَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ «٣» يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ «٤» وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَا يَرْزُقُهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: شَيْخُ زَانَ، وَمَلِكُ جَبَّارٌ، وَمَقِيلٌ مُخْتَالٌ [مُخْتَالٌ] «٥». «٦»

(٨٤) ٣١.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الْخُصُومَاتِ وَالْكَذَّابِينَ؛ فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا مَا أَمَرُوا بِعِلْمِهِ «٧»، وَتَكَلَّفُوا

(١). «الغامض» الحامل الدليل. وَكَانَ الْمُرَادُ بِعَجَلِهِ مَبِيتُهُ؛ زَهْدَهُ فِي مَشْتَهَاتِ الدُّنْيَا وَعَدَمَ افْتِقَارِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا، كَأَنَّهُ مَيِّتٌ. وَفِي الْحَدِيثِ: «مُوتُوا قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا». أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ مَهْمًا قُرْبَ مَوْتِهِ قَلَّ تَرَاثُهُ وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ؛ لِانْسِلَاخِهِ مَتَدْرِجًا عَنْ أَمْوَالِهِ وَأَوْلَادِهِ (الْوَافِي: ٤ / ٤١١).

(٢). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عِيَاصِمِ: الْكَافِي: ٢ / ١٤٠ / ١، التَّحْصِينِ لِابْنِ فَهْدٍ الْحَلِيِّ: ١٥ / ١٠ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَ فِيهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِيَاصِمِ: الْكَافِي: ٢ / ١٤١ / ٦، قُرْبُ الْإِسْنَادِ: ١٢٩ / ٤٠ كِلَاهِمَا عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ فِيهِ مِنْ دُونَ إِسْنَادِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، تُحْفِ الْعُقُولِ: ٣٨، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٥٩ / ٧٠ وَ ص ٣٦٨ / ١٢٠٣، جَامِعُ الْأَحَادِيثِ لِلْقَمِيِّ: ٢٠٤ عَنْ الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِيهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ... بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٢٦٧ / ٦٩ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، سُئِنَ التِّرْمِذِيُّ: ٤ / ٥٧٥ / ٢٣٤٧، الْمُسْنَدُ لِابْنِ حَبِيلٍ:

٨ / ٢٧٥ / ٢٢٢٢٩ وَ ص ٢٨٢ / ٢٢٢٥٩، شُعَبُ الْإِيمَانِ: ٢ / ٢٩٣ / ١٠٣٥٧. وَ الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ عَنْ أَبِي إِمَامَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٣). «لَمَّا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ» إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَا يَرْزُقُهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ [آلِ عِمْرَانَ (٣): ٧٧] وَالْمَعْنَى: لَمَّا يُكَلِّمُهُمُ كَلَامَ رِضًا، بَلْ كَلَامٍ سَخَطٍ، مِثْلُ: «أَحْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ [الْمُؤْمِنُونَ (٢٣): ١٠٨].

(بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٧٣ / ٢٢١).

(٤). لَمْ يُرَدْ «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» فِي «س» وَ «ه».

(٥). مَقِيلٌ مُحْتَالٌ، أَيُّ: فَاقِيرٌ مُتَكَبِّرٌ.

(٦). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عِيَاصِمِ: الْكَافِي: ٢ / ٣١١ / ١٣، ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ١٢ / ٢٦٥، وَ فِيهِمَا «مُخْتَالٌ» بَدَلُ «مُحْتَالٌ».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِيَاصِمِ: الْفَقِيهِ: ٤ / ٢١ / ٤٩٨٢، تَفْسِيرِ الْعِيَاشِيِّ: ١ / ١٧٩ / ٦٨ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ:

٢ / ٤٤٨ / ١٥٦٨. وَ فِي كُلِّهَا «مُحْتَالٌ» بَدَلٌ «مَحْتَالٌ».

(٧). فِي «ح»: «بِعَمَلِهِ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٠

مِا لَمْ يُؤْمَرُوا بِعَلْمِهِ «١»، حَتَّى تَكَلَّفُوا عِلْمَ السَّمَاءِ. يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! وَ خَالِقِ النَّاسِ بِأَخْلَاقِهِمْ، يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! إِنَّا لَا نَعُدُّ الرَّجُلَ فِينَا عَاقِلًا، حَتَّى يَعْرِفَ لَحْنَ الْقَوْلِ - ثُمَّ قَرَأَ: وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ «٢». «٣»

(٨٥) ٣٢.

وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ «٤» قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يَقُولُ: كَانَ سَلْمَانُ يَقُولُ: أَفْشُوا سَلَامَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ سَلَامَ اللَّهِ لَا يَنَالُ الظَّالِمِينَ، وَ كَانَ يَقُولُ - إِذَا رَفَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّعَامِ -: اللَّهُمَّ كَثِّرْ «٥» وَ أَطْيِبْ فَرْذِي، وَ أَشْبِعْ وَ أَرْوِيتَ فَهَنِي. «٦»

(٨٦) ٣٣.

وَ عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ «٧»: سَمِعْتُ أَبَا بَصِيرٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اكْتُبُوا فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ إِلَّا بِالْكِتَابِ. «٨»

(٨٧) ٣٤.

وَ عَنْهُ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مِيثَمٍ «٩»، عَنْ أَبِي كَدَيْنَةَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يَقُولُ: وَ اللَّهُ، بِسْمِ اللَّهِ «١٠» الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\*، أَقْرَبُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ مِنْ سَوَادِ الْعَيْنِ إِلَى بَيَاضِهَا. «١١»

(١). فِي «ح»: «بِعَمَلِهِ».

(٢). مُحَمَّد (٤٧): ٣٠. وَ فِي «مَج» بَعْدَ «لَحْنِ الْقَوْلِ» إِضَافَةٌ: «وَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ» وَ لَعَلَّ إِضَافَتَهَا مِنْ جَانِبِ النَّسَاجِ.

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: التَّوْحِيدُ: ٢٤ / ٤٥٩ عَنْ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٣١٢ / ١٣٦ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢ /

٥٨ / ١٣٩ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ.

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ».

(٥). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أَكْثَرْتُ».

(٦). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٢ / ٦٤٤ / ٤. وَ لَيْسَ فِيهِ ذِيْلُهُ، الْمَحَاسِنُ: ٢ / ٢١٨ / ١٦٥٢. وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرُهُ.

(٧). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَ عَنْهُ، قَالَ».

(٨). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكَافِي: ١ / ٥٢ / ٩، بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١٥٣ / ٤٦ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ.

(٩). فِي «س» وَ «ه»: «عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ».

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ١٦٠

(١٠). فِي «م»: «لِبَسْمِ اللَّهِ».

(١١). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى غَيْرِ عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٨٩ / ١١٥٩ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهَلِي، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ

السَّلَامِ، عِيُونَ الْأَخْبَارِ: ٢ / ٥ / ١١ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامِ، تَحْفِ الْعُقُولِ:

٤٨٧ عَنْ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامِ، تَفْسِيرُ الْعِيَاشِيِّ: ١ / ٢١ / ١٣ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَ كُلِّهَا مِنْ

دُونِ إِسْنَادِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦١

(٨٨) ٣٥.

عَنْهُ «١»، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ثَلَاثَةٌ أَنْفَاسٍ فِي الشَّرَابِ أَفْضَلُ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ. قَالَ: وَكَرِهَ أَنْ يَمَّصَهُ بِالْهِيمِ، وَ الْهِيمُ الْكَنْبُ. «٢»

(٨٩) ٣٦.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرْفَعُ مَوْضِعَ جَنْبِهِ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: فَقَالَ: إِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَضَعُ وَجْهِي فِي مِثْلِ «٣» قَدَمِي. وَكَرِهَ أَنْ يَضَعَهُ الرَّجُلُ «٤» عَلَى مُرْتَفِعٍ. «٥»

(٩٠) ٣٧.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أَكْرَهُ «٦» أَنْ يَنَامَ الْمُحْرِمُ عَلَى فِرَاشٍ أَصْفَرَ أَوْ «٧» مَرْفَقَهُ صَفْرَاءً. «٨»

(٩١) ٣٨.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَذْبُحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ وَ تَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ؟ قَالَ: حَسَنٌ، لَأَبَاسٌ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَلَا يَذْبُحُ لَكَ يَهُودِيٌّ

(١). فِي «س» وَ «ه»: «وَعَنْهُ».

(٢). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْفَقِيه: ٣/ ٣٥٣/ ٤٢٤٦ عَنْ الْحَلْبِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ:

٢/ ١٣٠/ ٤٥٤ عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ كِلَاهُمَا نَحْوُهُ.

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «مَوْضِع».

(٤). وَرَدَ هَكَذَا فِي «مَجَّ» وَ هُوَ الْأَطْهَرُ وَ فِي «ح»: «يَضَعُهُ الرَّجُلُ»، وَ فِي «م»: «يَضَعُ الرَّجُلُ». وَ لَيْسَ فِيهِمَا عِبَارَةٌ «عَلَى مُرْتَفِعٍ».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢/ ٨٦/ ٣١٦، بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٥/ ١٣١/ ٦ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٦). فِي «س» وَ «ه»: «يُكْرَهُ».

(٧). فِي «س» وَ «ه»: «و».

(٨). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٤/ ٣٥٥/ ١١ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ، الْفَقِيه: ٢/ ٣٤١/ ٢٦٢٠ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٢

وَ لَا نَصْرَانِيٌّ وَ لَا مَجُوسِيٌّ أَضْحَيْتَكَ وَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَلْتَذْبُحْ لِنَفْسِهَا «١». «٢»

(٩٢) ٣٩.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ يَوْمَ دَفَنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَا إِنَّهُ قَدْ فَارَقَكُمْ الْيَوْمَ رَجُلٌ مَا سَبَقَهُ الْأَوْلُونَ وَ لَا يُدْرِكُهُ الْآخِرُونَ. وَ اللَّهُ، لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يُعْطِيهِ الرَّايَةَ، ثُمَّ يَقَاتِلُ جَبْرَائِيلَ عَنْ يَمِينِهِ، وَ مِيكَائِيلَ عَنْ يَسَارِهِ. وَ اللَّهُ، مَا تَرَكَ دِينَارًا وَ لَا دِرْهَمًا «٣» إِلَّا حَلِيٌّ مُصَاغٌ لَصَبِيٍّ، غَيْرَ دَرْهَمٍ فَضَلَّتْ مِنْ عَطَائِهِ يَشْتَرِي «٤» بِهَا خَادِمًا لِأَهْلِهِ، وَ لَقَدْ قُتِلَ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي رُفِعَ فِيهَا عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَ نَزَلَتْ فِيهَا التَّوْرَةُ عَلَى مُوسَى. «٥»

(٩٣) ٤٠.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ [عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ظ «٦»]: خَالِقِ النَّاسِ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَ زَايِلُهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ.

(٩٤) ٤١.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: تَمَارِيَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ فَوَافَقَ ذَلِكَ أَنْ خَرَجَ

(١). فى «س» و «ه»: «عَنْ نَفْسِهَا».

(٢). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ تَهْدِيْبُ الْأَحْكَامِ: ٢٧٣/٦٤/٩، الإِسْتِبْصَارِ: ٣٠٦/٨٢/٤ وَ لَيْسَ فِيهِمَا صَدْرُهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٤/٤٩٧/٤، الْفَقِيه: ٢/٥٠٣/٥٠١، كِلَاهُمَا عَنْ الْحَلْبِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ.

(٣). فى «س» و «ه»: «مَا تَرَكَ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا».

(٤). فى «س» و «ه»: «أَرَادَ يَشْتَرِي».

(٥). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ١/٤٥٧/٨ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، الْأَمَالِي لِلطُّوسِي: ٥٠١/٢٦٩ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، بِشَارَةِ الْمُصْطَفَى: ٢٤٠ رَوَاهُ

بَطْرِيْقَيْنِ: الْاُولَى عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ بَرِيمٍ. وَ الثَّانِيَةَ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، الْعُمَيْدَةَ لِابْنِ الْبَطْرِيقِيِّ: ٢٠٤/١٣ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَبْشٍ، تَفْسِيرِ

فُرَاتٍ: ٢٥٧/١٩٨ مُعْتَمِدًا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ، وَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ عَنْ الْإِمَامِ الْحَسَنِ وَ كُلِّهَا نَحْوَهُ، مُسْتَدِ ابْنِ حَبْلٍ: ١/١٧١٩/٤٢٥ وَ ح

١٧٢٠ رَوَاهُ بَطْرِيْقَيْنِ: الْاُولَى عَنْ هُبَيْرَةَ، وَ الثَّانِيَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حَبْشَةَ، كُنْزِ الْعَمَالِ: ١٣/١٩٢/٣٦٥٧٤ نَقْلًا عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَ أَبِي شَيْبَةَ فِي

الْمُصَنَّفِ وَ ابْنِ عَسَاكِرَ عَنْ هُبَيْرَةَ، وَ كُلِّهَا نَحْوَهُ.

(٦). مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٣

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَجَاءَ بِحُلَّةٍ «١» فَأَعْطَاهَا فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَضَحِكَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَا أَضْحَكَكَ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ

«٢»: تَمَارَيْنَا أَيْنَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ فَقَضَيْتَ لَهَا عَلِيَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنِّي لَأَجِدُ لَهَا لَطْفَةَ الْوَلَدِ وَ أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا.

(٩٥) ٤٢.

وَ عَنهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِصَاعٍ مِنْ رُطْبٍ فَأَخَذَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ:

أَتُوا بِهِ عَلِيًّا تَجِدُوهُ صَائِمًا فَلَا يَذُوقُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُفْطِرَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ أَنِّي أُوتِيتُ بِبِرْكَةٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٩٦) ٤٣.

وَ عَنهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ لِرَجُلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَا ابْنَ

السُّودَاءِ! قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تُعَيِّرُهُ بِأُمَّه! قَالَ: فَلَمْ يَزَلْ أَبُو ذَرٍّ يَمْرُغُ رَأْسَهُ وَ وَجْهَهُ فِي التُّرَابِ حَتَّى رَضِيَ عَنْهُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. «٣»

(٩٧) ٤٤.

وَ عَنهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ: وَ إِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ «٤»

إِلَى آخِرِ الْآيَةِ:

إِنَّمَا أُمَّهُ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ - أُمَّهُ مِنَ الْأُمَّمِ، فَقَدْ [فَمَنْ مَاتَ فَقَدْ هَلَكَ «٥».

(٩٨) ٤٥.

وَ عَنهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ «٦» فَقَالَ:

(١). فى «ح»: «بَحَلَتْ».

(٢). فى «س» و «ه»: «فَقَالَ».

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الزُّهْدِ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ١٦٠/٦٠ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٤). الْإِسْرَاءِ (١٧): ٥٨.

(٥). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ٢٩٧ / ٩٠ مُرْسَلًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

(٦). الْحَجْرِ (١٥): ٩١.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٤

هُم قُرَيْشٌ. «١»

(٩٩) ٤٦.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «٢»: الْوَلِيدُ هُوَ وَلَدُ الزَّنَى.

(١٠٠) ٤٧.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَاجْهَدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ «٣» فَقَالَ:

فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْخَيْرِ أَنْ تَفْعَلُوهُ. «٤»

(١٠١) ٤٨.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ «٥» يَقُولُ: لَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ

أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا قَالَ:

فَقَالَ: إِنَّ الْجَاهِلِيَّةَ قَالُوا: كُنَّا نَطُوفُ بِهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِذَا جَاءَ الْإِسْلَامُ فَلَا نَطُوفُ بِهِمَا، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ.

قَالَ: قُلْتُ: خَاصَّةٌ هِيَ أَمْ عَامَّةٌ؟ قَالَ:

هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا «٦» فَمَنْ دَخَلَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

يَقُولُ: وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ

(١). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ٢٥١ / ٤٣ مُرْسَلًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا وَص ٢٥٢ / ٤٤ مُرْسَلًا عَنْ زُرَّارَةَ وَ

حُمْرَانَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَالْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «يَقُولُ».

(٣). الْحَجَّ (٢٢): ٧٧-٧٨.

(٤). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٢٦٨ / ٥٢١ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ٢٧٧ / ٣١ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٥). الْبَقْرِ (٢): ١٥٨.

(٦). فَاطِرٍ (٣٥): ٣٢.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٥

«١» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. «٢»

(١٠٢) ٤٩.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ يَأْكُلَا مِمَّا انْتَرَعَا مِنَّا وَلَمْ يُورَثَاهُ وَلَدًا، وَلَوْ فَعَلَا

ذَلِكَ أَنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَسَمَاهُ بَيْنَهُمْ رَضُوا وَسَبَّحُوا، وَ لَوْ «٣» ذَكَرْتَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ قَالَ: اسْبَكْتُ قَدْ فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ،

وَلَوْ حَدَّثْتُهُمْ «٤» لَجَحَدُوا بِهِ وَكَفَرُوا، وَإِنَّ عُمَرَ لَمَّا طَعِنَ جَعَلَ يَقُولُ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! أَرْضِي بَيْتِي عَنِّي؟ فَكَانُوا يَقُولُونَ: نَعَمْ، وَكَانَ

يُكْتَبَرُ مَا يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: وَ هَلْ يَجِدُ «٥» عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ بِالَّذِي اتَّخَمَرْنَا «٦» بِهِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ



صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالَّذِي صَنَعْنَا وَتَوَاتَقْنَا إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ قَتِلَ، لَا نُؤَلِّي أَحَدًا مِنْهُمْ هَذَا الْأَمْرَ. ثُمَّ نَدِمَ عَلَى مَا قَالَ.  
(١٠٣) ٥٠.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ: النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاءُ كُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا (٧)، قَالَ:

وَهُمْ قَرَابَةُ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ.  
وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاءُ كُمْ مَعْرُوفًا يَعْنِي بِهِ الْمَوَالِي (٨) وَالْحُلَفَاءُ، فَأَمَرَ (٩) أَنْ

(١). النَّسَاءِ (٤): ٦٩.

(٢). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَفْسِيرِ الْعَيَاشِيِّ: ١ / ٧٠ / ١٣٢ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣). فِي «س» وَ «ح» وَ «ه»: «فَلَوْ».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «حَدَّثْتُهُمْ بِهِ».

(٥). يَجِدُ وَيَجِدُ، أَيُّ؛ يَغْضَبُ.

(٦). فِي «س»: «أَتَمُونَا» وَ فِي «ه»: «أَتَهْمُونَا».

(٧). الْأَحْزَابِ (٣٣): ٦.

(٨). فِي «س» وَ «ه»: «الْمَوْلَى».

(٩). فِي «س» وَ «ه»: «فَأَمَرَ اللَّهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٦

يُفْعَلُ إِلَيْهِمُ الْمَعْرُوفُ (١).

(١٠٤) ٥١.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ (٢) جَمِيعًا قَالَا: سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَهْرِ، فَقَالَا: قَالَ: مَا تَرَاضَى بِهِ الْأَهْلُونَ مَنْ شَاءَ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَجْلِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَمَلَتْ؟ قَالَ: هُوَ وَلِئَدُهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ (٣) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ عَلَيْهَا مِنْهُ عِدَّةٌ وَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِ عِدَّةٌ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، فَإِنْ اشْتَرَطَا (٤) فِي الْمِيرَاثِ فَهَمَا عَلَى شَرْطِهِمْ (٥). (٦) (١٠٥) ٥٢.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

خَدَّئَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُمْ عَزَّوْا مَعَهُ فَأَحَلَّ لَهُمُ الْمُتَعَةَ وَ لَمْ يُحَرِّمْهَا. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

وَ كَانَ (٧) عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَوْ لَا مَا سَبَقَنِي ابْنُ الْخَطَّابِ - يَعْنِي عُمَرَ - مَا زَنَيْتُ إِلَّا شَقِيئًا. ثُمَّ (٨) قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا جُنَّاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَ هُوَلَاءِ يَكْفُرُونَ بِهَا الْيَوْمَ وَ هِيَ حَلَالٌ، وَ أَحَلَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ لَمْ يُحَرِّمْهَا. (٩)

(١). فِي «س» وَ «ه»: «بِالْمَعْرُوفِ».

(٢). فِي «ح» وَ «س»: «أَبُو بَصِيرٍ».

(٣). في «س» و «ه»: «قال قال».

(٤). في «ح» و «س» و «ه»: «اشتركا».

(٥). في «ح» و «س» و «ه»: «شرطهما».

(٦). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٥ / ٤٥٧ / ١ و ليس فيه ذيله، تهذيب الأحكام: ٧ / ٢٦٤ / ١١٤٠، الاستبصار:

٣ / ١٤٩ / ٥٤٧، النوادر للأشعري القمي: ٨٢ / ١٨٤ و ليس في كلها إسناد إلى أبي بصير و زاد في كلها «المهر يعنى في المتعة».

(٧). لم في «ح» و «س» و «ه»: «كان» بدون واو.

(٨). لم يرد «ثم» في «س» و «ه».

(٩). رواه بالإسناد إلى عاصم: النوادر للأشعري القمي: ٨٢ / ١٨٣.

روايته عن غير عاصم: تفسير العياشي: ١ / ٢٣٣ / ٨٥ مرسلا عن محمد بن مسلم و فيه «إلا شفى» بدل «إلا شفى» و «إلا شفى» بالفاء يعنى  
إلا قليل.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٧

(١٠٦) ٥٣.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُقِيمُ الْبَيْتَةَ عَلَى حَقِّهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَحْلَفَ؟  
قَالَ: لَا. «١»

(١٠٧) ٥٤.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الرَّجُلِ يَزْنِي وَ لَمْ يَدْخُلْ بِأَهْلِهِ، يُحْصَنُ؟ قَالَ: فَقَالَ «٢»: لَا، وَ لَا يُحْصَنُ  
بِالْأَمَةِ «٣». «٤»

(١٠٨) ٥٥.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ يَدْخُلُ «٥» مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا، إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ يَكُونُ بِهِ  
بَطْنٌ. «٦»

(١٠٩) ٥٦.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ رَجُلٍ يُقْبَلُ مِنْ سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ فَيَدْخُلُ أَهْلَهُ حِينَ يُضْبِحُ أَوْ ارْتِفَاعِ  
النَّهَارِ؟ قَالَ: فَقَالَ:

إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ - وَ هُوَ خَارِجٌ لَمْ يَدْخُلْ أَهْلَهُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ. «٧»

(١). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٧ / ٤١٧ / ١، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٣٠ / ٥٥٨.

(٢). لم يرد «فقال» في «س» و «ه».

(٣). يعنى: و إن كان له أمة و دخل بها فليس بمحصن.

(٤). رواه بالإسناد إلى عاصم: الفقيه: ٤ / ٤٠ / ٥٠٣٩، علل الشرائع: ١١ / ٥١١ / ١ كلاهما عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن  
الإمام الباقر عليه السلام.

رواه عن غير عاصم: تهذيب الأحكام: ١٠ / ١٦ / ٤١ و ح ٤٢ عن رفاعه، عن الإمام الصادق عليه السلام. و بسند آخر عن النضر، عن  
محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام، علل الشرائع: ٢ / ٥٠٢ / ١ عن رفاعه، عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٥). في «س» و «ه»: «تدخل».

(٦). رواه بالإسناد إلى عاصم: تهذيب الأحكام: ٥/١٦٥/٥٥٠ و ح ٥٥١ و ص ٤٤٨/١٥٦٤، الاستبصار:

٢/٢٤٥/٨٥٥ و ح ٨٥٦ رواه كلاهما بطريقين: عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن الإمام الصادق عليه السلام.

و بسند آخر عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام.

رواه عن غير عاصم: الفقيه: ٢/٣٧٩/٢٧٥٣ عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام.

(٧). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٤/١٣٢/٦، تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٦/٧٥٧ كلاهما عن عاصم، عن حميد بن محمد بن مسلم،

عن الإمام الباقر عليه السلام.

رواه عن غير عاصم: الكافي: ٤/١٣١/٤، تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٥/٧٥٦، الفقيه: ٢/١٤٣/١٩٨٤ كلهما عن رفاعه بن موسى.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٨

(١١٠) ٥٧.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَالَ النَّاسُ لِعَلِيِّ: «لَا تُخَلِّفُ» (١) رَجُلًا يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي

الْعِيدَيْنِ. قَالَ: فَقَالَ:

لَا أَخَالِفُ السُّنَّةَ. (٢)

(١١١) ٥٨.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُحْرَمِ أَلْيَبَسُ الْخُفَيْنِ وَالْجُورَبَيْنِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِمَا؟ قَالَ: فَقَالَ:

نَعَمْ. (٣)

(١١٢) ٥٩.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الْمَرْأَةِ:

يَجِبُ «٤» عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ:

تَصَوْمُ فَمَا حَاضَتْ فَهَوَّ يُجْزِيهَا. (٥)

(١١٣) ٦٠.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَاسْتَلَمَ

الْحَجَرَ بِمَحَجَّتِهِ، وَسَعَى عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. (٦)

(١١٤) ٦١.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ أَقْطَعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ. قَالَ:

يَغْسِلُهُمَا. (٧)

(١). في «س» و «ه»: «ألا تخلّف».

(٢). رواه بالإسناد إلى عاصم: تهذيب الأحكام: ٣/١٣٧/٣٠٢ عن عاصم، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام، بحار

الأنوار: ٩٠/٣٧٣/٢٦ عن كتاب عاصم بن حميد.

رواه عن غير عاصم: المحاسن: ١/٣٤٩/٧٣٤ عن رفاعه.

(٣). رواه عن غير عاصم: الكافي: ٤/٣٤٧/٢ عن رفاعه.

(٤). في «س» و «ه»: «تجعل» و الصحيح: «يجعل».

(٥). رواه عن غير عاصم: تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٧/١٠١٦ عن رفاعه بن موسى، عن محمد بن مسلم، النوادر للأشعري القمي: ٤٨/٨٤

عن محمد بن مسلم، و كلاهما عن الإمام الباقر عليه السلام.

(٦). رواه عن غير عاصم: الفقيه: ٢/ ٤٠٢ / ٢٨١٨ عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر، عن أبيه عليهما السلام.

(٧). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٣/ ٢٩ / ٧، تهذيب الأحكام: ١/ ٣٦٠ / ١٠٨٥، كلاهما عن الإمام الباقر عليه السلام، بحار الأنوار: ٨٠ / ٣٦٤ / ٢ عن كتاب عاصم بن حميد.

الأصول الستة عشر، ص: ١٦٩

(١١٥) ٦٢.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ «١» عَلَيْهِ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ \* فَصَامَ شَهْرًا ثُمَّ مَرِضَ، هَلْ يُعِيدُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ «٢»، أَمَرَ اللَّهُ حَبْسَهُ. «٣»

(١١٦) ٦٣.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْعَنَمِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ «٤»، فَفِيهَا شَاءٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ وَاحِدَةً، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى الْمِائَتَيْنِ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَإِذَا كَثُرَتِ الْعَنَمُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءٌ، وَلَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصِدِّقُ وَيَعُدُّ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ. «٥»

(١١٧) ٦٤.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الرَّكَاةِ، فَقَالَ:

مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمٌ، وَلَا يَسَّ فِيمَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَانَتْ الْمِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةٌ، فَإِذَا زَادَتْ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ. «٦»

(١١٨) ٦٥

[وَعَنْهُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ «٧»] قَالَ: سَمِعْتُ «٨» أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

(١). لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٢). لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٣). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٤/ ٢٨٤ / ٨٦٠، الإِسْتِْبَصَارِ: ٢/ ١٢٤ / ٤٠٣ كِلَاهُمَا عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٤/ ٢٨٤ / ٨٥٩، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٨/ ٣١٥ / ١١٧٢، الإِسْتِْبَصَارِ:

٢/ ١٢٤ / ٤٠٢، النَّوَادِرِ لِلْأَشْعَرِيِّ الْقَمِّيِّ: ٤٨ / ٨٣ كُلُّهَا عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى بِزِيَادَاتٍ فِي آخِرِهِ.

(٤). فِي «س» وَ فِي «ه»: «الْأَرْبَعِينَ».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٤/ ٢٥ / ٥٩، الإِسْتِْبَصَارِ: ٢/ ٢٣ / ٢ كِلَاهُمَا عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَيْسٍ،

عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٩٦ / ٥٤ / ٧ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٦). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٩٦ / ٥٥ / ٧ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٧). مَا بَيَّنَّ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٨). فِي «م» وَ «ه»: «وَسَمِعْتُ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٠

لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا فَفِيهَا شَاءٌ إِلَى عِشْرٍ، فَإِذَا كَانَتْ عَشْرًا فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى خَمْسِ عَشْرَةٍ، فَإِذَا كَانَتْ

خَمْسَ عَشْرَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى عِشْرِينَ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبَعٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا

خَمْسٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ [فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ «١»] فَفِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى السِّتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى التِّسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً وَ لَا تُؤَخَذُ هَرَمٌ «٢» وَ لَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ وَيَعُدُّ صِغَارَهَا وَ كِبَارَهَا. «٣»

(١١٩) ٦٦

قَالَ: وَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ، فَإِذَا كَانَتِ الثَّلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيحٌ أَوْ تَبِيحَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا مُسِنَّةٌ. «٤»

(١٢٠) ٦٧

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَنْ كَفَّ نَفْسَهُ عَنْ أَعْرَاضِ النَّاسِ، أَقَالَهُ اللَّهُ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ عَنِ النَّاسِ، كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. «٥»

(١). ما بين المعقوفين لم يرد في «س» و «ه».

(٢). في «ح» و «س» و «ه»: «هرمة».

(٣). رواه بالإسناد إلى عاصم: تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٠ / ٥٢ رواه بطريقين عنه، الاستبصار: ٢ / ١٩ / ٥٦، بحار الأنوار: ٧ / ٥٤ / ٩٦ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٤). بحار الأنوار: ٧ / ٥٥ / ٩٦ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٥). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٢ / ٣٠٥ / ١٤ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، ثواب الأعمال: ١ / ١٦١.

رواه عن غير عاصم: الزهد للحسين بن سعيد: ٦ / ٩ عن حسين بن عبد الله، تحف العقول: ٣٩١ عن الإمام الكاظم عليه السلام في وصيته لهشام، الاختصاص: ٢٢٩.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧١

(١٢١) ٦٨

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ثَلَاثٌ أَقْسِمُ أَنَّهُنَّ حَقٌّ: مَا أَعْطَى رَجُلٌ «١» شَيْئًا مِنْ مَالِهِ فَتَقَصَّ مِنْ مَالِهِ، وَ لَا صَبَرَ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا، وَ لَا فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ «٢» بَابَ فَقْرٍ. «٣»

(١٢٢) ٦٩

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ أَنَاسٌ «٤» مِنْ أَهْلِ الْبَصِيرَةِ فَسَأَلُونِي عَنْ أَحَادِيثَ فَكَتَبُوهَا «٥»، فَمَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الْكِتَابِ؟ أَمَا إِنَّكُمْ لَنْ تَحْفَظُوا حَتَّى تَكْتُبُوا.

قُلْتُ: عَمَّ سَأَلُوكَ؟ قَالَ: عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ: هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُمْ: لَا، قَالَ:

فَقَالُوا: إِنَّا نَحَدِّثُ عِنْدَنَا أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَالِ أَبِي رَافِعٍ، فَقَالَ: أَنْفَذَ «٦» بِهِ الزَّكَاةَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: لَا وَ رَبِّ الْكَعْبَةِ مَا تَرَكَ أَبُو رَافِعٍ يَتِيمًا، وَ لَقَدْ كَانَ ابْنُهُ قِيَمًا لِعَلِيٍّ عَلَى بَعْضِ مَالِهِ، كَاتِبًا لَهُ.

وَ سَأَلُونِي عَنِ الْحَجِّ، فَأَخْبَرْتُهُمْ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَقَالُوا لِي: فَإِنَّ عُمَرَ أَفْرَدَ الْحَجَّ، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّمَا ذَاكَ رَأَى رَأَاهُ عُمَرُ، وَ لَيْسَ رَأَى عُمَرَ مِثْلَ مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. «٧»

(١٢٣) ٧٠

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّخْوِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ:

(١). فِي «س» وَ «ه»: «أَحَدٌ».

(٢). لَمْ يَرُدَّ «عَلَيْهِ» فِي «ح» وَ «س».

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٤ / ٥٦٢ / ٢٣٢٥ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، مُسْنَدِ ابْنِ حَبَّالٍ:

١ / ٤١٠ / ١٦٧٤ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، مُتَبِعِ الْمُزِينِيِّ: ٣٢٢ كُلُّهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «النَّاسِ».

(٥). فِي «ح»: «وَأَكْتَبُوهَا».

(٦). فِي «م»: «اتَّعَد».

(٧). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥ / ٢٦ / ٧٨ وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرُهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١٥٣ / ٤٧ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٢٤٩ / ٧٢٤ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٢

إِنَّ اللَّهَ أَدَبَ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَى مَحَبَّتِهِ «١»، فَقَالَ: وَإِنَّكَ لَعَلِّي خُلِقِي عَظِيمٍ «٢» فَوُضَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا «٣» وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ «٤» وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَوُضَّ إِلَيَّ عَلَيَّ السَّلَامُ وَ أَتَيْتُهُ فَسَلَّمْتُمْ وَ جَحَدَ النَّاسُ، فَوَ اللَّهُ لَنَجُوبِكُمْ أَنْ تَقُولُوا إِذَا قُلْنَا، وَ أَنْ تَصْمُتُوا إِذَا صَمَمْنَا، وَ نَحْنُ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ اللَّهِ، وَ اللَّهُ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَيْرٍ فِي خِلَافٍ أَمْرِهِ. «٥»

(١٢٤) ٧١.

وَعَنْهُ، عَنْ سَلَامِ بْنِ سَعِيدِ الْجَمْحِيِّ «٦» قَالَ: سَأَلَ عَبَّادُ الْبُضَيْرِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيمَا كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ:

فِي ثَوْبَيْنِ صُحَارِيِّينِ وَ بُرْدَةِ حَبْرَةٍ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَبَّادٌ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَرَالُ تُحَدِّثُنَا بِالْحَدِيثِ قَدْ سَمِعْنَا خِلَافَهُ.

فَقَالَ «٧» أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا عَبَّادُ! أَ تَدْرِي مَا النَّحْلُ «٨» الَّتِي أَنْزَلْتَ عَلَى مَرْيَمَ [وَ] مَا كَانَتْ؟

(١). قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلَى مَحَبَّتِهِ»: أَيُّ عَلَى مَا أَحَبَّ وَ أَرَادَ مِنَ التَّأْدِيبِ، أَوْ حَالٍ عَنِ الْفَاعِلِ أَيُّ حَالٍ كَوْنِهِ تَعَالَى ثَابِتًا عَلَى مَحَبَّتِهِ، أَوْ

عَنِ الْمَفْعُولِ أَيُّ حَالٍ كَوْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَابِتًا عَلَى مَحَبَّتِهِ تَعَالَى، وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «عَلَى» تَعْلِيلِيَّةً، أَيُّ لِحُبِّهِ تَعَالَى لَهُ: وَ الْأَوَّلُ

أَظْهَرَ الْجَوْهَرِ. (بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢٥ / ٣٣٥).

(٢). الْقَلَمُ (٦٨): ٤.

(٣). الْحَشْرِ (٥٩): ٧.

(٤). النِّسَاءِ (٤): ٨٠.

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكُفَافِي: ١ / ٢٦٥ / ١ وَ أوردَهُ عَنْ عَاصِمِ بَطْرِيْقَيْنِ: الْأَوَّلَى عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْإِخْتِصَاصِ: ٣٣٠ وَ فِيهِمَا «أَمْرُنَا» بَدَلَ «أَمْرِهِ» عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْمَحَاسِنِ:

١ / ٢٦٣ / ٥٠٨، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٤ / ٣٨٤ وَ ح ٥ وَ ص ٧ / ٣٨٥ وَ أوردَهُ عَنْ عَاصِمِ بِثَلَاثِ طُرُقٍ وَ الطَّرِيقَانِ:

الْأَوَّلَى وَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ فِي كُلِّ الْمَصَادِرِ الْأَرْبَعَةَ «وَ أَتَمَّنَهُ» بَدَلَ «وَ أَتَيْتُهُ».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكُفَافِي: ١ / ٢٦٧ / ٦ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ نَحْوَهُ، تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ١ / ٢٥٩ / ٢٠٣ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ النَّخْوِيِّ.

(٦). فِي «م»: «الْمَحْزُومِي».

(٧). في «س» و «ه»: «قَالَ».

(٨). في «ح» و «س» و «ه»: «النَّخْلَةَ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٣

قَالَ: لَأَ، فَأَخْبَرْنَا بِهَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! قَالَ: هِيَ الْعَجْوَةُ، فَمَا كَانَ مِنْ فِرَاحِهَا فَهَنَّ «١» عَجْوَةٌ وَ مَا كَانَ مِنْ «٢» غَيْرِ ذَلِكَ فَهَوَ لَوْنٌ.

فَقَالَ ابْنُ جَرِيحٍ: قَوْمُوا، فَمَا تَزَالُونَ تَرُدُّونَ عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِهِ قَالَ «٣»:

فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَابِ، قَالَ: قَالَ: عَبَّادُ لِابْنِ جَرِيحٍ: يَا أَبَا الْوَلِيدِ «٤»! لَقَدْ ضَرَبَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَثَلًا، قَالَ مَيْمُونٌ: إِي «٥» لَعَمْرِي لَقَدْ ضَرَبَ لَكَ مَثَلًا. «٦»

(١٢٥) ٧٢.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ «٧» بِنْتَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هِيَ تَقُولُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ثَلَاثُ خِصَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ خِصَالَ الْإِيمَانِ: الَّذِي إِذَا رَضِيَ لَمْ يُدْخِلْهُ رِضَاهُ فِي بَاطِلٍ،

وَ إِنْ غَضِبَ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْحَقِّ، وَ إِنْ «٨» قَدَّرَ لَمْ يَتَعَاطَ مَا لَيْسَ لَهُ. «٩»

(١٢٦) ٧٣.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ثَلَاثُ خِصَالٍ مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى:

إِطْعَامُ مُسْلِمٍ مِنْ جُوعٍ، أَوْ فَكَّ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ قَضَى عَنْهُ دَيْنَهُ.

(١). في «س» و «ه»: «فهو».

(٢). لم يرد «من» في «س» و «ه».

(٣). لم يرد «قال» في «س» و «ه».

(٤). في «م»: «يا عبد الوليد».

(٥). لم يرد «أى» في «س» و «ه».

(٦). رواه عن غير عاصم: الكافي: ١ / ٤٠٠ / ٦ عن سلام أبي علي الخراساني، عن سلام بن سعيد المخزومي نحوه، بحار الأنوار: ٨١ /

٣٣٨ / ٣٧ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٧). الظاهر أن فيه إرسالاً؛ لأنَّ فاطمة بنت الحسين عليه السلام لم تعهد روايتها عن النبي صلى الله عليه و آله بل لم تلقه، و كأنه كان

عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين عليه السلام كما في الخصال. (بحار الأنوار: ٦٧ / ٣٠١).

(٨). و في «م»: «لو» بدل «إن».

(٩). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٢ / ٢٣٩ / ٢٩، الخصال: ١٠٥ / ٦٦، المحاسن: ١ / ٦٦ / ١٢ كلها عن عاصم بن حميد، عن أبي

حمزة الثمالي، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين بن علي. و زاد في الخصال: عن أبيها عليه السلام، عنه صلى الله

عليه و آله.

رواه عن غير عاصم: تحف العقول: ٤٣، الاختصاص: ٢٣٣ عن أبي حمزة، عن فاطمة بنت الحسين عليه السلام، روضة الواعظين: ٥١٠،

كنز العمال: ١٥ / ٨١١ / ٤٣٢٢٥ نقلاً عن الطبراني في الأوسط عن أنس.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٤

(١٢٧) ٧٤.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَّا أَرْبَعَةً: عِكْرَمَةَ بِنِّ أَبِي جَهْلٍ،

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَرْحٍ، وَ أَبِي [أَبَا مِقْيَسٍ، وَ ابْنَ «١» صِبَابَةَ، وَ الْقَيْنَتَيْنِ: سَارَةَ، وَ قَرْمَا «٢»]. وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - وَ ذَلِكَ يَوْمَ الْفَتْحِ: - أَقْتَلُوهُمْ وَ إِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ مُتَعَلِّقِينَ بِأَشْتَارِ الْكَعْبَةِ.

(١٢٨) ٧٥.

وَ عَنْهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْمُؤَذَّنُ يُؤَذِّنُ وَ هُوَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ لَا يُقِيمُ إِلَّا وَ هُوَ عَلَى وُضوءٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يُؤَذِّنُ وَ هُوَ جَالِسٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ لَا يُقِيمُ إِلَّا وَ هُوَ قَائِمٌ. «٣»

(١٢٩) ٧٦.

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْتَوِّرَ أَهْلَهُ وَ مَالَهُ مِنْ صَبِيحِ صِبَاةِ الْعَصِيرِ، قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ أَهْلِ لَهُ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ أَهْلٌ فِي الْجَنَّةِ. «٤»

(١٣٠) ٧٧.

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يَقُولُ فِي عِظَتِهِ: يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ! كَانَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا «٥» لَمْ يَكُ شَيْئًا إِلَّا عَمَلٌ يَنْفَعُ خَيْرُهُ أَوْ يَضُرُّ شَرُّهُ إِلَّا مَا رَحِمَ اللَّهُ. يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ! لَا يَشْغَلُكَ أَهْلٌ وَ لَا مَالٌ عَنْ نَفْسِكَ أَنْتَ الْيَوْمَ تُفَارِقُهُمْ كَضَيْفٍ بَتَّ

(١). فِي «م»: «أَبِي صِبَابَةَ».

(٢). فِي «م»: «فَرَسًا».

(٣). بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٨ / ١١٩ / ٨٤ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٤). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٥٦ / ١٠١٨، الإِسْتِيفَارِ: ١ / ٢٥٩ / ٩٣٠ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْفَقِيهِ: ١ / ٢١٨ / ٦٥٤ كَلِمًا بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ١ / ١٧١، ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ٣ / ٢٧٥، الْمَحَاسِنِ: ١ / ١٦٤ / ٢٣٩ وَ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ نَحْوَهُ، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ٤٧ / ٢٧ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٥). «يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ» أَيُّ يَا طَالِبُهُ. «كَانَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا» هَذَا يَحْتَمِلُ وَجُوهًا: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ «إِلَّا» فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا مَا يَنْفَعُ» كَلِمَةً اسْتِثْنَاءٍ وَ مَا مَوْصُولُهُ فَالْمَعْنَى أَنْ مَا يَتَّصِرُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا إِذَا شِئٌ يَنْفَعُ خَيْرُهُ أَوْ شِئٌ يَضُرُّ شَرُّهُ كُلُّ أَحَدٍ «إِلَّا مَا رَحِمَ اللَّهُ» فَيَغْفِرُ لَهُ إِذَا تَوَبَّ أَوْ بِطَوْنِهَا. الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَ السَّابِقِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى أَنْ كُلُّ شِئٍ فِي الدُّنْيَا لَهُ جِهَةٌ نَفَعُ وَجْهٌ ضَرَّ لِكُلِّ النَّاسِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ، فَيُؤَفِّقُهُ لِلْإِحْتِرَازِ عَنْ جِهَةِ شَرِّهِ. (بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٦٥ / ٧٣).

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٥

فِيهِمْ ثُمَّ عَدَوَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةُ كَمَنْزِلَةٍ تَحَوَّلَتْ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَ مَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَ الْبَعْثِ كَنَوْمٍ نَمَتْهَا ثُمَّ اسْتَيْقَظَتْ مِنْهَا.

يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ! قَدِّمَ لِمَقَامِكَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ؛ فَإِنَّكَ مُرْتَهَنٌ بِعَمَلِكَ، كَمَا تَدِينُ تَدَانُ.

يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ! صَلِّ قَبْلَ أَنْ لَا تَقْدَرَ عَلَى لَيْلٍ وَ لَا نَهَارٍ تُصَلِّي فِيهِ، إِنَّمَا مِثْلُ الصَّلَاةِ لِصَاحِبِهَا كَمِثْلِ رَجُلٍ دَخَلَ عَلَى ذِي سُلْطَانٍ فَأَنْصَتَ لَهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حَاجَتِهِ، كَذَلِكَ «١» الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بِإِذْنِ «٢» اللَّهِ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ.

يَا مُبْتَغَى الْعِلْمِ! تَصَدَّقْ قَبْلَ أَنْ لَا تُعْطِيَ شَيْئًا وَ لَا تَمْنَعَهُ، إِنَّمَا مِثْلُ الصَّدَقَةِ لِصَاحِبِهَا كَمِثْلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ قَوْمٌ بِدَمٍ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلُونِي وَ اضْرِبُوا لِي أَجْلًا وَ أَسِيعِي فِي رِضَاكُمْ، كَذَلِكَ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بِإِذْنِ اللَّهِ كَلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ حَلَّ بِهَا عُقْدَةً مِنْ رَقَبَتِهِ حَتَّى يَتَوَفَّى اللَّهُ أَقْوَامًا وَ قَدْ



رَضِيَ عَنْهُمْ، وَ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ أَعْتَقَ مِنَ النَّارِ.

يَا مُبْتَغِي الْعِلْمِ! إِنَّ هَذَا السَّيِّئَانَ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيْرٍ وَ مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ فَاحْتِمِ عَلَى فِيكَ «٣» كَمَا تَحْتِمُ عَلَى ذَهَبِكَ وَ وَرِقِكَ «٤» يَا مُبْتَغِي الْعِلْمِ! إِنَّ هَذِهِ الْأَمْثَالَ ضَرْبَهَا اللَّهُ لِلنَّاسِ وَ مَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ. «٥»

(١٣١) ٧٨

أَبُو بَصِيرٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَيِّدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: لَقِيتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ مَرْقَ عُثْمَانَ الْمَصَاحِفَ، فَقَالَ: ادْعُ لِي أَبَاكَ، فَجَاءَ إِلَيْهِ مُسْرِعًا، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ! أَتَى الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ أَمْرٌ عَظِيمٌ مَرْقَ كِتَابُ اللَّهِ، وَ وُضِعَ فِيهِ

(١). فِي «س» وَ «ه»: «وَ كَذَلِكَ».

(٢). فِي «م»: «يَأْذَن».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «قَلْبِكَ».

(٤). فِي «س» وَ «ه»: «رِزْقِكَ».

(٥). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ١ / ١٧٩.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٣٤ / ١٨ عَنْ الْأَمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْمَحَاسِنِ: ١ / ٣٥٧ / ٧٥٩ كِلَاهُمَا عَنْ مُتْنَى بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ رَوَاهُمَا شَطْرًا مِنْ أَوَّلِ الْحَدِيثِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٦

الْحَدِيدُ، وَ حَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْلُطَ الْحَدِيدَ عَلَى مَنْ مَرْقَ كِتَابَ اللَّهِ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ الْجَبْرِئِيَّةِ مِنْ بَعِيدِ مُوسَى قَاتَلُوا أَهْلَ الثُّبُورَةِ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَ قَتَلُوهُمْ زَمَانًا طَوِيلًا، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ فَتِيَّةً «١» فَهَاجَرُوا «٢» غَيْرَ أَنْبِيَاءِهِمْ فَقَاتَلُوهُمْ فَقَتَلُوهُمْ «٣»، وَ أَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِمْ يَا عَلِيُّ! قَالَ: فَقَالَ عَلِيُّ: قَتَلْتَنِي «٤» يَا أَبَا ذَرٍّ! فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ سَيُبِيدُ بِكَ. «٥»

(١٣٢) ٧٩

قَالَ أَبُو بَصِيرٍ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخُمْسِ؟ قَالَ «٦»:

هُوَ لَنَا، هُوَ لِأَيَّامِنَا وَ لِمَسَاكِينِنَا وَ لِابْنِ السَّبِيلِ مِنَّا، وَ قَدْ يَكُونُ لَيْسَ فِينَا يَتِيمٌ وَ لَا ابْنُ السَّبِيلِ وَ هُوَ لَنَا، وَ لَنَا الصَّفِيُّ، قَالَ «٧»: قُلْتُ لَهُ: وَ مَا الصَّفِيُّ؟ مِنْ كُلِّ رَقِيقٍ وَ إِبِلٍ يُنْتَقَى «٨» أَفْضَلُهُ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِسَهْمٍ، وَ لَنَا الْأَنْفَالُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: وَ مَا الْأَنْفَالُ؟ قَالَ: الْمَعَادِنُ مِنْهَا وَ الْأَجَامُ وَ كُلُّ أَرْضٍ لَا رَبَّ لَهَا، وَ لَنَا مَا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ، وَ كَانَتْ فَدَكٌ مِنْ ذَلِكَ.

(١٣٣) ٨٠

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

قَالَ اللَّهُ: وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي وَ جَمَالِي وَ بَهَائِي وَ اِرْتِفَاعُ مَكَانِي لَا يُؤَثِّرُ عَبْدٌ هَوَايَ عَلَى هَوَاهُ إِلَّا كَفَفْتُ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَ جَعَلْتُ غَنَاهُ فِي نَفْسِهِ، وَ ضَمَّنْتُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ رِزْقَهُ، وَ كُنْتُ لَهُ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَةِ كُلِّ تَاجِرٍ. «٩»

(١). هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَ فِي «م»: «فَتَى» وَ فِي «د»: «فَتَةٌ» «س» وَ «ه»: «فَتْنَةٌ».

(٢). فِي «س» وَ «ه»: «فَهَاجَرُوا إِلَيَّ».

(٣). هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْكَشِّي وَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ عِنْدَنَا فَقَتَلُوهُ.

(٤). قوله عليه السلام: قتلتنى يا أبا ذرّ يعنى أخبرت بقتلى، فقال أبو ذرّ: نعم، قد علمت أنه سيبدأ فى العترة الطاهرة بك يا أمير المؤمنين. (رجال الكشي بهامشه).

(٥). رواه بالإسناد إلى عاصم: رجال الكشي: ١ / ١٠٨ / ٥٠.

(٦). فى «س» و «ه»: «فقال».

(٧). لم يرد «قال» فى «س» و «ه».

(٨). فى «مع»: «يبتغى».

(٩). رواه بالإسناد إلى عاصم: الكافي: ٢ / ١٣٧ / ١، الخصال: ٣ / ٥.

رواه عن غير عاصم: الكافي: ٢ / ١٣٧ / ٢ عن أبي حمزة و ص ٢ / ٣٣٥ بسند آخر عن أبي حمزة، عنه عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله بزيادة فى آخره، ثواب الأعمال: ١ / ٢٠١ عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام نحوه، الزهد للحسين بن سعيد: ٢٥ / ٥٦ عن اليماني، تحف العقول: ٣٩٥ عن الإمام الكاظم عليه السلام فى وصيته لهشام، المحاسن: ١ / ٩٧ / ٦٣ عن الثمالي، مشكاة الأنوار: ٥٠ / ٣٩ عن الإمام الصادق عليه السلام، عنه صلى الله عليه وآله، روضة الواعظين: ٤٧٣.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٧

(١٣٤) ٨١

أَبُو بَصِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ أَصْحَابِهِ رَاكِبٌ عَلَى دَابَّتِهِ إِذْ نَزَلَ فَخَرَّ سَاجِدًا، فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتَاكَ صَبَّغْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُ «١» تَصْبِغُهُ قَبْلَ الْيَوْمِ؟ فَقَالَ: أَتَانِي مَلَكٌ مِنْ عِنْدِ رَبِّي فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ رَبَّكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي أَسْرُكُ فِي أُمَّتِكَ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي مَالٌ أَصَدَّقُ بِهِ «٢»، وَ لَا عَبْدٌ أَعْتَقَهُ فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا. «٣»

(١٣٥) ٨٢

وَ عَنهُ، عَنِ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَلَكٌ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ رَبَّكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَ هُوَ يَقُولُ لَكَ:

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتُ لَكَ بَطْحَاءَ مَكَّةَ رَضْرَاضَ ذَهَبٍ، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ! أَشْبِعْ يَوْمًا فَأَحْمِدُكَ وَ أَجُوعُ يَوْمًا فَأَسْأَلُكَ. «٤»

(١٣٦) ٨٣

وَ عَنهُ، عَنِ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: جَاءَ مَلَكٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ رَبَّكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَ قَدْ أَمَرَنِي أَنْ أُطِيعَكَ وَ أَنَا مَلَكٌ هَذِهِ الْجِبَالِ، فَإِنْ تَشَأْ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمْ هَذَيْنِ الْجَبَلَيْنِ فَعَلْتُ، قَالَ: فَقَالَ

(١). فى «س» و «ه»: «لَمْ تَكُنْ».

(٢). فى «س» و «ه»: «أَتَصَدَّقُ بِهِ».

(٣). بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٦ / ٢٢١ / ٤٢ عَنِ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ.

(٤). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الرَّهْدُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٥٢ / ١٣٩.

رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ١ / ١٢٤ عَنْ سُلَيْمَانَ الْغَارِي، عُيُونِ أَخْبَارِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٢ / ٢٠ / ٣٦؛ بِالْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةِ، صَحِيفَةُ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ١١٦ / ٧٦ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَامِرِ الطَّائِي وَ كُلُّهَا عَنِ الْإِمَامِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ: ١ / ٦٢ / ٥٧، مَشْكَاتِ الْأَنْوَارِ: ٤٦٢ / ١٥٤١ كِلَاهُمَا عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، سِنِينَ التَّرْمِذِيِّ: ٤ / ٥٧٥ / ٢٣٤٧ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، كَنْزِ الْعُمَالِ: ٧ / ١٩١ / ١٨٦١ نَقْلًا عَنِ الْعَسْكَرِيِّ [فِي الْأَمْثَالِ] عَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٨

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: يَا رَبِّ! إِنَّ قَوْمِي لَا يَعْلَمُونَ.

(١٣٧) ٨٤

أَبُو بَصِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا «١» قَالَ: يَتُوبُ الْعَبْدُ مِنَ الذَّنْبِ ثُمَّ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَشَقَّ «٢» ذَلِكَ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَأَى مَشَقَّتَهُ «٣» عَلَيَّ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ الْمُفْتَنَ التَّوَابَ. «٤»

(١٣٨) ٨٥

وَ عَنهُ، عَنِ الْفَضِيلِ «٥» بِنِ شَيْكِرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّمَا آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ حَرَمِ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نِكَاحُهُ. «٦»

(١٣٩) ٨٦

٥، ١٤- وَ عَنهُ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ لَمْ أَكْذِبْ [أَكْذِبُ] «٧» أَنَا عَلَى جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ابْنُ الْأَخِ يُقَاسِمُ الْجَدَّ. «٨»

(١٤٠) ٨٧

وَ عَنهُ، عَنِ فَضِيلِ الرَّسَّانِ «٩»، عَنِ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ (عَمْرًا ذَا مِرٍّ) وَ هُوَ يَقُولُ: لَمَّا ضَرَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَخَلْنَا إِلَيْهِ «١٠» نَعُودُهُ، قَالَ: فَدَعَى لَهُ طَيْبٌ

(١). التَّحْرِيمِ (٦٦): ٨.

(٢). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «يَشُقُّ».

(٣). فِي «س» وَ «ه»: «مَشَقَّتُهُ».

(٤). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْكَافِي ٢ / ٤٣٢ / ٣ وَ ح ٤ رَوَاهُ بِطُرُقٍ ثَلَاثَةً: الْأُولَى عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ وَ الثَّلَاثَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ كِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الثَّانِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْكََاظِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الزُّهْدِ لِلْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ: ١٩١ / ٧٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كُلُّهَا نَحْوَهُ.

(٥). لَمْ يَرُدُّ «بِنِ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٦). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ١ / ٩٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ، الْإِعْتِقَادَاتِ لِلصَّدُوقِ: ١١٢.

(٧). فِي «ح»: «وَ لَمْ أَكْذِبْ أَنَا عَلَى جَابِرٍ» وَ فِي «س»: «لَمْ أَكْذِبْ عَلَى جَابِرٍ» وَ فِي «ه»: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ابْنُ الْأَخِ...»

(٨). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: الْكَافِي: ٧ / ١١٣ / ٣، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٩ / ٣٠٩ / ٢٧.

(٩). فِي «س» وَ «ه»: «فُضِيلِ الرَّسَابِيِّ».

(١٠). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «عَلَيْهِ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٧٩

يُقَالُ لَهُ: الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، خُذُوا شَاهًا فَادْبَحُوهَا، ثُمَّ خُذُوا رِثَّتَهَا «١» فَاحْشُوا بِهِ الْجُرْحَ، قَالَ: فَبَكَتْ أُمَّ كَلْثُومٍ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ كَلْثُومِ لَوْ تَرِينِ «٢» مَا أَرَى مَا بَكَيتِ، فَقُلْنَا «٣»: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدِي، وَالْمَلَائِكَةُ رُسُلًا مِنَ السَّمَاءِ إِلَيَّ يَقُولُونَ: يَا عَلِيُّ! هَلُمَّ إِلَيْنَا؛ فَإِنَّ مَا عِنْدَنَا خَيْرٌ لَكَ مِمَّا كُنْتَ فِيهِ. (٤) (١٤١) ٨٨.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَهُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: خُذُوهَا مِنِّي: مَنْ عَمِلَ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ، وَمَنْ اجْتَنَبَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ «٥» فَهُوَ مِنْ أَعْيَدِ النَّاسِ، وَمَنْ قَنَعَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ فَهُوَ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ. «٦»

(١٤٢) ٨٩

وَعَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَوْ لَا عَلِيُّ مَا عُرِفَ «٧» دِينَ اللَّهِ

(١). هذا هو الصحيح. وفي «ح» و «س»: «رفثها» وفي «ه»: «فرثها».

(٢). في «س» و «ه»: «لو ترى».

(٣). في «س»: «فقلنا له».

(٤). رواه عن غير عاصم: الخرائج و الجرائح: ١ / ١٧٨ / ١١ عن عمرو بن الحمق، شرح الأخبار: ٢ / ٤٣٤ / ٧٨٩ عن عمر بن زمر كلاهما نحوه.

بيان: ولعل الصحيح روى عمرو بن الحمق عنه عليه السلام وليس «عمرو ذا مَرٍّ» و «عمر بن زمر» في كتب الرجال.

وعمر بن الحمق الخزاعي عربي من أصحاب علي عليه السلام من شرطة الخميس. قال البرقي: من أصحاب الحسن عليه السلام. روى الكشي أنه من حوارى أمير المؤمنين عليه السلام. أقول: جلالت من الواضحات التي لا يعترها شك مضافا إلى أن في شهادة البرقي أنه كان من شرطة الخميس الكفاية. (معجم رجال الحديث: ١٣ / ٨٧ / ٨٨٨٦).

(٥). لم يرد «عليه» في «س» و «ه».

(٦). رواه عن غير عاصم: الكافي: ٢ / ٨١ / ١ و ليس فيه ذيله، الأمل للمفيد: ٩ / ١٨٤، الزهد للحسين بن سعيد:

١٩ / ٤٠ كلها عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، الفقيه: ٤ / ٣٥٨ / ٧٥٦٢ عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد، عن أبيه، الخصال: ١٢٥ / ١٢٢ عن أنس بن محمد أبي مالك، عن أبيه و كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، تحف العقول: ٧ و الثلاثة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه و آله في وصيته لعلي بن أبي طالب عليه السلام نحوه، مشكاة الأنوار: ٢٠٤ / ٥٤٣ و ليس فيه ذيله.

(٧). في «س» و «ه»: «لما عرف».

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٠

(١٤٣) ٩٠.

وَعَنْهُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ أَصْبَحَ مُعَافَى فِي بَدَنِهِ، مُخَلَّى فِي سَرْبِهِ «١» فِي دُخُولِهِ وَ خُرُوجِهِ، عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّمَا حِزْتُ «٢» لَهُ الدُّنْيَا. «٣»

(١٤٤) ٩١

حَالِئِدُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ مَوْلَى لِعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبِيدَةَ يَقُولُ: حَظَبْنَا عَلِيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مِثْرٍ لَهُ مِنْ لَبِنٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

أَيُّهَا «٤» النَّاسُ! اتَّقُوا اللَّهَ وَ لَا تُفْتُوا النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُونَ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ قَوْلًا آَلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَ قَالَ قَوْلًا وَضَعَ عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَ كَذَبَ عَلَيْهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُهُ وَ عِبِيدَةُ السَّلْمَانِي «٥»، فَقَالَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَمَا نَضَعُ بِمَا قَدْ حُبِّرْنَا فِي هَذِهِ الصُّحُفِ مِنْ «٦» أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ قَالَ: سَلَا عَنْ ذَلِكَ عُلَمَاءُ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. كَأَنَّهُ يَعْنِي نَفْسَهُ. «٧» (١٤٥) ٩٢.

وَ عَنهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أُسَيْلَمِ مَوْلَى ابْنِ الْحَفَيْئَةِ، قَالَ: مَاتَ ابْنُ لَيْصِيفِيَّةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَوَجَدَتْ عَلَيْهِ وَجْدًا

(١). «فِي سِرِّهِ»: يُقَالُ: فُلَانٌ آمَنَ فِي سِرِّهِ بِالْكَسْرِ أَي فِي نَفْسِهِ. وَ فُلَانٌ وَاسِعَ السَّرْبِ أَي رَحِيءُ الْبَالِ. وَ يُزْوَى بِالْفَتْحِ، وَ هُوَ الْمَسْلُوكُ وَ الطَّرِيقُ. يُقَالُ: خَلَّ لَهُ سِرُّهُ أَي طَرِيقَهُ (النَّهَائِيَّةُ: ٢ / ٣٥٦).

(٢). «حَبِزْتُ» أَي جَمَعْتُ. (النَّهَائِيَّةُ: ٢ / ٣٥٦). وَ فِي «م» وَ «ه»: «حُبِّرْتُ».

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَاصِمٍ: الْفَقِيهَ: ٤ / ٤١٩ / ٥٩١٦ عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْخِصَالِ: ١٦١ / ٢١١، الْأَمَالِي لِلطُّوسِي:

٤٢٨ / ٩٥٦ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، رُوِضَةُ الْوَاعِظِينَ: ٤٩٩ وَ الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِزِيَادَاتٍ فِي آخِرِهِ؛ سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ: ٤ / ٥٧٤ / ٢٣٤٦، سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: ٢ / ١٣٨٧ / ٤١٤١، كَنْزِ الْعُمَالِ: ٣ / ٣٨٩ / ٧٠٨٣ نَقْلًا عَنْ الْأَدَبِ الْمُفْرِدِ وَ كُلُّهَا عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ مَخْصَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

(٤). فِي «ح»: «يَا أَيُّهَا».

(٥). لَمْ يُرَدِّ «السَّلْمَانِي» فِي «س» وَ «ه».

(٦). فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «عَنْ».

(٧). رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَاصِمٍ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٦ / ٢٩٥ / ٨٢٣، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٩ / ١٩٦ كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مَوْلَى سِلْمَانَ، عَنْ عُبيدَةَ السَّلْمَانِي، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١١٣ / ١ عَنْ كِتَابِ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٨١

شَدِيدًا قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَرَأَيْتُهُ ثُمَّ قَالَ «١»: يَا عَمَّةُ! إِنْ شِئْتِ سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُزِدَّهُ عَلَيْكَ فَيَكُونَ مَعَكَ حَيَاتِكَ، وَ إِنْ شِئْتِ احْتَسَبْتَهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَحْتَسِبُهُ «٢»، قَالَ: فَخَرَجْتَ مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّتْ عَلَى نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهَا بَعْضُ هُمْ: يَا صِيفِيَّةُ! غَطَّى قُرَيْطِكَ؛ فَإِنْ قَرَأْتِكَ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَنْ تَنْفَعَكَ، إِنَّمَا وَجَدْنَا مَثَلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي بَنِي هَاشِمٍ مَثَلِ عَدَقٍ «٣» نَبَتْ فِي كِبَاةٍ، قَالَ: فَرَجَعْتُ مُغْضَبَةً، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا عَمَّةُ! هَلْ بَدَا لَكَ فِيمَا قُلْتَ لَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَأ، وَ لَكِنْ سَمِعْتُ مَا هُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ فَقْدِ ابْنِي، مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لِي بَعْضُ هُمْ: يَا صِيفِيَّةُ! غَطَّى قُرَيْطِكَ؛ فَإِنْ قَرَأْتِكَ مِنْ مُحَمَّدٍ لَنْ تَنْفَعَكَ «٤» شَيْئًا، إِنَّمَا وَجَدْنَا مَثَلَ مُحَمَّدٍ فِي بَنِي هَاشِمٍ مَثَلِ عَدَقٍ نَبَتْ فِي كِبَاةٍ، قَالَ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُغْضَبًا وَ اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَ لَبِسَتْ الْأَنْصَارُ السَّلَاحَ وَ أَحَاطُوا بِالْمَسْجِدِ، وَ كَانَ إِذَا صَعَدَ الْمِئْبَرِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ فَعَلَتْ ذَلِكَ الْأَنْصَارُ، قَالَ:

فَمَكَثَ طَوِيلًا لَا يَتَكَلَّمُ وَ لَا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ: انْسُبُونِي مَنْ أَنَا؟ فَقَالُوا: أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَوَاللَّهِ لَمَا يَسْأَلُونِي رَجُلٌ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ، وَ لَمَّا مِنْ أَهْلِ النَّارِ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ، وَ لَا مِنْ أَبَوَيْهِ إِلَّا أَخْبَرْتُهُ، وَ إِنِّي لَأُبْصِرُكُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ وَ مِنْ خَلْفِكُمْ، فَقَامَ إِلَيْهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ فَسَأَلَهُ: أَمْ مِنْ «٥» أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ فَأَخْبَرْتُهُ.

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ حُبَيْشُ «٦» بِنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيِّ - وَ هُوَ الَّذِي كَانَتْ حَفْصِيَّةُ بِنْتُ عُمَرَ عِنْدَهُ وَ هُوَ الَّذِي كَانَ يُعَيِّرُهَا بِهِ عُثْمَانُ، فَيَقُولُ: يَا سَوَاءَهُ حُبَيْشُ «٧» - فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: أَبُوكَ

(١). في «س» و «ه»: «فَقَالَ».

(٢). في «ح» و «س» و «ه»: «احتسبته».

(٣). في «س» و «ه»: «عَدَق».

(٤). في «س» و «ه»: «لَا تَنْفَعُكَ».

(٥). في «س» و «ه»: «فَسَأَلَهُ مِنْ».

(٦). في «س» و «ه»: «جَيْشٌ».

(٧). في «س» و «ه»: «جَيْشٌ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٢

حَذَفَهُ السَّهْمِيُّ - وَ كَانَ يُعَمَّرُ - فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ الَّذِي أَثْبَتَ نَسَبِي عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

فَقَامَ إِلَيْهِ عَمْرٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اعْفُ عَنَّا عَفَا اللَّهُ عَنْكَ، وَ اغْفِرْ لَنَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا عِلْمَ لَنَا بِمَا صَبَحَتِ النِّسَاءُ فِي خُدُورِهَا، قَالَ: فَاَنْطَلَقَ الْغَضَبُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الْجَلْبَابُ.

(١٤٦) ٩٣.

وَ عَنَّهُ، عَنِ أُدَيْمِ بْنِ بِيَّاعِ الْهَرَوِيِّ - وَ أَخُوهُ أَيُّوبُ - عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ، فَفَدَيْتُهُ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الصِّيَامُ وَ الصَّدَقَةُ [وَ النُّسُكُ؟ قَالَ: الصِّيَامُ] «١» ثَلَاثَةٌ أَصْوَعٌ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَ النُّسُكُ شَاةٌ «٢».

(١٤٧) ٩٤.

وَ عَنَّهُ، عَنِ أَبِي بَصِيرٍ، عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو «٣» عَنِ زَادَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي إِلَّا وَ قَدْ نَزَلَتْ آيَةٌ - أَوْ آيَتَانِ «٤» - تَسْوِقُهُ إِلَى جَنَّةٍ أَوْ تَقُودُهُ إِلَى نَارٍ، وَ مَا مِنْ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي بَرٍّ وَ لَا بَحْرٍ، فِي سَهْلٍ «٥» وَ لَا جَبَلٍ إِلَّا وَ قَدْ عَلِمْتُ حِينَ نَزَلْتُ، وَ فِيمَنْ نَزَلْتُ، وَ لَوْ تُبِتْتُ لِي وَ سِيَادَةٌ، لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوْرَاتِهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الزَّبُورِ بِزُبُورِهِمْ، وَ بَيْنَ أَهْلِ الْفُرْقَانِ بِفُرْقَانِهِمْ، حَتَّى يَزْهَرْنَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ. «٦»

(١). ما بين المعقوفين لم يرد في «س» و «ه».

(٢). فيه نقص.

(٣). لم يرد «بن عمرو» في «س» و «ه».

(٤). كذا.

(٥). في «م»: «و لا بحر و لا سهل».

(٦). رواه بالإسناد إلى عاصم: بصائر الدرجات: ٤ / ١٣٣ و ص ١ / ١٣٩ رواه بطريقين. رواه عن غير عاصم: خصائص الأئمة عليهم السلام ٥٥، بصائر الدرجات: ٢ / ١٣٢ عن الأصمغ بن نباتة و ص ٣ / ١٣٣ عن داود بن فرقد، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن الإمام علي عليه السلام، تفسير فرات الكوفي: ٢٣٩ / ١٨٨ معنعنا عن حبيب بن يسار، عن زاذان و كلها نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٣

(١٤٨) ٩٥

عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْمُغْبِرَةِ وَ الْفَضِيلُ الرَّسَّانُ «١»، عَنِ عِمْرَانَ بْنِ مَيْثَمٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَ عِبَايَةُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: حَبَابَةُ الْوَالِيَّةِ

«٢» قَدْ ذَهَبَ أَثَرُ السُّجُودِ بِوَجْهِهَا، فَقَالَ لَهَا عَبَّاسٌ: يَا حَبَابَةُ! تَعْرِفِينَ هَذَا الشَّابَّ مَعِيَ؟ قَالَتْ: لِمَا، قَالَ: هَذَا ابْنُ أُخِيكَ، فَقَالَتْ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟ فَقَالَ لَهَا؛ بَلَى، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَهُوَ يَقُولُ: نَحْنُ - وَاللَّهِ - وَشِيعَتُنَا عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَسَائِرُ النَّاسِ وَاللَّهِ - مِنْ ذَلِكَ بُرَاءً. «٣» (١٤٩) ٩٦.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ «٤» قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَا الْمُنذِرُ، وَعَلِيٌّ الْهَادِ «٥». «٦» (١٥٠) ٩٧.

وَذُكِرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَا «٧»:

(١). فِي «س» وَ «ه»: «وَالْفُضْلُ الرَّسَانِ».

(٢). حَبَابَةُ الْوَالِيَّةِ: عَدَا الشَّيْخُ فِي رِجَالِهِ تَارَةً فِي أَصْحَابِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ أُخْرَى فِي أَصْحَابِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَعَدَا الْبَرْقِي مِمَّنْ رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. (معجم رجال الحديث: ٢٤ / ٢١١) وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ حَبَابَةَ الْوَالِيَّةِ كَانَتْ إِذَا وَفَدَ النَّاسُ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَفَدَتْ هِيَ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَتْ امْرَأَةً شَدِيدَةَ الْجَاهِدِ قَدْ بِيَسَ جَلَمَدًا عَلَى بَطْنِهَا مِنَ الْعِبَادَةِ. (بصائر الدرجات: ١٧١).

(٣). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِيَّاصِمِ: رِجَالِ الْكُشِيِّ: ١ / ٣٣١ / ١٨٢ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبَّاسَةَ بْنِ مُضَيْعِبٍ وَعَلِيٍّ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَيْثَمٍ، عَنْ حَبَابَةَ الْوَالِيَّةِ، دَلَائِلُ الْإِمَامَةِ: ١٨٧ / ١٠٦، الدَّعَوَاتِ: ٦٥ / ١٦٣، الثَّقَابِ فِي الْمَنَاقِبِ: ٢٦٧ / ٣٢٤ وَ الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ عَنْ صَالِحِ بْنِ مَيْثَمِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ حَبَابَةَ، شَرْحِ الْأَخْبَارِ: ٣ / ٤٤٩ / ١٣١٥ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَيْثَمٍ، عَنْ حَبَابَةَ وَ كُلَّهَا نَحْوَهُ. (٤). الرَّغَدِ (١٣): ٧.

(٥). فِي «س» وَ «ه»: «الْهَادِي».

(٦). رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِيَّاصِمِ: الْكَافِي: ١ / ١٩٢ / ٣ عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ح ٤ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، كَمَالِ الدِّينِ: ٦٦٧ / ١٠ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ، الْعُجَيْبَةُ لِلطُّوسِيِّ: ١١١ / ٤٠، تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ٢٠٣ / ٦ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ وَ ح ٥ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ص ٧ / ٢٠٤ وَ ٨ وَ ٩ عَنْ حَنَانَ بْنِ سَدِيرٍ وَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَ عَنْ جَابِرِ، بِصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٣٠ / ٣ وَ ٤ وَ ٥ وَ ٦ وَ ٧ وَ ٩ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، شَرْحِ الْأَخْبَارِ: ٢ / ٣٥٠ / ٧٠١ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، تَفْسِيرِ فُرَاتِ الْكُوفِيِّ: ٢٠٦ / ٢٧١ وَ كُلَّهَا نَحْوَهُ، كَنْزِ الْعَمَالِ: ١١ / ٦٢٠ / ٣٣٠١٢ نَقْلًا عَنْ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. (٧). فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٤

سَأَلْنَا أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، فَيَسَلُّمُ وَ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: يَزِيدُونَ السَّلَامَ عَلَيْهِ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَسَلَّمَ فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ. «١»

(١٥١) ٩٨

وَ ذُكِرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَدْعُو وَ أَنَا رَاكِعٌ، أَوْ سَاجِدٌ؟ قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، ادْعُ وَ أَنْتَ سَاجِدٌ؛ فَإِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، ادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لِذُنْيَاكَ وَ آخِرَتِكَ. «٢»

(١٥٢) ٩٩

ذَكَرَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرَى الْبَلْبَلَ عَلَى طَرَفِ ذَكَرِهِ قَالَ «(٣): يَغْسِلُهُ وَلَا يَتَوَضَّأُ. «(٤)» (١٥٣) ١٠٠.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ الْهَلَالِيَّةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَاءَ فَوَجِدَ عَلِيًّا نَائِمًا وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَى نَاحِيَةٍ، فَاسْتَسْقَى الْحَسَنُ مَاءً فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «(٥)» فَأَتَاهُ بِشَرَابٍ فَنَازَعَهُ الْحُسَيْنُ، فَجَعَلَ يَهْوِي بِهِ إِلَى الْحَسَنِ لِيَشْرَبَ مِنْهُ «(٦)»، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! الْحَسَنُ أَثَرُ عِنْدَكَ مِنَ الْحُسَيْنِ؟ فَقَالَ: مَا هُوَ بِأَثَرٍ عِنْدِي مِنْهُ وَإِنَّهُمَا «(٧)» وَأَنْتَ وَهَذَا النَّائِمُ عِنْدِي فِي الْجَنَّةِ. «(٨)»

(١) رواه عن غير عاصم: الكافي: ٣/ ٣٦٦/ ١ عن سماعه، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٢٨/ ١٣٤٨ عن عثمان بن عيسى عن سماعه في نسخة و لعله الصواب؛ لأن عثمان لم ينقل عنه عليه السلام كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام وزاد فيهما «لا يقول: و عليكم السلام»، الذكري: ٢١٨ عن البرزطي، بحار الأنوار: ٨٤/ ٣١٠/ ٣٧ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٢) بحار الأنوار: ٨٥/ ١٣١/ ٦ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٣) في «س» و «ه»: «فقال».

(٤) بحار الأنوار: ٨٠/ ٣٦٠/ ٥ عن كتاب عاصم بن حميد.

(٥) لم يرد «فقام النبي صلى الله عليه وآله» في «س» و «ه».

(٦) في «س» و «ه»: «يشرب منه».

(٧) في «س» و «ه»: «فإنهما».

(٨) رواه عن غير عاصم: مسند ابن حنبل: ١/ ٢١٧/ ٧٩٢ عن عبد الرحمن الأرزق، عن الإمام علي عليه السلام نحوه، بشاره المصطفى: ١٨٨ عن أبي سعيد الخدرى، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، العمدة: ٣٩٥/ ٧٩٣ عن عبد الرحمن الأرزق عن الإمام علي عليه السلام، شرح الأخبار: ٣/ ٢٤/ ٩٦٠ وكلها نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٥

[صورة ما كتب في آخر النسخة الخطية وهي بخط الشيخ الحرّ رحمه الله نقلا عن خط ملا رحيم الجامي شيخ الإسلام نقلا عن المنتسخ منه]:

كامل كتاب عاصم بن حميد الحنّاط وَ الْحَمِيدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ. [و نسخة] «(١)» منصور بن الحسن الآبى «(٢)» من أصل أبي الحسن محمد بن الحسن القمى أئده الله فى ذى الحجة لليلتين مضتا «(٣)» منه سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة يوم الأحد «(٤)».

(هذه الكلمات خطّ ملا رحيم الجامي شيخ الإسلام)

(١) فى «ه» بدل ما بين المعقوفين.

هكذا: «صورة ما فى النسخة التى كتبت هى و فى نسخة».

(٢) فى «ه»: «اللسانى».

(٣) فى «ه»: «بقيتا».

(٤) فى «ه» بعد هذا: «انتهى بعونه تعالى».



الأصول الستة عشر، ص: ١٨٧

## كتاب زيد النرسي

رواية أبي محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري أيده الله بسم الله الرحمن الرحيم\* (١) (١٥٤) ١  
 حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ هَارُونُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ التَّلْعَكْبَرِيُّ أَيَّدَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيُّ،  
 قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَمَّدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ زَيْدِ النَّوَسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَ يَوْمُ الْعِيدَيْنِ «٢» أَمَرَ اللَّهُ رِضْوَانَ خَازِنَ الْجَنَانِ أَنْ يَنَادِيَ فِي أَرْوَاحِ الْمُؤْمِنِينَ - وَ هُمْ  
 فِي عَرَصَاتِ الْجَنَانِ - إِنَّ اللَّهَ قَدْ أذنَ لَكُمْ بِالزِّيَارَةِ إِلَى أَهَالِكُمْ وَ أَحْبَابِكُمْ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا.  
 ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ رِضْوَانَ أَنْ يَأْتِيَ لِكُلِّ رُوحٍ بِنَاقَةٍ مِنْ نُوقِ الْجَنَّةِ عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ زَبَرْجَدٍ خَضِرَاءَ، غَشَاوَهَا مِنْ يَاقُوتَةٍ رَطْبَةٍ صَفْرَاءَ، وَ عَلَى النُّوقِ  
 جِلَالٌ وَ بَرِاقٌ مِنْ سُنْدُسِ الْجَنَانِ وَ إِسْتَبْرَقَهَا، فَيَرْكَبُونَ تِلْكَ النُّوقَ، عَلَيْهِمْ حُلَلُ الْجَنَّةِ، مُتَوَجِّحُونَ بِبَيْجَانِ الدَّرِّ الرُّطْبِ تَضِيءُ كَمَا تَضِيءُ  
 «٣» الْكُوكَبِ الدَّرِّيَّةِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مِنْ قُرْبِ النَّظَرِ إِلَيْهَا لَا مِنْ الْبُعْدِ فَيَجْتَمِعُونَ فِي الْعَرِضَةِ.

(١) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «و بِهِ ثِقَتِي».

(٢) فِي «ح»: «يَوْمِي الْعِيدَيْنِ».

(٣) فِي «ح»: «كَمَا يُضِيءُ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٨

ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ جَبْرَائِيلَ فِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوهُمْ، فَتَسْتَقْبِلُهُمْ مَلَائِكَةُ كُلِّ سَمَاءٍ [وَ تَشِيْعُهُمْ مَلَائِكَةُ كُلِّ سَمَاءٍ] «١» إِلَى السَّمَاءِ  
 الْأُخْرَى، فَيَنْزِلُونَ بِوَادِي السَّلَامِ وَ هُوَ وَادٍ بظَهْرِ الْكُوفَةِ، ثُمَّ يَتَفَرَّقُونَ فِي الْبُلْدَانِ [وَ الْأَمْصَارِ] «٢» حَتَّى يَزُورُونَ أَهَالِيَهُمُ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُمْ  
 فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَ مَعَهُمْ مَلَائِكَةٌ يَصْرِفُونَ وُجُوهَهُمْ عَمَّا يَكْرَهُونَ النَّظَرَ إِلَيْهِ إِلَى مَا يُحِبُّونَ، وَ يَزُورُونَ حَفَرَ الْأَبْدَانِ، حَتَّى إِذَا مَا صَلَّى النَّاسُ  
 وَ رَاحَ أَهْلُ الدُّنْيَا إِلَى مَنَازِلِهِمْ مِنْ مَصَلَّاهُمْ، نَادَى فِيهِمْ جَبْرَائِيلُ بِالرَّحِيلِ إِلَى عُرْفَاتِ الْجَنَانِ فَيَرْحَلُونَ.  
 قَالَ: فَبَكَى رَجُلٌ فِي الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ هَذَا لِلْمُؤْمِنِ «٣» فَمَا حَالُ الْكَافِرِ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيْدَانُ مَلْعُونَةٌ تَحْتِ الثَّرَى فِي بَقَاعِ النَّارِ، وَ أَرْوَاحُ حَبِيئَةٍ مَلْعُونَةٌ تَجْرِي بِوَادِي بَرَهوتٍ فِي بَيْرِ «٤» الْكَبْرِيتِ  
 فِي مَرَكِبَاتِ الْحَبِيئَاتِ الْمَلْعُونَاتِ تُؤدِّي «٥» ذَلِكَ الْفَرْعَ وَ الْأَهْوَالَ إِلَى الْأَيْدَانِ الْمَلْعُونَةِ الْحَبِيئَةِ تَحْتِ الثَّرَى فِي بَقَاعِ النَّارِ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ  
 النَّائِمِ إِذَا رَأَى الْأَهْوَالَ، فَلَمَّا تَرَأَى تِلْكَ الْأَيْدَانَ فَرَعَهُ ذِعْرَةً، وَ تِلْكَ الْأَرْوَاحُ مُعَذِّبَةٌ بِأَنْوَاعِ الْعِذَابِ فِي أَنْوَاعِ الْمُرَكَّبَاتِ الْمَسِيخُوطَاتِ  
 الْمَلْعُونَاتِ الْمُصَفَّدَاتِ، مَسْجُونَاتٍ فِيهَا «٦»، لَا تَرَى رُوحًا وَ لَا رَاحَةً إِلَى مَبْعَثِ قَائِمِنَا، فَيَحْشُرُهَا اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْمُرَكَّبَاتِ فَتَرُدُّ فِي الْأَيْدَانِ  
 وَ ذَلِكَ عِنْدَ النَّسْرَاتِ فَيُضْرَبُ أَعْنَاقَهُمْ، ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى النَّارِ أَبَدَ الْأَبَدِينَ، وَ دَهْرَ الدَّاهِرِينَ. «٧»

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «هَذَا حَالُ الْمُؤْمِنِ».

(٤) يَأُوهُ مَنْقَلَبُهُ عَنِ الْهَمْزَةِ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «يُؤدِّي».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «مَسْحُوبَاتٍ فِيهَا».

(٧) بحار الأنوار: ٦/ ٢٩٢/ ١٨ و ج ٨٩/ ٢٨٤/ ٣١ عن كتاب زيد النرسي.

بيان: ظاهره كون أرواح السعداء في عالم البرزخ في الجنة التي في السماء، ويمكن تخصيصها ببعض المقرّبين، والمراد بمركبات الخبيثات الأجساد المثالية المناسبة لأرواحهم الملعونة، ويدل على أن للأجساد الأصلية أيضا حظًا من العذاب. (بحار الأنوار).

الأصول الستة عشر، ص: ١٨٩

(١٥٥) ٢

زَيْدٌ قَالَ: رَأَيْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ وَهْبٍ الْبَجَلِيَّ فِي الْمَوْقِفِ وَهُوَ قَائِمٌ يَدْعُو، فَتَفَقَّدْتُ دُعَاءَهُ فَمَا رَأَيْتُهُ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَ سَمِعْتُهُ يُعَدُّ رَجُلًا رَجُلًا مِنَ الْآفَاقِ يَسْتَمِئِهِمْ وَيَدْعُو لَهُمْ حَتَّى نَفَرَ النَّاسُ «١» قُلْتُ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ! أَصَلَحَكَ اللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ عَجَبًا، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! وَمَا الَّذِي أَعْجَبَكَ مِمَّا رَأَيْتَ مِنِّي؟ فَقَالَ «٢» رَأَيْتُكَ لَا تَدْعُو لِنَفْسِكَ وَأَنَا أَرْمُقُكَ حَتَّى السَّاعَةِ، فَلَا أَدْرِي أَيُّ الْأُمْرَيْنِ أَعْجَبُ مَا أَخْطَأْتُ مِنْ حَظِّكَ «٣» فِي الدُّعَاءِ لِنَفْسِكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ، أَوْ عِنَايَتِكَ وَإِيَارِكَ إِخْوَانِكَ عَلَى نَفْسِكَ حَتَّى تَدْعُو لَهُمْ فِي الْآفَاقِ؟

فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! فَلَا تُكْثِرَنَّ تَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ؛ إِنِّي سَمِعْتُ مَوْلَى وَمَوْلَاكَ وَمَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَكَانَ وَاللَّهِ فِي زَمَانِهِ سَيِّدَ أَهْلِ السَّمَاءِ وَسَيِّدَ أَهْلِ الْأَرْضِ وَسَيِّدَ مَنْ مَضَى مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ الدُّنْيَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ بَعْدَ آبَائِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَيْمَةَ مِنْ آبَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ- يَقُولُ- وَإِلَّا صَيَّمْتُ أَدُنَا مُعَاوِيَةَ، وَ عَمَيْتُ عَيْنَاهُ، وَ لَا نَالَتُهُ شَفَاعِيَةَ مُحَمَّدٍ وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ-: مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ بِظَهْرِ الْعَيْبِ، نَادَاهُ مَلَكٌ مِنَ سَمَاءِ الدُّنْيَا «٤»: يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَكَ مِائَةُ أَلْفِ مِثْلِ مَا سَيَأْتِي، وَ نَادَاهُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَكَ مِائَةُ أَلْفِ مِثْلِ الَّذِي دَعَوْتَ، وَ كَذَلِكَ يُنَادِي مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ تَضَاعَفُ حَتَّى يَنْتَهَى إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَيُنَادِيهِ مَلَكٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَكَ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ مِثْلِ الَّذِي دَعَوْتَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُنَادِيهِ اللَّهُ: عَبْدِي! أَنَا اللَّهُ الْوَاسِعُ الْكَرِيمُ الَّذِي لَا يَنْفَدُ «٥» خَزَائِنِي، وَ لَا يَنْقُصُ «٦» رَحْمَتِي شَيْءٌ «٧» بَلْ وَسِعَتْ رَحْمَتِي كُلَّ شَيْءٍ لَكَ أَلْفُ

(١) لَمْ يُرِدْ «حَتَّى نَفَرَ النَّاسُ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٣) لَمْ يُرِدْ «مِنْ حَظِّكَ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «السَّمَاءِ الدُّنْيَا».

(٥) كَذَا فِي «مَجَّ» وَ فِي «ح» وَ «م»: «لَا يَنْفَدُ» وَ فِي «س» وَ «ه»: «لَا تَنْفَدُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «وَلَا تَنْقُصُ».

(٧) لَمْ يُرِدْ «شَيْءٌ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٠

أَلْفِ مِثْلِ الَّذِي دَعَوْتَ، فَأَيُّ حَظٍّ يَا ابْنَ أَخِي! أَكْثَرَ مِنَ الَّذِي اخْتَرْتُهُ أَنَا لِنَفْسِي؟

قَالَ: فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: أَصَلَحَكَ اللَّهُ مَا قُلْتَ فِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْفَضْلِ- مِنْ أَنَّهُ سَيِّدُ أَهْلِ الْأَرْضِ وَ أَهْلِ السَّمَاءِ، وَ سَيِّدُ مَنْ مَضَى وَ مَنْ بَقِيَ- أَمْ سَمِعْتَهُ مِنْهُ يَقُولُهُ فِي نَفْسِهِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! أُوْتِرَانِي- كُلُّ ذَا جُزْأَةٍ عَلَى اللَّهِ- أَنْ أَقُولَ فِيهِ مَا لَمْ أَسْمَعُهُ مِنْهُ، بَلْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ وَ هُوَ كَذَلِكَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ. «١»

(١٥٦) ٣

زَيْدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ «٢»، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي لَيْلَةِ ظُلْمَاءٍ شَدِيدَةٍ الظُّلْمَةِ وَ هُوَ يَمْشِي إِلَى الْمَسْجِدِ إِنِّي أَسْرَعْتُ فَدَفَعْتُ «٣» إِلَيْهِ وَ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ «٤» فَوَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ «٥»! قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: بَشَّرَ الْمَشَائِينَ إِلَى الْمَسْجِدِ «٦» فِي ظُلْمِ اللَّيْلِ بِنُورِ سَاطِعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. «٧»

٤ (١٥٧)

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ قَوْمًا جَلَسُوا عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ، فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يُشْعِلَ النَّارَ فِي دُورِهِمْ حَتَّى خَرَجُوا وَحَضَرُوا الْجَمَاعَةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ. «٨»

٥ (١٥٨)

زَيْدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدِ النَّزِسِيِّ: عُدَّةُ الدَّاعِي: ١٧١، الدَّعَوَاتِ: ٢٨٩ / ٣٠ كِلَاهِمَا نَحْوَهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ:

٩٣ / ٣٨٨ / ٢١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

(٢) فِي «ح»: «المكندر».

(٣) وَرُبَّمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ فَدَنَوْتُ إِلَيْهِ وَفِي «م»، «د»: «فَدَنْتُ».

(٤) فِي «ح» وَ«س» وَ«ه»: «فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ».

(٥) فِي «ح»: «المكندر».

(٦) فِي «ح» وَ«س» وَ«ه»: «المساجد».

(٧) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ٣٨٢ / ٥٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ وَالْحَدِيثِ التَّبَوِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْجَوَامِعِ الرَّوَائِيَّةِ كَثِيرٌ وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ مَنْقُولٌ عَنِ التَّوْرَاهِ.

(٨) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٨ / ١٦ / ٢٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٩١

مَنْ صَلَّى عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. «١»

٦ (١٥٩)

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَنْ أَسْبَغَ وَضُوءَهُ فِي بَيْتِهِ وَتَمَشَّطَ وَتَطَيَّبَ، ثُمَّ مَشَى مِنْ بَيْتِهِ غَيْرَ مُسْتَعْجِلٍ - وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ - إِلَى مُصَلَّاهُ رَغْبَةً فِي جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَزِفْ قَدَمًا وَ لَمْ يَضَعْ أُخْرَى إِلَّا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ وَ مَحِيَّتْ عَنْهُ سَيِّئَةٌ وَ رَفِعَتْ لَهُ دَرَجَةٌ، فَإِذَا مَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ:

بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ، وَ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى آلِهِ «٢»، وَ مِنَ اللَّهِ وَ إِلَى اللَّهِ، وَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ! افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَ مَغْفِرَتِكَ، وَ أَعْلِقْ عَنِّي أَبْوَابَ سَخَطِكَ وَ غَضَبِكَ «٣»، اللَّهُمَّ! مِنْكَ الرُّوحُ وَ الْفَرَجُ، اللَّهُمَّ! إِلَيْكَ عُذْوِي وَ رَوَاحِي، وَ بِفَنَائِكَ أَنْحَتُ أَبْتَغِي رَحْمَتَكَ وَ رِضْوَانَكَ، وَ أَتَجَنَّبُ سَخَطَكَ، اللَّهُمَّ! وَ أَسْأَلُكَ الرُّوحَ وَ الرَّاحَةَ وَ الْفَرَجَ، ثُمَّ قَالَ:

اللَّهُمَّ! إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ بِهِمَا، وَ أَقْرَبِ مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْكَ بِهِمَا، وَ قَرَّبْنِي بِهِمَا مِنْكَ زُلْفَى «٤»، وَ لَا تُبَاعِدْنِي عَنْكَ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ «٥».

ثُمَّ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ مَعَ إِمَامِ جَمَاعَةٍ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ الْمَغْفِرَةُ وَ الْجَنَّةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ. «٦»

٧ (١٦٠)

زَيْدٌ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَنَاوَلْتُ يَدَهُ فَقَبَّلْتُهَا، فَقَالَ أَمَا «٧» إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِنَبِيِّ،

(١) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٨ / ٩٨ / ٦٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

(٢) في «س» و «ه»: «وآله».

(٣) لَمْ يُرِدْ «وَعَضَبَكَ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «وَقَرَّيْنِي إِلَيْكَ زُلْفَى».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ».

(٦) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٨ / ٩٨ / ٦٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّرْسِيِّ.

(٧) لَمْ يُرِدْ «أَمَّا» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٢

أَوْ مَنْ أُرِيدَ بِهِ النَّبِيُّ. (١)

(١٦١) ٨

زَيْدٌ قَالَ: لَمَّا لَبَّى أَبُو الْخَطَّابِ بِالْكُوفَةِ (٢) وَ ادَّعَى فِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا ادَّعَى (٣)، دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ لَقَدِ ادَّعَى أَبُو الْخَطَّابِ وَ اصْبَحَابُهُ فِيكَ أَمْرًا عَظِيمًا إِنَّهُ لَبَّى ب «لَبَّيْكَ جَعْفَرُ» لَبَّيْكَ مِعْرَاجٍ، وَ زَعَمَ اصْحَابُهُ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ أُسْرِيَ بِهِ إِلَيْكَ فَلَمَّا هَبَطَ (٤) إِلَى الْأَرْضِ مِنْ ذَلِكَ (٥) دُعِيَ إِلَيْكَ وَ لِذَلِكَ لَبَّى بِكَ. قَالَ: فَرَأَيْتَ أَيَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَرْسَلَ دَمَعَتَهُ مِنْ حَمَالِقِ عَيْنَيْهِ وَ هُوَ يَقُولُ: يَا رَبِّ بَرِّتْ إِلَيْكَ مِمَّا ادَّعَى فِيِّي الْأَجْدَعُ (٦) عَبْدُ بَنِي أَسَدٍ، خَشَعَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي، عَبْدٌ لَكَ، ابْنُ عَبْدٍ لَكَ، خَاضِعٌ، ذَلِيلٌ، ثُمَّ أَطْرَقَ سَاعَهُ فِي الْأَرْضِ (٧) كَأَنَّهُ يُنَاجِي شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَ هُوَ يَقُولُ:

أَجَلٌ أَجَلٌ (٨)، عَبْدٌ خَاضِعٌ خَاشِعٌ ذَلِيلٌ لِرَبِّهِ، صَاغِرٌ رَاغِمٌ مِنْ رَبِّهِ، خَائِفٌ وَجَلٌّ، لِي - وَ اللَّهِ - رَبِّ أَعْبُدُهُ لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، مَا لَهُ - خِزَاهُ اللَّهُ (٩) وَ أَرْعَبُهُ، وَ لَا أَمِنْ رَوْعَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - مَا كَانَتْ تَلْبِيئُهُ الْأَنْبِيَاءِ هَكَذَا، وَ لَا تَلْبِيئَةُ الرُّسُلِ، إِنَّمَا لَبَّتُ ب «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ».

ثُمَّ قَمْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَقَالَ: يَا زَيْدُ! إِنَّمَا قُلْتَ لَكَ (١٠) «هَذَا لِأَسْتَقَرَّ فِي قَبْرِي، يَا زَيْدُ! اسْتُرْ ذَلِكَ عَنِ الْأَعْدَاءِ» (١١)

(١) رواه بالإسناد إلى زيد النرسي: الكافي: ٢ / ١٨٥ / ٣ عن زيد النرسي، عن علي بن مزيد صاحب السابري، عنه عليه السلام. وفيه «وصي نبي» بدل «من أريد به النبي»، بحار الأنوار: ٧٦ / ٤٢ / ٤٥ عن كتاب زيد النرسي.

(٢) في «س»: «في الكوفة».

(٣) في «س» و «ه»: «ما ادَّعاه».

(٤) في «س» و «ه»: «أهبط».

(٥) في «ح»: «من لك».

(٦) في «س» و «ه»: «الأجدع».

(٧) لم يرد «في الأرض» في «س» و «ه».

(٨) ورد في «س» و «ه» مرّة واحدة.

(٩). في «س»: «جزاه الله».

(١٠) لم يرد «لك» في «س» و «ه».

(١١) بحار الأنوار: ٤٧ / ٣٧٨ / ١٠١ عن كتاب زيد النرسي.

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٣

٩ (١٦٢)

زَيْدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبيدُ بْنُ زُرَّارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

إِذَا أَمَاتَ اللَّهُ أَهْلَ الْأَرْضِ، لَبِثَ مِثْلَ مَا كَانَ الْخَلْقُ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَهُمْ «١» وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ اللَّهُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ «٢» مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ السَّمَاءَ الدُّنْيَا وَ السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ السَّمَاءَ الدُّنْيَا وَ السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ وَ السَّمَاءَ الثَّلَاثَةَ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ «٣».

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ أَهْلَ «٤» السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَ السَّمَاءِ الثَّانِيَةَ وَ السَّمَاءِ الثَّلَاثَةَ وَ السَّمَاءِ الرَّابِعَةَ، وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ الْخَامِسَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَ الثَّانِيَةَ وَ الثَّلَاثَةَ وَ الرَّابِعَةَ وَ الْخَامِسَةَ وَ السَّادِسَةَ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ السَّادِسَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ «٥» الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَ الثَّانِيَةَ وَ الثَّلَاثَةَ وَ الرَّابِعَةَ وَ الْخَامِسَةَ وَ السَّادِسَةَ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ أَهْلَ السَّمَاءِ السَّابِعَةَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَ أَهْلَ الْأَرْضِ وَ أَهْلَ السَّمَاءِ السَّابِعَةَ، وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَمَاتَ مِيكَائِيلَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ كُلِّهِ.

ثُمَّ أَمَاتَ جَبْرَائِيلَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ كُلِّهِ.

(١) فِي «س» وَ «ه»: «لَبِثَ مَا كَانَ الْخَلْقُ مِثْلَ مَا أَمَاتَهُمْ».

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ١٩٣

وَ فِي «ح» «لَبِثَ مَا كَانَ الْخَلْقُ وَ مِثْلَ مَا أَمَاتَهُمْ».

(٢) لَمْ يَرِدْ «مِثْلَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) لَمْ يَرِدْ «وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) لَمْ يَرِدْ «أَهْلَ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «مِثْلَ خَلَقَ».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٤

ثُمَّ أَمَاتَ إِسْرَافِيلَ، ثُمَّ لَبِثَ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ «١». ثُمَّ أَمَاتَ مَلَكَ الْمَوْتِ.

قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ فَيُرَدُّ عَلَى نَفْسِهِ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ «٢» أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الَّذِينَ ادَّعَوْا مَعِيَ إِلَهًا «٣»؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ وَ نَحْوَ هَذَا.

ثُمَّ يَلْبِثُ مِثْلَ مَا خَلَقَ الْخَلْقَ وَ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَ أَضْعَافَ ذَلِكَ. ثُمَّ يَبْعَثُ الْخَلْقَ، وَ يَنْفُخُ «٤» فِي الصُّورِ.

قَالَ عُبيدُ بْنُ زُرَّارَةَ: فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ كَأَنِّي طَوَّلْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ:

أَرَأَيْتَ «٥» مَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَطْوَلَ، أَوْ ذَا؟ قَالَ: قُلْتُ: ذَا، قَالَ: فَهَلْ عَلِمْتَ بِهِ؟ قَالَ «٦»: قُلْتُ: لَأ، قَالَ: فَكَذَلِكَ هَذَا «٧». «٨»

(١٦٣) ١٠

زَيْدٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْزِيدٍ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، قَالَ: أَوْصِيَ إِلَى رَجُلٍ بَتَرِكَتِهِ، وَ أَمَرَنِي أَنْ يُحَجَّ بِهَا عَنْهُ، فَظَنَرْتُ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا شَيْءٌ يَسِيرٌ لَا يَكُونُ لِلْحَجِّ سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَ غَيْرَهُ، فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا، فَلَمَّا حَجَجْتُ «٩»، لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فِي الطَّوَافِ، فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: هَذَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْحَجْرِ فَاسْأَلْهُ، قَالَ: فَدَخَلْتُ الْحَجَرَ، فَإِذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتَ الْمِيزَابِ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ

(١) فِي «س» وَ «ه»: «ذَلِكَ كُلُّهُ».

(٢) غَافِرٌ (٤٠): ١٦.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «إِلِهَا آخِرٌ».

(٤) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أَوْ يُنْفَخَ».

(٥) فِي «س» وَ «ه» بَدَلُ «أُ رَأَيْتَ»: «مَرَّاتٍ».

(٦) لَمْ يُرِدْ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٧) لَمْ يُرِدْ «هَذَا» فِي «س» وَ «ه».

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: الزُّهْدُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٢٤٢ / ٩٠ عَنْ زَيْدِ الْقُرَشِيِّ نَحْوَهُ، تَفْسِيرُ الْقَمِيِّ: ٢ / ٢٥٦ عَنْ زَيْدِ الْبُرْسِيِّ وَ كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤ / ٣٢٧ وَ ج ٥٧ / ١٠٤ / ٨٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ. بَيَانُ: زَيْدِ الْبُرْسِيِّ وَ زَيْدِ الْقُرَشِيِّ لَعَلَّهُمَا تَصْحِيفٌ.

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «فَلَمَّا حَجَجْنَا».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٥

عَلَى الْبَيْتِ يَدْعُو، ثُمَّ التَفَّتَ فَرَآنِي، فَقَالَ: مَا حَاجَتُكَ؟ فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِتْمَاكَ إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ مَوَالِيكُمْ، فَقَالَ: دَعِ ذَا عَنكَ، حَاجَتُكَ. قَالَ: قُلْتُ:

رَجُلٌ مَاتَ وَ أَوْصِيَ بِتَرِكَتِهِ إِلَيَّ، وَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَجَّ بِهَا عَنْهُ، فَظَنَرْتُ فِي ذَلِكَ، فَوَجَدْتُهُ يَسِيرًا لَا يَكُونُ لِلْحَجِّ، فَسَأَلْتُ مَنْ قَبَلْنَا، فَقَالُوا لِي «١»: تَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ لِي: مَا صَنَعْتَ؟ فَقُلْتُ «٢»: تَصَدَّقْتُ بِهِ، قَالَ: صَمِنْتَ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونُ يَبْلُغُ أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَأَنْتَ ضَامِنٌ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبْلُغُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ. «٣»

(١٦٤) ١١

زَيْدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَرْزِيدٍ «٤» بِيَاغِ السَّابِرِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَجْرِ تَحْتَ الْمِيزَابِ، مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ عَلَى الْبَيْتِ، بَاسِطًا يَدَيْهِ وَ هُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ ضَعْفَى وَ قَلَّةَ حِيلَتِي، اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيَّ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِكَ، وَ أَدِرْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْوَاسِعِ، وَ ادْرَأْ عَنِّي شَرَّ فَسَقَةِ الْجَنِّ وَ الْإِنْسِ، وَ شَرَّ فَسَقَةِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ، اللَّهُمَّ أَوْسِعْ عَلَيَّ فِي الرِّزْقِ وَ لَا تَقْتُرْ عَلَيَّ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَ لَا تُعَذِّبْنِي، ارْضَ عَنِّي وَ لَا تَسْخَطْ عَلَيَّ؛ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ، قَرِيبٌ مُجِيبٌ. «٥»

(١٦٥) ١٢

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مَرْزِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا أَحَدٌ يَنْقَلِبُ مِنَ الْمُؤَقِفِ مِنْ بَرِّ النَّاسِ وَ فَاجِرِهِمْ، مُؤْمِنِهِمْ وَ كَافِرِهِمْ إِلَّا بِرَحْمَةٍ، وَ مَغْفِرَةٍ، يُغْفَرُ لِلْكَافِرِ مَا عَمِلَ فِي سِنِّهِ، وَ لَا يُغْفَرُ لَهُ مَا قَبْلَهُ وَ لَا مَا يَفْعَلُ بَعْدَ ذَلِكَ «٦» وَ يُغْفَرُ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ شَيْعَتِنَا جَمِيعٌ مَا عَمِلَ فِي عُمُرِهِ وَ جَمِيعٌ مَا يَعْمَلُهُ فِي سِنِّهِ بَعْدَ مَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ مِنْ يَوْمٍ يَدْخُلُ إِلَى أَهْلِهِ سِنِّهِ، وَ يُقَالُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَدْ غُفِرَ لَكَ وَ طَهِّرَتْ مِنْ

(١) لَمْ يُرَدْ «لِي» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «قُلْتُ».

(٣) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدِ النَّزْسِيِّ: الْكَافِي: ٧ / ٢١ / ١، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٩ / ٢٢٨ / ٨٩٦، الْفَقِيه: ٤ / ٢٠٧ / ٥٤٨٢ كُلُّهَا نَحْوَهُ، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٩٩ / ١١٨ / ١٤ وَ ج ١٠٣ / ٢٠٨ / ٢١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ».

(٥) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٩٩ / ١٩٩ / ١٧ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٦) لَمْ يُرَدْ «ذَلِكَ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٦

الدَّئِسَ، فَاسْتَيْقَبَ وَ اسْتَيْقَبَ الْعَمَلُ، وَ حَاجَّ غُفِرَ لَهُ مَا عَمِلَ فِي عُمُرِهِ وَ لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ فِيمَا يَسْتَأْنِفُ، وَ ذَلِكَ إِنْ تَدْرِكُهُ الْعِصْمَةُ مِنَ اللَّهِ، فَلَا يَأْتِي بِكَبِيرَةٍ أَبَدًا، فَمَا دُونَ الْكَبَائِرِ مَغْفُورٌ لَهُ. «١»

(١٦٦) ١٣

زَيْدٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَا بَدَأَ لِلَّهِ «٢» بَدَاءً أَعْظَمَ مِنْ بَدَاءِ بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي «٣». «٤»

(١٦٧) ١٤

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٩٩ / ٢٦٢ / ٤٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٢) فِي «ح»: «مَا بَدَأَ اللَّهُ».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «أَعْظَمَ مِمَّا يَدَأُ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي». لَيْسَ الْبَدَاءُ - كَمَا تَظُنُّهُ جُهَالُ النَّاسِ - بِأَنَّهُ بَدَاءٌ نَدَامَةً، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقَرَّ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِأَنَّ لَهُ الْبَدَاءَ مَعْنَاهُ أَنْ لَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَيَخْلُقُهُ قَبْلَ شَيْءٍ، ثُمَّ يَعْدَمُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَ يَبْدَأُ بِخَلْقِ غَيْرِهِ، أَوْ يَأْمُرُ بِأَمْرٍ، ثُمَّ يَنْهَى عَنْ مِثْلِهِ، أَوْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِمِثْلِ مَا نَهَى عَنْهُ، وَ ذَلِكَ مِثْلُ نُسُخِ الشَّرَائِعِ وَ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ وَ عِدَّةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَ لَمَّا يَأْمُرُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِأَمْرٍ فِي وَقْتٍ مَا إِلَّا وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاحَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِذَلِكَ، وَ يَعْلَمُ أَنْ فِي وَقْتٍ آخَرَ الصَّلَاحَ لَهُمْ فِي أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ مِثْلِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمَرَهُمْ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، فَمَنْ أَقَرَّ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِأَنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، وَ يُؤَخَّرُ مَا يَشَاءُ، وَ يَخْلُقُ مَكَانَهُ مَا يَشَاءُ، وَ يُؤَخَّرُ مَا يَشَاءُ كَيْفَ يَشَاءُ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْبَدَاءِ. وَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّ لَهُ الْخَلْقَ وَ الْأَمْرَ، وَ التَّقْدِيمَ وَ التَّأخِيرَ، وَ إِثْبَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَ مَحْوِ مَا قَدْ كَانَ. وَ الْبَدَاءُ هُوَ رَدُّ عَلَى الْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَعَ مِنَ الْأَمْرِ، فَقُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ كَمَلَّ يَوْمَ فِي شَأْنٍ، يُحْيِي وَ يُمِيتُ، وَ يَرْزُقُ وَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. وَ الْبَدَاءُ لَيْسَ مِنْ نَدَامَةٍ، وَ إِنَّمَا هُوَ ظُهُورُ أَمْرٍ. تَقُولُ الْعَرَبُ: بَدَأَ لِي شَخْصٌ فِي طَرِيقِي أَيُّ ظَهَرَ، وَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ -: وَ بَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ أَيُّ ظَهَرَ لَهُمْ. وَ مَتَى ظَهَرَ لِلَّهِ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - مِنْ عِبْدِ صَلَّه لِرَحِمِهِ زَادَ فِي عُمُرِهِ، وَ مَتَى ظَهَرَ لَهُ قَطِيعَةٌ رَحِمَ، نَقَصَ مِنْ عُمُرِهِ، وَ مَتَى ظَهَرَ لَهُ مِنْ عِبْدِ إِيْتَانِ الزَّنَى، نَقَصَ مِنْ رِزْقِهِ وَ عُمُرِهِ، وَ مَتَى ظَهَرَ لَهُ مِنْهُ التَّعَفُّفُ عَنِ الزَّنَى، زَادَ فِي رِزْقِهِ وَ عُمُرِهِ. وَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَدَأُ لِلَّهِ بَدَاءً كَمَا يَدَأُ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي. يَقُولُ مَا ظَهَرَ لِلَّهِ أَمَرَ كَمَا ظَهَرَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي إِذَا اخْتَرَمَهُ قَبْلِي لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَمَامِ بَعْدِي. وَ قَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْأَسَدِيِّ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ غَرِيبٌ وَ هُوَ أَنَّهُ رَوَى أَنَّ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا يَدَأُ لِلَّهِ بَدَاءً كَمَا يَدَأُ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي إِذَا أَمَرَ آبَاءَهُ بِذَنْبِهِ ثُمَّ فَدَاهُ بِذَنْبِهِ عَظِيمٍ. وَ فِي الْحَدِيثِ - عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا - عِنْدِي نَظَرٌ إِلَّا أَنِّي أُوْرِدْتُهُ لِمَعْنَى لَفْظِ الْبَدَاءِ.

وَ اللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ. (التَّوْحِيدُ: ٣٣٥).

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: كَمَا لِدَيْنِ: ٦٩، التَّوْحِيدِ: ٣٣٦ / ١٠، الْإِعْتِقَادَاتِ لِلصَّدُوقِ: ٤١، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤ / ١٢٢ / ٦٩ وَ ج ٤٧ / ٢٦٩ / ٤١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٧

إِنِّي نَاجَيْتُ اللَّهَ وَ نَارَيْتُهُ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي أَنْ يَكُونَ مِنْ «١» بَعْدِي فَأَبَى رَبِّي إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسَى ابْنِي «٢».

(١٦٨) ١٥ .

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ شَيْطَانًا قَدْ وَلَعَ بِابْنِي إِسْمَاعِيلَ يُتَّصِرُ فِي صُورَتِهِ لِيُفْتِنَ بِهِ النَّاسَ وَ أَنَّهُ لَا يُتَّصِرُ فِي صُورَةِ نَبِيِّ وَ لَا وَصِيٍّ نَبِيٍّ «٣» فَمَنْ قَالَ لَكَ مِنَ النَّاسِ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ ابْنِي حَتَّى لَمْ يَمُتْ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ تَمَثَّلَ لَهُ فِي صُورَةِ إِسْمَاعِيلَ، مَا زِلْتُ أَبْتَهِلُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي إِسْمَاعِيلَ ابْنِي أَنْ يُحْيِيَهُ لِي وَ يَكُونَ الْقِيمَ مِنْ بَعْدِي، فَأَبَى رَبِّي ذَلِكَ، وَ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَيْسَ إِلَى الرَّجُلِ مَنَّا يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، وَ إِنَّمَا ذَلِكَ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ يَعْهَدُهُ إِلَى مَنْ يَشَاءُ فَشَاءَ اللَّهُ «٤» أَنْ يَكُونَ مُوسَى ابْنِي «٥» وَ أَبِي أَنْ يَكُونَ إِسْمَاعِيلَ، وَ لَوْ جَهَدَ الشَّيْطَانُ أَنْ يَتَمَثَّلَ بِابْنِي مُوسَى مَا قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ أَبَدًا، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ. «٦»

(١٦٩) ١٦ .

زَيْدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَانَتْ الدُّنْيَا قَطْمُ مُنْذُ كَانَتْ وَ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ «٧»، قَالَ: قَدْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَ لَيْسَ «٨» فِيهَا رَسُولٌ وَ لَا نَبِيٌّ وَ لَا حُجَّةٌ، وَ ذَلِكَ بَيْنَ آدَمَ وَ نُوحٍ فِي الْفِتْرَةِ، وَ لَوْ سَأَلْتَ هَؤُلَاءِ عَنْ هَذَا، لَقَالُوا: لَنْ تَخْلُقُوا الْأَرْضَ مِنَ الْحُجَّةِ وَ كَذَبُوا، إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ بَدَأَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَ مُنذِرِينَ «٩» وَ قَدْ كَانَ بَيْنَ عِيسَى

(١) لَمْ يُرَدِّ «مِنْ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١١ / ٤٧٢ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ نَحْوَهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤٧ / ٢٦٩ / ٤٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٣) لَمْ يُرَدِّ «نَبِيٍّ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «شَاءَ اللَّهُ».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «ابْنِي مُوسَى».

(٦) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤٧ / ٢٦٩ / ٤٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «مُنْذُ كَانَتْ وَ لَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «وَ لَا».

(٩) الْبَقَرَةُ (٢): ٢١٣.

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٨

وَ مُحَمَّدٍ «١» عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَتَرَهُ مِنَ الزَّمَانِ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ نَبِيٌّ وَ لَا رَسُولٌ وَ لَا عَالِمٌ، فَبَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا وَ دَاعِيًا إِلَيْهِ. «٢». «٣»

(١٧٠) ١٧ .

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

قَالَ أَبِي جَعْفَرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا بَنِيَّ! إِنَّ مِنْ أُمَّتِنَ شَارِبَ الْخَمْرِ «٤» عَلَى أَمَانَةٍ فَلَمْ يُؤَدِّهَا إِلَيْهِ «٥»، لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى اللَّهِ ضَمَانٌ، وَ لَا أَجْرٌ، وَ لَا خَلْفٌ، ثُمَّ إِنَّ ذَهَبَ لِيُدْعَوْ اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَسْتَجِبِ اللَّهُ دُعَاءَهُ. «٦»

(١٧١) ١٨ .

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ عَرَفَ اللَّهَ خَافَهُ، وَ مَنْ خَافَ اللَّهَ حَتَّى الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعَمَلِ بِطَاعَتِهِ وَ الْأَخْذِ بِتَأْدِيَتِهِ،



فَبَشِّرِ الْمُطِيعِينَ الْمُتَأَدِّبِينَ بِأَدَبِ اللَّهِ وَالْآخِذِينَ عَنِ اللَّهِ، أَنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُنَجِّهَهُ مِنْ مَضَلَّاتِ الْفِتَنِ، وَمَا رَأَيْتُ شَيْئًا هُوَ أَضْرُّ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ مِنَ الشُّحِّ. (٧)

١٩ (١٧٢).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ طَلَبِ الصَّيْدِ «٨»، وَقَالَ لَهُ: إِنِّي رَجُلٌ أَلْهُو بِطَلَبِ الصَّيْدِ وَضَرْبِ الصَّوَالِجِ وَأَلْهُو بِلَعِبِ الشُّطْرُنِجِ قَالَ «٩»: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا الصَّيْدُ فَإِنَّهُ سَيَعْنِي بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ الصَّيْدَ لِمَنْ اضْطَرَّ إِلَى الصَّيْدِ، فَلَيْسَ الْمُضْطَرُّ إِلَى طَلَبِهِ سَعِيَّهُ فِيهِ بَاطِلٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ جَمِيعًا إِذَا كَانَ

(١) فِي «س» وَ «ه»: «بَيْنَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٤ / ١٢٢ / ٦٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٣) وَفِي هِيَامِش «ح» مَكْتُوبٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّيْخِ الْحُرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: - إِنَّ هَذَا لَهُ مَعَارِضَاتٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَيَتَافَاهُ أَدَلَّةُ الْعَقْلِ وَالْآيَاتِ أَيْضًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ يَحْمِلُ عَلَى التَّقْيُّهِ، أَوْ كَوْنِ الْحِجَّةِ غَائِبًا.

(٤) فِي «س»: «شَارِبِ خَمْرٍ».

(٥) فِي «ه»: «فَلَمْ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: الْكَافِي: ٥ / ٣٠٠ / ٣، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٧ / ٢٣١ / ٢٩ كِلَاهِمَا عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ الْأَمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْوُهُ، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٣ / ١٠٣ / ١٧٥ / ٤ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٧) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٠ / ٤٠٠ / ٧٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «عَنْ مَطْلَبِ الصَّيْدِ».

(٩) لَمْ يَرُدُّ قَالَ فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ١٩٩

مُضْطَرًا إِلَى أَكْلِهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَطْلُبُهُ لِلتَّجَارَةِ وَ لَيْسَتْ «١» لَهُ حِرْفَةٌ إِلَّا مِنْ طَلَبِ الصَّيْدِ فَإِنَّ سَعِيَّهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تِجَارَتُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الدُّورِ الَّذِي يَدُورُ فِي الْأَسْوَاقِ فِي طَلَبِ التَّجَارَةِ، أَوْ كَالْمُكَارِي وَالْمَلَّاحِ، وَمَنْ طَلَبَهُ لَهَايَا وَ أَشْتَرَا وَ بَطْرًا، فَإِنَّ سَعِيَّهُ ذَلِكَ سَيَعْنِي بَاطِلٌ وَ سَيَفْرُ بَاطِلٌ، وَعَلَيْهِ التَّمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَفِي شُغْلٍ عَنْ ذَلِكَ، شَغْلُهُ طَلَبُ الْآخِرَةِ عَنِ الْمَلَاهِي.

وَأَمَّا الشُّطْرُنِجُ فَهُوَ «٢» الَّذِي قَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ «٣» الْغِنَاءُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ لَفِي شُغْلٍ، مَا لَهُ وَ لِلْمَلَاهِي؟ فَإِنَّ الْمَلَاهِي تَوَرَّتْ قِسَاوَةَ الْقَلْبِ وَ تَوَرَّتْ النِّفَاقَ.

وَأَمَّا ضَرْبُكَ بِالصَّوَالِجِ «٤» فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَكَ يَزُكُّضُ «٥» وَالْمَلَأِكَةَ تَنْفِرُ عَنْكَ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، لَمْ تُوجَرْ، وَمَنْ عَثَرَ بِهِ دَابَّتُهُ فَمَاتَ، دَخَلَ النَّارَ. «٦»

٢٠ (١٧٣).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سُئِلَ: إِذَا لَمْ نَجِدْ أَهْلَ الْوَلَايَةِ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَصَدَّقَ عَلَى غَيْرِهِمْ؟ فَقَالَ: إِذَا لَمْ تَجِدُوا أَهْلَ الْوَلَايَةِ فِي الْمَضَرِّ تَكُونُونَ فِيهِ فَابْعَثُوا بِالرَّكَاهِ الْمَفْرُوضَةِ إِلَى أَهْلِ الْوَلَايَةِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَضَرِّكُمْ «٧». فَأَمَّا مَا كَانَ فِي سِوَى الْمَفْرُوضِ مِنْ صَدَقَتِهِ، فَإِنَّ لَمْ تَجِدُوا «٨» أَهْلَ الْوَلَايَةِ فَلَمَّا عَلَيْكُمْ أَنْ تُعْطُوهُ الصَّبِيَّانِ، وَمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ عُقُولِ الصَّبِيَّانِ مِمَّنْ لَا يَنْصِبُ وَلَا يَعْرِفُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَيَعَادِيكُمْ، وَلَا يَعْرِفُ خِلَافَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، فَيَتَّبِعَهُ وَيَدِينُ بِهِ «٩» وَ هُمْ

(١) فِي «س» وَ «ه»: «وَلَيْسَ».

(٢) كَذَا فِي «م» وَ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «فَهِيَ».

(٣) الْحَجَّ (٢٢): ٣٠.

(٤) الصولجان-، بفتح اللام-: المَحَجَن، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. وَ الْجَمْعُ: الصوالجُه، وَ الهَاءُ للعجمة. (الصَّحاح: ١ / ٣٢٥) وَ هُوَ مُعَرَّبٌ چوگان.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «يُرْكَضُ مَعَكَ».

(٦) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٦ / ٣٥٦ / ٢٢ وَ ج ٨٩ / ٦٩ / ٣٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «مِنْ غَيْرِ مِضْرِكُمْ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «فَإِنْ تَجِدُوا».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «وَ يَدِينُ بِهِمْ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٠

الْمُسْتَضْعَفُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوِلْدَانِ تُعْطَوْنَهُمْ دُونَ الدَّرْهِمِ وَ دُونَ الرِّغِيفِ، فَأَمَّا الدَّرْهِمُ التَّامُّ فَلَا يُعْطَى إِلَّا أَهْلَ الْوَلَايَةِ.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ فَمَا تَقُولُ فِي السَّائِلِ يَسْأَلُ عَلَى الْبَابِ وَ عَلَى الطَّرِيقِ وَ نَحْنُ لَا نَعْرِفُ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: لَا تُعْطِيهِ- وَ لَا كَرَامِيَةَ- وَ لَا تُعْطِ غَيْرَ أَهْلِ الْوَلَايَةِ إِلَّا أَنْ يَرِقَّ قَلْبُكَ عَلَيْهِ فَتُعْطِيَهُ الْكِسْرَةَ مِنَ الْخُبْزِ وَ الْقِطْعَةَ مِنَ الْوَرِقِ. فَأَمَّا «١» النَّاصِبُ فَلَا يَرِقُّ «٢» قَلْبُكَ عَلَيْهِ، وَ لَا تُطْعِمُهُ وَ لَا تَشْبِئُهُ وَ إِنَّ مَيَاتَ جُوعاً وَ عَطْشاً «٣»، وَ لَمَا تُعْتَهُ، وَ إِنَّ كَانَ عَرَقاً أَوْ حَرِقاً فَاسْتَعَاثَ «٤» فَغَطَّهُ وَ لَمَا تُعْتَهُ؛ فَإِنَّ أَبِي نَعَمَ «٥» الْمُحَمَّدِيُّ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَشْبَعَ نَاصِبِيًّا مَلَأَ اللَّهُ جَوْفَهُ نَاراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُعَذِّباً كَانَ أَوْ مَغْفُوراً لَهُ. «٦»

. (١٧٤) ٢١

زَيْدٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ مِنْ مَوَالِيكُمْ يَكُونُ عَارِفاً، يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَ يَزْتَكِبُ الْمُؤَبِقَ مِنَ الذَّنْبِ نَتَبِّراً مِنْهُ، فَقَالَ:

تَبَرَّءُوا مِنْ فِعْلِهِ وَ لَا تَتَبَرَّءُوا مِنْهُ، أَحِبُّوهُ وَ أَبْغِضُوا عَمَلَهُ. قُلْتُ: فَيَسْعُنَا أَنْ نَقُولَ:

فَاسِقٌ فَاجِرٌ؟ فَقَالَ: لَأَ؛ الْفَاسِقُ، الْفَاجِرُ، الْكَافِرُ: الْجَاحِدُ لَنَا، النَّاصِبُ لِأَوْلِيَانِنَا أَبِي اللَّهِ أَنْ يَكُونَ وَ لِيْنَا «٧» فَاسِقاً فَاجِراً وَ إِنَّ عَمِلَ مَا عَمِلَ، وَ لَكِنِّكُمْ تَقُولُونَ: فَاسِقُ الْعَمَلِ، فَاجِرُ الْعَمَلِ، مُؤْمِنُ النَّفْسِ، حَبِثُ الْفِعْلِ، طَيِّبُ الرُّوحِ وَ الْبَيْدِنِ. وَ اللَّهُ مَا يَخْرُجُ وَ لِيْنَا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ نَحْنُ عَنْهُ رَاضُونَ «٨» يَحْشُرُهُ اللَّهُ- عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الذُّنُوبِ- مُبَيِّضاً وَجْهَهُ، مَسْتَوِراً عَوْرَتَهُ، آمِنَةً رُوعَتَهُ، لَا خَوْفَ عَلَيْهِ وَ لَا حُزْنَ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يُصَفَّى مِنَ الذُّنُوبِ إِمَّا بِمُصِيبَةٍ فِي مَالٍ، أَوْ نَفْسٍ، أَوْ وَالدِّ، أَوْ مَرَضٍ، وَ أَدْنَى

(١) فِي «س» وَ «ه»: «وَ أَمَّا».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَلَا يُرِقُّ».

(٣) فِي «س» وَ «ح» وَ «ه»: «أَوْ عَطْشاً».

(٤) لَمْ يَرُدُّ «فَاسْتَعَاثَ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) كَأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

(٦) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٩٦ / ٧١ / ٤٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٧) لَمْ يَرُدُّ «وَلِيْنَا» فِي «س» وَ «ه».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «عَنْهُ رِضْوَانٌ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠١

مَا يُصَيِّفُنِي بِهِ وَثِينَا أَنْ يُرِيَهُ «١» اللَّهُ رُؤْيَا مَهُولَةً، فَيُضَيِّحُ حَزِينًا لِمَا رَأَى، فَيَكُونُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لَهُ، أَوْ خَوْفًا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ دَوْلَةِ الْبَاطِلِ، أَوْ يُشَدِّدَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَيَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مِنَ الذُّنُوبِ، آمِنًا رَوْعَتُهُ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ يَكُونُ أَمَامَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ:

رَحْمَةُ اللَّهِ الْوَاسِعَةُ الَّتِي هِيَ أَوْسَعُ مِنْ ذُنُوبِ أَهْلِ الْأَرْضِ جَمِيعًا، وَشَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا، إِنْ أَخْطَأَتْهُ رَحْمَةُ رَبِّهِ أَدْرَكَتْهُ شَفَاعَةُ نَبِيِّهِ وَآمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا، فَعِنْدَهَا تَصِيْبُهُ رَحْمَةُ رَبِّهِ الْوَاسِعَةُ. «٢»

٢٢ (١٧٥).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ كَمَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ جَلَسَ جَلِسَةً، ثُمَّ نَهَضَ لِلْقِيَامِ وَبَادَرَ بِرُكْبَتَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ يَدَيْهِ. «٣»

٢٣ (١٧٦).

زَيْدٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا أَدْرَكَتِ الْجَمَاعَةَ وَقَدِ انْصَرَفَ الْقَوْمُ وَوَجِدْتَ الْإِمَامَ مَكَانَهُ وَأَهْلَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفُوا مِنَ الصَّلَاةِ «٤» أَجْرَ أَكْ أَدَائِهِمْ وَإِقَامَتِهِمْ، فَاسْتَفْتِحِ الصَّلَاةَ لِنَفْسِكَ، وَإِذَا وَافَقْتَهُمْ وَقَدِ انْصَرَفُوا عَنْ صَلَاتِهِمْ وَهُمْ جُلُوسٌ أَجْرَ أَكْ إِقَامَتِهِ بِغَيْرِ أَدَانٍ. وَإِنْ وَجَدْتَهُمْ قَدْ تَفَرَّقُوا وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَذِّنْ وَأَقِمْ لِنَفْسِكَ. «٥»

٢٤ (١٧٧).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ زَارَ ابْنِي هَذَا- وَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ- فَلَهُ الْجَنَّةُ. «٦»

٢٥ (١٧٨).

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنْ آخِرِ سَجْدَتِكَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَاجْلِسْ جَلِسَةً، ثُمَّ

(١) هَكَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ. وَفِي «ح»: «يَرُويهِ» مَعَ ضَمِيمَتِهِ كَلِمَةً «كَذَا» فَوْقَهُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اسْتِغْرَابِهِ.

(٢) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٣٧ / ٢٧ / ١٣٩ نَقْلًا عَنْ كَنْزِ جِوَاهِرِ الْفَوَائِدِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُونُسَ الشَّحَامِ نَحْوَهُ، وَج ١٤٧ / ٦٨ / ٩٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٣) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٥ / ١٨٤ / ١٠ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٤) لَمْ يَرُدُّ «مِنَ الصَّلَاةِ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ١٧١ / ٧٥ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٦) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدِ النَّزْسِيِّ: كَامِلِ الزِّيَارَاتِ: ٥١٠ / ٧٩٥.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٢

بَادِرُ بِرُكْبَتَيْكَ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ يَدَيْكَ وَابْسُطْ «١» يَدَيْكَ بَسْطًا وَاتَّكِ «٢» عَلَيْهِمَا ثُمَّ قُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقَارُ الْمَرْءِ الْمُؤْمِنِ الْخَاشِعِ لِرَبِّهِ، وَ لَا تَطْيِشُ مِنْ سُجُودِكَ مُبَادِرًا إِلَى الْقِيَامِ كَمَا يَطْيِشُ هَوْلَاءُ الْأَفْشَابِ «٣» فِي صَلَاتِهِمْ. «٤»

٢٦ (١٧٩).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ رَأَاهُ يُصَلِّي فَكَانَ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ أَلْزَقَ أَصَابِعَ يَدَيْهِ: الْإِبْهَامَ، وَالسَّبَابَةَ، وَالْوُسْطَى، وَ الَّتِي تَلِيهَا، وَفَرَجَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخِنْصَرِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ قُبَالَهُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ يَدَيْهِ وَيَلْزِقُ بِالْفَحْذَيْنِ وَ لَا يُفَرِّجُ «٥» بَيْنَ الْأَصَابِعِ، فَإِذَا اعْتَدَلَ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ، وَصَمَّ الْأَصَابِعَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ كَمَا كَانَتْ، وَيَلْزِقُ يَدَيْهِ مَعَ الْفَحْذَيْنِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُهَا «٦» قُبَالَهُ وَجْهَهُ كَمَا هِيَ، مُلْتَزِقَ الْأَصَابِعِ، فَيَسُدُّ جُودًا، وَيُبَادِرُ بِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ «٧» مِنْ قَبْلِ رُكْبَتَيْهِ، وَيَضَعُهُمَا مَعَ الْوَجْهِ بِحَذَائِهِ، فَيَبْسُطُهَا عَلَى الْأَرْضِ بَسْطًا، وَيَفْرُجُ

بَيْنَ الْأَصَابِعِ كُلِّهَا، وَيُجَنِّحُ يَدَيْهِ، وَلَا يُجَنِّحُ فِي الرُّكُوعِ، فَرَأَيْتُهُ كَذَلِكَ يَفْعَلُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرٍ «٨»، فَيُنزِقُ الْأَصَابِعَ وَلَا يُفَرِّجُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَإِذَا بَسَطَهُمَا «٩» عَلَى الْأَرْضِ «١٠». «١١»

(١) في «س» و «ه»: «فابسط».

(٢) في «س» و «ه»: «فاتتك».

(٣) «الأفشاب» هي جمع قشب، يقال: رجل قشب خشب- بالكسر- إذا كان لا خير فيه. (النهاية: ٤/ ٦٤).

(٤) بحار الأنوار: ٨٥ / ١٨٤ / ١٠ عن كتاب زيد النرسي.

(٥) في «س» و «ه» بعد كلمة «لا يفرج» زيادة و هي: «بين أصابع يديه فإذا ركع كذلك يديه و كبر و رفع يديه بالتكبير قبالة وجهه، ثم يلقم ركبتيه كفيه و يفرج».

(٦) في «س» و «ه»: «و يرفعهما».

(٧) في «س» و «ه»: «يبادر بهما الأرض».

(٨) في «س» و «ه»: «تكبيره».

(٩) في «س، ه»: «إذا بسطهما» بدون الواو.

(١٠) التفريج بين الخنصر و التي تليها، و عدم التجنيح في الركوع، و تفريج الأصابع في السجود مخالف لسائر الأخبار، و لعلها محمولة على عذر أو اشتباه الراوي. و يمكن حمل الوسط على عدم التجنيح الكثير كما في السجود. (بحار الأنوار: ٨٤ / ٢٢٥).

(١١) بحار الأنوار: ٨٤ / ٢٢٥ / ١٢ عن كتاب زيد النرسي.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٣

(١٨٠) ٢٧

زَيْدٌ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا سَجَدَ بَسَطَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ بِحِذَاءِ وَجْهِهِ، وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ «١» وَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ. «٢»

(١٨١) ٢٨

زَيْدٌ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَلِّي فَاذَا رَفَعَ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ لِلإِفْتِتَاحِ وَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ، يَرْفَعُهُمَا قِبَالَهُ وَ وَجْهِهِ وَ دُونَ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ. «٣»

(١٨٢) ٢٩

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مِنَ السُّنَنِ التَّرْجِيحُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ وَ أَذَانِ عِشَاءِ الْآخِرَةِ «٤»، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَلَّا أَنْ يُرْجَعَ فِي أَذَانِ الْغَدَاةِ وَ أَذَانِ عِشَاءِ الْآخِرَةِ «٥» إِذَا فَرَعَ «٦» أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، عَادَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى يُعِيدَ الشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ يَمْضِي فِي «٧» أَذَانِهِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ إِلَّا جَلْسَةً. «٨»

(١٨٣) ٣٠

زَيْدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لِيُخَاصِرُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ الْمُؤْمِنُ يُخَاصِرُ رَبَّهُ يُذَكِّرُهُ ذُنُوبَهُ. قُلْتُ:

وَ مَا «يُخَاصِرُ»؟ [قَالَ] «٩»: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِي، فَقَالَ: هَكَذَا [كَمَا] «١٠» يُنَاجِي الرَّجُلُ

(١) تَفْرِيجِ الْأَصَابِعِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ وَ سَائِرِ الْأَخْبَارِ مِنْ اسْتِحْبَابِ ضَمِّ الْأَصَابِعِ بَلْ ادَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمُنْتَهَى الْإِجْمَاعِ. وَ قَالَ ابْنُ الْجَنَيْدِ:

يُفَرِّقُ الْإِبْهَامَ عَنْهَا، فَيَمْكِنُ حَمَلَ الْخَبْرِ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ الْعُذْرِ، أَوْ عَلَى خُصُوصِ الْإِبْهَامِ عَلَى مُخْتَارِ ابْنِ جُنَيْدٍ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا. (بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٥ / ١٤٠).

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٥ / ١٤٠ / ٢٧ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّوَسِيِّ.

(٣) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٣٨٢ / ٣٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّوَسِيِّ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ» وَ هُوَ الصَّحِيحُ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ» وَ هُوَ الصَّحِيحُ.

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «إِذَا فَرَغَ مِنْ».

(٧) وَ فِي «ح»: «فِي صَلَاةِ أَذَانِهِ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَ لَمْ تَوْجَدْ فِي «س» وَ «ه» وَ «م» وَ «مَجَّ».

(٨) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ١٧٢ / ٧٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّوَسِيِّ.

(٩). لَمْ يُرَدِّ «يَسْرُهُ إِلَيْهِ» فِي «س» وَ «ه».

(١٠) لَمْ يُرَدِّ «يَسْرُهُ إِلَيْهِ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٤

مِنَّا أَخَاهُ فِي الْأَمْرِ يُسْرُهُ إِلَيْهِ «١». «٢»

. (١٨٤) ٣١

زَيْدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ «٣» فِي يَوْمِ عَرَفَةَ فِي أَوَّلِ الزَّوَالِ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى جَمَلٍ أَفْرَقَ يُصَالُ بِفَخَذَيْهِ أَهْلُ عَرَفَاتٍ يَمِينًا وَ شِمَالًا «٤» وَ لَا يَزَالُ «٥» كَذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ وَ نَفَرَ النَّاسُ وَ كَلَّ اللَّهُ مَلَكَيْنِ بِجِبَالِ الْمَازَمِينِ يُنَادِيَانِ عِنْدَ الْمَضِيقِ الَّذِي رَأَيْتَ: يَا رَبِّ «٦» سَلِّمْ وَسَلِّمْ وَ الرَّبُّ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ وَ يَقُولُ- جَلَّ جَلَالُهُ:- آمِينَ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، فَلِذَلِكَ لَا تَكَادُ تَرَى صَرِيعًا وَ لَا كَسِيرًا «٧». «٨»

. (١٨٥) ٣٢

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سَمِعَ الْأَذَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: شَيْطَانٌ، ثُمَّ سَمِعَهُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: الْأَذَانُ حَقًّا. «٩»

. (١٨٦) ٣٣

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَذَانِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: لَا «١٠»، إِنَّمَا الْأَذَانُ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوَّلَ مَا

(١) لَمْ يُرَدِّ «يَسْرُهُ إِلَيْهِ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧ / ٢٧٦ / ٥١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّوَسِيِّ.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «لَيَنْزِلُ».

(٤) وَ جَاءَ فِي هَامِشِ «ح»: «هَذَا لَا وَجْهَ لَهُ وَ هُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ وَ لَعَلَّهُ- إِنْ ثَبَتَ- مَجَازٌ أَوْ إِضْمَارٌ» (م د ح).

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «فَلَا يَزَالُ».

(٦) لَمْ يُرَدِّ «يَا رَبِّ» فِي «س» وَ «ه».

(٧) هَذَا الْحَدِيثُ وَ أَضْرَابُهُ سَاقِطٌ لَا يَعْنِي بِهِ وَ لَا يُؤْبَهُ بِرَاوِيهِ أَيَا كَانَ، وَ قَدْ أَمَرْنَا فِي عِدَّةِ رَوَايَاتٍ- وَ فِيهَا الصَّحَّاحُ بَعَرَضِ كُلِّ حَدِيثٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَنِهِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله فَمِنْهَا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: إِنْ عَلَى كُذِّ حَقٌّ حَقِيقَةً، وَ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ، وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ ... فَأَحَادِيثُ التَّنْزِيلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا وَ أَشْبَاهِهَا لَا تُؤْخَذُ بِنظَرٍ

الِإِغْتِبَارَ لِمَخَالَفَتِهَا لِكِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله، بَلْ هِيَ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَدْسُوسَةِ فِي كِتَابِ أَصْحَابِنَا الْقَدَمَاءِ وَ تَلَقَّاهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَرَوَاهَا كَمَا هِيَ وَ تُمَحَّلَ فِي تَأْوِيلِهَا. (بِحَارُ الْأَنْوَارِ بِهَامِشِهِ).

(٨) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٩٩ / ٢٦٢ / ٤٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ وَ فِيهِ «يَنْظُرُ» بَدَلَ «يَنْزِلُ» وَ لَيْسَ فِيهِ «إِلَى الْأَرْضِ ... وَ لَا يَزَالُ كَذَلِكَ».

(٩) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ١٧٢ / ٧٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(١٠) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: لَأ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٥

يَطْلُعُ. قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَذِّنَ النَّاسَ بِالصَّلَاةِ وَ يُبَيِّهُهُمْ؟ قَالَ: فَلَا يُؤَذِّنُ، وَ لَكِنْ لِيُقْلَ وَ يَنَادِي بِ «الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» وَ «الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» يَقُولُهَا مِرَارًا، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَذَّنَ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يُقِيمَ إِلَّا جَلَسَهُ خَفِيفَةً بِقَدْرِ الشَّهَادَتَيْنِ وَ أَحَفَّ مِنْ ذَلِكَ. «١»

(١٨٧) ٣٤

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: انْتَظَرُ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً، مِنْ جَمَاعَةٍ إِلَى جَمَاعَةٍ كَفَارَةً كُلِّ ذَنْبٍ. «٢»

(١٨٨) ٣٥

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ بِدَعْوَةِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ الْأَذَانِ وَ لَا بَأْسَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُبَيِّهُ النَّاسَ لِلصَّلَاةِ أَنْ يُنَادِيَ بِذَلِكَ، وَ لَا يَجْعَلُهُ مِنْ أَصْلِ الْأَذَانِ؛ فَإِنَّا لَا نَرَاهُ أَذَانًا. «٣»

(١٨٩) ٣٦

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٤» يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: إِنَّ الْجَنَّةَ وَ الْخُورَ لَتَشْتَاقُ إِلَى مَنْ يَكْسُحُ الْمَسَاجِدَ وَ يَأْخُذُ عَنْهَا الْقَدَى. «٥»

(١٩٠) ٣٧

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: غَسَلَ الرَّأْسَ بِالْخِطْمِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنَ السَّنَةِ يُدْرُ الرِّزْقَ، وَ يَصْرِفُ الْفَقْرَ، وَ يَحْسِنُ الشَّعْرَ وَ الْبَشْرَ وَ هُوَ أَمَانٌ مِنَ الصُّدَاعِ. «٦»

(١٩١) ٣٨

زَيْدٌ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسُّدْرِ، وَ يَقُولُ: اغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ بِوَرَقِ السُّدْرِ؛

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ١٧٢ / ٧٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٨ / ٩٩ / ٦٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٣) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ١٧٢ / ٧٦ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٤) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ».

(٥) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ٣٨٢ / ٥٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٦) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدِ النَّزْسِيِّ: جَامِعُ الْأَحَادِيثِ لِلْقَمِيِّ (كِتَابُ الْعُرُوسِ): ١٦٠، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٦ / ٨٨ / ٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٦

فَإِنَّهُ قَدَسَهُ كُلَّ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ وَ كُلِّ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، وَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِالسُّدْرِ صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ وَسْوَةَ الشَّيْطَانِ، وَ مَنْ صُرِفَ عَنْهُ وَسْوَةُ الشَّيْطَانِ لَمْ يَعْصِ، وَ مَنْ لَمْ يَعْصِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. «١»

(١٩٢) ٣٩

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَرْتَنِ النَّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ. «٢»

٤٠ (١٩٣).

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ «٣» أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُحَوِّلُ خَاتَمَهُ لِيَحْفَظَ بِهِ طَوَافَهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ التَّحْفُظَ. «٤»

٤١ (١٩٤).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنَمُ أَوْ الْمَتَاعُ فَيَحْوِلُ عَلَيْهِ الْحَوْلَ، فَيَمُوتُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ، وَيَحْتَرِقُ الْمَتَاعُ، فَقَالَ «٥»: إِنَّ كَدَانَ حَيَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلَ وَتَهَيَّأُونَ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِلزَّكَاةِ وَعَلَيْهِ زَكَاةُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَحْوِلَ عَلَيْهِ الْحَوْلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. «٦»

٤٢ (١٩٥).

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: كَانَ اللَّهُ وَهُوَ لَا يُرِيدُ بِلَا عَدَدٍ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ مُرِيدًا. «٧»

٤٣ (١٩٦).

زَيْدٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْزِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدِ النَّزْسِيِّ: ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ١ / ٣٧.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: الْفَقِيهِ: ١ / ١٢٥ / ٢٩٦ مِنْ دُونَ إِسْنَادِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، رُوَضَةُ الْمَوَاعِظِينَ: ٣٣٧، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٧٦ / ٨٨ / ٩ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: مُسْنَدُ زَيْدٍ: ٣٧٠ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٠٤ / ٣٦٠ / ٣. وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي «س» وَ«ه».

(٣) كَذَا فِي النَّسَخِ وَالظَّاهِرُ الصَّحِيحُ: «سَأَلْتُ».

(٤) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٩٩ / ٢١٣ / ٤١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٥) فِي «س» وَ«ه»: «قَالَ».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ: الْكَافِي: ٣ / ٥٣١ / ٦ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا وَلَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٩٦ / ٣٧ / ١٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

(٧) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤ / ١٤٥ / ١٧ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزْسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٧

إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ كُلَّ يَوْمٍ «١»، بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ إِلَّا صَبِيحَةَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. «٢»

٤٤ (١٩٧).

زَيْدٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْزِيدٍ، قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ: أ تُقْبَلُ «٣» لَهُ صِيْلَاءٌ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

لَا تُقْبَلُ صِلَاءُ شَارِبِ الْمُسْكَرِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، قَالَ «٤» لَهُ الرَّجُلُ «٥»: فَإِنْ تَابَ مِنْ يَوْمِهِ وَسَاعَتِهِ؟ فَقَالَ: تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِذَا تَابَ وَهُوَ يَعْقِلُهُ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي سُكْرَةٍ فَمَا يُعْبَأُ بِتَوْبَتِهِ. «٦»

٤٥ (١٩٨).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا أَحْرَزْتَ مَتَاعًا، فَقُلْ: اللَّهُمَّ! إِنِّي اسْتَوَدَعْتُكَ يَا مَنْ لَا يُضَيِّعُ «٧» وَدِيْعَتَهُ وَاسْتَحْرَسْتُكَ فَاحْفَظْهُ عَلَيَّ، وَاحْرُسْهُ لِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَبِرُكْنِكَ الَّتِي لَا يُرَامُ، وَبِعِزَّتِكَ الَّتِي لَا يَدُلُّ، وَبِسُلْطَانِكَ الْفَاهِرِ الْعَالِبِ لِكُلِّ شَيْءٍ. «٨»

٤٦ (١٩٩).

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا أَخَذْتَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِكَ فَايْدُاً بِالنَّاصِيَةِ وَ مَقَدَّمَ رَأْسِكَ وَ الصَّدْعَيْنِ مِنَ الْقَفَا فَكَذَلِكَ السَّنَةُ، وَ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، وَ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ حَنِيفاً مُسْلِماً وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ اللَّهُمَّ! أَعْطِنِي بِكُلِّ شَعْرَةٍ وَ ظُفْرَةٍ فِي الدُّنْيَا نُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ اللَّهُمَّ! أَبْدِلْنِي مَكَانَهُ شَعراً لَا يَعْصِيكَ تَجْعَلُهُ زِينَةً لِي «٩» وَ قَاراً فِي الدُّنْيَا وَ نُوراً سَاطِعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ تَجْمَعُ شَعْرَكَ وَ تَدْفِنُهُ وَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ! اجْعَلْهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَ لَا تَجْعَلْهُ

(١) لَمْ يُرَدُّ «كُلُّ يَوْمٍ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ١٥٠ / ١٣ عَنْ الرَّائِدِيِّ.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «تُقْبَلُ» بِدُونِ الْهَمْزَةِ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «رَجُلٍ».

(٦) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٦٦ / ٤٨٨ / ٢٢ وَ ج ٨٤ / ٣١٧ / ٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «لَا تَضِيعُ».

(٨) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٠٣ / ١٠٣ / ٥٣ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

(٩) لَمْ يُرَدُّ «لِي» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٨

إِلَى النَّارِ، وَ قَدِّسَ عَلَيْهِ وَ لَا تَسْخَطْ عَلَيْهِ، وَ طَهَّرْهُ حَتَّى تَجْعَلَهُ كَفَّارَةً وَ ذُوباً تَنَاتَرَتْ عَنِّي بَعْدِيهِ، وَ مَا تُبَدِّلُهُ مَكَانَهُ فَاجْعَلْهُ طَيِّباً وَ زِينَةً وَ قَاراً وَ نُوراً فِي الْقِيَامَةِ مُنِيراً يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؛ اللَّهُمَّ! زَيِّنِي بِالتَّقْوَى، وَ جَنِّبْنِي وَ جَنِّبْ شَعْرِي وَ بَشْرِي الْمَعَاصِي، وَ جَنِّبْنِي الرَّذَى؛ فَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَاكَ. «١»

. (٢٠٠) ٤٧

زَيْدٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا نَظَرْتَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْ: سُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً، وَ جَعَلَ فِيهَا سِرَاجاً وَ قَمَراً مُنِيراً، وَ جَعَلَ لَنَا نُجُوماً قَبْلَهُ نَهْتَدِي بِهَا إِلَى التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَ النَّجْمِ؛ اللَّهُمَّ! كَمَا هَدَيْتَنَا إِلَى التَّوَجُّهِ إِلَيْكَ «٢» وَ إِلَى قِبْلَتِكَ الْمَنْصُوبَةِ لِخَلْقِكَ، فَاهْدِنَا إِلَى نُجُومِكَ الَّتِي جَعَلْتَهَا أَمَاناً لِأَهْلِ الْأَرْضِ وَ لِأَهْلِ السَّمَاءِ «٣» حَتَّى نَتَوَجَّهَ بِهِمْ إِلَيْكَ، فَلَا يَتَوَجَّهَ الْمُتَوَجِّهُونَ إِلَيْكَ إِلَّا بِهِمْ، وَ لَا يَسِيلُكَ الطَّرِيقُ إِلَيْكَ مِنْ سِلكٍ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَ لَا لَزِمَ الْمَحَجَّةَ مَنْ لَمْ يَلْزَمْهُمْ، اسْتَمْسَكَ «٤» بِعُرْوَةِ اللَّهِ الْوُثْقَى، وَ اعْتَصَمْتُ بِحَبْلِ اللَّهِ الْمَتِينِ، وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ\*، وَ مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ الْأَرْضِ، وَ مِنْ شَرِّ مَا خَرَجَ [مِنْهَا] «٥» وَ لَمَّا خَوَّلَ وَ لَمَّا قُوَّهَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ اللَّهُمَّ! رَبِّ السَّقَمِ الْمَرْفُوعِ، وَ الْبَحْرِ الْمَكْفُوفِ، وَ الْفُلْكِ الْمَسْجُورِ، وَ النُّجُومِ الْمُسَيَّخَرَاتِ، وَ رَبِّ هُودِ بْنِ آسِيَةَ صَبَلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ عَافِنِي مِنْ كُلِّ حَيْهٍ وَ عَقْرَبٍ، وَ مِنْ جَمِيعِ هَوَامِّ الْأَرْضِ وَ الْهَوَاءِ وَ السَّبَاعِ وَ مِمَّا «٧» فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ، وَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ وَ سُكَّانِ الْأَرْضِ وَ الْهَوَاءِ.

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٦ / ٨٤ / ٢ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّزِسِيِّ.

(٢) لَمْ يُرَدُّ «إِلَيْكَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَ أَهْلِ السَّمَاءِ».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «أَسْتَمْسَكَ».

(٥) لَمْ يُرَدُّ «مِنْ شَرِّ» فِي «س» وَ «ه».



(٦) لَمْ يُرَدُّ «مِنْ شَرِّ» فِي «س» وَ «ه».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «مِمَّا» بِدُونِ وَآو.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٠٩

قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا هُوَ بِنُ آسِيَّةَ؟ قَالَ: كَوَكْبَةٌ فِي السَّمَاءِ حَفِيَّةٌ تَحْتَ الْوُسْطَى مِنْ الثَّلَاثِ الْكَوَاكِبِ الَّتِي فِي بَنَاتِ النَّعْشِ الْمُتَفَرِّقَاتِ، ذَلِكَ أَمَانٌ مِمَّا قُلْتُ. (١)

(٢٠١) ٤٨ .

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَعَشَارَ (٢) الْمُلُوكِ وَأَبْنَاءِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُصِغِرُ نِعَمَ اللَّهِ (٣) فِي أَعْيُنِكُمْ [وَيُعَقِّبُكُمْ كُفْرًا].

وَ إِيَّاكُمْ وَ مُجَالِسَةَ الْمُلُوكِ وَأَبْنَاءِ الدُّنْيَا؛ فَفِي ذَلِكَ ذَهَابُ دِينِكُمْ (٤) وَ يُعَقِّبُكُمْ نِفَاقًا، وَ ذَلِكَ دَاءٌ دَوِيٌّ لَا شِفَاءَ لَهُ، وَ يُورِثُ (٥) قَسَاوَةَ الْقَلْبِ، وَ يَسْلُبُكُمْ الْخُشُوعَ.

وَ عَلَيْكُمْ بِالْأَشْكَالِ مِنَ النَّاسِ وَ الْأَوْسَاطِ مِنَ النَّاسِ؛ فَعِنْدَهُمْ تَجِدُونَ مَعَادِنَ الْجَوْهَرِ (٦).

وَ إِيَّاكُمْ أَنْ تَمُدُّوا أَطْرَافَكُمْ إِلَى مَا فِي أَيْدِي (٧) أَبْنَاءِ الدُّنْيَا؛ فَمَنْ مَدَّ طَرْفَهُ إِلَى ذَلِكَ، طَالَ حُزْنُهُ، وَ لَمْ يُشَفَّ غَيْظُهُ، وَ اسْتُصْغِرَ نِعَمَ اللَّهِ (٨) عِنْدَهُ، فَيَقِلُّ شُكْرُهُ لِلَّهِ. وَ أَنْظِرْ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَكَ، فَتَكُونَ لِأَنْعَمِ اللَّهِ شَاكِرًا وَ لِمَزِيدِهِ مُسْتَوْجِبًا، وَ لِجُودِهِ سَاكِنًا (٩). (١٠)

(٢٠٢) ٤٩ .

زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَ مُجَالِسَةَ اللَّعَانِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْفِرُ (١١) عِنْدَ اللَّعَانِ، وَ كَذَلِكَ تَنْفِرُ عِنْدَ

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٧ / ١٨٦ / ١ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ التَّرْسِيِّ.

(٢) فِي «مَجَّ»: «غَشِيَانُ الْمُلُوكِ».

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «نِعْمَةُ اللَّهِ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «ه».

(٥) فِي «س»: «وَ تَوَرَّثَ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «الْجَوَاهِرِ».

(٧) فِي «ح»: «يَدِ أَبْنَاءِ».

(٨) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «نِعْمَةُ اللَّهِ».

(٩) فِي «مَجَّ»: «سَاكِبًا».

(١٠) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٥ / ٣٦٧ / ٧٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ التَّرْسِيِّ.

(١١) فِي «س»: «تَنْفِرُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٠

الرَّهَانِ. وَ إِيَّاكُمْ وَ الرَّهَانَ الْإِلَّاهَانَ الْخُفَّ وَ الْحَافِرَ وَ الرَّيْشَ؛ فَإِنَّهُ تَحْضُرُ (١) الْمَلَائِكَةُ، فَإِذَا سَمِعَتْ اثْنَانِ (٢) يَتَلَاَعَنَانِ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ! بَدِّعِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ لَا تَجْعَلْ ذَلِكَ إِلَيْنَا وَاصِلًا، وَ لَا تَجْعَلْ لِلْغِنَىكَ وَ سَخَطِكَ وَ نَقَمَتِكَ إِلَيَّ وَ إِلَيَّ (٣) الْإِسْلَامَ وَ أَهْلَهُ مَسَاغًا (٤).

اللَّهُمَّ! قَدِّسِ الْإِسْلَامَ وَ أَهْلَهُ تَقْدِيسًا لَا يُسَبِّغُ (٥) إِلَيْهِ سَخَطُكَ (٦)، وَ اجْعَلْ لِعَنِكَ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْلَ دِينِكَ وَ حَارَبُوا رَسُولَكَ، وَ وَلِيكَ، وَ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَ أَهْلَهُ، وَ زَيَّنَّهُم بِالتَّقْوَى وَ جَبَّبَهُم الرَّدَى. (٧)

٥٠ (٢٠٣).

زَيْدٌ قَالَ: سئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الزَّبِيبِ يُدْقُ وَيُلْقَى فِي الْقَدْرِ، ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَيُوقَدُ تَحْتَهُ؟ فَقَالَ «٨»:  
لَا تَأْكُلُهُ حَتَّى يَذْهَبَ الثُّلُثَانِ وَيَبْقَى الثُّلُثُ؛ فَإِنَّ النَّارَ قَدْ أَصَابَتْهُ، قُلْتُ: فَالزَّبِيبُ كَمَا هُوَ - يُلْقَى فِي الْقَدْرِ وَيُصَبُّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُطْبَخُ وَيُصْفَى  
عَنْهُ الْمَاءُ؟ قَالَ: فَكَذَلِكَ «٩» هُوَ سِوَاءٍ إِذَا أَدَّتِ الْحَلَاوَةُ إِلَى الْمَاءِ، فَصَارَ حُلُومًا بِمَنْزِلَةِ الْعَصِيرِ، ثُمَّ نَشَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُصِيبَهُ النَّارُ فَقَدْ حُرِّمَ، وَ  
كَذَلِكَ إِذَا أَصَابَهُ النَّارُ، فَأَغْلَاهُ فَقَدْ فَسَدَ. «١٠»

٥١ (٢٠٤).

زَيْدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَا زَالَتِ الْخَمْرُ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَعِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا وَإِنَّهُ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ نَبِيًّا، وَلَا  
يُرْسِلُ

(١) فِي «س» وَ «ه»: «تَحْضُرُهُ».

(٢) كَذَا فِي النُّسخ.

(٣) وَ فِي «ح» وَ «م»: «وَلَيْتِي» بَدَلَ «وَأِلَى».

(٤) فِي «ح»: «مَسَاعًا».

(٥) كَذَا فِي «س» وَ «مَجَّ» وَ فِي «ح» وَ «م»: «لَا يَسِيعُ».

(٦) كَذَا فِي «م» وَ «ه» وَ فِي «ح» وَ «س»: «لِحِظْكَ».

(٧) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٧٥ / ٢٤٢ / ٧١ وَ ج ١٠٣ / ١٩٢ / ١٥ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّرْسِيِّ.

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٩) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «فَقَالَ: كَذَلِكَ».

(١٠) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٦٦ / ٥٠٦ / ٨ وَ ج ٧٩ / ١٧٧ / ٨ عَنْ كِتَابِ زَيْدِ النَّرْسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢١١

رَسُولًا «١» إِلَّا وَيَجْعَلُ فِي شَرِيْعَتِهِ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، وَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ حَرَامًا فَأَحَلَّهُ مِنْ بَعْدِ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ «٢»، وَ لَا أَحَلَّ اللَّهُ حَلَالًا قَطُّ، ثُمَّ حَرَّمَهُ.  
«٣»

تم كتاب زيد النرسي [صورة ما كتب في آخر النسخة الخطية] - وهي بخط الشيخ الحرّ رحمه الله - نقلًا عن خط ملام رحيم الجامي  
شيخ الإسلام نقلًا عن المنتسخ منه «٤»: كتبه «٥» منصور بن الحسن بن الحسين الآبي في ذي الحجة سنة أربع وسبعين و ثلاثمائة «٦»  
وَ الْحَمْدُ «٧» لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطاهرين «٨»

(١) فِي «س» وَ «ه»: «وَأَوْ رَسُولًا».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «إِلَّا لِمُضْطَرِّ».

(٣) بحار الأنوار: ٦٦ / ٤٨٨ / ٢٣ عن كتاب زيد النرسي.

(٤) فِي «ه» بَدَلَ مَا بَيْنَ الْعَلَامَتَيْنِ هَكَذَا: «صُورَةٌ مَا فِي النسخة التي كتبت عليها».

(٥) فِي «س» وَ «ه» «هُوَ كِتَابٌ» بَدَلَ «كُتِبَ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «كَذَا فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ السَّيِّدِ نَصَرَ اللَّهُ طَابَ ثَرَاهُ» وَ فِي «ه» زِيَادَةٌ وَ هِيَ «انتهى. وَ الحمد لله رب العالمين».

(٧) وَقَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَ مَا بَعْدَهَا فِي «س» وَ «ه» بَعْدَ كَلِمَةِ «النرسي».

(٨) في «ح» و «س» و «ه»: «و آله الطيبين الطاهرين».

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٣

### كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي

#### إشارة

عن حميد بن شعيب السبيعي «١» و عبد الله بن طلحة النهدي و أبي الصباح الكناني «٢» و ذريح بن يزيد المحاربي و غيرهم من الشيوخ رواية أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري أيده الله «٣» بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به نستعين «٤»

#### [أخبار حميد بن شعيب عن جابر الجعفي]

١ (٢٠٥)

الشيخ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد بن إبراهيم التلعكبري أيده الله، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زِيَادِ الدُّهْقَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَزْدِيِّ الْبُرَازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ شُعَيْبِ السَّبْعِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ لَمَّا يَكُونُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى اللَّهِ، وَ يَنْظُرَ اللَّهُ إِلَيْهِ «٥»، فَلْيَتَوَلَّ «٦» آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ يَبْرَأْ مِنْ عَدُوِّهِمْ، وَ يَأْتَمْ بِالْإِمَامِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ «٧»،

(١) فِي «س» وَ «ه»: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبِ السَّبْعِيِّ».

(٢) فِي «ه»: «الكتابي».

(٣) فِي «س»: «رَحِمَهُ اللَّهُ». وَ «ه» خَالِيَهُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «وَ بِهِ ثِقَتِي».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «وَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «فَلْيَتَوَلَّ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «كَذَلِكَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٤

نَظَرَ إِلَى اللَّهِ، وَ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ. «١»

٢ (٢٠٦).

جَعْفَرُ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ جَابِرِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَ مَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَ مَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَ مَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ. اللَّهُمَّ! مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَأَحِبَّهُ، وَ مَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَأَبْغَضْهُ. اللَّهُمَّ! إِنِّي أَحْبُّ عَلِيًّا فَأَحِبَّهُ «٢».

٣ (٢٠٧).

جَعْفَرُ، عَنْ حَمِيدِ، عَنْ جَابِرِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: التَّارِكُونَ وَلَايَةَ عَلِيٍّ خَارِجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. «٣»

٤ (٢٠٨) .

جَابِرٌ قَالَ: «٤» قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
وَلَا يَتَنَا وَلَا يَتُنَا اللَّهُ الَّتِي لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا قَطُّ إِلَّا بِهَا «٥».

٥ (٢٠٩) .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
مَا ضَرَّ مَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَيْعَتِنَا مَا أَصَابَهُ مِنَ الدُّنْيَا وَ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ

(١) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْمَحَاسِنِ: ١/ ١٣٣ / ١٦٥ عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْإِمَامِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ، قُرْبِ  
الْإِسْنَادِ: ٣٥١ عَنْ الزُّبَيْرِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ الرُّضَا، عَنْهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٢) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: بِشَارَةَ الْمُضِطَفِيِّ: ٢٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،  
نَهَجِ الْحَقِّ: ٢٥٩ عَنْ السَّلْمَانَ، الْمَنَاقِبِ لِابْنِ شَهْرِ آشوب: ٣ / ٢٠٥ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَسَلْمَانَ، رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ: ١١٦، تَفْسِيرِ  
فُرَاتِ الْكُوفِيِّ: ٥٤٥ / ٧٠٠ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ كُلِّهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ لَيْسَ فِي كُلِّهَا تَمَامَ الْحَدِيثِ، بَلْ  
نَقَلُوا شَطْرًا مِنَ الْحَدِيثِ، الْإِسْتِيعَابِ: ٣ / ٢٦٥، ذَخَائِرِ الْعُقَبِيِّ:

١٢٢ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ شَاسِ الْأَسْلَمِيِّ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذَيْلُهُ.

(٣) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٢٩٧ / ٥٩٨ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ حَمِيدَةَ، عَنْ جَابِرِ.

(٤) لَمْ يَرُدِّ «جَابِرٍ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ١ / ٤٣٧ / ٣، الْأَمَالِي لِلطُّوسِيِّ: ١٤١٢ / ٦٧١ كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،  
الْأَمَالِي لِلْمُفِيدِ: ١٤٢ / ٩ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٧٥ / ٩ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَ كُلِّهَا عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ح ٦ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ شُعَيْبِ السَّبْعِيِّ، عَنْ جَابِرِ وَ ح ٧ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ ح ٨ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٥

يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَشِيشَ «١».

٦ (٢١٠) .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّمَا شَيْعَتُنَا مَنْ تَابَعَنَا وَ لَمْ يُخَالَفْنَا وَ إِذَا خِفْنَا خَافَ «٢» وَ إِذَا أَمْنَا أَمِنَ، فَأَوْلَيْكَ شَيْعَتُنَا حَقًّا. «٣»

٧ (٢١١) .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ حَدِيثَنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ، لَا يُؤْمِنُ بِهِ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، أَوْ عَبْدٌ ائْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلإِيمَانِ فَمَا عَرَفَتْ «٤» قُلُوبُكُمْ فَخُذُوهُ، وَ  
مَا أَنْكَرَتْ فَرُدُّوهُ إِلَيْنَا. «٥»

٨ (٢١٢) .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

مَا أَحَدٌ أَكْذَبَ عَلَى اللَّهِ، وَ لَا عَلَى رَسُولِهِ مِمَّنْ كَذَّبْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَوْ كَذَّبَ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ  
عَنِ اللَّهِ، فَإِذَا كَذَّبْنَا فَقَدْ كَذَّبَ اللَّهُ وَ رَسُولَهُ. «٦»

(١) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: شرح الأخبار: ٣ / ٤٦٢ / ١٣٥١ عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام، تفسير فرات الكوفى: ٤٦٨ / ٦١٣ معنعنا عن جابر.

(٢) لم يرد «وإذا خفنا خاف» فى «س» و «ه».

(٣) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: قرب الإسناد: ٣٥٠ / ١٢٦٠ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الإمام الرضا عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام، تفسير العياشى: ٢ / ١١٧ / ١٦٠ و ص ٢٦١ / ٣٣ عن أحمد بن محمد، عن الإمام الرضا عليه السلام.

(٤) فى «س» و «ه»: «ما عرفت».

(٥) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافى: ١ / ٤٠١ / ١ عن عمّار بن مروان، الخرائج و الجرائح: ٢ / ٧٩٣ / ١، مختصر بصائر الدرجات: ١٢٣ كلاهما عن المنخل و كلّها عن جابر، عنه عليه السّلام، عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و فيه رواه بطريقين: الأولى ... الأخرى عن سعد و عن أبي حمزة الثمالى، بصائر الدرجات: ٢١ / ١ عن المنخل، عن جابر، عنه عليه السّلام، عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و ح ٢ عن أبي حمزة الثمالى، عن الإمام زين العابدين عليه السلام و ح ٣ عن أبي الجارود و ح ٤ عن أبي بصير و ح ٥ عن الأصبغ بن نباته، عن الإمام علىّ عليه السّلام و ص ٢٢ / ٦ عن أبي حمزة و ح ٧ عن المفضل، عن الإمام الصادق عليه السّلام، إعلام الورى: ١ / ٥٠٩، المناقب لابن شهر آشوب: ٤ / ٢٠٦ كلاهما عن معروف بن خرّبوذ، الخصال: ٢٠٨ / ٢٧، معانى الأخبار: ١ / ١٨٩ كلاهما عن شعيب الحدّاد، روضة الواعظين: ٢٣٣ و الثلاثة الأخيرة عن الإمام الصادق عليه السلام، بشارة المصطفى: ١٤٨، تفسير فرات الكوفى: ٥٥ كلاهما عن الأصبغ بن نباته، عن الإمام علىّ عليه السّلام و كلّها نحوه، بحار الأنوار: ٢ / ١٩١ / ٢٨ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٦) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: قرب الإسناد: ٣٥٠ / ١٢٦٠ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الإمام الرضا عليه السلام، عنه عليه السلام، بحار الأنوار: ٢ / ١٩١ / ٢٩ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٦

(٢١٣) ٩

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ الْمُؤْمِنَ بَرَكَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ حُبَّةٌ لِلَّهِ «١».

(٢١٤) ١٠

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ لَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَاتَ يَوْمٍ - وَهُوَ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ -:

اللَّهُمَّ! أَعْطِ تَلْفًا وَ مُنْقَلَبًا إِلَى النَّارِ مَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا وَ عَادَاهُ وَ أَعَانَ عَلَى ظُلْمِهِ وَ ظَلَمَهُ حَقَّهُ، اللَّهُمَّ! أَعْطِ خَلْفًا وَ مُنْقَلَبًا إِلَى الْجَنَّةِ مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا وَ تَوَلَّاهُ وَ أَبْغَضَ مَنْ عَادَاهُ وَ أَعَانَهُ عَلَى حَقِّهِ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ يَبْغِضُ عَلِيًّا وَ يُعَادِيهِ وَ يُعِينُ عَلَى ظُلْمِهِ، وَ يَظْلِمُهُ حَقَّهُ؟ قَالَ: فَصَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَقَدْ هَلَكْتَ أَنْتِ وَ أَبُوكَ أَنْ كَانَ أَبُوكَ أَوَّلَ مَنْ يُعِينُ عَلَى ظُلْمِهِ، وَ كُنْتَ أَنْتِ فِيمَنْ عَادَاهُ، قَالَ: فَقَالَتْ: يُجِيرُنِي اللَّهُ أَنَا وَ أَبِي عَنْ ذَلِكَ.

(٢١٥) ١١

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: النَّارُ كُونُ لَوْلَايَةِ عَلِيٍّ، وَ الْمُنْكَرُونَ لِفَضْلِهِ، وَ الْمُضَاهُونَ أَعْدَاءَهُ خَارِجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَقَدْ هَلَكَ الْمُبْغِضُونَ عَلِيًّا، وَ النَّارُ كُونُ لَوْلَايَتِهِ، وَ الْمُنْكَرُونَ لِفَضْلِهِ، وَ الْمُضَاهُونَ أَعْدَاءَهُ، وَ إِنِّي لَأَجِدُ قَلْبِي سَلِيمًا لِعَلِيٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَدَقَتْ وَ تَحَزَّزَتْ «٢» أَمَا إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ «٣» وَ لَا يُرْكَبُهُمْ وَ لَا يَكَلِّمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

(٢١٦) ١٢

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ وَشِدَّةِ تَغْيِظِهَا وَزَفِيرِهَا وَفَرْنِهَا وَحَمِيمِهَا مَنْ عَادَى عَلِيًّا وَتَرَكَ

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْإِحْتِصَاصُ: ٢٧ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، تُحْفِ الْعُقُولُ: ٤٨٩ عَنْ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِيهِ «حَجَّةٌ عَلَى الْكَافِرِ» يَدُلُّ «حَجَّةٌ لِلَّهِ»، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢/٢٨٣/٦٢ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «تَحَرَّرْتُ».

(٣) لَمْ يُرَدِّ «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٧

وَلَايَتُهُ، وَأَحَبُّ مَنْ عَادَاهُ، فَقَالَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: وَاللَّهِ «١» مَا أَعْرَفُ مِنْ أَصْحَابِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يُحِبُّ عَلِيًّا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، قَالَ: فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْقَلِيلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيرٌ، وَمَنْ تَعْرِفِينَ مِنْهُمْ؟  
قَالَتْ «٢»: أَعْرَفُ أَبَا ذَرٍّ وَالْمِقْدَادَ وَسَيْلَمَانَ، وَقَدْ تَعَلَّمْتُ أَنِّي أَحَبُّ عَلِيًّا بِحُبِّكَ إِيَّاهُ وَنَصَّيْحَتِهِ «٣» لَكَ، قَالَ: فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَدَقْتَ إِنَّكَ صِدِّيقَةٌ افْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَكَ لِلْإِيمَانِ «٤».

(٢١٧) ١٣ .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: اللَّهُمَّ! إِنَّكَ أَمَرْتَنِي بِحُبِّ عَلِيٍّ، فَأَحَبُّ مَنْ يُحِبُّهُ «٥»، وَأَبْغَضُ مَنْ أَبْغَضَهُ، اللَّهُمَّ! إِنَّكَ أَمَرْتَنِي أَنْ أُوَاحِيَ عَلِيًّا، فَأَخَيْتُهُ، فَنِعْمَ الْأَخُ وَجِدْتُهُ، اللَّهُمَّ! إِنَّكَ جَعَلْتَهُ وَزِيرِي، فَنِعْمَ الْوَزِيرُ وَجَدْتُهُ، اللَّهُمَّ! إِنَّكَ جَعَلْتَهُ الْهَادِيَ مَعِيَ فِي طِينَتِي، فَنِعْمَ الْهَادِيَ وَالْمُتَّبِعُ، اللَّهُمَّ! إِنَّكَ جَعَلْتَهُ الْقَائِدَ وَالِدَّاعِيَ إِلَى الْجَنَّةِ مِنْ صِدْقِهِ وَاتَّبَعْتُ أَمْرَهُ، اللَّهُمَّ! أَنْتَ جَعَلْتَهُ حُجَّةً عَلَيَّ مِنْ عَصَاهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ، اللَّهُمَّ! إِنِّي قَدْ بَلَّغْتُ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ فِي عَلِيٍّ وَبَيْنَهُ، اللَّهُمَّ! إِنِّي لَمْ أَقُلْ فِي عَلِيٍّ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ، اللَّهُمَّ! فَمَنْ صَدَّقَنِي فِيمَا قُلْتُ فِي عَلِيٍّ وَاتَّبَعَنِي عَلَيْهِ «٦» فَهُوَ مِنِّي، اللَّهُمَّ! وَمَنْ كَذَّبَ بِمَا قُلْتُ فِي عَلِيٍّ وَتَرَكَ أَمْرِي فِيهِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنِّي.

(٢١٨) ١٤ .

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَتَانِي جَبْرَائِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُحِبَّ عَلِيًّا، وَأَنْ تَأْمُرَ بِحُبِّهِ وَوَلَايَتِهِ؛ فَإِنِّي مُعْطٍ أَحِبَّاءَ عَلِيٍّ الْجَنَّةَ خُلْدًا بِحُبِّهِمْ إِيَّاهُ، وَمُدْخِلُ أَعْدَائِهِ وَالتَّارِكِينَ وَوَلَايَتَهُ النَّارَ جَزَاءً

(١) لَمْ يُرَدِّ «وَاللَّهُ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَتْ».

(٣) فِي «ح»: «نَصَّحْتُهُ».

(٤) بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا مَرَّ؛ فَإِنَّ حَوَاشِيَ الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ يُؤَيِّدُ مَضْمُونِ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثِ الْعَاشِرِ وَالْحَادِيَ عَشَرَ. وَكَذَلِكَ يُوجَدُ شَوَاهِدٌ لَهَا فِي مَكَاتِبِهِ الْبَرْنَطِيِّ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «أَحَبَّهُ».

(٦) لَمْ يُرَدِّ «عَلَيْهِ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٨

بِعَدَاوَتِهِمْ إِيَّاهُ وَتَرْكِهِمْ وَوَلَايَتَهُ. «١»

. (٢١٩) ١٥

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَيِّبَ اللَّهَ جَسَدَهُ فَلَا يَأْكُلُ إِلَّا طَيِّبًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ  
عَلِيمٌ. (٢)

. (٢٢٠) ١٦

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
وَاللَّهِ (٣) لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ مِنَّا رَجُلًا أَهْلَ الْبَيْتِ (٤) يَعْمَلُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَا يَرَى مُنْكَرًا إِلَّا أَنْكَرَهُ. (٥)

. (٢٢١) ١٧

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَعْدَ هُدَى مِنَ اللَّهِ (٦) قَالَ: يَعْنِي مَنْ يَتَّخِذُ دِينَهُ رَأْيَهُ بَعْدَ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى.  
وَقَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (٧):  
يَعْنِي (٨) الصَّادِقِينَ الْأَيْمَةَ وَالْمُصَدِّقِينَ بِطَاعَتِهِمْ.  
وَقَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ (٩)

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْمَنَابِقِ لِلخَوَارِزْمِيِّ: ٢٩٦ / ٣٠١ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ،  
كَتَبُ الْعُمَالِ: ٥ / ٧٢٣ / ١٤٢٤٢ نُقْلًا عَنْ ابْنِ عَسَاكِرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.  
(٢) الْمُؤْمِنُونَ (٢٣): ٥١.

(٣) لَمْ يَرِدْ «وَاللَّهِ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ الصَّحِيحُ: «مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ رَجُلًا».

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي ٨ / ٣٩٦ / ٥٩٧ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، قُرْبِ الْإِسْنَادِ:

٣٥٠ / ١٢٦٠ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الْإِمَامِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كِلَاهُمَا بَزِيَاذَةٌ فِي أَوْلَاهُمَا.  
(٦) الْقَصَصِ (٢٨): ٥٠.

(٧) التَّوْبَةِ (٩): ١١٩.

(٨) فِي «س»: «قَالَ: يَعْنِي».

(٩) الْحَدِيدِ (٥٧): ٢٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٢١٩

قَالَ: حَسَنًا وَ حَسِينًا وَ يَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ (١) يَعْنِي إِمَامًا تَأْتُمُونَ بِهِ.  
وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا كَذَبَ وَلِيُّ اللَّهِ (٢) قَطُّ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ. (٣)

. (٢٢٢) ١٨

جَابِرٌ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ لِأَبِيهِ وَ أُمِّهِ، وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْمُؤْمِنَ مِنْ طِينَةِ جَنَانِ السَّمَاوَاتِ وَ أَجْرَى فِي صُورِهِمْ مِنْ رِيحِ رُوحِهِ فَلِذَلِكَ هُمْ  
إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَ أُمَّ. (٤)

. (٢٢٣) ١٩

جَابِرٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «٥» وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا «٦» يَعْنِي لَوْ أَنَّهُمْ «٧» اسْتَقَامُوا عَلَى الْوَلَايَةِ فِي الْأَصْلِ تَحْتَ الْأُظْلَةِ حِينَ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ ذُرِّيَّتِهِ آدَمَ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا يَعْنِي لَأَسْقَيْنَاهُمْ أَظْلَتَهُمُ الْمَاءَ الْعَذْبَ «٨» الْفُرَاتِ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ «٩» يَعْنِي عَلَيْنَا، وَفَتْنَهُمْ فِيهِ كَفَرُهُمْ بَوْلَايَتِهِ.

(١) الْحَدِيدِ (٥٧): ٢٨.

(٢) فِي «ح»: «وَلِيُّ لِلَّهِ».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ١/٣٧٤، ١، الْغَيْبَةُ لِلنُّعْمَانِيِّ: ٧/١٣٠، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قُرْبِ الْإِسْنَادِ: ٣٥٠/١٢٦٠، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١/١٣، عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٢ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٣ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ وَح ٤ عَنْ غَالِبِ النَّحْوِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَائِلٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِي كُلِّهَا ذَيْلُهُ.

الْكَافِي: ١/٢٠٨، ٢ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ص ٨٦/٤٣٠، تَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ: ٢/٣٥٢، وَ كِلَاهُمَا عَنْ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تَفْسِيرِ فُرَاتِ الْكُوفِيِّ: ٤٦٨/٦١٣، مُعَنَّأً عَنْ جَابِرٍ، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٢/٣١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِي الْخَامِسَةِ الْأَخِيرَةِ صَدْرُهُ.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢/١٦٦، ٢، الْمُؤْمِنِينَ: ٨٧/٣٩، الْمُحَاسِنِينَ: ١/٢٢٦، ٤٠٥، كُلُّهَا عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ وَ ح ٤٠٦ وَ ٤٠٧ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ وَ كُلِّهَا نَحْوَهُ.

(٥) لَمْ يُرَدُّ «عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» فِي «س» وَ «ه».

(٦) الْجِنِّ (٧٢): ١٦.

(٧) فِي «س»: «أَنََّّهُمْ لَوْ» وَ فِي «ه»: «يَعْنِي لَوْ اسْتَقَامُوا».

(٨) أَيْ صَبَبْنَا عَلَى طَيْبَتِهِمُ الْمَاءَ الْعَذْبَ الْفُرَاتِ، لَا الْمَاءَ الْمِلْحَ الْأَجَاجَ كَمَا مَرَّ فِي أَخْبَارِ الطَّيْنَةِ (بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢٤/٢٨/٥).

(٩) الْجِنِّ (٧٢): ١٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٠

وَ مِمَّنْ يُعْرَضُ «١» يَعْنِي مِمَّنْ جَرَى فِيهِ مِمَّنْ شَتَرَكَ إِبْلِيسَ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ «٢» يَعْنِي عَلَيْنَا هُوَ الذِّكْرُ فِي بَطْنِ الْقُرْآنِ وَ رَبُّنَا رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعْدًا «٣» يَعْنِي عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ الصَّعْدِ وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ «٤» يَعْنِي الْأَوْصِيَاءَ لِلَّهِ «٥».

. (٢٢٤) ٢٠

قَالَ جَعْفَرٌ: وَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

إِنَّ عَلَيْنَا كَانَ يَقُولُ: اقْتَرَبُوا اقْتَرَبُوا وَ اسْأَلُوا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَقْبَضُ قَبْضًا «٦»، وَ يَضْرِبُ بِيَدِهِ عَلَى بَطْنِهِ، وَ يَقُولُ: أَمَا وَ اللَّهُ مَا هُوَ مَمْلُوءٌ شَحْمًا، وَ لَكِنَّهُ مَمْلُوءٌ عِلْمًا، وَ اللَّهُ مِمَّا مِنْ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَ لَا فِي الْأَرْضِ فِي بَرٍّ «٧» وَ لَا بَحْرٍ «٨» وَ لَا سَهْلٍ «٩» وَ لَمَّا جَبَلَ إِلَّا وَ أَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ، وَ فِي أَيِّ يَوْمٍ وَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ نَزَلَتْ. «١٠»

. (٢٢٥) ٢١

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

إِنَّ عَلَيْنَا كَانَ يَقُولُ: لَا يَزَالُ النَّاسُ يَنْتَقِصُونَ حَتَّى لَا يُقَالَ: اللَّهُ اللَّهُ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَلِكَ ضَرَبَ يَعْشُوبُ الدِّينِ بِجَدَنِيهِ «١١»، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ أَقْوَامًا مِنْ أَطْرَافِهَا يَجِئُونَ قَرَعًا كَقَرَعِ



- (١) الْجَنِّ (٧٢): ١٧.
- (٢) الْجَنِّ (٧٢): ١٧.
- (٣) الْجَنِّ (٧٢): ١٧.
- (٤) الْجَنِّ (٧٢): ١٨.
- (٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: تَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ: ٣٩١ / ٢، مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١٦٨ كِلَاهُمَا عَنْ قَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَصَ ١٧٤ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْحَضْرَمِيِّ، تَفْسِيرِ فُرَاتِ الْكُوفِيِّ: ٥٠٩ / ٦٦٥ مَعْنَاءً وَكُلَّهَا عَنْ جَابِرِ نَحْوَهُ.
- (٦) فِي «س» وَ «ه»: «يُفِيضُ فَيُضَا».
- (٧) لَمْ يَرِدْ «فِي بَرٍّ» فِي «س» وَ «ه».
- (٨) فِي «س» وَ «ه»: «وَلَا فِي بَحْرٍ».
- (٩) فِي «ه»: «وَلَا فِي سَهْلٍ».
- (١٠) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١١٢ / ١٨٦ / ١ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.
- (١١) الْيَعْسُوبُ: السَّيِّدُ وَالرَّيْسُ وَالْمُقَدَّمُ. أَصْلُهُ فَحْلُ النَّحْلِ. وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ ذَكَرَ فِتْنَةً، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ ذَلِكَ ضَرَبَ يَعْسُوبَ الدِّينِ بِذَنْبِهِ» أَيُّ فَارَقَ أَهْلَ الْفِتْنَةِ، وَضَرَبَ فِي الْأَرْضِ ذَاهِبًا فِي أَهْلِ دِينِهِ وَاتَّبَاعِهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى رَأْيِهِ وَهُمْ الْأَذْنَابُ. وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ: «الضَّرْبُ بِالذَّنْبِ هَاهُنَا مِثْلُ لِلإِقَامَةِ وَالثَّبَاتِ»، يَعْنِي أَنَّهُ يَثْبُتُ هُوَ وَمَنْ تَبِعَهُ عَلَى الدِّينِ .. (النَّهَائِيَّةُ: ٣ / ٢٣٤).
- الأصول الستة عشر، ص: ٢٢١
- الْخَرِيفُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَسْمَاءَهُمْ وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، وَأَسْمَ أَمِيرِهِمْ، وَمَنَاخَ رِكَابِهِمْ. «١»
- ٢٢ (٢٢٦).
- قَالَ جَابِرٌ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُسَمِّي شَعْبَانَ شَهْرَ الصَّبْرِ «٢»، وَكَانَ يَصْبِرُ عَلَيْهِ فَيَصُومُهُ، ثُمَّ يَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِيَوْمٍ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ. «٣»
- ٢٣ (٢٢٧).
- قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ صِيَامُ الدَّهْرِ، وَيَذْهَبْنَ بِوَسَاوِسِ الصَّدْرِ وَبَلَابِلِ الْقَلْبِ.
- «٤»
- ٢٤ (٢٢٨).
- قَالَ جَابِرٌ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا وَابْنَ عَلِيٍّ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْأَمْنِ، فَمَنْ دَخَلَ فِي بَابِ عَلِيٍّ كَانَ مُؤْمِنًا، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ كَانَ كَافِرًا، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ كَانَ فِي الطَّائِفَةِ الَّتِي لِلَّهِ فِيهَا الْمَشِيئَةُ.
- ٢٥ (٢٢٩).
- قَالَ جَابِرٌ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنْ الْعَبْدَ لَيُضِدُّ حَتَّى يَكْتُبَهُ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ، وَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِذَا صَدَقَ قَالَ اللَّهُ: صَدَقَ، وَإِذَا كَذَبَ قَالَ اللَّهُ: كَذَبَ وَفَجَرَ. «٥»

- (١) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الغيبة للطوسي: ٤٧٧ / ٥٠٣ عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام، شرح الأخبار: ٥٦٢ / ٣ / ١٢٣٠ عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن الإمام علي عليه السلام.

(٢) جاء عنوان شهر الصبر كثيرا في كتب الأخبار لشهر رمضان لا للشعبان غير هنا.

(٣) النساء (٤): ٩٢.

(٤) البلابل هي الهموم والأحزان. و بلبلة الصدر: وسواسه. (النهاية: ١/ ١٥٠).

(٥) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ٢/ ١٠٥ / ٩، المحاسن: ١/ ٢٠٨ / ٣٧٠ نحوه و كلاهما عن أبي بصير، مشكاة الأنوار: ٢٩٩ / ٩٢١ و كلها عن الإمام الصادق عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٢

(٢٣٠) ٢٦

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَنَسًا دَخَلُوا عَلَى أَبِي - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَذَكَرُوا لَهُ خُصُومَتَهُمْ مَعَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُمْ: هَيْلٌ تَعْرِفُونَ كِتَابَ اللَّهِ مَا كَانَ فِيهِ نَاسِيخٌ أَوْ مَنْشُوخٌ؟ قَالُوا: لَأَ، فَقَالَ لَهُمْ: وَ مَا يَحْمِلُكُمْ عَلَى الْخُصُومَةِ لَعَلَّكُمْ تُحِلُّونَ حَرَامًا، وَ تُحَرِّمُونَ حَلَالًا وَ لَمَا تَذَرُونَ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَنْ يَعْرِفُ حَلَالَ اللَّهِ وَ حَرَامَهُ، قَالُوا لَهُ أ تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مُرْجِنَةً؟ قَالَ لَهُمْ أَبِي «١»: لَقَدْ عَلِمْتُمْ - وَيَحْكُمُ «٢» - مَا أَنَا بِمُرْجِيٍّ وَ لَكِنِّي أَمَرْتُكُمْ بِالْحَقِّ. «٣»

(٢٣١) ٢٧

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يَدْعُو أَصْحَابَهُ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا سَمِعَ وَ عَرَفَ مَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ، وَ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ شَرًّا طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ، فَلَا يَسْمَعُ وَ لَا يَعْقِلُ، وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ -:

حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ۖ ذٰلِكَ قَوْلٌ أَنفَأَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ «٤» وَ قَالَ: إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمُوتَىٰ وَ لَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذِ ۖ وَ لَوْ أُمْدَبِرِينَ وَ مَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنِ ضَلَالَتِهِمْ «٥» الْآيَةُ «٦».

(٢٣٢) ٢٨

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ كَافِرٍ يُدْرِكُ الدَّجَالَ إِلَّا آمَنَ بِهِ، وَ إِنْ مَاتَ وَ لَمْ يُدْرِكْهُ آمَنَ بِهِ فِي قَبْرِهِ، وَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُدْرِكُ الدَّجَالَ إِلَّا كَفَرَ بِهِ «٧»، وَ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكْهُ كَفَرَ بِهِ فِي قَبْرِهِ، وَ إِنْ بَيْنَ عَيْنِي

(١) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ لَهُمْ: إِنِّي».

(٢) لَمْ يُرِدْ «وَيَحْكُمُ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢/ ١٣٩ / ٥٩ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٤) مُحَمَّدٍ (٤٧): ١٦.

(٥) النَّمْلِ (٢٧): ٨٠ - ٨١.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: تَفْسِيرِ الْقُمِّيِّ: ٢/ ٣٠٣ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، تَفْسِيرِ الْعَيْشِيِّ: ٢/ ٢٧٣ / ٧٧ عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢/ ١٣٩ / ٦٠ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «الَا وَ كَفَرَ بِهِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٣

الدَّجَالِ مَكْتُوبٌ: كَافِرٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ.

(٢٣٣) ٢٩

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَمْرَنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ عَلَى الْكَافِرِينَ، لَا يُقَرَّرُ بِأَمْرِنَا إِلَّا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، أَوْ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، أَوْ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ «١» اِمْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ. «٢»

. (٢٣٤) ٣٠

قَالَ جَابِرٌ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
مَيَّا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ ذَكَرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ إِلَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي نَفْسِهِ، وَمَيَّا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ ذَكَرَ اللَّهَ فِي مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي مَلَأٍ مِنَ  
الْمَلَائِكَةِ.

. (٢٣٥) ٣١

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُتَحَيِّينَ فِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ قَدْ أَضَاءَ نُورٌ وَجُوهِهِمْ وَ نُورٌ أَجْسَادِهِمْ وَ نُورٌ مَنَابِرِهِمْ  
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يُعْرَفُونَ بِهِ، فَيَقَالُ: هَؤُلَاءِ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ. (٣)

. (٢٣٦) ٣٢

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ مَجْلِسٍ يَجْلِسُ فِيهِ أَبْرَارٌ وَ لَا فَجَارٌ، فَيَتَفَرَّقُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرُوا فِيهِ اللَّهَ «٤» إِلَّا

(١) لَمْ يَرُدُّ «مُؤْمِنٍ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ: نَهَجُ الْبَلَاغَةِ: الْخُطْبَةُ ١٨٩، الْخِصَالِ: ١٠ / ٦٢٤ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ  
الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١٢٦، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٩ / ٢٨ وَ ص ٢ / ٢٧ كِلَاهِمَا  
عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ح ٦ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ح ٧ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ص ٢ / ٢٦ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ، الْخَرَائِجِ وَ الْجَرَائِحِ: ٣ / ٧٩٤ / ٢ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كِتَابِ سَلَمِ بْنِ قَيْسٍ: ٢ / ٨٢٧ /  
٣٨ عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١٩١ / ٣٠ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٢٥ / ٤ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ١ / ١٨٢  
عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْمَحَاسِنِ: ١ / ٤١٣ / ٩٤٢ مُرْسَلًا عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
(٤) فِي «س» وَ «ه»: «يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٤

كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. «١»

. (٢٣٧) ٣٣

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي جَعَلْتُ نِصْفَ دُعَائِي لَكَ. قَالَ:  
أَنْتَ إِذَا أَتَيْتَ، ثُمَّ «٢» أَتَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي جَعَلْتُ دُعَائِي كُلَّهُ لَكَ، فَقَالَ «٣»: «إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ كَمَا كَفَاكَ اللَّهُ مَثْوَنَةً الدُّنْيَا وَ  
الْآخِرَةِ، وَ إِنَّ جَعْفَرًا قَالَ: أَ تَدْرُونَ كَيْفَ جَعَلَ دُعَاءَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ إِنَّمَا قَالَ: اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَ  
افْعَلْ بِي كَذَا، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ دَعَا لِنَفْسِهِ».

. (٢٣٨) ٣٤

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: يَا أَيُّهَا «٤» النَّاسُ! أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَ امْسَحُوا مَنَاكِبَكُمْ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ فِيكُمْ خَلَلٌ، وَ لَا تَخْتَلِفُوا،  
فَيَخَالَفَ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ أَلَا فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي، وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَ تَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ «٥» الْآيَةَ. «٦»

. (٢٣٩) ٣٥

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الرَّحِمَ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ! صَلِّ مَنْ وَصَلَنِي، وَ اقْطَعْ مَنْ قَطَعَنِي، وَ هِيَ رَحِمُ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ هُوَ قَوْلُهُ:

وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ «٧» وَكُلِّ ذِي رَحِمٍ. «٨»

(١) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ١ / ٢ / ٤٩٦ / ١ عن الفضيل بن يسار، عن الإمام الصادق عليه السلام نحوه، شرح الأخبار: ٣ / ٤٥٩ / ١٣٤٣ عن أبي بصير، بحار الأنوار: ٧٥ / ٤٦٨ / ٢٠ نقلا عن عدّه الداعي.

(٢) في «س» و «ه»: «و أتاه».

(٣) في «س» و «ه»: «فقال له».

(٤) في «س» و «ه»: «أيها» بدون «يا».

(٥) الشعراء (٢٦): ٢١٨ - ٢١٩.

(٦) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: ثواب الأعمال: ١ / ٢٧٤ / ١، المحاسن: ١ / ١٦٠ / ٢٢٦ كلاهما عن أبي بصير، عن الإمام الصادق عليه السلام وليس فيهما الآية الشريفة، دعائم الإسلام: ١ / ١٥٥ مرسلا عنه صلى الله عليه وآله وليس فيه ذيله.

(٧) الرعد (١٣): ٢١.

(٨) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ١٠ / ١٥١ / ٢ عن فضيل بن يسار، عن الإمام الباقر عليه السلام وليس فيه ذيله وح ٧، الزهد للحسين بن سعيد: ٩٧ / ٣٦ نحوه و كلاهما عن أبي بصير، تفسير العياشي: ٢ / ٢٠٨ / ٢٧ عن العلاء بن الفضيل، و الثلاثة

الأخيرة عن الإمام الصادق عليه السلام.

بيان: «إنّ الرّحم معلّقة بالعرش» قيل: تمثيل للمعقول بالمحسوس و إثبات لحقّ الرّحم على أبلغ وجه، و تعلّقها بالعرش كناية عن مطابقتها حقّها بمشهد من الله ... و قيل: محمول على الظاهر؛ إذ لا يبعد من قدرة الله أن يجعلها ناطقة كما ورد أمثال ذلك في بعض الأعمال أنّه يقول: أنا عملك. (بحار الأنوار: ٧٤ / ١١٥).

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٥

(٢٤٠) ٣٦

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، فَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَمَنْ بِهِ وَنَعَمَلُ بِهِ وَنَدِينُ بِهِ، وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ فَمَنْ بِهِ وَلَا نَعْمَلُ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ «١». «٢»

(٢٤١) ٣٧ .

قَالَ جَابِرٌ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: سَلُّوا رَبَّكُمْ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ؛ فَإِنَّكُمْ لَسِيتُمْ مِنْ رِجَالِ الْبَلَاءِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ يُشْفُونَ «٣» بِالْمَنَاشِيرِ عَلَى أَنْ يُعْطُوا الْكُفْرَ فَلَا يُعْطُوهُ أَبَدًا. «٤»

(٢٤٢) ٣٨ .

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَلِي حِسَابَ الْمُؤْمِنِ، فَيَعْرِفُهُ ذَنْبًا ذَنْبًا، كُلَّمَا عَرَفَهُ ذَلِكَ، قَالَ: نَعَمْ، يَا رَبِّ!، فَيَقُولُ اللَّهُ «٥» قَدْ عَفَوْتُ لَكَ ذُنُوبَكَ، وَيُعْطِي كِتَابَهُ بِبِمِينِهِ، وَيُبَدِّلُ «٦» سَيِّئَاتِهِ حَسَنَاتٍ،

(١) آل عمران (٣): ٧.

(٢) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: تفسير القمّي: ٢ / ٤٥١، تفسير العياشي: ١ / ١١ / ٦ و ص ٤ / ١٦٢ كلّها عن أبي بصير، بصائر الدررجات: ٣ / ٢٠٣ عن وهب بن حفص و كلّها عن الإمام الصادق عليه السلام، بحار الأنوار:

٢ / ٢٣٨ / ٢٩ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٣) فِي «ح»: «يشقوا».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٣٨٩ / ٨٦٧ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ.

(٥) لَمْ يُرِدِ «اللَّهِ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «وَيُبَدَّلُ اللَّهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٦

وَ يَهْبِطُ إِلَى النَّاسِ فَيَقُولُونَ: مَا كَانَ «١» لِهَذَا الْعَبْدِ ذَنْبٌ قَطُّ.

. (٢٤٣) ٣٩

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَتَمَنَّى الْحَسَنَةَ أَنْ يَعْمَلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَإِنْ عَمَلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرٌ «٢»، وَ يَهُمُّ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ عَمَلَهَا كُتِبَ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ «٣».

. (٢٤٤) ٤٠

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَسْعَرَ بْنِ عَمْرٍو «٤» الْجُعْفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَحْجَّ، فَأَعْلَمَنِي شَيْئًا إِذَا كَانَ، أَسْتَرِيحُ «٥» إِلَيْهِ وَ أَمُدُّ إِلَيْهِ عُقْيِي، قَالَ: الشُّفَيَانِيُّ إِذَا مَلَكَ الْكُورَ الْخُمْسَ، يَعْنِي الشَّامَ، فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى كُورِ الشَّامِ فَأَقْبِلُوا إِلَيْنَا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فِي السَّلَاحِ؟ قَالَ: فِي السَّلَاحِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنَّ لَهُ شِرَّةً عَلَى الْمُضَرِّيْنَ، وَ حُطْمَةً عَلَى مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ.

. (٢٤٥) ٤١

جَعْفَرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَاللَّهِ لَأَنْ أُعْطِيَ أَحَا لِي دِرْهَمًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى مِسْكِينٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَ أَنْ أُعْطِيَ دِرْهَمَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِأَرْبَعَةٍ، وَ أَنْ أُعْطِيَ أَرْبَعَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى مِسْكِينٍ [بِثَمَانِيَةٍ فَأَنْ «٦» أُعْطِيَ أَحَا لِي فِي الْإِسْلَامِ سِتَّةَ عَشَرَ دِرْهَمًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى مِسْكِينٍ] «٧» بِضِعْفِهَا إِلَى ارْتِفَاعِ ذَلِكَ.

. (٢٤٦) ٤٢

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ حُمَيْدِ «٨» بْنِ شُعَيْبِ السَّبْعِيِّ، عَنْ جَابِرِ

(١) لَمْ يُرِدْ «كَانَ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «عَشْرًا».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَ إِنْ عَمَلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةٌ».

(٤) فِي «س»: «أَسْعَدَ بْنَ عَمْرٍو» وَ فِي «ه»: «أَسْعَرَ بْنَ عَمْرٍو».

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ٢٢٦

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «إِذَا أَسْتَرِيحُ إِلَيْهِ».

(٦) فِي «س»: «وَ أَنْ».

(٧) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «ه».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «مُحَمَّدٍ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٧

الْجُفْيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: اتَّقُوا هَذِهِ الْمُحَقَّرَاتِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فَإِنَّ لَهَا طَالِبًا، وَلَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: أَذْنِبُ وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: وَنَكُتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْتَنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ (١) وَقَالَ: إِنَّهَا إِنْ تَكَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ (٢) الْآيَةَ. (٣)

٤٣ (٢٤٧).

د- جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْعَبْدَ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا شِبْرَيْنِ، يُدْرِكُهُ الشَّقَاءُ، فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ النَّارَ، وَإِنَّ الْعَبْدَ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا شِبْرَيْنِ، فَتُدْرِكُهُ السَّعَادَةُ، فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ.

٤٤ (٢٤٨).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ جُنُودَ مُجَنَّدَةٍ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ فِي الْأَرْضِ، وَمَا تَنَاكَرَ عِنْدَ اللَّهِ ائْتَلَفَ فِي الْأَرْضِ (٤).

٤٥ (٢٤٩).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ كَلِمَةَ الْحِكْمَةِ تَكُونُ فِي قَلْبِ الْمُنَافِقِ، فَتَجَلْجَلُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى يُخْرِجَهَا فَيَعْبَثُ بِهَا (٥) الْمُؤْمِنُ، وَتَكُونُ كَلِمَةً الْمُنَافِقِ فِي صَدْرِ الْمُؤْمِنِ، فَتَجَلْجَلُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى

(١) يس (٣٦): ١٢.

(٢) لُقْمَانَ (٣١): ١٦.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ٢٧٠ / ١٠ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَص ٢٨٨ عَنْ زِيَادٍ، عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٣٩ / ٣٢٨ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ.

(٤) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْفَقِيه: ٤ / ٣٨٠ / ٥٨١٨، الْإِعْتِقَادَاتِ لِلصَّدُوقِ: ٤٨ كِلَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، عَلِمَ الشَّرَائِعَ: ٨٤ / ٢، مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٢١٥ كِلَاهُمَا. عَنْ حَبِيبٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ، الْمُؤْمِنِ لِلْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٣٩ / ٨٩، الْأَمَالِي لِلصَّدُوقِ: ٢٠٩ / ٢٣٢ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ: ٥٤٠ وَكِلاهُمَا عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٥) كَذَا فِي «س». وَفِي «ح» وَ «ه» وَ «هَامِشِ س»: «فِيوعِيها».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٨

يُخْرِجَهَا فَيَعْبَثُ بِهَا الْمُنَافِقُ. (١)

٤٦ (٢٥٠).

جَعْفَرُ (٢)، عَنْ حَمِيدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ (٣) يَخْطُو خُطُواتٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا (٤) خَطِيئَةً.

٤٧ (٢٥١).

قَالَ جَابِرٌ: وَسَمِعْتُهُ (٥) يَقُولُ: إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ تَرِيدُ أَنْ تَجْلِسَ فِيهِ، فَلَا تَدْخُلْهُ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ، وَإِذَا دَخَلْتَهُ فَاسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ، وَسَلِّمْ، وَحِينَ تَدْخُلُهُ، وَاحْمَدِ اللَّهَ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَهُ. (٦)

٤٨ (٢٥٢).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّهَارَ إِذَا جَاءَ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ! اْعْمَلْ فِي يَوْمِكَ هَذَا خَيْرًا أَشْهَدُ لَكَ عِنْدَ رَبِّكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَإِنِّي لَمْ آتِكَ أَشْهَدُ لَكَ فِي مَا مَضَى وَلَنْ آتِكَ [آتِيكَ فِيمَا بَقِيَ]. وَإِذَا جَاءَ لَيْلِكَ قَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. (٧)

٤٩ (٢٥٣).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(١) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: نهج البلاغة: الحكمة ٧٩، خصائص الأئمة: ٩٤ عن الإمام علي عليه السلام، المحاسن: ٨١ / ٣٦٠ / ٧٧٤ عن أبي بصير وليس في كلها ذئله، بحار الأنوار: ٢ / ٩٤ / ٢٨ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٢) في «س» و «ه»: «جابر».

(٣) لم يرد «مؤمن» في «س» و «ه».

(٤) لم يرد «بها» في «س» و «ه».

(٥) في «س» و «ه»: «سمعت» بدون الواو.

(٦) بحار الأنوار: ٨٤ / ٢١ / ٧ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح، عن عبيد بن شعيب، عن جابر الجعفي، عن الإمام الباقر عليه السلام.  
(٧) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ٢ / ٤٥٥ / ١٢ عن هشام بن سالم، عن بعض أصحابه، عن الإمام الصادق عليه السلام، مسند زيد: ٤١٩ عن زيد، عن آباء عليهم السلام، عن الإمام علي عليه السلام نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٢٩

إِنَّ مُنَادِيًا «١» يُنَادِي عَنْ يَمِينِهِ، وَ مُنَادِيًا «٢» يُنَادِي عَنْ شِمَالِهِ، فَيَقُولُ «٣» أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ! أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَ يَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ! أَعْطِ مُنْسِكًا تَلْفًا. «٤»

٥٠ (٢٥٤).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: رَجُلَيْنِ [رَجُلَانِ «٥» فِي الْأَجْرِ سَوَاءً: رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا يَعْمَلُ فِيهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَ رَجُلٌ فَقِيرٌ يَقُولُ: اللَّهُمَّ! لَوْ شِئْتَ رَزَقْتَنِي مَا رَزَقْتَ أَخِي، فَأَعْمَلَ فِيهِ بِطَاعَتِكَ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ.

وَ رَجُلٌ كَافِرٌ رَزِقَ مَالًا يَعْمَلُ فِيهِ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! لَوْ كَانَ لِي مَالٌ مِثْلُ مَالِ فُلَانٍ، عَمِلْتُ فِيهِ بِمِثْلِ مَا عَمِلَ فُلَانٌ، فَلَهُ مِثْلُ إِثْمِهِ.

٥١ (٢٥٥).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبِي قَوْمٌ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا لَكُمْ وَ لِلْبَرَاءَةِ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ؟ إِنَّمَا أَخَذْتُمْ أَخَذَ الْخَوَارِجِ، ضَعِفُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ حَتَّى بَرَى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، إِنَّ أَمْرَنَا أَوْسَعُ مِمَّا بَيْنَ «٦» السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، وَ إِذَا أَبْغَضْتَ الرَّجُلَ فَقَدْ بَرَنْتَ مِنْهُ «٧»

٥٢ (٢٥٦).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَخْضُرُهُ الْمَوْتُ إِلَّا رَأَى مُحَمَّدًا وَ عَلِيًّا حَيْثُ تَقَرَّرَ عَيْنُهُ، وَ لَا مُشْرِكٌ يَمُوتُ إِلَّا رَأَاهُمَا حَيْثُ يَسْوؤُهُ.

«٨»

(١) في «ح»: «مناد».

(٢) في «ح»: «مناد».

(٣) في «س» و «ه»: «و يقول».

(٤) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ٤ / ٤٢ / ١ عن إبراهيم بن مهزم، عن رجل، عن جابر، عن الإمام الباقر عليه السلام بزيادة في أوله و آخره.

(٥) كذا في النسخ. و اعلم أن الأحاديث ٥٠ إلى ٥٥ وقعت في «س» و «ه» بعد الحديث ٦٣.

و وقعت الأحاديث ٥٦ - ٦٣ بعد الحديث ٤٩.

(٦) في «س» و «ه»: «ما بين».

(٧). رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٦٨ / ١٥٢٩، قرب الإسناد: ٣٨٥ / ١٣٥٨ كلاهما عن أحمد بن محمد

بن أبي نصر، عن الإمام الرضا عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام، الفقيه: ١ / ٢٥٨ / ٧٩١ عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن الإمام الكاظم عليه السلام، عن الإمام الباقر عليه السلام و كلها بزيادة.

(٨) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: شرح الأخبار: ٣ / ٤٦٢ / ١٣٥٢ عن أبي بصير، عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه، بحار الأنوار: ٨٢ / ١٧٤ / ٨ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٠

(٢٥٧) ٥٣

جابر قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَنْزِلُ فِي الثُّلُثِ الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُنَادِي: هَلْ مِنْ تَائِبٍ يَتُوبُ، فَأَتُوبُ عَلَيْهِ؟ أَوْ «١» هَلْ مِنْ مُسِيءٍ يَسْتَغْفِرُ، فَأَغْفِرُ لَهُ؟ أَوْ هَلْ مِنْ دَاعٍ يَدْعُونِي، فَأَفُكُّ عَنْهُ؟ أَوْ هَلْ مِنْ مُقْتَوِرٍ «٢» عَلَيْهِ يَدْعُونِي، فَأَبْسُطُ لَهُ؟ أَوْ هَلْ مِنْ مَظْلُومٍ يَسْتَنْصِرُنِي، فَأَنْصُرُهُ؟ «٣».

(٢٥٨) ٥٤

جابر قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَنَسًا أَتَانَا أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلَهُمْ عَنِ الشَّيْءِ: هَلْ يَعُودُ غَيْبُهُمْ عَلَى فُقِيرِهِمْ؟ وَ هَلْ يَعُودُ صَدِيقُهُمْ عَلَى مَرِيضِهِمْ؟ وَ هَلْ يَعُودُ قَوِيُّهُمْ عَلَى «٤» ضَعِيفِهِمْ؟ وَ هَلْ يَتَرَاوَرُونَ؟ وَ هَلْ يَتَحَابُّونَ؟ وَ هَلْ يَتَنَاصِحُونَ؟ فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا هُمْ الْيَوْمَ كَذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ هُمْ بِشَيْءٍ حَتَّى يَكُونُوا كَذَلِكَ.

(٢٥٩) ٥٥

جابر قال: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ أَطَّلَعَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ عُرْفِهِ لَهُ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ يَلْزَمُ رَجُلًا، ثُمَّ أَطَّلَعَ مِنَ الْعِشِيِّ، فَإِذَا هُوَ مُلَازِمُهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ نَزَلَ إِلَيْهِمَا، فَقَالَ: مَا يُفْعَلُ كَمَا «٥» هَاهُنَا؟ قَالَ «٦» أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي قَبْلَ هَذَا حَقًّا قَدْ غَلَبَنِي عَلَيْهِ، فَقَالَ الْآخَرُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ وَ أَنَا مُعْسِرٌ وَ لَا وَ اللَّهِ مَا عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُظِلَّهُ اللَّهُ مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، فَلْيُنْظَرْ «٧» مُعْسِرًا وَ لِيَدْعُ لَهُ «٨» فَقَالَ الرَّجُلُ عِنْدَ ذَلِكَ: قَدْ وَهَبْتُ

(١) فِي النُّسَخِ الْخَطِيئَةِ الْمُعْتَمَدَةِ عِنْدَنَا عَطَفْتُ الْجَمَلِ ب «أَوْ» بَدَل «الْوَاوِ» وَ لَكِنْ فِي نُسَخِهِ الْعُلَمَاءِ الْمَجْلِسِيِّ كَمَا فِي الْبَحَارِ بِالْوَاوِ وَ هُوَ أَظْهَرُ.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «هَلْ مُقْتَوِرٌ».

(٣) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٧ / ١٦٨ / ١٢ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٤) فِي «ح»: «وَ هَلْ يَعْرِفُونَ ضَعِيفِهِمْ». وَ فِي «م»: «وَ هَلْ يَعْرِفُونَ ضَعِيفِهِمْ».

(٥) فِي «ح»: «مَا يَفْعَلُ كَمَا». وَ فِي «س» وَ «ه»: «مَا تَفْعَلَان».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: فَقَالَ».

(٧) فِي «ح»: «فَيُنْظَرُ».

(٨) لَمْ يُرَدُّ لَهُ فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣١

لَكَ ثَلَاثًا، وَ أَخْرَجْتَكَ بِثَلَاثِ ثَلَاثِ إِلَى سَنَةٍ، وَ تُعْطِينِي ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَا أَحْسَنَ هَذَا.

(٢٦٠) ٥٦

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

قَالَ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ:



كُونُوا مِنَ السَّابِقِينَ بِالْخَيْرَاتِ، وَكُونُوا وَرَقًا لَا شَوْكَ فِيهِ؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا وَرَقًا لَا شَوْكَ فِيهِ، وَقَدْ خِفْتُ أَنْ تَكُونُوا شَوْكًَا لَا وَرَقَ فِيهِ، وَكُونُوا دُعَاةً إِلَى رَبُّكُمْ، وَأَدْخِلُوا النَّاسَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُدْخِلُونَ النَّاسَ فِي الْإِسْلَامِ، وَ لَا يُخْرِجُونَهُمْ مِنْهُ.

٥٧ (٢٦١).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَفَعَ ذَاتَ يَوْمٍ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بِيَاضُ إِبْطَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنِّي لَمْ أَحِلَّ لَكَ مُشْكِرًا.

٥٨ (٢٦٢).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَرَأَيْتَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرْحِصُونَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجْعَلْ لِلْأَذَانِ وَقْتُ، وَ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ؟ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى الصَّلَاةِ «١» فَلْيَكْبِرْ، وَ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ! أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ تَكْبِيرِهِ، وَ الْكَادِبِينَ «٢» يَقُولُونَ: لَيْسَتْ صَلَاةٌ «٣»، كَذَبُوا، عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ\*. «٤»

٥٩ (٢٦٣).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِمَّا مِنْ عِبَادٍ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَيَقْبَلُ بِوَجْهِهِ إِلَى اللَّهِ إِلَّا أَقْبَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ، فَإِنْ «٥» التفتت صَرفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنْهُ، وَ لَا يُحْسَبُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا مَا أَقْبَلَ بِقَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ، وَ لَقَدْ

(١) فِي «س» وَ «ه»: «لِلصَّلَاةِ».

(٢) كَذَا فِي النَّسَخِ.

(٣) لَيْسَتْ صَلَاةً لَعَلَّ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لَيْسَتْ التَّكْبِيرَاتِ دَاخِلَةٌ فِي الصَّلَاةِ وَ لَا اسْتِحْبَابَ فِيهَا (بِحَارُ الْأَنْوَارِ:

٨٤ / ٣٥٥).

(٤). بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٣٥٥ / ٣ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «فَإِذَا».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٢

صَلَّى أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْءٌ، فَلَمْ يَنْزِعْهُ مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى قَامَ إِلَيْهِ جَعْفَرٌ، فَزَرَعَهُ مِنْ رَأْسِهِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ وَ إِقْبَالَ عَلَى صَلَاتِهِ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ: أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا\* «١» وَ هِيَ أَيْضًا فِي الْوَلَايَةِ «٢».

٦٠ (٢٦٤).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: انْظُرْ قَلْبَكَ، فَإِذَا أَنْكَرَ صَاحِبَكَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ قَدْ أَحْدَثَ «٣».

٦١ (٢٦٥).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَى أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ، فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ أَحَدَيْتُ أَهْلِي؟ قَالَ: نَعَمْ «٤»، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَارًا وَ قُودُهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ «٥»، وَ قَالَ وَ أَمُرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَ اصْطَبِرْ عَلَيْهَا «٦». «٧».

٦٢ (٢٦٦).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَيْفَ يَزْهَدُ قَوْمٌ فِي أَنْ يَعْمَلُوا الْخَيْرَ وَ قَدْ كَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ هُوَ عَزِيدُ اللَّهِ قَدْ أُوجِبَ لَهُ الْجَنَّةُ «٨» - عَمَدًا إِلَى قُرْبَاتٍ لَهُ، فَجَعَلَهَا صَدَقَةً مَبْتُولَةً تَجْرِي مِنْ بَعِيدِهِ لِلْفُقَرَاءِ؟! قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّمَا «٩» فَعَلْتُ هَذَا لِتَصْرِيفِ وَجْهِ عَنِ النَّارِ، وَ تَصْرِيفِ النَّارِ عَنْ وَجْهِ.

٦٣ (٢٦٧).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(١) يُؤْتَسُّ (١٠): ١٠٥.

(٢) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٢٥٢ / ٤٨ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ٦٥٢ / ١ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ وَص ٥ / ٦٥٣ عَنْ جِرَاحِ الْمَدَائِنِيِّ، الْأَمَالِي لِلْمُفِيدِ:

١١ / ٩ عَنْ رَبِيعِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٨٨ / ٤٩٢ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ سِنَانَ وَكُلَّهَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ: نَعَمْ».

(٥) التَّخْرِيمِ (٦٦): ٦.

(٦) طه (٢٠): ١٣٢.

(٧) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢ / ٢٥ / ٩٢ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ.

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «قَدْ أُوجِبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ قَدْ أُوجِبَ لَهُ الْجَنَّةَ».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «اللَّهُمَّ إِنِّي إِنَّمَا».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٣

إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَوَجِدَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَضْرَبَهُ، فَلَمَّا سَكَنَ عَنْهُ الْغَضَبُ أَتَاهُ، [فَقَالَ لَهُ: اضْرِبْنِي «١» فَأَبَى عَلَيْهِ] «٢» فَأَقْتَدَى مِنْهُ ضَرْبَةً بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا.

(٢٦٨) ٦٤ .

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: دَخَلَ عَلِيٌّ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ وَكَانَتْ مَعَهُ صَاحِبَةٌ فِيهَا مَسَائِلُ وَأَشْيَاءُ «٣» فِيهَا تُشْبِهُ الْخُصُومَةَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَذِهِ صَاحِبَةٌ رَجُلٍ مُخَاصِمٍ يَسْأَلُنِي عَنِ الدِّينِ الَّذِي يَقْبَلُ اللَّهُ فِيهِ الْعَمَلَ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: رَحِمَكَ اللَّهُ هَذَا الَّذِي أُرِيدُ، فَطَوَّأَهَا، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَوَلَايَتُنَا، وَالْبِرَاءَةُ مِنْ عَدُوِّنَا، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِنَا، وَالتَّوَاضُّعُ وَالْوَرَعُ وَالطَّمَأْنِينَةُ، وَانْتِظَارُ قَائِمِنَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصُرَنَا، نَصَرَنَا. «٤»

(٢٦٩) ٦٥ .

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «٥» ثُمَّ قَالَ:

إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ عَمِلَ شَيْئًا مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَيَطْلُبُ بِهِ حَمْدَ النَّاسِ يَشْتَهِي أَنْ يَسْمَعَ النَّاسَ قَالَ: فَقَالَ: هَذَا الَّذِي أَشْرَكَ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ. «٦»

(٢٧٠) ٦٦ .

قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(١) فِي «ح»: «اضْطَرْنِي» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «مَسَائِلَ أَشْيَاءَ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ٢٢ / ١٣، الْأَمَالِي لِلطُّوسِيِّ: ١٧٩ / ٢٩٩ كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ

الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ.

(٥) الْكَهْفِ (١٨): ١١٠.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ٢٩٣ / ٤، تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ: ٢ / ٣٥٢ / ٩٣، مُنْيَةُ الْمُرِيدِ:

٣١٨ كُلُّهَا عَنْ جَرَّاحِ الْمِدَائِنِيِّ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْفِقْهِ الْمُنْتَسَبِ لِلْإِمَامِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٣٨٧ عَنْ الْإِمَامِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٤

[مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ خَيْرًا إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْأَيَّامُ حَتَّى يُظْهَرَ لَهُ خَيْرًا وَ] «١» مَا مِنْ عَبْدٍ يُسِرُّ شَرًّا إِلَّا لَمْ تَذْهَبِ الْأَيَّامُ حَتَّى يُظْهَرَ لَهُ شَرًّا «٢».

٦٧ (٢٧١).

جَعْفَرُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ «٣»: إِنَّكُمْ أَهْلُ بَيْتِ رَحْمَةِ اخْتَصَّكُمْ اللَّهُ بِذَلِكَ، قَالَ:

نَحْنُ كَذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَمْ نُدْخِلْ أَحَدًا فِي ضَلَالَةٍ، وَلَمْ نُخْرِجْ أَحَدًا مِنْ بَابِ هُدًى، نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نُضِلَّ أَحَدًا «٤».

٦٨ (٢٧٢).

جَعْفَرُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: ثَلَاثٌ لَا يَزِيدُ اللَّهُ مِنْ فَعْلَهُنَّ إِلَّا خَيْرًا: الصَّفْحُ عَمَّنْ ظَلَمَهُ، وَإِعْطَاءُ مَنْ حَرَمَهُ، وَصِلَةُ مَنْ قَطَعَهُ «٥».

٦٩ (٢٧٣).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا دَخَلْتَ مَنْزِلَكَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَسَلَّمَ عَلَى أَهْلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، وَسَلِّمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَزَيِّدْ الشَّيْطَانَ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَإِذَا «٦» وَضَعْتَ الْغَدَاءَ وَالْعِشَاءَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: يَقُولُ الشَّيْطَانُ لِأَصْحَابِهِ: اخْرُجُوا، لَيْسَ لَكُمْ هَاهُنَا عِشَاءٌ وَلَا مَبِيتٌ، وَإِنْ هُوَ نَسِيَ «٧» أَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٢) رَوَاهُ مِنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ٢٩٤ / ٤ عَنْ جَرَّاحِ الْمِدَائِنِيِّ نَحْوَهُ وَ ص ١٢ / ٢٩٥، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٤١ / ٣٣٥

كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَكُلُّهَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَقَالَ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٨ / ٣٩٦ / ٥٩٧ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرِيادَةَ فِي آخِرِهِ،

بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ٩٤ / ٢٩ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ.

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٠٩ / ١٠ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ:

١٣٣٤ / ٤٠٣ كِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «فَإِذَا».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «وَأِنْ نَسِيَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٥

يُسَمَّى، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَعَالَوْا، لَكُمْ هَاهُنَا عِشَاءٌ وَ مَبِيتٌ. «١»

٧٠ (٢٧٤).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، أَوْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا، وَكُلَّ شَيْءٍ يَصْنَعُ يَتَّبِعِي أَنْ يُسَمَّى عَلَيْهِ؛ فَإِنْ هُوَ لَمْ يَفْعَلْ،

كَانَ الشَّيْطَانُ فِيهِ شَرِيكًا «٢».

٧١ (٢٧٥).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا عَدَا «٣» الْعَبْدُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَانَ رَاكِبًا، فَهُوَ مِنْ خَيْلِ إِبْلِيسَ، وَإِذَا كَانَ «٤» رَاجِلًا، فَهُوَ مِنْ رَجَالَتِهِ. «٥»

٧٢ (٢٧٦).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالْإِجْتِهَادِ وَالْوَرَعِ وَالْعَمَلِ بِمَا عِنْدَ اللَّهِ «٦» وَبِرِضَاهُ، الْأَنْبِيَاءُ وَأَتْبَاعُهُمْ. وَقَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الرَّجُلَ مِنَ الشَّيْعَةِ يَكُونُ فِي الْقَبِيلَةِ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ أَحَدٌ «٧» أَذْنَى مِنْهُ، وَكَأَنَّكَ تَكُونُ وَصَايَاهُمْ وَوَدَائِعُهُمْ عِنْدَهُ، وَكَانَ زَيْنًا فِي تِلْكَ الْقَبِيلَةِ، ثُمَّ قَالَ: افْتَدُوا بِنَا تَهْتَدُوا.

٧٣ (٢٧٧).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(١) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٤/٢٩٣/٦، الْمَحَاسِنِ: ٢/٢١١/١٦٢٩ كِلَاهُمَا عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ وَرَوَاهُ الْمَحَاسِنِ بِسَنَدٍ آخَرَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِ وَوَلِيِّهِ فِي كُلِّهَا صَدْرِهِ، الْفَقْهَ الْمَنْسُوبَ لِلْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٤٠١ عَنِ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٠٩٣/٣٤١، جَامِعُ الْأَخْبَارِ: ٥٩٢/٢٣١ وَوَلِيِّهِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ ذَيْلَهُ.

(٢) بِحَاوِ الْأَنْوَارِ: ٨٠/٣٢٨/١٦ عَنِ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ شَرِيحٍ.

(٣) فِي «ح»: «عَدَا».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «وَ إِنْ كَانَ».

(٥) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ٥/٣٠٢، الْمَحَاسِنِ: ١/٢٠٦/٣٦٤ كِلَاهُمَا عَنِ الْفَضْلِ [بْنِ يَسَارٍ].

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «أَحَدٌ عِنْدَهُمْ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٦

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ - قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ وَ مَسْئُولُونَ عَمَّا فَرَضَ «١» اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَبِإِذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ: فَلْيَعِدَّ كُلُّ امْرِئٍ مِنْكُمْ خُصُومَتَهُ؛ فَإِنَّهُ مُخَاصِمٌ مَنْ ظَلَمَهُ ظَالِمًا كَانَ أَوْ مَظْلُومًا وَ إِنْ لِكُلِّ غَادِرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَوَاءٌ يُعْرَفُ، فَمَنْ نَكَثَ بَيْعَتَهُ «٢» لَقِيَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمًا.

٧٤ (٢٧٨).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ:

بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ! لَا تَجْعَلَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبًا، وَ لَا شِرْكَاءَ «٣» عِنْدَ نَزُولِ الْمَنِيِّ.

٧٥ (٢٧٩).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَانْسَى «٤» أَنْ يَذْكُرَ مُحَمَّدًا فِي صَلَاتِهِ، سَلِّكَ بِصَلَاتِهِ عَنِ سَبِيلِ الْجَنَّةِ، وَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا مُحَمَّدًا وَ آلَ مُحَمَّدٍ «٥».

٧٦ (٢٨٠).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا دَخَلَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَالِسٌ، فَقَامَ الرَّجُلُ

يُصَلِّي فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَرَأَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

عَجَّلَ الْعَبْدُ عَلَى رَبِّهِ، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ آخَرَ، فَصَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَذَكَرَ اللَّهَ وَكَبَّرَ وَقَرَأَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: سَلْ تَغْطَهُ. «٤»

(١) فى «ح»: «أفرض».

(٢) فى «ح»: «بعينه».

(٣) فى «م»: «شريكا».

(٤) لعل النسيان بمعنى الترك، أو محمول على نسيان مستند إلى تقصيره و عدم اهتمامه. (بحار الأنوار: ٢٨٣ / ٨٥).

(٥) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: المحاسن: ١ / ١٧٩ / ٢٨٠ عن محمد بن هارون، روضة الواعظين:

٣٥٥ و ليس فيهما صدره، بحار الأنوار: ٢٨٣ / ٨٥ / ٦ عن كتاب جعفر بن محمد شريح.

(٦) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: الكافي: ٢ / ٤٨٥ / ٦ عن عيسى بن القاسم و ح ٧ عن أبى كهمس، الفقه المنسوب للإمام

الرضا عليه السلام: ١٢٣ عن الإمام الرضا عليه السلام و كلاهما نحوه، بحار الأنوار: ٨٤ / ٣٥٥ / ٣ عن كتاب جعفر بن محمد شريح.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٧

(٢٨١) ٧٧

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: اَعْدُ عَالِمًا خَيْرًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا خَيْرًا. «١»

(٢٨٢) ٧٨

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: إِنِّي أَحْبُّ أَنْ أَدُومَ «٢» عَلَى الْعَمَلِ إِذَا عَوَّدْتَهُ نَفْسِي، وَإِنْ فَاتَنِي مِنَ اللَّيْلِ

قَضَيْتُهُ مِنَ النَّهَارِ «٣»، وَإِنْ فَاتَنِي مِنَ النَّهَارِ قَضَيْتُهُ بِاللَّيْلِ «٤».

وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دِيمَ عَلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ كُلُّ حَمِيسٍ وَكُلُّ رَأْسِ شَهْرٍ، وَأَعْمَالُ السَّنَةِ تُعْرَضُ فِي النُّصْفِ مِنْ

شَعْبَانَ، فَإِذَا عَوَّدْتَ نَفْسَكَ عَمَلًا «٥» فَدُمَ عَلَيْهِ سَنَةً.

(٢٨٣) ٧٩

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّهُ «٦» لَمَا يَسْتَتَكِمِلُ عَبْدٌ الْإِيمَانَ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ يَجْرِي لِآخِرِهِمْ مَا جَرَى لِأَوَّلِهِمْ، وَهُمْ فِي الْحُجَّةِ وَالطَّاعَةِ وَ

الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ سَوَاءٌ، وَلَكِنْ لِمُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ فَضْلُهُمْ. «٧»

(٢٨٤) ٨٠

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ نَهْرٌ، فَاعْتَسَلَ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ هَلْ كَانَ يَبْقَى عَلَى جَسَدِهِ مِنَ الدَّرَنِ شَيْءٌ؟

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شُرَيْحٍ: الْكَافِي: ١ / ٣٤ / ٣، السَّرَائِرِ: ٣ / ٦٤٥، الْمُحَاسِنِ: ١ / ٣٥٥ / ٧٥٤ كُلُّهَا عَنْ أَبِي حَفْزَةَ الثَّمَالِيِّ وَح

٧٥٣ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ وَكُلُّهَا بِيَزَادَةَ فِي آخِرِهِ وَح ٧٥٢ مَرْفُوعًا وَكِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ

الْأَنْوَارِ: ١ / ١٩٦ / ٢٠ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شُرَيْحٍ.

(٢) فى «ح»: «أدفع».

(٣) فى «س» و «ه»: «قَضَيْتُهُ بِالنَّهَارِ».

(٤) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٧ / ٣٧ / ٢٥ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شُرَيْحٍ.

(٥) فى «س» و «ه»: «سَنَةً».

(٦) لَمْ يُرَدُّ «أَنَّهُ» فِي «س» وَ «ه».

(٧) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: الْإِخْتِصَاصِ: ٢٢، قُرْبِ الْإِسْنَادِ: ٣٥١ / ١٢٦٠ كِلَاهُمَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٨

إِنَّمَا «١» مَثَلُ الصَّلَاةِ مَثَلُ النَّهْرِ الَّذِي يُنْقَى «٢» الدَّرَنَ، كُلَّمَا صَلَّى صَلَاةً كَانَ كَفَّارَةً لِدُنُوبِهِ إِلَّا ذَنْبَ أَخْرَجَهُ مِنَ الْإِيمَانِ، مُقِيمٌ عَلَيْهِ. «٣»  
٨١ (٢٨٥).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَكْثَرُوا مِنَ التَّهْلِيلِ وَ التَّكْبِيرِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا ذَاتَ يَوْمٍ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْغَدَاةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: الرَّجُلُ «٤» لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ، وَ هُوَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ الْقَائِلُ؟ فَقِيلَ لَهُ: فَلَانَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ اسْتَبَقَ إِلَيْهِ ثَمَانِي عَشَرَ مَلَكًا أَبْهَمَ يَرْفَعُهَا إِلَى الرَّبِّ. «٥»

٨٢ (٢٨٦).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ رَبِّي وَ بِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ رَبِّي وَ أَتُوبُ إِلَيْهِ، خَرَقَتْ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ حَتَّى تَصِلَ الْعَرْشَ، فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتٌ كَصَوْتِ السَّلْسِلَةِ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ فِي الطَّسْتِ.

٨٣ (٢٨٧).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِذَا مَا أَوْتَرَ «٦» أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الصَّبَاحِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ فَالِقِ الْإِصْبَاحِ، سُبْحَانَ رَبِّي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ، يَقُولُ كُلٌّ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. «٧»

٨٤ (٢٨٨).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ «٨» الَّتِي وَادَعَهَا فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمُشْرِكِينَ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «وَ إِنَّمَا».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «يُنْقَى».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٣٧ / ٩٣٨ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٢ / ٢٣٦ / ٦٦ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ.

(٤) لَمْ يُرَدِّ «الرَّجُلِ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٦ / ١٣٣ / ١٣ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ.

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «إِذَا أَوْتَرَ».

(٧) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٧ / ٢٨٧ / ٨٠ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ.

(٨) كَذَا فِي «م». وَ فِي «س» وَ «ح» وَ «ه»: «الْحَرَام».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٣٩

قَالَ: عَشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَ الْمُحَرَّمِ وَ صَفَرٍ وَ شَهْرِ رَيْبِ الْأَوَّلِ وَ عَشْرٍ مِنْ شَهْرِ رَيْبِ الْآخِرِ.

٨٥ (٢٨٩).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ أَفْرَضَ مُسْلِمًا يَطْلُبُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ حَسَنَاتُ الصَّدَقَةِ حَتَّى يَرُدَّهُ عَلَيْهِ. «١»

٨٦ (٢٩٠).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ دِيكًا فِي الْأَرْضِ، وَرَأْسُهُ تَحْتَ الْعَرْشِ، جَنَاحُ لَهُ فِي الْمَشْرِقِ، وَجَنَاحُ لَهُ فِي الْمَغْرِبِ، يَقُولُ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ صَاحَتِ الدُّيُوكُ وَأَجَابَتْهُ، فَإِذَا سَمِعَتْ صَوْتَ الدَّيْكِ، فَلْيَقُلْ أَحَدُكُمْ: سُبْحَانَ رَبِّي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ «٢».

٨٧ (٢٩١).

جَابِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَا «٣» أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّقُوا اللَّهَ، وَلَمَّا تَكَثَرُوا السُّؤَالَ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ أَنْبِيَاءَهُمْ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ «٤» وَاسْأَلُوا عَمَّا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَاللَّهُ إِنْ الرَّجُلُ يَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي فَأُخْبِرُهُ فَيَكْفُرُ، وَلَوْ لَمْ يَسْأَلْنِي مَا ضَرَّرَهُ، وَقَالَ اللَّهُ: وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ «٥» الْآيَةَ وَقَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ «٦» «٧».

(١) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: ثواب الأعمال: ٢ / ١٦٧ عن الفضيل نحوه.

(٢) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: الكافي: ٧ / ٤٣٧ / ١١ عن شيخ من أصحابنا - يكتنى أبا الحسن - عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه، بحار الأنوار: ٤ / ٣ / ٦٥ و ج ٨ / ١٨٥ / ٨٧ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٣). لم يرد «يا» في «س» و «ه».

(٤) المائدة (٥): ١٠١.

(٥) المائدة (٥): ١٠١.

(٦) المائدة (٥): ١٠٢.

(٧) بحار الأنوار: ١ / ٢٢٤ / ١٦ عن كتاب جعفر بن محمد شريح.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٠

### [أخبار عبد الله بن طلحة النهدي]

٨٨ (٢٩٢).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ - وَسَأَلَهُ ذَرِيحٌ، فَقَالَ لَهُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ فَقَالَ: يَا ذَرِيحُ! هَاتِ حَاجَتَكَ؛ فَمَا أَحَبَّ إِلَيَّ قِضَاءَ حَاجَتِكَ! فَقَالَ:

جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَخْبِرْنِي هَلْ تَحْتَاجُونَ إِلَيَّ شَيْءٍ مِمَّا تُسْأَلُونَ عَنْهُ لَيْسَ يَكُونُ عِنْدَكُمْ فِيهِ ثَبْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى تَنْظُرُونَ إِلَيَّ مَا عِنْدَكُمْ مِنَ الْكُتُبِ؟ قَالَ:

يَا ذَرِيحُ! أَمَا وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنَا نَزَادُ «١» لَأَنْفَدْنَا.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ: فُتِلْتُ لَهُ: تُرَادُونَ «٢» مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّبِيِّ؟ قَالَ: إِنَّ دَاوُدَ وَرَثَ النَّبِيِّينَ وَزَادَهُ اللَّهُ، وَإِنَّ سُلَيْمَانَ وَرَثَ دَاوُدَ وَزَادَهُ اللَّهُ [وَإِنَّ مُحَمَّدًا وَرَثَ سُلَيْمَانَ وَ دَاوُدَ وَ زَادَهُ اللَّهُ] «٣» وَإِنَّا وَرَثْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ زَادَنَا اللَّهُ إِنَّا لَسْنَا نَزَادُ «٤» شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ «٥» يَعْلَمُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ أَوْ مَا سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كُلِّ خَمِيسٍ، فَيَنْظُرُ فِيهَا وَيَعْلَمُ مَا يَكُونُ مِنْهَا، فَلَسْنَا نَزَادُ «٦» شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا يَعْلَمُهُ هُوَ «٧».

٨٩ (٢٩٣).

قَالَ: وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَاصْبَحَتْ وَ هِيَ مَيْتَةٌ، فَقَالَ أَهْلُهَا: أَنْتَ فَتَلْتَهَا، قَالَ «٨»: عَلَيْهِمُ الْبَيْتَةُ أَنَّهُ

قَتَلَهَا، وَإِلَّا يَمِينُهُ بِاللَّهِ مَا قَتَلَهَا «٩».

(١) في «س» و «ه»: «نزداد».

(٢) في «س» و «ه»: «تزدادون».

(٣) ما بين المعقوفين لم يرد في «س» و «ه».

(٤) في «س» و «ه»: «نزداد».

(٥) كذا في النسخ.

(٦) في «س» و «ه»: «نزداد».

(٧) بحار الأنوار: ٣٧ / ٩٧ / ٢٦ عن كتاب جعفر بن محمد شريح.

(٨) في «س» و «ه»: «فقال».

(٩) في «س» و «ه»: «بالله أنه ما قتلها».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤١

٩٠ (٢٩٤)

قَالَ: وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ أَنْزَلَ امْرَأَةً مِنَ الْمَحْمِلِ - وَ هُوَ مُحْرِمٌ - فَضَمَّهَا إِلَيْهِ ضَمًّا مِنْ غَيْرِ النُّزُولِ لِلشَّهْوَةِ؟ قَالَ: عَلَيْهِ دَمٌ يَهْرِيقُهُ، وَ لَا يَعُودُ.

٩١ (٢٩٥).

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صِلَاءً «١»: جَبَّارٌ كَفَّارٌ، وَ جُنُبٌ نَامَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَ مُتَضَمِّخٌ «٢» «٣» بِخُلُوقٍ «٤».

٩٢ (٢٩٦).

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَمَرَنِي رَبِّي بِسَبْعِ خِصَالٍ:

حُبُّ الْمَسَاكِينِ وَ الدُّنُوُّ مِنْهُمْ، وَ أَنْ أُكْتَبَ مِنْ لَمَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَ أَنْ أَصِلَ رَجِيمِي وَ إِنْ قَطَعَنِي، وَ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ [هُوَ] أَسْفَلَ مِنِّي وَ لَا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَ أَنْ لَا يَأْخُذَنِي «٥» فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَ أَنْ أَقُولَ الْحَقَّ وَ إِنْ كَانَ مُرًّا، وَ أَنْ لَا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا. «٦»

٩٣ (٢٩٧).

جَعْفَرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ «٧» فِيهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ \* مِنْ كِبَرٍ، وَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ عَبْدٌ فِيهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ \* مِنْ إِيْمَانٍ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ فَوَ اللَّهُ إِنَّ الرَّجُلَ مِمَّا لِيَلْبَسُ التُّوبَ الْجَدِيدَ، أَوْ يَرْكُبُ الدَّابَّةَ، فَيَكَادُ أَنْ يَدْخُلَهَا؟ قَالَ: لَيْسَ ذَا بِذَلِكَ.

(١) في «س» و «ه»: «لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةً».

(٢) في «س» و «ه»: «منضج».

(٣) التضمخ: التلطيخ بالطيب و غيره، و الأكتار منه (النهيأة: ٩٩ / ٣) و لعله محمول على ما إذا كان مانعاً من وصول الماء إلى البشرة. (بحار الأنوار).



(٤) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨١ / ٤١ / ٣ وَج ٨٤ / ٣١٧ / ٣ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «لَا تَأْخُذَنِي».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: الْخِصَالِ: ٣٤٥ / ١٢؛ مُسْنَدُ ابْنِ حَبْلٍ: ٨ / ٩٤ / ٢١٤٧٢، السُّنَنِ الْكُبْرَى: ١٠ / ١٥٥ / ١٨٦ / ٢٠ كُلِّهَا عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «عَبْدٌ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٢

إِنَّمَا الْكِبْرُ مَنْ تَكَبَّرَ عَنْ وِلَايَتِنَا، وَ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ أَيْمَتِنَا، فَمَنْ كَانَ فِيهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ \* مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يُدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَ مَنْ أَقْرَبَ بِمَعْرِفَةِ نَبِيِّنَا وَ أَقْرَبَ بِحَقِّنَا، لَمْ يُدْخِلْهُ النَّارَ. «١»

. (٢٩٨) ٩٤

وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ عَمَلًا، وَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَ لَا يَفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ: رَجُلٌ ادَّعَى إِمَامِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَ لَيْسَ بِإِمَامٍ، أَوْ «٢» رَجُلٌ كَذَّبَ إِمَامًا مِنَ اللَّهِ، أَوْ رَجُلٌ «٣» زَعَمَ أَنَّ لِفُلَانٍ وَ فُلَانٍ سَهْمًا فِي الْإِسْلَامِ. «٤»

. (٢٩٩) ٩٥

جَعْفَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلَاةً: عَبْدٌ آتَى مِنْ مَوَالِيهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ فَيَضَعُ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَ امْرَأَةٌ بَاتَتْ وَ زَوَّجَهَا عَلَيْهَا عَاتِبٌ فِي حَقٍّ، وَ رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ «٥».

. (٣٠٠) ٩٦

وَ ذَكَرَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ فَقَدْتُمُونِي لَمْ تَجِدُوا أَحَدًا يُحَدِّثُكُمْ مِثْلَ حَدِيثِي حَتَّى يَقُومَ صَاحِبُ السَّيْفِ.

. (٣٠١) ٩٧

وَ ذَكَرَ أَيْضًا قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْرَأَةٍ قَالَتْ لَزَوْجِهَا:

أَنَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْكَ: مَجْلِسِي وَ حَدِيثِي وَ آدَامِعِي؟ «٦» قَالَ: نَعَمْ، أَنْتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيَّ:

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: مَعَانِي الْأَخْبَارِ: ٢٤١ / ٣ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقِدٍ، عَمَّنْ سَمِعَ نَحْوَهُ وَ ح ١، ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ٥ / ٢٦٤

كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ وَ لَيْسَ فِي كُلِّهَا ذَيْلُهُ.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «وَ رَجُلٍ».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَ رَجُلٍ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٣٧٣ / ٤ وَ ص ٣٧٤ / ١٢، تَفْسِيرِ الْعِيَاشِيِّ: ١ / ١٧٨ / ٦٤، الْعَيْبَةُ لِلنُّعْمَانِيِّ: ٣ / ١١٢

كُلُّهَا عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ نَحْوَهُ.

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ: الْكَافِي: ٥ / ٥٠٧ / ٥ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُنْذِرٍ، الْأَمَالِي لِلْمُفِيدِ: ٢ / ١٧٣، الْأَمَالِي لِلطُّوسِيِّ: ١٩٣ / ٣٢٧

كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٣١٩ / ٦ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ شَرِيحٍ.

(٦) كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ فِي هَامِشِ «س»: «جماعى. ظ.»

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٣

مَجْلِسُكَ وَ حَدِيثُكَ وَ آدَامِعُكَ «١» وَ فَوْجُكَ؟ قَالَ: مَا هَذَا بِطَلَاقِي، وَ لَا أَحِلُّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيَّ نَفْسِي، هُوَ أَعْلَمُ بِمَا صَنَعَ، إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ:

كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ «٢» فَحَيْثُ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ حَرَّمَ عَلَيْهِ.

٩٨ (٣٠٢).

وَذَكَرَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا يُؤْمُ النَّاسُ: الْمَخْدُودُ، وَلَمْدُ الزَّنَى، وَالْأَعْلَفُ، وَالْأَعْرَابِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَالْأَبْرَصُ، وَالْعَبْدُ «٣».

٩٩ (٣٠٣).

وَذَكَرَ أَيْضًا «٤» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ مِنْ أَكْلِ «٥» الشُّحْتِ سَبْعَةٌ: الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ، وَ أَجْرُ الْكَاهِنِ، وَ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَالَّذِينَ يَبْنُونَ التُّبَيَانَ عَلَى الْقُبُورِ، وَالَّذِينَ يُصَوِّرُونَ التَّمَائِيلَ، وَ جَعِيلَةَ «٦» الْأَعْرَابِيِّ.

١٠٠ (٣٠٤).

وَذَكَرَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ التَّوَاضِعَ لِمَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا رَفَعَهُ، فَتَوَاضَعُوا يَزِدَّكُمْ اللَّهُ، وَ الصَّدَقَةَ لِمَا تَزِيدُ الْمَالَ إِلَّا كَثُرَتْ، فَتَصَدَّقُوا يَزَحِّمَكُمُ اللَّهُ، وَ الْعَفْوُ لِمَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عَزًّا، فَاعْفُوا يُعَزِّزَكُمُ اللَّهُ «٧».

(١) في «س» و «ه»: «إذا طيعك».

(٢) آل عمران (٣): ٩٣.

(٣) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: الكافي: ٣/ ٣٧٥/ ١، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦/ ٩٢، كلاهما عن أبي بصير و فيهما «المجدوم» بدل «المحدود» و ليس فيهما، «الأغلف» و «العبد»، بحار الأنوار: ٨٨/ ٧٥/ ٣٢ عن كتاب جعفر بن محمد شريح.

(٤) لم يرد «أيضا» في «س» و «ه».

(٥) لم يرد «إن من أكل» في «س» و «ه».

(٦) في «س» و «ه»: «جعلية».

(٧) رواه عن غير جعفر بن محمد شريح: منية المريد: ٣٢٢ عن رسول الله صلى الله عليه و آله كثر العمال: ٣/ ١١٠/ ٥٧١٩ نقلا عن ابن أبي الدنيا في ذم الغضب، عن محمد بن عمير العبدى، عنه صلى الله عليه و آله.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٤

١٠١ (٣٠٥)

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا ضَاعَ مِنْ مِائِلٍ فِي بَرٍّ وَ لَمَّا بَحْرٍ إِلَّا بِمَنْعِ الزَّكَاةِ، فَحَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَ دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَ اذْفَعُوا أَبْوَابَ الْبَلَاءِ بِالِاسْتِعْفَارِ «١».

١٠٢ (٣٠٦).

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الصَّاعِقَةَ لَا تُصَيْبُ ذَاكِرًا لِلَّهِ، وَ مَا يُصَادُ مِنَ الطَّيْرِ إِلَّا مَا صَبَّحَ التَّشْيِيحَ، قُلْتُ: كَيْفَ نُدَاوِي مَرْضَانَا بِالصَّدَقَةِ؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟

قَالَ: جُهْدُ الْمُقْبِلِ، وَ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مَرِيضٌ قَدْ أَعْيَاكَ مَرَضُهُ، فَخُذْ رَغِيْفًا مِنْ خُبْرِكَ فَاجْعَلْهُ فِي مَنْدِيلٍ أَوْ خِرْقَةٍ نَظِيفَةٍ فَكَلِّمَا «٢» دَخَلَ سَائِلٌ فليُعْطِهِ «٣» مِنْهُ كِسْرَةً، وَ يَقَالُ لَهُ: ادْعُ لِفُلَانٍ؛ فَإِنَّهُ «٤» يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيكُمْ، وَ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ «٥».

١٠٣ (٣٠٧).

قَالَ: وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ لِعَائِشَةَ عَبْدٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو ذُكْرَانَ «٦» وَ كَانَ يُؤْمُهَا مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ رَسُولَهُ «٧» إِلَى أَنْ مَاتَ.

١٠٤ (٣٠٨).

وَقَالَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي أَبْوَابٌ إِلَّا تَوْتُبًا «٨» عَلَيَّ، وَشَتِيمَةً

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْمَحَاسِنِ: ١/ ٤٥٩/ ١٠٦٢ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَمَّنْ سَمِعَ بِيَاذَهُ فِي آخِرِهِ.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «وَكَلَّمَا».

(٣) فِي «ح»: «فَلْيُعْطِيهِ».

(٤) فِي «ح»: «وَيُقَالُ لَهُ: ادْعُو لَهُ لِفُلَانٍ فَإِنَّهُمْ».

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: الْأَمِّ إِلَى اللَّصْدُوقِ: ٥٥٠/ ٧٣٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، الْمَحَاسِنِ: ١/ ٤٥٩

١٠٦٢ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَمَّنْ سَمِعَ نَحْوَهُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٥٩/ ٣٨٤/ ٣١ عَنْ كِتَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.

(٦) فِي «م» وَ «ه»: «أَبُو ذُكْوَانَ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

(٨) «الْوَتْبُ» الظُّفْرُ وَ وَاثِبُهُ سَاوَرُهُ، وَ تَوْتَبَ فِي ضَعِيفَتِي: اسْتَوَلَى عَلَيْهَا ظُلْمًا وَ شَتَمَهُ يَشْتِمُهُ وَ يَشْتِمُهُ شَتْمًا سُبُّهُ وَ الْأَسْمُ الشَّتِيمَةُ وَ رَفَضَهُ

يَرْفُضُهُ وَ يَرْفُضُهُ رَفْضًا وَ رَفَضًا تَرَكَهُ انْتَهَى، وَ رَفَضَ اللَّهُ كِنَايَةً عَنْ سُلْبِ الرَّحْمَةِ وَ النَّصْرَةِ وَ انْزَالِ الْعُقُوبَةِ (الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: ١/ ١٣٥ وَ

ج ٤/ ١٣٥ وَ ج ٢/ ٣٣١).

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٥

لِي، وَ قَطِيعَةً لِي، فَأَرْفُضُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ:

إِذَا تَرَفُّضُوا «١» جَمِيعًا، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، قَالَ: كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ، قَالَ: وَ كَيْفَ «٢» أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:

صِلْ مَنْ قَطَعَكَ، وَ أَعْطِ مَنْ حَزَمَكَ، وَ اغْفُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كَانَ لَكَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ ظَهْرًا «٣» «٤».

. (٣٠٩) ١٠٥

وَ ذَكَرَ أَيْضًا عَنْهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: الْبُرُّ وَ حُسْنُ الْجَوَارِ زِيَادَةٌ فِي الرِّزْقِ، وَ عِمَارَةٌ فِي الدِّيَارِ.

## أخبار أبي الصباح العبدى

(٣١٠) ١٠٦

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْعَبْدِيِّ - وَ كَانَ يُقَالُ لَهُ: الْكِنَانِيُّ -، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمَّا جَلَسْنَا عِنْدَهُ، قَالَ:

نَظَرْتُمْ حَيْثُ نَظَرَ اللَّهُ، وَ اخْتَرْتُمْ حَيْثُ اخْتَارَ اللَّهُ، وَ ذَهَبَ النَّاسُ يَمِينًا وَ شِمَالًا، وَ قَصَدْتُمْ قَصْدَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَ

أَنْتُمْ عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ، فَأَعِينُوا ذَلِكَ بَوْرَعِ.

فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَقُومَ، قَالَ: مَا عَلَى عَبْدٍ - إِذَا عَرَفَهُ اللَّهُ - أَنْ لَا يَعْرِفَهُ النَّاسُ؛ إِنَّهُ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى النَّاسِ، وَ مِنْ عَمَلِ اللَّهِ كَانَ

ثَوَابُهُ عَلَى اللَّهِ، وَ إِنَّ كُلَّ رِيَاءٍ شَرُّكَ «٥».

. (٣١١) ١٠٧

جَعْفَرُ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) كَذَا فِي النَّسَخِ.

(٢) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «فَكَيْفَ».

(٣) كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ الصَّحِيحُ: ظَهِيرٌ.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٥٠ / ٢ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ.

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ: السَّرَائِرِ: ٣ / ٦٥٠ عَنْ الْمُثَنَّى، الْمَحَاسِنِ: ١ / ٢٤٥ / ٤٥٤ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، بِشَارَةَ الْمُصْطَفَى: ١٤٤ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى وَ كُلَّهَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٦

كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِنَّ النَّارَ لَا تَطْعَمُ أَحَدًا مِمَّنْ وَصَفَ هَذَا الْأَمْرَ، فَقُلْتُ «١»: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ فِيهِمْ مَنْ يَفْعَلُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُوجِبُ اللَّهُ لِمَنْ عَمِلَهَا «٢» النَّارَ، قَالَ: إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ، ابْتَلَى فِي جَسَدِهِ بِالسُّقْمِ وَ الْخَوْفِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا وَ لَا ذَنْبَ لَهُ «٣».

. (٣١٢) ١٠٨

جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: نَظَرْتُمْ حَيْثُ نَظَرَ اللَّهُ، وَ اخْتَرْتُمْ حَيْثُ اخْتَارَ اللَّهُ، وَ أَحْبَبْتُمُونَا «٤» وَ أَبْغَضْنَا النَّاسَ، وَ وَصَلْتُمُونَا وَ قَطَعْنَا النَّاسَ، أَنْتُمْ - وَ اللَّهُ - شَيْعَتُنَا، وَ أَنْتُمْ «٥» شَيْعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ هُوَ - وَ اللَّهُ - قَوْلُ اللَّهِ: اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ «٦» ثُمَّ قَالَ:

إِنَّ أَهْلَ هَذَا الرَّأْيِ يَغْتَبِطُونَ «٧» حَتَّى تَبْلُغَ أَنْفُسُهُمْ إِلَى هَيْدِهِ - وَ أَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى حَلْفِهِ فَيَقَالُ: أَمَا مَا كُنْتُمْ تَخَوْفُونَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَقَدْ انْقَطَعَ عَنْكُمْ، وَ أَمَا مَا كُنْتُمْ تَرْجُونَ مِنْ أَمْرِ آخِرَتِكُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ.

عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَ خَالِطُوا النَّاسَ، وَ آتَوْهُمْ وَ أَعْيَوْهُمْ، وَ لَا تَجَانِبُوهُمْ، وَ قُولُوا لَهُمْ «٨» كَمَا قَالَ اللَّهُ: وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا «٩».

. (٣١٣) ١٠٩

جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «قُلْتُ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «عَمَلِهِ».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٢٤٦ / ٤٥٦ عَنْ جَمِيلٍ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، التَّمْجِيسِ: ٤٠ / ٤١ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ نَحْوَهُ وَ كِلَاهُمَا عَنْ زُرَّارَةَ.

(٤) فِي «ه» وَ لَعَلَّهُ فِي «س» أَيْضًا: «اجْتَبَيْتُمُونَا».

(٥) لَمْ يُرَدِّ «أَنْتُمْ» فِي «س» وَ «ه».

(٦) الْأَنْعَامُ (٦): ١٢٤.

(٧) كَذَا فِي «م» وَ «ه» وَ فِي «ح» وَ «س»: «إِنْ يَغْتَبِطُونَ» وَ يَحْتَمِلُ كَوْنُ «إِنْ» كَلِمَةً مُحَرَّفَةً أَوْ نَافِيَةً. وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ لَا يَغْتَبِطُونَ.

(٨) لَمْ يُرَدِّ «لَهُمْ» فِي «س» وَ «ه».

(٩) الْبَقَرَةُ (٢): ٨٣.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٧

وَ صَلَيْتُمْ وَ قَطَعْنَا النَّاسَ، وَ أَحْبَبْتُمْ وَ أَبْغَضْنَا النَّاسَ، وَ عَرَفْتُمْ وَ أَنْكَرْنَا النَّاسَ وَ هُوَ الْحَقُّ إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ مُحَمَّدًا عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَ إِنَّ

عَلِيًّا كَانَ عَبْدًا لِلَّهِ، نَاصِحَ اللَّهِ، فَنَصَحَهُ، وَ أَحَبَّ اللَّهُ، فَأَحَبَّهُ.

إِنَّ حَقَّنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ بَيْنَ لَنَا صِفُو الْمَالِ، وَإِنَّا قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا فِي كِتَابِهِ، وَأَنْتُمْ تَأْتُمُونَ بِنَمْنٍ لَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ «١» وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ مَاتَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ، فَمِيتُهُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ فَقَدْ رَأَيْتُمْ أَصْحَابَ عَلِيٍّ «٢».

١١٠ (٣١٤).

جَعْفَرُ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أُوَدِّعَهُ، فَقَالَ:

يَا خَيْثَمَةُ! أَلْبِغْ مَوَالِينَا السَّلَامَ، وَأَوْصِهِمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأَوْصِهِمْ أَنْ يَعُودَ غَيْبُهُمْ «٣» عَلَى فُقِيرِهِمْ، وَقَوِيهِمْ عَلَى ضَمِيهِمْ، وَأَنْ يَشْهَدَ حَيْثُ هُمْ جَنَازَةَ مَيِّتِهِمْ، وَأَنْ يَتَلَقَّوْا فِي بُيُوتِهِمْ؛ فَإِنَّ لِقَاءَ «٤» بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي بُيُوتِهِمْ حَيَاةٌ لَأَمْرِنَا، رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا، يَا خَيْثَمَةُ! أَلْبِغْ مَوَالِينَا أَنَا لَشَيْئًا نَغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا بِعَمَلٍ، وَأَنْتُمْ لَنْ يَنَالُوا وَلِيَّتَنَا إِلَّا بِوَرَعٍ، وَأَنْ أَعْظَمَ النَّاسِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَدْلًا ثُمَّ خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ «٥».

١١١ (٣١٥).

جَعْفَرُ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «بِجَهَالَةٍ».

(٢) رَوَاهُ عَيْنٌ غَيْرَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ: الْكَافِي: ١٢٣ / ١٤٦ / ٨ عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ بْنِ بَشِيرٍ الْكِنَاسِيِّ بَرِيَادَةَ فِي آخِرِهِ، تَفْسِيرِ الْعِيَاشِيِّ: ١٩ / ٤٨ / ٢ عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ وَ فِيهِمَا «لَنَا صَفُو الْمَالِ وَ لَنَا الْأَنْفَالِ».

(٣) الْعَائِدَةُ: الْمَعْرُوفِ وَ الصَّلَةِ وَ العُطْفِ وَ الْمُنْفَعَةِ، وَ هَذَا أَعُودُ: أَنْفَعُ. (الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ: ١ / ٣١٩) وَأَنْ يَعُودَ غَيْبُهُمْ عَلَى فُقِيرِهِمْ، أَيْ يَنْتَعِمُهُمْ.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «مُلَاقَاةً».

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٧٥ / ٢ عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ، مُصَادِقَهُ الْأَخْوَانِ: ٦ / ١٣٦ كِلَاهُمَا عَنْ خَيْثَمَةَ، الْأَمَالِي لِلطُّوسِيِّ: ٢١٨ / ١٣٥ وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ، قُرْبُ الْأَشْيَانِدِ: ١٠٥ / ٣٢ وَ ص ١٠٦ / ٣٣ وَ كِلَاهُمَا عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْإِحْتِصَاصِ: ٢٩ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، بِسَارَةِ الْمُضِيَّطَفِيِّ: ٧٧ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذَيْلُهُ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٢١٦ / ٩٦ عَنْ خَيْثَمَةَ، أَعْلَامِ الدِّينِ: ٨٣ تَفْسِيرِ فَوَاتِ الْكُوفِيِّ: ٣١٠ / ٤١٥ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَزَارِيِّ مُعْتَمِدًا، عَنْ خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٨

دَخَلْتُ عَلَى عَلْبَاءِ [هُوَ ابْنُ دِرَاعِ الْأَسَدِيِّ] وَ هُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَصِيرٍ! شَعَرْتُ «١» أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ ضَمِنَ لِي الْجَنَّةَ، قُلْتُ: ضَمِنَ لَكَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ، فَمَا نَطَلَقْتُ أَنَا بَعِيدَ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لِي أَوَّلَ مَا رَأَيْتُ: وَ هَلَكَ عَلْبَاءُ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، قَالَ: فَمَا قَالَ لَكَ؟ قَالَ «٢»: قُلْتُ: أَخْبَرَنِي أَنَّكَ ضَمِنْتَ لَهُ الْجَنَّةَ قَالَ: صَدَقَ وَاللَّهِ.

### أخبار إبراهيم بن جبير عن جابر الجعفي

١١٢ (٣١٦)

جَعْفَرُ قَالَ: وَ حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا جَابِرُ! إِنَّ لِبْنِي الْعَبَّاسِ رَايَةً وَ لِعَبْرِهِمْ رَايَاتٍ، فَأَيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ - ثَلَاثًا «٣» - حَتَّى تَرَى رَجُلًا مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ يُبَايِعُ لَهُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَ الْمَقَامِ، مَعَهُ سَلْمَاحُ رَسُولِ اللَّهِ وَ مَغْفَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ دَرُوعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَيْفُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «٤».

١١٣ (٣١٧).

جَعْفَرُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَقَضَاءُ حَاجَةِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ عَشْرِ «٥» نَسَمَاتٍ، وَاعْتِكَافٍ شَهْرٍ فِي الْمَسْجِدِ.

١١٤ (٣١٨).

جَعْفَرُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «٦»: «ضَعْ حَدَّكَ «٧» الْأَرْضِ، وَ لَا تُحَرِّكْ رِجْلَيْكَ حَتَّى تَنْزِلَ الرُّومُ الرُّمَيْلَةَ وَ التُّرُكُ الْجَزِيرَةَ، وَ يَنَادِيَ

(١) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي «م» وَ الْكَلِمَةُ الْمَوْجُودَةُ فِي «ح» وَ «ه» لَيْسَتْ وَاضِحَةً وَ قَدْ تَقَرَّرَ «شَفَيْتَ».

(٢) لَمْ يُرَدِّ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «فَأَيَّاكَ ثُمَّ أَيَّاكَ ثَلَاثًا».

(٤) هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الْعِيْبَةِ الْمُزْتَبِطَةِ بِأَخْبَارِ آخِرِ الزَّمَانِ وَ ظُهُورِ الْحِجَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَهُ شَوَاهِدٌ فِي الْحَدِيثِ ١١٤ الَّتِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَ هُوَ امشهُ.

(٥) كَذَا فِي «س» وَ «ه» وَ «م». وَ فِي «ح»: «عَشْرَ عَشْرَ نَسَمَاتٍ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ».

(٧) الظَّاهِرُ تَحْتِاجُ الْعِبَارَةِ إِلَى كَلِمَةٍ «عَلَى» كَمَا اسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْكُتَّابِ، وَ لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يُوجَدُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَعْضُ التَّوَسُّعَاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ. وَ فِي «ه»: «عَلَى الْأَرْضِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٤٩

مُنَادٍ مِنْ دِمَشْقَ

١١٥ (٣١٩).

جَعْفَرُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَبْدِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّمَا رَجُلٍ زَارَ أَحَاهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ دُنْيَا، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَ مَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَ رَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَ قَضَى اللَّهُ لَهُ خَمْسِينَ حَاجَةً، وَ فَضَّلَ الزَّائِرِ عَلَى الْمَزُورِ فَضْلُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِمَا.

١١٦ (٣٢٠).

جَعْفَرُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّارُ بْنُ عَاصِمِ الضَّبِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْدِقَائِهِ، فَقَالَ لَهُ:

هَيْلَ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ جَابِرًا؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ «١»: «أَذْهَبَ بِنَا، فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ، قَالَ: أَخَذَ جَابِرٌ يَخْلُطُ حَيْدِيَّتَهُ حَتَّى قُلْتُ لِصَاحِبِي: أَذْهَبَ بِنَا،

فَقَالَ جَابِرٌ: أَفْعَدَا أَنْتُمَا؟ فَإِنَّ لِي إِلَيْكُمَا حَاجَةٌ، قَالَ: فَقَعَدْنَا، فَلَمَّا تَفَرَّقَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ، قَدَّمَ «٢» إِلَيْنَا ثَرِيدَةً فَنَحْنُ نَأْكُلُ حَتَّى قَالَ:

مَيَاتٌ وَ اللَّهُ الَّذِي لَمَّا إِلَهُ إِلَّا هُوَ، قَالَ: قُلْنَا: مَنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! قَالَ: مَاتَ - وَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - الْوَلِيدُ، قَالَ: فَكَتَبْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِنْدَنَا،

فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّارُ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ طَبَقِ - كَانَ جَارًا لَهُ - بِمِثْلِهِ فِي

هَسَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

١١٧ (٣٢١)

جَعْفَرُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، قَالَ: حَيَاءُ رَجُلٍ إِلَى أَبِي، فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ شَيْعَتِنَا لِيَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ تَاجٌ نُبُوَّةً، قُدَّامَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ «٣»، فَيَسْأَلُ سَوْقًا إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقَالُ لَهُ:

ادْخُلْ

(١) لَمْ يُرِدِ «الرَّجُلِ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «قَام».

(٣) فِي «ح»: «سَبْعِينَ مَلَكًا» وَ فِي «س» وَ «ه»: «سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكًا» وَ الصَّحِيحُ مَا أَتَبَّنَاهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٠

الْجَنَّةَ «١» بِغَيْرِ حِسَابٍ.

. (٣٢٢) ١١٨

جَعْفَرُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَوْ حُمَيْدٍ «٢»، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: «وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» «٣» قَالَ:

ذَلِكَ مُحَمَّدٌ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، لَا يَمُوتُ يَهُودِيٌّ وَ لَا نَصْرَانِيٌّ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ كَافِرًا. «٤»

. (٣٢٣) ١١٩

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَلَّى الطَّحَانَ يَذْكُرُ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ بُرَيْدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ حِصْنٍ «٥»، قَالَ: عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمًا خَيْلًا وَ عِنْدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ حِصْنٍ «٦» بِنِ حَدِيثِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَا أَبْصِرُ بِالْخَيْلِ مِنْكَ وَ قَالَ «٧» عُبَيْدَةُ: وَ أَنَا أَبْصِرُ بِالرِّجَالِ مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: كَيْفَ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ خَيْرَ الرِّجَالِ الَّذِينَ يَضْمُونَ أَشْيَافَهُمْ «٨» عَلَى عَوَاتِقِهِمْ، وَ يَعْرِضُونَ رِمَاحَهُمْ عَلَى مَنَاكِبِ خَيْولِهِمْ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ:

كَذَبْتَ؛ إِنَّ خَيْرَ الرِّجَالِ أَهْلَ الْيَمَنِ، وَ الْإِيمَانَ يَمَانٍ «٩»، وَ أَنَا «١٠» يَمَانِيٌّ، وَ أَكْثَرُ قَبَائِلِ

(١) لَمْ يُرِدْ «الْجَنَّةَ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّرِيدُ مِنْ أَحَدِ كِتَابِ الْكِتَابِ فِي الْأُزْمِنَةِ الْقَدِيمَةِ، وَ ذَلِكَ لِرَادَةِ الْخَطِّ وَ عَدَمِ تَشْخِصِ ذَلِكَ، وَ لَكِنْ احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَعِيدٍ أَكْثَرَ بَقْرِيَّةِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٣) النِّسَاءِ (٤): ١٥٩.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ١ / ٢٨٤ / ٣٠٢ عَنْ الْمَشْرِقِيِّ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ دُونَ إِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ حِصْنٍ».

(٦) فِي «ه»: «حُصَيْنٍ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «سُيُوفَهُمْ».

(٩) «الْإِيمَانِ يَمَانٍ» إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بَدَأَ مِنْ مَكَّةَ وَ هِيَ مِنْ تِهَامَةَ، وَ تِهَامَةَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ، وَ لِهَذَا يُقَالُ:

الْكَعْبَةُ الْيَمَانِيَّةُ. وَ قِيلَ: أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ يَمَانُونَ وَ هُمْ نَصَرُوا الْإِيمَانَ وَ الْمُؤْمِنِينَ وَ آوَاهُمْ فَنَسَبَ الْإِيمَانَ إِلَيْهِمْ. وَ قِيلَ: إِنَّهُ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ وَ هُوَ بِبُثُوكَ، وَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ يَوْمَئِذٍ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْيَمَنِ، فَأَشَارَ إِلَى نَاحِيَةِ الْيَمَنِ وَ هُوَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ (النَّهَائِيَّةُ: ٥ / ٣٠٠).

(١٠) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَ إِنَّمَا».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥١

دُخُولِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَذْحِجٌ «١»، وَحَضْرَمَوْتُ خَيْرٌ مِنْ بَنِي الْحَرْثِ بْنِ مُعَاوِيَةَ حَتَّى مِنْ كِنْدَةَ إِنْ يَهْلِكُ الْحَيَانُ [لِخِيَانٍ فَلَا أَبَالِي، فَلْيَلْعَنِ «٢» اللَّهُ الْمُلُوكَ الْأَرْبَعَةَ: حَيْدًا، وَ مِشْرَحًا، وَ مِخْوَصًا، وَ الصَّعَدَ وَ أختَهُمُ الْعَمْرَدَةَ «٣».

. (٣٢٤) ١٢٠

قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: وَ سَجِعْتُ الْمُعَلَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ «٤» عَلَيْهِ أَنَاسٌ مِنَ الْيَمَنِ، قَالَ:

مَرْحَبًا بِرَهْطِ شُعَيْبٍ وَ أَحْبَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. «٥»

. (٣٢٥) ١٢١

جَعْفَرُ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ الرَّبِيعِ يَذْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قَالَ: حَضْرَمَوْتُ خَيْرٌ مِنَ الْحَارِثِيِّينَ «٦».

. (٣٢٦) ١٢٢

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنِّي لَأَفْرَعُ إِلَى قِرَاءَةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَ أَنَا عَلَى الدَّرَجَةِ.

. (٣٢٧) ١٢٣

ابْنُ مُثَنَّى «٧»، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُفَضَّلِ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَةَ أَحَدٍ قَطُّ إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «٨».

(١) في «ح» و «س» و «ه»: «مدحج».

(٢) كذا في «س» و «ه» و في «ح»: «فليعن الله». و في «م»: «فلعن الله».

(٣) رواه عن غير جعفر بن محمد بن شريح: الكافي: ٨ / ٧٠ / ٢٧ عن جابر نحوه، بحار الأنوار: ٦٠ / ٢٣٢ / ٦٥ عن كتاب جعفر بن محمد

بن شريح، المسند لابن حنبل: ٧ / ١١٤ / ١٩٤٦٢، المستدرک علی الصحيحين:

٤ / ٩١ / ٦٩٧٩ و كلاهما عن عمرو بن عبسة السلمى نحوه.

(٤) في «س» و «ه»: «أنه إذا دخل».

(٥) بحار الأنوار: ٦٠ / ٢٢٢ / ٥١ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٦) بحار الأنوار: ٦٠ / ٢٢٢ / ٥٢ عن كتاب جعفر بن محمد بن شريح.

(٧) في «س» و «ه»: «ابن المثنى».

(٨) في «ح» و «س» و «ه»: «إلا نبى».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٢

تم كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي [و كتب في آخر «س» و «ه»]:

كذا في المنتسخ، كتبه منصور بن الحسن بن الحسين الآبي في ذى الحجة سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة من نسخة أبي الحسن محمد

بن الحسن بن الحسين بن أيوب القمي بالموصل «٢».

(١). في «س» و «ه»: «تم كتاب محمد بن شريح الحضرمي». و في «ه» زيادة بين كلمة «الحضرمي» و كلمة «كذا» و هي: «صورة ما في

النسخة التي كتبت عليها هي». و زيادة بعد كلمة «الموصل» و هي «انتهى و الحمد لله رب العالمين».

(٢) كلمة ختام الكتاب لم ترد في ح و م و الظاهر أن «س» و «ه» متفردان في ذلك و هما مطابقتان مع كلمة الختام في آخر كتاب

محمد بن مثنى الحضرمي.



الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٣

## كتاب محمد بن المشني الحضرمي

## إشارة

رواية هارون بن موسى التلعكبري عن أبي علي محمد بن همام بن سهل الكاتب (١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به نستعين (٢)

## أخبار ذريح بن يزيد المحاربي

(٣٢٨) ١

حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنُ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ التَّلْعُكَبْرِيُّ أَيْدَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ زِيَادِ الدَّهْقَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَزْدِيُّ الْبَزَارِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: صَلُّوا إِلَى جَانِبِ الْقَبْرِ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْمُؤْمِنِ تَبْلُغُهُ أَيُّمَا كَانَ. (٣)

(٣٢٩) ٢

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَيْرِ امْرَأَتِهِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا قَالَتْ: هِيَ تَطْلِقُهُ بَائِنٌ وَ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَ ذَكَرَ عِنْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ تَخْيِيرُهُ (٤) نِسَاءَهُ (٥).

(١). ما بين المعقوفين لم يكن في «ح» و «س» و «ه» و أخذناه من «م».

(٢) في «ه»: «و به ثقفتي».

(٣) رواه عن غير محمد بن المشني: الكافي: ٧/٥٥٣/٤، تهذيب الأحكام: ١١/٧/٦ كلاهما عن معاوية بن وهب.

(٤) في «ح»: «تخييره».

(٥) رواه عن غير محمد بن المشني: الكافي: ٣/١٣٧/٦، تهذيب الأحكام: ٢٩٩/٨٧/٨، الاستبصار:

٣/٣١٢/١١١١ كلها عن عيص بن القاسم نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٤

(٣٣٠) ٣.

وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ لِيُحِبَّنَ مَا شِئَا، فَعَجَزَ عَنْ ذَلِكَ وَ لَمْ يُطِيقْهُ، قَالَ: فَلْيُرْكَبْ وَ لِيُسْقِ هَدِيًّا. (١)

(٣٣١) ٤.

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ الْمُعْلَمِ: أَيْحُرِّمُ الرَّجُلُ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ مَا يُكْرَهُ الْمُلْحَمُ (٢) (٣).

(٣٣٢) ٥.

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجِنَازَةِ أَوْ يُؤَدَّنُ بِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. (٤)

(٣٣٣) ٦.

وَ قَالَ (٥) ذَرِيحٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَسَأَلَهُ (٦) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ عِنْدَهُ سَلَفٌ؟ فَقَالَ رَجُلٌ:

أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ!، وَ أَسْلَفَهُ أَرْبَعَةٌ أَوْ سَاقٍ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا، فَأَعْطَاهَا السَّائِلَ، فَكَتَبَ «٧» رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ قَالَتْ لِرُؤُوسِهَا: أَمَا أَنْ لَكَ أَنْ تَطْلُبَ سَلْفَكَ.  
 (٨) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: سَيَكُونُ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «٩»، ثُمَّ إِنَّهُ دَخَلَ ذَاتَ يَوْمٍ عِنْدَ اللَّيْلِ، فَقَالَ [لَهُ] «١٠» ابْنُ لَهُ: جِئْتَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنِّي لَمْ

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: تَهْدِيدِ الْأَحْكَامِ: ١٤٠٣/٤٠٣/٥، الإِسْتِصْبَارِ: ٢/١٤٩/٤٩٠ كِلَاهُمَا عَنْ صِهْفَوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ.

(٢) كَذَا فِي «م» وَ بَعْضِ النَّسَخِ، وَ «ح» غَيْرِ وَاضِحَةٌ وَ فِي «س» وَ «ه»: «الْمُبْتَهَم».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ٤/٣٤٢/١٦، الْفَقِيهِ: ٢/٣٣٦/٢٦٠٦ كِلَاهُمَا عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ.

بَيَانِ: الْمُلْحَمِ (كَمَكْرَم) جِنْسٌ مِنَ الثِّيَابِ (صِحَاح: ٥/٢٠٢٧) وَقَالَ الْعَلَمَاءُ الْمَجْلِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الثُّوبِ الْمَعْلَمِ أَيْ الَّذِي فِيهِ عِلْمٌ حَرِيرٍ أَوْ أَلْوَانٍ... وَقِيلَ: الْمُلْحَمُ هُوَ لِحْمَةٌ إِبْرِيَسَمٌ كَالْقَطْنِيِّ الْمَعْرُوفِ عِنْدَنَا (مِرْآةُ الْعُقُولِ).

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ٣/١٦٧/٢ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨١/٢٥٦/١٩ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضْرَمِيِّ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «وَسَأَلَ».

(٦) لَمْ يَرِدْ «فَسَأَلَهُ» فِي «س» وَ «ه». وَ فِي هَامِشِ «ه»: «فَسَأَلَهُ. ظ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «وَمَكَتَ».

(٨) كَذَا فِي «م». وَ فِي «ح» غَيْرِ وَاضِحٌ شَبِيهٌ فِيضَالٍ. وَ فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ» وَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مَحْذُوفٌ فِيهِمَا.

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «ثَلَاثًا».

(١٠) لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٥

أَذُقُ شَيْئًا الْيَوْمَ؟ ثُمَّ قَالَ: وَ الْوَلَدُ فِتْنَةٌ، فَعَدَا «١» الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ: سَلَفِي؟  
 فَقَالَ: سَيَكُونُ ذَلِكَ، فَقَالَ: حَتَّى مَتَى سَيَكُونُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: مَنْ عِنْدَهُ سَلْفٌ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاسْلَفَهُ «٢» ثَمَانِيَةَ أَوْ سَاقٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ:  
 إِنَّمَا لِي أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ لَهُ: خُذْهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.

. (٣٣٤) ٧

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَةٌ وَ أُمَّهَاتُ أَوْلَادٍ، هَلْ لَهَا قِسْمَةٌ مَعَ الْمَرْأَةِ؟

فَقَالَ: نَعَمْ «٣»، لَهَا يَوْمَانِ، وَ لِأُمِّ الْوَلَدِ يَوْمٌ.

. (٣٣٥) ٨

وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَشْكُو «٥» زَوْجَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ:

أَمَا إِنَّ أَوْلِيَكُم لَيْسُوا مِنْ خِيَارِكُمْ.

. (٣٣٦) ٩

قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى نِسْوَةٍ قَدْ قَعَدْنَ لَهُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ لَهُنَّ «٦»: هَلِكُنَّ «٧» إِلَّا

مَا سَاءَ اللَّهُ، فَقُلْنَ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ تَكْثِرِينَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرِينَ الْعَشِيرَ.

١٠ (٣٣٧).

وَقَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، فَقَالَ: يَوْمَ النَّحْرِ.

١١ (٣٣٨).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبُؤْلِ وَ التَّقْطِيرِ، فَقَالَ: إِذَا نَزَلَ مِنَ الْحَبَائِلِ وَ نَشَفَ الرَّجُلُ حَشْفَتَهُ وَ اجْتَهَدَ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. «٨»

١٢ (٣٣٩).

قَالَ: وَ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

(١) فِي «ح»: «فَعَدَا الرَّجُلِ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «وَ أَشْلَفَهُ».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: نَعَمْ».

(٤) كَذَا فِي النُّسخِ. وَ الصَّحِيحُ: «يَوْمَانِ».

(٥) فِي «ه»: «يَشْكُونَ». وَ فِي «ح» وَ «س»: «يَشْكُو».

(٦) لَمْ يَرُدُّ «لَهُمْ» فِي «س» وَ «ه».

(٧) فِي «ح»: «هَلْ كُنْتَنَ».

(٨) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٠ / ٣٧٥ / ٨٠ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْحَضْرَمِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٦

كَانَ رَجُلٌ «١» يُخَيِّرُ لَهُ امْرَأَةً، فَدَخَلَتْ جَمِيلَةً وَ لَيْسَ لِلرَّجُلِ وُلْدٌ وَ قَدْ أَطَالَ «٢» صُحْبَتَهَا دَهْرًا، قَالَ: فَبَكَتْ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ لَهَا زَوْجُهَا: مَا يُبْكِيكِ؟ قَالَتْ: أَبُوكِي؛ لِأَنِّي لَا أَرَى لَكَ وُلْدًا، وَ أَرَى لِلنَّاسِ أَوْلَادًا، قَالَ: إِنَّهُ لَنْ يَمْنَعَنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِكْرَامُكَ.

قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَكَ فِي التَّرْوِيجِ، قَالَ: فَتَرَوَّجِ الرَّجُلُ، وَ بَنَى بِهَا «٣»، قَالَ:

فَكَسِلَ مِنْ «٤» الْمَأُولَى إِلَى الْأَخِيرَةِ، فَجَزَعَتِ الْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ «٥»: سِيحَرَتْ وَ فَعِلَ بِكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: هِيَ طَالِقٌ إِنْ أَتَيْتَهَا حَتَّى آتَيْكَ، فَلَمْ يُطِقْ إِتْيَانَهَا، قَالَ: فَشَرِبَ اللَّبَنَ شَهْرًا فَلَمْ يَصِلْ، ثُمَّ شَرِبَ شَهْرًا فَلَمْ يَصِلْ. فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ ذَلِكَ: هَذَا الْإِبِلَاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:

وَ بَعَثَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَسْأَلُ عَنِ الْإِبِلَاءِ، قَالَ: لَا بُدَّ أَنْ يُوقَفَ، وَ أَنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بُدَّ «٦» أَنْ يُوقَفَ، وَ أَنْ مَضَتْ خَمْسَةُ أَشْهُرٍ، قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ تَرَاضَيْتَا؟ فَقَالَ «٧»: نَعَمْ.

١٣ (٣٤٠).

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُعْرَسِ «٨» رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِبَدِي الْحُلَيْفَةِ، فَقَالَ «٩»:

عِنْدَ الْمَسْجِدِ بَطْنِ الْوَادِي حَيْثُ يُعْرَسُ النَّاسُ.

١٤ (٣٤١).

وَ «١٠» سَأَلْتُهُ عَنِ الْغُسْلِ فِي الْحَرَمِ: أَوْ قَبْلَ دُخُولِهِ، أَوْ بَعْدَ مَا يَدْخُلُهُ؟ قَالَ:

لَا يَضُرُّكَ أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ، وَ إِنْ اغْتَسَلْتَ فِي بَيْتِكَ حِينَ تَنْزِلُ مَكَّةَ، فَلَا بَأْسَ. «١١»

(١) فِي «س» وَ «ه»: «الرجل».

(٢) في «س» و «ه»: «قد أطال» بدون واو.

(٣) هذا هو الاظهر. و في جميع النسخ المعتمدة عندنا «بنى به».

(٤) في «ح» و «س» و «ه»: «عن».

(٥) في «س» و «ه»: «و قالت».

(٦) في «س» و «ه»: «و لا بد».

(٧) في «س» و «ه»: «قال».

(٨) المعرّس و المعرس: محل نزول القوم.

(٩) في «س» و «ه»: «قال».

(١٠) في «س» و «ه»: «قال و».

جمعي از علما، الأصول الستة عشر، در يك جلد، دار الشبستري للمطبوعات، قم - ايران، اول، ه ق

الأصول الستة عشر:

الأصول الستة عشر

.....المقدمة ؛ ص : ٧

.....أضواء على المجموعة ؛ ص : ٨

.....الاصول الأربعمائه ؛ ص : ١١

.....مراحل ضياع التراث الإسلامى عبر القرون ؛ ص : ١٦

.....التعريف بكتب المجموعة و اعتبارها ؛ ص : ١٩

.....خصائص المجموعة ؛ ص : ٢٢

.....محتوى المجموعة ؛ ص : ٢٥

.....الرواة الأولون لكتب المجموعة ؛ ص : ٢٥

.....التعريف بكتب المجموعة الاولى ؛ ص : ٢٦

.....أصلا الزراد و النرسى ؛ ص : ٢٦

.....كتاب عباد العصفري ؛ ص : ٢٣

.....آثار عباد بن يعقوب ؛ ص : ٤٧

.....بعض رواياته ؛ ص : ٤٧

.....ما روى عنه ؛ ص : ٤٨

.....كتاب عاصم بن حميد الحنات ؛ ص : ٤٩

.....كتاب جعفر بن شريح الحضرمى رواية محمد بن مثنى الحضرمى ؛ ص : ٥٢

.....كتاب محمد بن مثنى الحضرمى ؛ ص : ٥٤

.....حديث محمد بن جعفر القرشى ؛ ص : ٥٥

.....تبيينها: ؛ ص : ٥٨

.....الأول: أنه قد اختلفت تعبيرات الكليني عن الرجل فى الأسانيد ؛ ص : ٥٨

- .....الثانى: أن من الواضح المعلوم عدم اتحاد هذا الرجل مع محمد بن جعفر الأسدى الرازى المتقدم ؛ ص : ٥٨
- .....كتاب درست بن أبى منصور الواسطى ؛ ص : ٦٠
- .....التعريف بكتب المجموعة الثانية ؛ ص : ٦٤
- .....كتاب عبد الملك بن حكيم ؛ ص : ٦٤
- .....كتاب مثنى بن الوليد الحنات ؛ ص : ٦٥
- .....كتاب خلاد السندى ؛ ص : ٦٦
- .....كتاب حسين بن عثمان ؛ ص : ٧٥
- .....كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلى ؛ ص : ٨٣
- .....كتاب سلام بن أبى عمره ؛ ص : ٨٦
- .....نوادى على بن أسباط ؛ ص : ٨٨
- .....كتاب علاء بن رزين ؛ ص : ٩٠
- .....ترجمه رواة المجموعة ؛ ص : ٩٥
- .....شيخ الرواية أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبرى ؛ ص : ٩٥
- .....منصور بن الحسن بن الحسين الآبى ؛ ص : ٩٧
- .....مؤلفاته ؛ ص : ١٠١
- .....طبع المجموعة ؛ ص : ١٠٣
- .....التعريف بالنسخ المعتمدة للمجموعة و عملنا فى التحقيق ؛ ص : ١٠٣
- .....النسخ الإيرانية ؛ ص : ١٠٤
- .....النسخ العراقية ؛ ص : ١٠٩
- .....النسخة الهندية ؛ ص : ١١١
- .....النسخ المستقلة لبعض كتب المجموعة ؛ ص : ١١٢
- .....الرموز المستعملة فى الكتاب ؛ ص : ١١٤
- .....تصحیح الكتاب ؛ ص : ١١٥
- .....ترقيم المجموعة ؛ ص : ١١٦
- .....تخريج الأحاديث ؛ ص : ١١٦
- .....كلمة شكر و تقدير ؛ ص : ١١٨
- .....المجموعة الأولى من كتب الرواية الأولى فى عصر الأئمة المعصومين ع ؛ ص : ١٢١
- .....كتاب زيد الزراد ؛ ص : ١٢١
- .....كتاب أبى سعيد عباد العصفرى ؛ ص : ١٣٨
- .....كتاب عاصم بن حميد الحنات ؛ ص : ١٤٧
- .....كتاب زيد النرسى ؛ ص : ١٨٧
- .....كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى ؛ ص : ٢١٣
- .....[أخبار حميد بن شعيب عن جابر الجعفى ؛ ص : ٢١٣

- .....[أخبار عبد الله بن طلحة النهدي ؛ ص : ٢٤٠
- .....أخبار أبي الصباح العبدى ؛ ص : ٢٤٥
- .....أخبار إبراهيم بن جبير عن جابر الجعفي ؛ ص : ٢٤٨
- .....كتاب محمد بن المثنى الحضرمي ؛ ص : ٢٥٣
- .....أخبار ذريح بن يزيد المحاربي ؛ ص : ٢٥٣
- .....أخبار محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمي الملقب ب«بزيع» ؛ ص : ٢٧٠
- .....حديثان لعلي بن عبد الله بن سعيد ؛ ص : ٢٧٢
- .....روايتان للشيخ التلعكبري رحمه الله ؛ ص : ٢٧٧
- .....[حديث متفرد آخر للتلعكبري ؛ ص : ٢٧٨
- .....كتاب درست بن أبي منصور ؛ ص : ٢٨١
- .....المجموعه الثانيه من كتب الروايه الأوليه في عصر الأئمة الطاهرين المشتهره بالأصول الأربعمائه ؛ ص : ٢٩٩
- .....كتاب عبد الملك بن حكيم ؛ ص : ٣٠١
- .....كتاب مثنى بن الوليد الحنات ؛ ص : ٣٠٧
- .....كتاب خلاد السندی ؛ ص : ٣١٣
- .....كتاب حسين بن عثمان بن شريك ؛ ص : ٣١٧
- .....كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي ؛ ص : ٣٢٧
- .....كتاب سلام بن أبي عمره ؛ ص : ٣٣١
- .....من نوادر علي بن أسباط ؛ ص : ٣٣٧
- .....خبر في الملاحم ؛ ص : ٣٥٣
- .....المختار من كتاب علاء بن رزين ؛ ص : ٣٥٧ الأصول الستة عشر؛ ص : ٢٥٦
- (١١) رواه عن غير محمّد بن المثنى: الكافي: ٤ / ٣٩٨ / ٥، تهذيب الأحكام: ٥ / ٩٧ / ٣١٨ كلاهما عن صفوان، عن ذريح و زاد فيهما قبل الأخير «و إن اغتسلت بمكّه فلا بأس».
- الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٧
- ١٥ (٣٤٢).
- و سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ أَيْطَلِي رَأْسَهُ بِالْحِنَاءِ؟ قَالَ: لَا.
- ١٦ (٣٤٣).
- و «١» سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَاجِّ الْمُتَمَتِّعِ: مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟ قَالَ: حِينَ يَزِيءُ الْجَمْرَةَ.
- ١٧ (٣٤٤).
- و سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ: هَلْ يَحْتَجِمُ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا خَشِيَ الدَّمَ، فَقُلْتُ «٢»: إِنَّمَا يُحْرِمُ مِنَ الْعَقِيقِ وَ إِنَّمَا هِيَ لِئَلْتَيْنِ؟ قَالَ: إِنَّ الْحِجَامَةَ تَخْتَلِفُ وَ قَالَ: «٣» إِنْ أَخَذَ الرَّجُلُ الدَّوْرَانَ، فَلْيَحْتَجِمِ.
- ١٨ (٣٤٥).
- قَالَ: وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَرَّ أَعْرَابِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَتَعْرِفُ أُمَّ مِلْدَمٍ؟ قَالَ: وَ مَا أُمُّ مِلْدَمٍ؟ «٤» قَالَ:

صَدَأَعُ يَأْخُذُ الرَّأْسَ، وَ سِيْخُوْنُهُ فِي الْجَسَدِ فَقَالَ «٥» الْأَعْرَابِيُّ: مَا أَصَابَنِي هَذَا قَطُّ، فَلَمَّا مَضَى قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَيَّ هَذَا «٦».

١٩ (٣٤٦).

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: إِنِّي لَأُكْرَهُ أَنْ يُعَافَى الرَّجُلُ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يُصَيَّبَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَصَائِبِ وَ نَحْوِ هَذَا «٧». «٨»

٢٠ (٣٤٧).

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ ذَكَرَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ كَانَ مُسْتَقِيمًا -

(١) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ وَ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «قُلْتُ».

(٣) الظاهر أن هذا ليس حديثاً مستقلاً ولكن في «ح. س» اتخذه حديثاً مستقلاً.

(٤) أم ملام أي كُتِبَتْهُ الْحُمَى (صحيح: ٢٠٢٩ / ٥).

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٧٠٧ / ٥٠٨ بِيَاذِهِ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٤ / ١٧٦ / ٨١ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٧) الظاهر أن هذا الحديث تَمَّتْهُ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَ لَكِنْ يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهُ كَحَدِيثٍ مُسْتَقِلٍّ كَمَا فَعَلَهُ بَعْضُ الرُّوَاهِ وَ كِتَابِ النُّسخِ هُنَا.

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ١٩ / ٢٥٦ / ٢ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ نَعِيمِ الصَّحَافِ، رِجَالِ الْكَشِيِّ:

١ / ٢٠٥ / ٨٥ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَ كِلَاهُمَا عَنْ ذَرِيحٍ، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ١٧١٢ / ٥٠٩، بِحَارِ الْأَنْوَارِ:

١٤ / ١٧٦ / ٨١ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٨

فَقَالَ: نَزَعَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَعَسَلَهُ أَهْلُهُ، ثُمَّ حَمَلُوهُ إِلَى مُصَلَّاهُ، فَمَاتَ فِيهِ «١».

٢١ (٣٤٨).

قَالَ «٢»: وَ ذَكَرَ سَهْلُ بْنُ حَنِيْفٍ «٣»، فَقَالَ: كَانَ مِنَ النَّقَبَاءِ، فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ نَقَبَاءِ نَبِيِّ اللَّهِ الْإِثْنَيْ عَشَرَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كَانَ مِنَ الَّذِينَ اخْتِيرُوا مِنَ السَّبْعِينَ، فَقُلْتُ لَهُ:

كُفَلَاءٌ عَلَى قَوْمِهِمْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُمْ رَجَعُوا وَ فِيهِمْ دَمٌ، فَاسْتَنْظَرُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى قَابِلٍ، فَزَجَعُوا فَفَرَّغُوا مِنْ دَمِهِمْ وَ اضْطَلَحُوا، وَ أَقْبَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَهُمْ. «٤»

٢٢ (٣٤٩).

وَ ذَكَرَ سَهْلٌ «٥»، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا سَبَقَهُ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَ لَا مِنَ النَّاسِ بِمَنْقَبِهِ، وَ أَنْتَى عَلَيْهِ، وَ قَالَ:

لَمَّا مَاتَ جَزَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ جَزَعًا شَدِيدًا، وَ صَلَّى عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، وَ قَالَ:

لَوْ كَانَ مَعِيَ جَبَلٌ «٦»، لَارْفَضَّ. «٧»

٢٣ (٣٥٠).

وَ ذَكَرَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ:

هُوَ [يَوْمَ] الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانِ «٨» وَ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي فَرَّقَ اللَّهُ [فِيهِ] بَيْنَ الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ، وَ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ «٩» هَذَا كَذَا -

وَ وَضَعَ كَفِّهِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ «١٠»

(١) رَوَاهُ عَرْنُ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ٣ / ١٢٥ / ١، رِجَالِ الْكَشِّثِيِّ: ١ / ٢٠٥ / ٨٥ كِلَاهِمَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ وَص ٢٠١ / ٨٣ تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ١ / ٤٦٥ / ١٥٢١ كِلَاهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ وَكُلَّهَا عَنْ ذَرِيحٍ، بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨١ / ٢٣٧ / ١٧ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٢) لَمْ يُرَدِّ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ أَنْصَارِيُّ عَرَبِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كَانَ وَ إِلَيْهِ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَ هُوَ مِنْ السَّابِقِينَ الَّذِينَ رَجَعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مِنْ شُرَطَةِ الْخَمِيسِ، وَ مِنْ النَّبَاءِ، وَ مِنْ الْإِثْنِ عَشَرَ الَّذِينَ أَنْكَرُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ. وَ رَوَى الْكَشِّثِيُّ عِدَّةَ رَوَايَاتٍ فِي مَدْحِهِ. (معجم رجال الحديث: ٨ / ٣٣٥ / ٥٦٢٦).

(٤) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨١ / ٣٧٦ / ٢٥ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَ لَيْسَ فِيهِ ذَيْلُهُ.

(٥) فِي «ح»: «سَهْلًا».

(٦) فِي «م»: «حَبْلٌ». وَ فِي النُّسخِ الْخَطِيئةُ ذَكَرُوا هَذَا الْحَدِيثَ فِي ضَمَنِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ وَ تَجَزَّئَتْهُ كَانَتْ مِنْ قَبْلِنَا.

(٧) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨١ / ٣٧٦ / ٢٥ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٨) الْأَنْفَالِ (٨): ٤١.

(٩) لَمْ يُرَدِّ «ذَلِكَ الْيَوْمَ» فِي «س» وَ «ه».

(١٠) وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهُمَا كَانَا مُجْتَمِعِينَ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٥٩

وَ إِنَّمَا كَانَ يَوْمَئِذٍ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِيرِ، وَ أَهْلُ بَدْرِ الَّذِينَ شَهِدُوا إِنَّمَا كَانُوا ثَلَاثِمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَ لَمْ يُرِيدُوا الْقِتَالَ، إِنَّمَا ظَنُّوا أَنَّهَا «١» الْعِيرُ الَّتِي فِيهَا أَبُو سُفْيَانَ، فَلَمَّا أَتَى أَبُو سُفْيَانَ الْوَادِي نَزَلَ فِي بَطْنِهِ فِي مَيْسَرَةِ الطَّرِيقِ، فَقَالَ اللَّهُ: إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَ هُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى «٢»، قُلْتُ لَهُ: مَا الْعُدْوَةُ الدُّنْيَا؟ قَالَ: مِمَّا يَلِي الشَّامَ، وَ الْعُدْوَةُ الْقُصْوَى مِمَّا يَلِي مَكَّةَ، قُلْتُ لَهُ: فَالْعُدْوَتَيْنِ ضَفَّتِي «٣» الْوَادِي «٤»؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ الرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَ لَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيْعَادِ وَ لَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنِهِ وَ يَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنِهِ وَ إِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ. «٥»

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ نَادَى الشَّيْطَانُ عَلَى جَبَلِ مَكَّةَ: إِنَّ هَذَا مُحَمَّدٌ فِي طَلَبِ الْعِيرِ، فَخَرَجُوا عَلَى كُلِّ صَيْعِبٍ وَ ذَلُولٍ، وَ خَرَجَ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَعَهُمْ، وَ نَزَلَتْ رِجَالُهُمْ يَزْتَجِرُونَ، وَ نَزَلَ طَالِبٌ يَزْتَجِرُ، فَقَالَ فِيمَا يَزْتَجِرُ:

اللَّهُمَّ إِنْ يَغْزُونَ طَالِبٌ فِي مَقْبٍ مِنْ هَذِهِ الْمَقَانِبِ

فَارْجِعْهُ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ وَ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ

قَالُوا: وَ اللَّهُ إِنْ هَذَا لَعَلَيْنَا «٦» فَرُدُّوهُ، وَ لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى الْعَبَّاسِ فَسَأَلَهُ عَنْ قَوْمِهِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ أُخْرِجُوا «٧» كَارِهِينَ «٨»

(١) فِي «س» وَ «ه»: «أَنْهُمْ».

(٢) الْأَنْفَالِ (٨): ٤٢.

(٣) كَذَا فِي النُّسخِ. وَ الْأُولَى: فَالْعُدْوَتَانِ ضَفَّتَا الْوَادِي بَلِ ضَفُّوا الْوَادِي.



(٤) ضفتا الوادى أى جانبه من (ض، ف، و).

(٥) الأنفال (٨): ٤٢.

(٦) فى «س» و «ه»: «إن هذا مثلنا». و فى الكافى «ليبلغنا».

(٧) فى «س» و «ه»: «خرجوا».

(٨) رواه عن غير محمد بن المثنى: الكافى: ٨ / ٣٧٥ / ٥٦٣ عن صفوان، عن ذريح و ليس فيه إلّا الأشعار مع اختلاف كثير.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٠

(٣٥١) ٢٤

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ «١» جَرِيحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ تَقِيْفٍ: أَنَّ ابْنَ «٢» عَبَّاسَ لَمَّا مَاتَ أُخْرِجَ بِهِ، فَخَرَجَ مِنْ تَحْتِ كَفْنِهِ طَيْرٌ أبيضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ يَطِيرُ نَحْوَ السَّمَاءِ حَتَّى غَابَ عَنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ أَبِي يُحِبُّهُ حُبًّا شَدِيدًا، كَانَ أَبِي - وَهُوَ غُلَامٌ - تُلْبِسُهُ أُمُّهُ ثِيَابَهُ، فَيَنْطَلِقُ إِلَيْهِ فِي غِلْمَانِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَأَتَاهُ يَوْمًا، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ - بَعْدَ مَا أَصَيْبَ بِبَصِيرِهِ؟ قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ «٣»، قَالَ:

حَسْبُكَ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفَكَ فَلَا عَرَفَ «٤».

(٣٥٢) ٢٥.

وَ سَأَلَتْهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بُيُوتِ الْمُجُوسِ، فَقَالَ: أَلَيْسَتْ مَعَاذِكُمْ؟ «٥» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: نَعَمْ «٦».

(٣٥٣) ٢٦.

وَ سَأَلَتْهُ عَنِ التَّسْلِيمِ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي الْكِتَابِ «٧»، فَكَرِهَ ذَلِكَ كُلَّهُ «٨».

(٣٥٤) ٢٧.

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَرَّ عَلَى قَبْرِ قَيْسِ بْنِ فَهْدٍ «٩» الْأَنْصَارِيِّ وَ هُوَ يُعَذَّبُ فِيهِ، فَسَمِعَ صَوْتَهُ، فَوَضَعَ عَلَى قَبْرِهِ جَرِيدَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ وَضَعْتَهُمَا؟ فَقَالَ «١٠»: تُخَفِّفُ عَنْهُ

(١) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «أَنْ جَرِيحٌ».

(٢) لَمْ يُرَدُّ «ابْن» فِي «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: رِجَالُ الْكُشِيِّ: ١ / ٢٧٧ / ١٠٧ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ جَرِيحٍ، الْإِخْتِصَاصِ:

٧١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ذَرِيحِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُحَارِبِيِّ.

(٥) أَلَيْسَتْ مَعَاذِكُمْ أُمَّ تَرَدُّونَهَا فِي الدَّهَابِ إِلَى غَزْوِ الْعَدُوِّ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنْ التَّجْوِيزَ مُقَيَّدٌ بِالصَّرُورَةِ. (بِحَارُ الْأَنْوَارِ:

٨٣ / ٣٣٢). وَ فِي «س» وَ «ه»: «مَغَارِبِكُمْ».

(٦) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ٣٣٢ / ٤ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٧) هَكَذَا فِي «م» وَ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «فِي الْكُتُبِ» وَ الظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ.

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٢٥٠ / ٧٣٢ وَ ص ٣٤٨ / ١١٢٣ كِلَاهُمَا عَنْ ذَرِيحٍ.

(٩) فِي «س» وَ «ح» وَ «ه»: «نَهَدَ». وَ فِي هَامِشِ «ح»: «قَهْدَ. ظ».

(١٠) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦١

مَا كَانَتْ «١» خَضْرَاوَيْنِ «٢».

٢٨ (٣٥٥).

قَالَ عُمَرُ: أَوْ قَالَ ذَرِيحٍ «٣»: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ «٤».

٢٩ (٣٥٦).

قَالَ: وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: إِنَّ الْخُلُقَ الْحَسَنَ لَهُ أَجْرُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ.

٣٠ (٣٥٧).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّائِمِ أَيْقَبِلُ؟ «٥» قَالَ: نَعَمْ.

٣١ (٣٥٨).

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ شَهْوَةِ تَعْرِضٍ لِلرَّجُلِ فِي خَلْوَةٍ فِي حَدِيثٍ نَفْسِهِ يَعْزِضُ لَهُ مَا سَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَشِيكُنْ عَنْهُ ذَلِكَ، فَيَبُولُ بَعْدَ قَلِيلٍ، فَيَدْفُقُ فِي أَثَرِ بَوْلِهِ «٦» مِثْلَ رَاحَتِهِ «٧» مَنِئِي لَيْتَكَ الشَّهْوَةَ، أَيْ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ غَسَلًا؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ «٨»: لَا، إِلَّا الْمَاءُ الْأَكْبَرُ.

٣٢ (٣٥٩).

قَالَ: وَ قَالَ: نَحْنُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ «٩».

(١) في «س» و «ه»: «كانا». و لتكن العبارة هكذا: لم وضعتهما ... تخففان ... ما كانتا.

(٢) بحار الأنوار: ٨١ / ٣٣٨ / ٣٨ عن كتاب محمد بن المثنى.

(٣) هذا هو الأظهر. و في النسخ الخطيية (قال عمر أو قال ذريح) و بعده يسوق الخبر. و الظاهر أنّها زائدة و ليست من عبارة الأصل و هي من زيادة البعض، و كأنه كان مترددا بين كون الرواية لعمر عن أبي جعفر عليه السلام - كما يقتضيه الخبر المتقدم، و كان متعارفا بين المحدثين من ذكر الأسناد في الأحاديث المتعددة، في الحديث الأول، و منها حذفها في الأحاديث التالية له اعتمادا على السابق لها- و بين كونها لذريح كما يظهر جليا من الحديث ٣٥ و ما بعده، حيث لها صراحة عبر الدلالة اللفظية على ذلك، و هذا يرجح لترجيح النص على الظاهر، و المنطوق على المفهوم.

(٤) رواه عن غير محمد بن المثنى: تهذيب الأحكام: ٣ / ٢٥٨ / ٧٢٠ عن معاوية بن وهب و زاد في آخره «أين ينام الناس؟»، بحار الأنوار: ٨٣ / ٣٧٣ / ٣٩ عن كتاب محمد بن المثنى.

(٥) في «س» و «ه»: «يقبل».

(٦) في «س» و «ه»: «فيدفق بعد بوله».

(٧) في هامش «ح»: «ملء راحته».

(٨) في «س» و «ه»: «عليه السلام».

(٩) رواه عن غير محمد بن المثنى: الخصال: ٤٩ / ٦٥١ عن أبي المغراء حميد بن المثنى العجلي، بصائر الدرجات: ٤ / ٣٠٩ عن أبي المعز و كلاهما عن ذريح و ص ١ / ١١٩ عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن الإمام الرضا عليه السلام، عن الإمام زين العابدين عليه السلام و ص ٣ / ١٢٠ عن عبد الله بن جندب، عن الإمام الرضا عليه السلام، الخرائج و الجرائح: ١ / ٣٩٦ / ٣ عن علي بن أبي حمزة، تفسير فرائد الكوفي: ٢٨٥ / ٣٨٤ عن الحسين بن عبد الله بن جندب، عن الإمام الكاظم عليه السلام، عن الإمام زين العابدين عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٢

(٣٦٠) ٣٣

قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: تَرَكْتُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَأَهْلَ بَيْتِي، فَحَنُّ أَهْلِ بَيْتِهِ. (١)

(٣٦١) ٣٤

قَالَ: وَقَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عَلِيٍّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا - وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ، ثُمَّ عَلَّمَهُ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّاسِ: عَلَّمَهُ أَلْفَ كَلِمَةٍ يَنْفُخُ كُلَّ كَلِمَةٍ أَلْفَ كَلِمَةٍ (٢).

(٣٦٢) ٣٥

قَالَ: وَقَالَ اللَّهُ:

وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (٣) قَالَ ذَرِيحٌ: فَسَكَتَ وَحَرَكَ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَيْخاً حَاصِمًا، فَقَالَ: أَوْ كَانَ كَاتِبَ سُلَيْمَانَ؟ وَقَدْ قَالَ: عَفْرِيَّتٌ مِنَ الْجَنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَوْفَكَ (٤) قَالَ: أَصَابَ الشَّيْخُ.

(٣٦٣) ٣٦

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الصَّائِمَةِ يَتَعَاطَى مِنْهَا الرَّجُلُ، قَالَ:

إِنِّي لَأَكْرَهُ (٥) أَنْ أُفْطِرَهَا، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتُ فَادْنُهَا مِنَ اللَّيْلِ؛ فَإِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ.

(٣٦٤) ٣٧

قَالَ ذَرِيحٌ: قَالَ لَهُ الْحَارِثُ بْنُ الْمُغِيرَةَ النَّضْرِيُّ: إِنَّ أَبَا مَعْقِلٍ الْمُزَنِّيَّ حَدَّثَنِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: مُخْتَصِرٌ بِصَيِّبِ الدَّرَجَاتِ: ٩٠، بِصَيِّبِ الدَّرَجَاتِ: ٤/٤١٤ كِلَاهِمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ ذَرِيحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدِ الْمُحَارِبِيِّ.

(٢) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْخَصِصَال: ٤٩/٦٥١ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ حُمَيْدِ بْنِ الْمُثَنَّى الْعِجَلِيِّ، بِصَيِّبِ الدَّرَجَاتِ: ٤/٣٠٩ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ وَص ٩/٣١٠ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ وَكُلُّهَا عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ.

(٣) الرَّعْدِ (١٣): ٤٣.

(٤) التَّنْمِيلِ (٢٧): ٣٩ - ٤٠.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «إِنِّي أَكْرَهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٣

أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالنَّاسِ الْمَغْرِبِ، فَقَنَّتْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَعَنَ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَأَبَا الْأَعْوَرِ السُّلَمِيَّ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الشَّيْخُ صَدَقَ، فَالْعَنَهُمْ (١).

(٣٦٥) ٣٨

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَيَّ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٢) الْآيَةُ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نَحْنُ النَّاسُ الْمَحْسُودُونَ (٣).

(٣٦٦) ٣٩

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نِعَمَ الْعَوْنُ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ عِنْدَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ: وَضَعَ حَجْرًا عَلَى سَيْرِ (٤) الْمَاءِ رَسُولُ اللَّهِ لِيُرَدَّهُ (٥) إِلَى حَائِطِهِ، فَذَلِكَ الْحَجْرُ كَمَا هُوَ لَا يُدْرَى مَا عُمَّقُهُ فِي الْأَرْضِ؟ (٦).

. (٣٦٧) ٤٠.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ:

مِنَ الْأَشْطُوَانَةِ إِلَى عِنْدِ رَأْسِ الْقَبْرِ إِلَى أَشْطُوَانَتَيْنِ مِنْ وَرَاءِ الْمُنْبَرِ عَنِ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَكَانَ مِنْ وَرَاءِ الْمُنْبَرِ طَرِيقٌ تَمُرُّ فِيهِ الشَّاةُ أَوْ يَمُرُّ الرَّجُلُ مُنْحَرِفًا، وَرُزِعَ أَنَّ سَاحَةَ

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٣٣/١٩٧/٤٨٢ وَح ٨٥/٢١٠/٢٩ كِلَاهُمَا عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٢) النَّسَاءُ (٤): ٥٤.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ١/٢٠٥/١ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجَلِيِّ، وَص ٢/٢٠٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضْلٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٤ وَص ١٨٦/٦، تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٤/١٣٢/٧٣٦، تَفْسِيرِ الْعَيْاشِيِّ: ١/٢٤٧/١٥٥ وَالْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ وَح ١٥٤ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجَلِيِّ وَص ٢٤٦/١٥٣، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ:

٥/٣٥ كِلَاهُمَا عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَح ٣ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، وَالْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٤ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ: ١/٢١، تَفْسِيرِ فُرَاتِ الْكُوفِيِّ: ١٠٦/١٠٠ عَنْ بُرَيْدٍ وَكِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ٩٩ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ وَكُلَّهَا نَحْوَهُ.

(٤) فِي «س»: «سبر».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «ليردوه».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ٥/٧٣/١٤ عَنْ عَلِيِّ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَح ١٥ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ وَص ٨/٧٢ وَح ٩ كِلَاهُمَا عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، الْفَقِيهِ: ٣/١٥٦/٣٥٦٧ وَالْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، الرَّهْدِ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٥١/١٣٦ عَنْ عَلِيِّ الْأَحْمَصِ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٤

الْمَسْجِدِ إِلَى الْبَلَاطِ «١» مِنَ الْمَسْجِدِ «٢».

. (٣٦٨) ٤١.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ بَيْتِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ:

إِذَا دَخَلْتَ مِنَ الْبَابِ فَهُوَ مِنْ عِضَادَتِهِ الْيُمْنَى إِلَى سَاحَةِ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِ نَبِيِّ اللَّهِ خَوْحَهُ «٣». «٤»

. (٣٦٩) ٤٢.

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ، الَّتِي يُجْلَسُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: اذْبُغُوهَا، فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ.. فَقُلْتُ: الرَّجُلُ يَزُورُ الْقَبْرَ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى صَاحِبِ الْقَبْرِ؟ قَالَ:

يُصَلِّي «٥» عَلَى النَّبِيِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَعَلَى صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ «٦».

. (٣٧١) ٤٤.

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ: الْمُتَمَتِّعُ إِذَا نَظَرَ إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ فَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. «٧»

. (٣٧٢) ٤٥.

قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ خَرَجَ الرَّجُلُ مُسَافِرًا وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ كَمْ يُصَلِّي؟ قَالَ: أَرْبَعٌ «٨». «٩»

(١) البلاط - بالفتح - موضع بالمدينة بين المسجد و السوق. مبلط أي مفروش بالحجارة التي تسمى بالبلاط سمي المكان به اتساعا.

(الوافي)

(٢) رواه عن غير محمد بن المثنى: الكافي: ٤/٥٥٤/٤ عن محمد بن مسلم وفيه «و كان ساحة المسجد من البلاط إلى الصحن» بدل «و زعم أن ساحة ... الخ»، بحار الأنوار: ١٠٠/١٨٠/٤٦ عن كتاب محمد بن المثنى.

(٣) الخوخة باب صغير كالنافذة الكبيرة و تكون بين بيتين ينصب عليها باب. (النهاية: ٢/٨٦).

(٤) بحار الأنوار: ١٠٠/١٨٠/٤٦ عن كتاب محمد بن المثنى.

(٥) في «س» و «ه»: «تصلى».

(٦) بحار الأنوار: ١٠٠/١٣٨/٢٦ عن كتاب محمد بن المثنى.

(٧) رواه عن غير محمد بن المثنى: الكافي: ٤/٣٩٩/٣، تهذيب الأحكام: ٥/٩٤/١١٥ كلاهما عن الحلبي نحوه.

(٨) كذا في النسخ. و الصحيح: أربعا.

(٩) بحار الأنوار: ٨٩/٥٥/١٨ عن كتاب محمد بن المثنى.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٥

(٣٧٣) ٤٦

قَالَ: قُلْتُ: وَ إِنِ دَخَلَ الْوَقْتُ وَ هُوَ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ أَهْلَهُ، وَ إِنِ دَخَلَ الْمِصْرَ فَلْيَصِلْ [فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا] «١».

(٣٧٤) ٤٧

قَالَ: قُلْتُ: وَ إِذَا سَافَرَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَ: يُفْطِرُ.

(٣٧٥) ٤٨

قَالَ: قُلْتُ: فَيَنْسَى أَنْ يُكَبِّرَ حَتَّى يَقْرَأَ؟ قَالَ: يُكَبِّرُ.

(٣٧٦) ٤٩

قُلْتُ «٢»: أَيْ قَضَى الرَّجُلُ غُشْلَ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: لَا.

(٣٧٧) ٥٠

قَالَ: قُلْتُ: الْمَتَمِّعُ كَمْ يَأْكُلُ مِنْ أَصْحَابِهِ؟ قَالَ: يَوْمَيْنِ، وَ بِالْمِصْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(٣٧٨) ٥١

قَالَ: قُلْتُ: الْمَوْلُودُ يُعَقُّ عَنْهُ بَعْدَ مَا كَبِرَ؟ قَالَ: إِذَا جَازَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَلَا يُعَقُّ عَنْهُ.

(٣٧٩) ٥٢

ثُمَّ قَالَ: مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَحْجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَلَيُمْتُ إِِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَ إِِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا «٣». «٤»

(٣٨٠) ٥٣

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْزِلِي، فَمَا شَعَرْتُ إِلَّا بِالْخَيْلِ وَ الشُّرْطَةِ «٥» قَدْ أَحَاطُوا «٦» بِالدَّارِ، قَالَ:

(١) بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٩/٥٥/١٨ عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: قُلْتُ».

(٣) أَقُولُ: فِي النَّسِخِ الْخَطِيئَةُ اتَّخَذَ الْحَدِيثَ ٤٤ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ وَاحِدٍ وَ لَمْ تَنْفَصِلْ وَ نَحْنُ فَصَلْنَاهَا لِزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ. وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ الْمُجَلِسِيَّ فِي الْبَحَارِ فَصَّلَهَا أَيْضًا. وَ فِي نُسَخِهِ الشَّيْخُ الْحُرِّ اشْتِخَارَ لِكُلِّ قِطْعَةٍ مِنْهُ فِي الْهَامِشِ عَنَّا خَاصًّا أَيْضًا، وَ لِأَنَّ مَطَالِبَهَا مُخْتَلِفَةٌ سِوَاءَ سَأَلِ ذَرِيحِ الْمُحَارَبِيِّ الْإِمَامِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، أَوْ مَجَالِسٍ مُتَعَدِّدَةٍ فَكَلَاهُمَا مُحْتَمِلٌ.

(٤) رَوَاهُ عَيْنٌ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْكَافِي: ١/٢٦٨/٤، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥/١٧/٤٩ وَ ص ٤٦٢/١٦١٠، الْفَقِيهِ: ٢/٤٤٧/٢٩٣٥، الْمُقْنَعَةُ: ٣٨٦ كُلُّهَا عَنْ صِهْرَوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، وَ زَادَ فِي كُلِّهَا بَعْدَ «حَجَّهِ الْأَسْلَامِ» «لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْحِفُ بِهِ، أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَالشَّرْطُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «فَأَحَاطُوا».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٦

فَتَسَوَّرُوا عَلَيَّ، قَالَ: فَتَطَايَرَ أَهْلِي وَ مَنْ عِنْدِي، قَالَ: فَأَخَذُوا يَتَسَخَّرُونَ «١» النَّاسَ، قُلْتُ:

لِمَا تَسَخَّرُوهُمْ وَ اسْتَأْجَرُوا عَلَيَّ فِي مَالِي، قَالَ: فَحَمَلُونِي فِي مَحْمِلٍ وَ أَحَاطُوا بِي، فَأَتَانِي آتٍ مِنْ أَهْلِي فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا يَسْأَلُكَ «٢» عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ، قَالَ:

فَلَمَّا أَدْخَلُونِي عَلَيْهِ، قَالَ: لَوْ شِعْرُنَا أَنَّكَ بِهِدِ الْمَنْزِلَةِ، مَا بَعَثْنَا إِلَيْكَ، إِنَّمَا أَرَدْنَا أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ، فَقُلْتُ: مَا لِي بِهِ عَهْدٌ قَدْ خَرَجَ مِنْ هَاهُنَا قَالَ: رُدُّوهُ، فَرُدُونِي.

. (٣٨١) ٥٤.

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَحْتَجُّ «٣» عَلَيْهِمْ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ قَالَ:

وَ اللَّهُ إِنْ مَنَّا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ إِنْ مَنَّا حَمْرَةَ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ، وَ إِنْ مَنَّا الْإِمَامَ الْمُفْتَرَضَ الطَّاعِيَهُ، مَنْ أَنْكَرَهُ مَاتَ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَ إِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا، ثُمَّ قَالَ:

وَ اللَّهُ مَا تَرَكَ اللَّهُ الْأَرْضَ قَطُّ مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ آدَمَ إِلَّا وَ فِيهَا مَنْ يُهْتَدَى بِهِ إِلَى اللَّهِ وَ هُوَ حُجَّةُ اللَّهِ إِلَى الْعِبَادِ، مَنْ تَرَكَ هَلَكَ، وَ مَنْ لَزِمَهُ نَجَا حَقًّا عَلَى اللَّهِ. «٤»

. (٣٨٢) ٥٥.

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَثْمَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ قَالَ:

نَعَمْ، كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْإِمَامَ بَعْدَ النَّبِيِّ - صِلَاوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ - [ثُمَّ كَانَ الْحَسَنُ، ثُمَّ كَانَ الْخُسَيْنُ]، ثُمَّ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْخُسَيْنِ، ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثُمَّ إِمَامُكُمْ. مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ الْيَوْمَ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ؟ فَأَعَدَّتْهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ: إِنِّي إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ بِهَذَا لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ إِنْ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى

(١) فِي «ح»: «يَتَسَخَّرُوا».

(٢) كَذَا فِي «م» وَ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «نَسْأَلُكَ».

(٣) كَذَا فِي «ح». وَ فِي «س» وَ «ه»: «اِحْتَجَّ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ «ح» أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ «اِحْتَجَّ».

(٤) رَوَاهُ عَيْنٌ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: ثَوَابُ الْأَعْمَالِ: ٢/٢٤٥ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، الْمَحَاسِنِ: ١/١٧٦/٢٧٢ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ وَ كِلَاهُمَا عَنْ ذَرِيحٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ وَ لَيْسَ فِيهِمَا صَدْرُهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٧

لَمْ يَدْعُ شَيْئًا إِلَّا عَلَّمَهُ نَبِيَّهُ صِلَاوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّهُ بَعَثَ إِلَيْهِ جَبْرَائِيلَ أَنْ يَشْهَدَ لِعَلِيِّ بِالْوَلَايَةِ فِي حَيَاتِهِ يُسَمِّيهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ تِسْعَةَ رَهْطٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَدْعُوكُمْ لِتَكُونُوا مِنْ «١» شُهَدَاءِ اللَّهِ أَقَمْتُمْ أَمْ كَفَرْتُمْ.

ثُمَّ قَالَ: قُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ! فَسَلَّمَ عَلَيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: عَنْ «٢» أَمْرِ اللَّهِ وَ أَمْرِ رَسُولِهِ تُسَمِّيهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «٣»؟ فَقَالَ: نَعَمْ،

فَقَامَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ! قُمْ فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ «٤»، فَقَالَ «٥»: عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ سَمَّيْتَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.  
ثُمَّ قَالَ لِلْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَامَ، فَسَلَّمَ عَلَى عَلِيٍّ وَ لَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَا.  
ثُمَّ قَالَ لِأَبِي ذَرِّ الْعَفَارِيِّ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَامَ فَسَلَّمَ.  
ثُمَّ قَالَ لِحَذِيفَةَ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ «٦»، فَقَامَ، فَسَلَّمَ.  
ثُمَّ قَالَ لِسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَامَ، فَسَلَّمَ.  
ثُمَّ قَالَ لِعِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَامَ، فَسَلَّمَ «٧».  
ثُمَّ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ «٨»، فَقَامَ، فَسَلَّمَ.  
ثُمَّ قَالَ لِبرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: قُمْ، فَسَلِّمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ «٩»، فَقَامَ وَ سَلَّمَ «١٠»، وَ كَانَ

(١) لَمْ يَرُدُّ «مِنْ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٢) لَمْ يَرُدُّ «عَنْ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٣) فِي «س» وَ «ه» بَعْدَ «أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» هَكَذَا: «فَقَالَ: عَنْ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ سَمَّيْتَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «عَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

(٥) فِي «ه»: «فَقَالَ عُمَرُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «عَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرُدُّ فِي «س» وَ «ه».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «عَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «عَلَى عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

(١٠) فِي «س» وَ «ه»: «فَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٨

برَيْدَةُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ «١» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ -: إِنَّمَا دَعَوْتُكُمْ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ «٢»، أَقَمْتُمْ أَمْ كَتَمْتُمْ فَأَمْرٌ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّاسِ وَ بَرِيدَةُ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَلَمَّا قَدِمَ بَرِيدَةُ أَتَى أَبَا بَكْرٍ وَ هُوَ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ! هَلْ نَسَيْتَ تَسْلِيمَنَا عَلَى عَلِيٍّ بِأَمْرِهِ الْمُؤْمِنِينَ، نَسِيَهُ بِهَا وَاجِبًا مِنَ اللَّهِ وَ مِنْ «٣» رَسُولِهِ؟ قَالَ: يَا بَرِيدَةُ! إِنَّكَ غَيْبَتْ وَ شَهِدْنَا، وَ إِنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ الْأَمْرَ بَعْدَ الْأَمْرِ، وَ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُجْمَعَ لِأَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ الثُّبُوهُ وَ الْمُلْكُ.

فَقَالَ لِي: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ إِنَّ مِنَّا بَعْدَ الرَّسُولِ سَبْعَةٌ أَوْ صِبْيَانٌ أُنْتَمَتْهُ مُفْتَرَضَةٌ طَاعَتُهُمْ، سَابِعُهُمْ «٤» الْقَائِمُ إِنْ شَاءَ «٥»؛ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ يُصَدِّمُ مَا يَشَاءُ وَ يُؤَخِّرُ مَا يَشَاءُ وَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ\* ثُمَّ بَعَدَ الْقَائِمِ أَحَدَ عَشَرَ «٦» مَهْدِيًّا مِنْ وُلْدِ الْحُسَيْنِ، فَقُلْتُ: مَنْ السَّابِعُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أَمْرَكَ عَلَى الرَّأْسِ وَ الْعَيْنَيْنِ؟ قَالَ: «قُلْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قَالَ: ثُمَّ بَعْدِي إِمَامُكُمْ وَ قَائِمُكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ «٧».

إِنَّ أَبِي - وَ نَعَمَ الْأَبُ كَانَ - قَالَ «٨» رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: كَانَ يَقُولُ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «النَّاسِ». وَ اعْلَمْ أَنَّ مَا يَرْتَبِطُ بِبرَيْدَةَ ذَكَرَ فِي «س» وَ «ه» قَبْلَ سَلْمَانَ.

(٢) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «شُهَدَاءَ اللَّهِ».

(٣) لَمْ يَرِدْ «مِنْ» فِي «س» وَ «ه».

(٤) اخْتَمَلَ فِي الْهَامِشِ كَوْنَهُ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّيْخِ الْحُرِّ قَالَ: «الْوَجْهُ فِيهِ أَنْ ائْتِدَاءَ الْعِدَدِ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هَذِهِ مِنْ شُبُهَاتِ الْوَاقِفَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي كِتَابِ الْعُيُبَةِ» (م د ح).

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

(٦) فِي الْهَامِشِ قَالَ: «هَذَا مَرْوِيُّ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ وَ لَهُ مُعَارِضَاتٌ وَ وَجْهَهُ - كَمَا يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - أَنْ الْمَذْكُورِينَ نَوَابِهِ فِي حَيَاتِهِ، أَوْ آبَائِهِ إِذَا خَرَجُوا فِي الرَّجْعَةِ. وَ لَهُ وَجْهٌ آخَرَ» (م د ح).

(٧) فِي الْهَامِشِ: «قَدْ وَرَدَ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَائِمٌ بِالْأَمْرِ وَ الْإِمَامَةَ فِي زَمَانِهِ، فَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ؛ لِتَوَاتُرِ مُعَارِضَاتِهِ» (م د ح).

(٨) «كَانَ قَالَ» لَمْ يَرِدْ فِي رِوَايَةِ الصَّفَّارِ عَنْ ذَرِيحٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٦٩

لَوْ وَجِدْتُ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ «١» فَاسْتَوْدَعْتُهُمُ الْعِلْمَ وَ هُمْ أَهْلٌ ذَلِكُكَ حَدَّثْتُ بِمَا لَمَّا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ فِي حَلَالٍ وَ لَا حَرَامٍ وَ مَا يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ إِنَّ حَدِيثَنَا صَعْبٌ لَا يُؤْمَنُ بِهِ إِلَّا عَبْدٌ «٢» مُؤْمِنٌ ائْتَمَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، ثُمَّ قَالَ: وَ اللَّهُ إِنَّ مَنَا لِحُزَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَ حُزَانَهُ فِي السَّمَاءِ، لَسْنَا «٣» بِحُزَانٍ عَلَى ذَهَبٍ وَ لَا عَلَى فِضَّةٍ، وَ إِنَّ مَنَا لِحَمَلَةَ «٤» الْعُرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مُحَمَّدٌ وَ عَلِيُّ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ، وَ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ مِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا. «٥»

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثِ ذَرِيحٍ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا حَدَّثْتُكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ لِقُلَانِ ابْنِي.

. (٣٨٣) ٥٦.

جَعْفَرُ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ زُرَّارَةُ بْنُ أَعْيَنَ فَقَالَ «٦»:

يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! إِنِّي أَصَلَيْتُ الْأَوْلَى إِذَا كَانَ الظُّلُّ قَدَمَيْنِ، ثُمَّ أَصَلَيْتُ الْعَصْرَ إِذَا كَانَ الظُّلُّ أَرْبَعًا «٧» أَقْدَامًا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الْوَقْتَ فِي النُّصْفِ عَلَى مَا «٨» ذَكَرْتَ، إِنِّي قَدَرْتُ لِمَوَالِي جَرِيدَةً، فَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِمُ الْوَقْتُ «٩».

(١) الرّهط - و يحرك - ما دون العشرة من الرجال، و سكون الهاء أفصح من فتحها. (مجمع البحرين).

(٢) لم يرد «عبد» في «س» و «ه».

(٣) في «س» و «ه»: «لسنا نحن».

(٤) في «س» و «ه»: «حملة».

(٥) رواه عن غير محمد بن المثنى: الكافي: ١ / ١٨١ / ٥ عن معاوية بن وهب، عن ذريح، الأمامي للمفيد: ٧ / ١٨ عن عبد الله بن جبلة،

عن ذريح المحاربي، عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام الباقر عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه نحوه و ليس فيهما ذيله، بصائر الدرجات:

٤ / ١٠٤ عن علي بن حكيم، عن ذريح المحاربي، عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام، تفسير فوات الكوفي:

١٠٧ / ١٠١ معننا عن إبراهيم نحوه و ليس فيهما صدره.

(٦) في «س» و «ه»: «وقت الظهر فقال».

(٧) في «ح» و «س» و «ه»: «أربعة».

(٨) في «ح» و «س» و «ه»: «مما».

(٩) بحار الأنوار: ٨٣ / ٤٨ / ٢٨ عن كتاب محمد بن المثنى.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٠



## أخبار محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمي الملقب ب «بزيع»

(٣٨٤) ٥٧

أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَصْحَابَنَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ مُفَضَّلٍ (١) «بِنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا عَشَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنُّخَيْلَةِ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فَاخْتَصَمَا (٢) إِلَيْهِ فَافْتَحَسَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: اخْسَأْ، فَإِذَا رَأْسُهُ رَأْسُ كَلْبٍ، قَالَ: فَأَقْبَلَ بِاصْبَعِهِ يَلُودُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِشَفْتِهِ الْعُلْيَا وَقَلَبَهَا (٣)، فَإِذَا رَأْسُهُ قَدْ عَادَ كَمَا كَانَ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ - وَهُمْ حَوْلَهُ -: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَنْتَ هَكَذَا وَأَنْتَ تَسِيرُ إِلَى مُعَاوِيَةَ؟! قَالَ: فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: لَوْ أَشَاءَ أَنْ أَضَعَ رِجْلِي هَذِهِ الصَّغِيرَةَ فِي صَدْرِهِ، لَفَعَلْتُ. وَلَوْ أَشَاءَ أَنْ أُوتَى بِهِ (٤) عَلَى سَرِيرِهِ، لَفَعَلْتُ، وَ لَكِنَّا عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا نَسْبِقُهُ بِالْقَوْلِ، وَ نَحْنُ بِأَمْرِهِ نَعْمَلُ.

(٣٨٥) ٥٨

بَزِيْع، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ ذَرِيحٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ لَأَنَا نَزَّادٌ، لَأَنْفَدْنَا. (٥)

(٣٨٦) ٥٩

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُسْلِمِ بْنُ سَالِمٍ (٦)، عَنْ ابْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ عَاصِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، قَالَ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «الْمُفَضَّلِ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَأَعْتَقَا إِلَيْهِ»؟.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَلَبَهَا».

(٤) كَذَا فِي «ح». وَ فِي «ه»: «أَوْلَى بِهِ». وَ الْأَوْلَى: أَنْ آتَى بِهِ.

(٥) رَوَاهُ عَنِ غَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ٩١٩/٤٠٩ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ وَ ح ٩٢٠ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، الْأَصُولُ السُّتَّةُ عَشْرَ (كِتَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ): حَدِيثٌ ٤٠ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ النَّهْدِيِّ، الْإِخْتِصَاصِ:

٣١٢ عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ٣١٣ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ عَنْ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١/٣٩٢ عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ح ٣ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ ص ٥/٣٩٣ عَنْ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ وَ كُلُّهَا بِزِيَادَةٍ.

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَالِمٍ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧١

جِئْتُ إِلَى بَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَرَدْتُ أَنْ لَا أَسْتَأْذِنَ عَلَيْهِ (١) «فَأَقْعُدُ، فَأَقُولُ: لَعَلَّهُ يَرَانِي بَعْضُ مَنْ يَدْخُلُ، فَيُخْبِرُهُ، فَيَأْذَنَ لِي، قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَبَابٌ (٢) «أَدْمٌ فِي أُزْرٍ وَ أَرْدِيَةٌ ثُمَّ لَمْ أَرَهُمْ خَرَجُوا، فَخَرَجَ عَيْسَى شَلْقَانُ، فَرَأْنِي، فَقَالَ: أَبَا عَاصِمٍ! أَنْتَ هَاهُنَا؟! فَدَخَلَ، فَاسْتَأْذَنَ لِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مُيِّدْ مَتَى أَنْتَ هَاهُنَا يَا عَمَّارُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ إِلَيْكَ الشَّبَابُ الْأَدْمُ (٣)، ثُمَّ لَمْ أَرَهُمْ خَرَجُوا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ لَاءِ قَوْمٍ مِنَ الْجَنِّ جَاءُوا يَسْأَلُونَ عَنْ أَمْرِ دِينِهِمْ.

قَالَ: فَقُلْتُ: أَخْبَرَنِي عَنِ الْحَيَّةِ وَ الْعَقْرَبِ وَ الْخُنْفَسِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ:

أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ؟ [قَالَ: قُلْتُ: وَ مَا كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ أَعْرَفُ، فَقَالَ: أَمَا تَقْرَأُ] (٤) «أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى (٥) قَالَ: فَقَالَ (٦) «هُم أَوْلَيْكَ أُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ، فَقِيلَ لَهُمْ: كُونُوا نَشِئًا [شَيْئًا (٧) «(٨).

. (٣٨٧) ٦٠

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دَفَعَ «٩» اللَّهُ عَنْهُ أَلْفَ مَكْرُوهٍ مِنْ مَكَارِهِ الدُّنْيَا أَيْسَرُهُ الْفَقْرُ، وَ أَلْفَ مَكْرُوهٍ مِنْ مَكَارِهِ الْآخِرَةِ أَيْسَرُهُ عَذَابُ الْقَبْرِ. «١٠»

(١) في «س» و «ه»: «أردت الاستيدان فأقعد» بدون الواو.

(٢) في «ح» و «س» و «ه»: «شاب».

(٣) في «س» و «ه»: «عليك الشاب الآدم».

(٤) ما بين المعقوفين لم يرد في «س» و «ه».

(٥) طه (٢٠): ١٢٨. جاء في «ح» و «س» و «ه» بدل الآية ما ليس موجودا في القرآن و هو هذا «أو لم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إن في ذلك لآية لقوم يتذكرون» و في «ح» بدل «لقوم يتذكرون»: «أ فلا يتذكرون».

(٦) لم يرد «فقال» في «س» و «ه».

(٧) كذا في «ح» و «م». و في «س» و «ه» «ششا» و في هامش «س»: «حنشا ظ» و في «مج» «شيئا».

(٨) بحار الأنوار: ٦٣ / ١٠٨ / ٧٠ عن كتاب محمد بن المثنى و ليس فيه ذيله.

(٩) في «س» و «ه»: «رفع».

(١٠) رواه عن غير محمد بن المثنى: الأمامي للصدوق: ١٥٨ / ١٥٥ عن جعفر الأزدي، عن عمرو بن أبي المقدام، عن الإمام الباقر عليه السلام مع تقدم و تأخر، تفسير العياشي: ١ / ١٣٦ / ٤٥١ عن عبد الله بن سنان بزيادة في أوله و آخره. الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٢

[هذا] آخر حديث محمد بن المثنى الحضرمي [من إلحاقات الشيخ أبي جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي البراز إلى كتاب محمد بن المثنى الحضرمي]

### حديثان لعلّي بن عبد الله بن سعيد «١»

رواية أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي البراز الملقب ب «بزيع» (٣٨٨) ١

حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَأْزُذِيِّ الْبِرَازِيِّ يَنْزِلُ فِي طَاقِ زُهَيْرٍ وَ لَقَبُهُ بَزِيْعٌ، قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

حَدَّثَنَا «٢» جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ «٣» عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: - وَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَعْقُوبٍ «٤» - قَالَ: قَالَ: ادْعُوا بِهَذَا الدُّعَاءِ «٥» فِي الْوُتْرِ:

اللَّهُمَّ! امْلَأْ قَلْبِي حُبًّا لَكَ وَ حَشِيَّةً لَكَ «٦» وَ تَصَدِّيقًا وَ إِيمَانًا بِكَ وَ فَرَقًا مِنْكَ وَ شَوْقًا إِلَيْكَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَ يَا ذَا الْإِكْرَامِ «٧»

(١) هَذَا الْعُنْوَانُ مَا يُقْتَضَى بِهِ الْمُحَلُّ، وَ لَكِنْ فِي النُّسْخِ الْخَطِيئَةِ بَدَلَ هَذَا الْعُنْوَانِ جَاءَ «مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْقُرَشِيِّ» وَ هُوَ يَأْتِي بَعْدَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ وَ لَيْسَ مُحَلًّا هَذَا الْعُنْوَانِ هُنَا.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «حَدَّثَنِي».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: قَالَ».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «عَبِدَ اللَّهُ بِنِ يَعْفُورٍ».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «هَذَا الدُّعَاءُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «حَشِيئَةُ مِنْكَ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «وَ الْأَكْرَامِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٣

اللَّهُمَّ! حَبِّبْ إِلَيَّ لِقَاءَكَ، وَ اجْعَلْ فِي «١» لِقَائِكَ خَيْرَ الرَّحْمِيَّةِ وَ الْبَرَكَاتِ، وَ الْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ\*، وَ لَا تُؤَخِّرْنِي مَعَ الْأَسْرَارِ، وَ الْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ\* مِمَّنْ مَضَى، وَ اجْعَلْنِي مِنْ صَالِحِي «٢» مَنْ بَقِيَ، وَ خُذْ بِي سَبِيلَ الصَّالِحِينَ [وَ لَا تُرَدِّنِي فِي شَرِّ أَسْمَاءٍ تَقْدَتْنِي مِنْهُ «٣» يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ] «٤» وَ اعْنِي عَلَيَّ نَفْسِي بِمَا أَعْنَتْ بِهِ الصَّالِحِينَ عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ.

اللَّهُمَّ «٥»! أَسْأَلُكَ «٦» إِيْمَانًا لَا أَجَلَ لَهُ دُونَ لِقَائِكَ، وَ تُحْيِيْنِي عَلَيْهِ وَ تُمِيتُنِي عَلَيْهِ وَ تَوْلِيْنِي عَلَيْهِ، وَ تُحْيِيْنِي مَا أَحْيَيْتَنِي، وَ تَوَفِّيْنِي عَلَيْهِ إِذَا تَوَفَّيْتَنِي، وَ تَبْعْتَنِي عَلَيْهِ إِذَا بَعْتَنِي، وَ أَبْرئُ قَلْبِي مِنَ الرِّيَاءِ وَ السُّمْعَةِ وَ الشُّكِّ فِي دِينِي اللَّهُمَّ! أَعْطِنِي بَصِيرَةً فِي دِينِكَ، وَ فَهْمًا فِي عِبَادَتِكَ، وَ فَهْمًا فِي حُكْمِكَ «٧»، وَ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِكَ، وَ بَيْضَ وَجْهِ بِنُورِكَ، وَ اجْعَلْ رَغْبَتِي فِيمَا عِنْدَكَ، وَ تَوَفِّيْنِي فِي سَبِيلِكَ عَلَيَّ مِلَّتِكَ وَ مِلَّةَ رَسُولِكَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «٨».

اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُسَلِ وَ الْهَرَمِ وَ الْجُبْنِ وَ الْبُخْلِ وَ الْعَلِيَّةِ وَ الذَّلِّ «٩» وَ الْقَسْوَةِ وَ الْمَسِيكَةِ، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ نَفْسٍ لَا تَشْعُرُ، وَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَحْشَعُ، وَ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَ مِنْ صَلَاةٍ لَا تَنْفَعُ «١٠»، وَ أَعِيذُ بِكَ دِينِي وَ أَهْلِي وَ مَالِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. اللَّهُمَّ إِنِّي «١١» لَنْ يُجِيرَنِي مِنْكَ أَحَدٌ، وَ لَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِكَ مُلْتَحِدًا، فَلَا تَجْعَلْ أَجْلِي

(١) فِي «س» وَ «ه»: «وَ اجْعَلْ لِي فِي».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «مِنْ صَالِحٍ مِنْ».

(٣) فِي «ح»: «اسْتَفْذَنِي مِنْهُ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٥) لَمْ يَرِدْ «اللَّهُمَّ» فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٦) فِي «ح» وَ بَعْضُ النَّسِيخِ الْأُخْرَى: «أَسْأَلُكَ إِيْمَانًا لَا أَجَلَ لَهُ دُونَ لِقَائِكَ»، مِثْلَ هَذَا الْإِخْتِلَافِ يَأْتِي فِي الْكَلِمَةِ الْآتِيَةِ فَاخْتَلَفَتِ النَّسِيخُ فِيهَا بَيْنَ أَسْأَلُكَ وَ أَسْأَلُكَ.

(٧) فِي بَعْضِ النَّسِيخِ «وَ فَهْمًا فِي عِلْمِكَ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «رَسُولَ اللَّهِ».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «الذَّلَّةُ».

(١٠) فِي بَعْضِ النَّسِيخِ: «لَا تَرْفَعُ».

(١١) فِي «س» وَ «ه»: «إِنَّهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٤

فِي شَيْءٍ مِنْ عَذَابِكَ، وَ لَا تُرَدِّنِي بِهَلَكَةٍ وَ لَا بَعْدَابٍ، أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ عَلَيَّ دِينِكَ، وَ التَّصَدِيقَ بِكِتَابِكَ، وَ اتِّبَاعَ رَسُولِكَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَسْأَلُكَ أَنْ تَذْكُرَنِي بِرَحْمَتِكَ «١» وَ لَا تَذْكُرَنِي بِخَطِيئَتِي، وَ تَقْبَلْ مِنِّي وَ تَرِيدَنِي مِنْ فَضْلِكَ، إِنِّي إِلَيْكَ رَاغِبٌ.

اللَّهُمَّ! اجْعَلْ ثَوَابَ مَنْطِقِي وَ ثَوَابَ مَجْلِسِي رِضَاكَ، وَ اجْعَلْ عَمَلِي وَ دُعَائِي خَالِصًا لَكَ، وَ اجْعَلْ ثَوَابِي الْجَنَّةِ بِرَحْمَتِكَ، وَ زِدْنِي «٢» مِنْ فَضْلِكَ إِنِّي إِلَيْكَ رَاغِبٌ.

اللَّهُمَّ! غَارَبَتِ النُّجُومُ، وَنَامَتِ الْعُيُونُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، لَا يُورِي مِنْكَ لَيْلٌ سَاجٍ، وَلَا سَمَاءٌ ذَاتُ أُجْرَاجٍ، وَلَا أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ، وَلَا بَعْرٌ لُجِّيٌّ، وَلَا مَا ظَلَمَاتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، تُدَلِّجُ عَلَى مَنْ تَشَاءُ مِنْ خَلْقِكَ، أَشْهَدُ بِمَا شَهِدْتَ بِهِ عَلَيَّ نَفْسِيكَ وَمَلَائِكَتِكَ أَكْتُبُ شَهَادَتِي مِثْلَ شَهَادَتِهِمْ.

اللَّهُمَّ! أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، أَشَأْلُكَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ أَنْ تُفَكَّ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ. (٣)  
. (٣٨٩) ٢.

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبَلَةَ جَمِيعًا، عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ قَالَ: رَوَى حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ هِنْدًا (٤) قَالَتْ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

(١) لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه» جُمْلَةً: «أَشَأْلُكَ أَنْ تُدَكِّرُنِي بِرَحْمَتِكَ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فِرْدَنِي».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: الْكَافِي: ٢ / ٥٨٦ / ٢٤ عَنْ كَرَامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ:

٨٧ / ٢٧١ / ٤٨ عَنْ خَطِّ التَّلْعُكْبَرِيِّ [عَنْ كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى].

(٤) الشَّعْرُ الْمَذْكُورِ وَالَّذِي تَمَثَّلَتْ بِهِ سَيِّدَةُ النِّسَاءِ فَاطِمَةُ الزَّهْرَاءُ عَلَيْهَا السَّلَامُ نَسَبَتْ إِلَيْهَا (انظُرْ الْأَمَالِي لِلْمُفِيدِ: ٢٨ / ٤١) وَإِلَى هِنْدِ بِنْتِ أُنَاثَةَ (انظُرْ كَشْفِ الْعُمَّةِ: ٢ / ١١٥) وَإِلَى صَيْفِيَّةِ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (انظُرْ دَلَالِ الْأَمَامِيَّةِ: ١١٨) كَمَا نَسَبَ إِلَى رُقَيْيَةَ بِنْتِ صَيْفِي (انظُرْ مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١٩٢)، وَبَقِيَّةُ الْأَبْيَاتِ السَّالِفَةِ - كَمَا فِي أَمَالِي الْمُفِيدِ هِيَ:

قَدْ كَانَ جَبْرِئِيلُ بِالْآيَاتِ فَكُنْتُ بَدْرًا وَتُورًا يُشْتَضَاءُ بِهِ

عَلَيْكَ يَنْزِلُ مِنْ ذِي الْعُرَّةِ الْكُتُبُ تَجْهَمْتَنَا رِجَالٍ وَاسْتَخَفَّ بِنَا

بَعْدَ النَّبِيِّ وَكُلُّ الْخَيْرِ مَغْتَصَبٌ سَيَعْلَمُ الْمُتَوَلَّى ظِلْمَ حَامَتِنَا

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنِّي سَوْفَ يَنْقَلِبُ فَقَدْ لَقِينَا الَّذِي لَمْ يَلْقَهُ أَحَدٌ

مِنَ الْبَرِيَّةِ لَا عَجَمَ وَلَا عَرَبٍ فَسَوْفَ نَبْكِيكَ مَا عَشْنَا وَمَا بَقِيَتْ

لَنَا الْعُيُونُ بِتَهْمَالٍ لَهُ سَكْبٌ

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٥

قَدْ كَانَ بَعْدَكَ أَتْبَاءٌ وَهَنْبَةٌ (١) لَوْ كُنْتُ شَاهِدَنَا (٢) لَمْ تَكُنْ الْخَطْبُ

إِنَّا فَقَدْنَاكَ فَقَدَ الْأَرْضِ وَإِبِلَهَا (٣) فَاحْتَلَّ أَهْلُكَ فَاشْهَدُهُمْ وَلَا تَغِبْ (٤) (٥)

الشيخ قال: حدّثني ابن همام عن حميد بن زياد و عن أحمد بن حمدان (٦)، قال: حدّثني أبو جعفر أحمد بن زيد بن جعفر الأزدي البرّاز و لقبه بزيع و ينزل في طاق زهير، قال: حدّثني محمّد بن المثني بن القاسم الحضرمي، قال: حدّثني جعفر بن محمّد بن شريح بجميع ما في هذا الكتاب (٧) إلّا حديثين لعليّ بن عبد الله (٨) بن سعيد (٩) في آخر الكتاب [و هي من إضافة أحمد بن زيد] (١٠).

(١) «الهنبئة» واحدة الهنابث و هي الأمور الشداد المختلفة، و الهنبئة: الاختلاط في القول (النهاية: ٥ / ٢٧٨).

(٢) في «س» و «ه»: «شاهدها».

(٣) الوابل: المطر الغليظ القطر (العين للخليل).

(٤) في «س» و «ه»: «و لا تعب».

(٥) رواه عن غير عليّ بن عبد الله بن سعيد: الكافي: ٨ / ٣٧٦ / ٥٦٤ عن محمّد بن الفضل، الاحتجاج:

١ / ٢٣٩ / ٤٧ عن حماد بن عثمان، مختصر بصائر الدرجات: ١٩٢ عن المفضل بن عمر و كلها عن الإمام الصادق عليه السلام، الأمالي للمفيد: ٨ / ٤١ عن عبد الله بن محمد بن سليمان الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن زينب بنت علي بن أبي طالب عليه السلام، دلائل الإمامة: ١١٨، شرح الأخبار: ٣ / ٣٩ / ٩٧٤ عن محمد بن سلام بإسناده، كشف الغمّة: ٢ / ١١٥، المناقب لابن شهر آشوب: ٢ / ٢٠٨ كلها عن فاطمة الزهراء سلام الله عليها.

(٦) أحمد بن حمدان لم يرد في سند بداية الحديث، ولم نثر على ترجمة أحد بهذا الاسم في هذه الطبقة. وفي «ح» و «س» و «ه»: «حميد بن زياد عن أحمد بن حمدان» من دون توسط الواو بينهما.

(٧) في هذه العبارة أيضا تسامح، فبعض أحاديث كتاب محمد بن المثنى لم يكن عن طريق جعفر بن محمد بن شريح فهو يدل على أنّ مقصوده هو كتاب جعفر و لم يكن اسم لكتاب محمد بن المثنى في البين و هو أيضا لم يلتفت أو لم يقصد بعض الأحاديث التي أضافها إليه محمد بن المثنى.

(٨) لم يرد «بن عبد الله» في «س» و «ه».

(٩) في «ح» و «س» و «ه»: «سعد».

(١٠) في هذه العبارة أيضا تسامح، فبعض أحاديث كتاب محمد بن المثنى لم يكن عن طريق جعفر بن محمد بن شريح فهو يدل على أنّ مقصوده هو كتاب جعفر و لم يكن اسم لكتاب محمد بن مثنى في البين و هو أيضا لم يلتفت لم يقصد بعض الأحاديث التي أضافها إليه محمد بن مثنى.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٧

### روايتان للشيخ التلعكبري رحمه الله

من حديث محمد بن جعفر القرشي (١).

(٣٩٠) ١.

وَعَنْهُ، عَنِ ابْنِ هَمَّامٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الزَّرَادِ «٢» الْقُرَشِيِّ «٣»، عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا اللُّؤْلُؤِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الْخَزَّازُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَاحِبٌ يَهُودِيٌّ قَالَ «٤»: وَ كَانَ كَثِيرًا مَا يَأْلُفُهُ وَ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ أَسْعَفَهُ فِيهَا، فَمَاتَ الْيَهُودِيُّ فَحَزَنَ عَلَيْهِ وَ اشْتَدَّتْ وَحْشَتُهُ لَهُ، قَالَ: فَالْتَمَتْ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - وَ هُوَ ضَاحِكٌ - فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ! مَا فَعَلَ صَاحِبُكَ الْيَهُودِيُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَيَاتَ، قَالَ: اغْتَمَمْتُ بِهِ وَ اشْتَدَّتْ وَحْشَتُكَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَتَحِبُّ أَنْ تَرَاهُ مَحْبُورًا؟ قَالَ: نَعَمْ «٥» بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، قَالَ: اِرْفَعْ رَأْسَكَ، وَ كَسِطْ «٦» لَهُ عَنِ السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ فَإِذَا هُوَ بِقَتْنِهِ مِنْ زَبَرِجَدِهِ خَضِرَاءَ مُعَلَّقَةٍ بِالْقُدْرَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ! هَذَا لِمَنْ يُحِبُّكَ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ مِنَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ، وَ شَيِّعَتِكَ الْمُؤْمِنُونَ مَعِيَ وَ مَعَكَ غَدًا فِي الْجَنَّةِ.

(١) هذا العنوان كان قبل الحديثين الماضيين و ما كان يناسب ذلك المحل، و الصحيح أن يرد هنا.

(٢) بسط له ترجمه مفصلة في تنقيح المقال تدل على فضله و هو خال والد أبي غالب الزراري.

(٣) في «س» و «ه»: «العرشي».

(٤) لم يرد «قال» في «ح» و «س» و «ه».

(٥) في «س» و «ه»: «قال: قلت: نعم».

(٦). في «س» و «ه»: «فكشط».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٨

[صورة ما وجد في آخر النسخة نقلًا عن التلعكبري] وجدت آخره: كتبت هذا الحديث من كتاب رفعه إلى محمد بن جعفر القرشي ذكر «١» أنه سمعه من يحيى بن زكريا اللؤلؤي

**[حديث منفرد آخر للتلعكبري]**

(٣٩١) ١

الشيخ - أيده الله - قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى بن القاسم، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب، عن مولى للقميين قد أخبرني عن أخيه، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام، قال: قال رجل من اليهود لرسول الله صلى الله عليه وآله: يا محمد! أخبرني ما يقول الحمار في نهيته؟ وما يقول الفرس في صهيله؟ وما يقول الدراج في صوته؟ وما تقول القبرة «٢» في صوتها؟ وما يقول الضفدع في نقيقه؟ وما يقول الهدهد في صوته؟ قال: فأطرق رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم قال: أعد علي يا يهودي! قال: فأعاد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: وما الحمار فيلحن العشار.

وَأَمَّا الْفَرَسُ فَيَقُولُ: الْمَلِكُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ.

وَأَمَّا الدَّرَاجُ فَيَقُولُ: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى.

وَأَمَّا الدِّيَكُ فَيَقُولُ: سُبُوْحُ قُدُّوسُ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ.

وَأَمَّا الضَّفْدَعُ فَيَقُولُ: اذْكُرُوا اللَّهَ يَا غَافِلِينَ.

(١) في «س» و «ه»: «و ذكر».

(٢) القبرة واحدة القبر وهو ضرب من الطير والقبراء لغية فيها، والجمع القنابر مثل العنصلاء والعناصل، والعامة تقول: القبرة (صحيح: ٧٨٤ / ٢) و ورود القبرة - بالنون - في الحديث دليل على أنه فصيح ليس من لحن العامة كما ظن (الوافي: ٢٠٤ / ١٩).

الأصول الستة عشر، ص: ٢٧٩

وَأَمَّا الْهَدْهُدُ فَيَقُولُ: رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا دَاوُدَ! يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ.

وَأَمَّا الْقُبْرَةُ فَتَقُولُ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يُبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. «١»

الحمد «٢» لله رب العالمين، وصلى الله على محمد النبي «٣» وآله أجمعين [صورة ما كتب في آخر النسخة الخطية «٤» - وهي

بخط الشيخ الحرّ رحمه الله - نقلًا عن خطّ ملا رحيم الجامي شيخ الإسلام نقلًا عن المنتسخ منه] كذا في المنتسخ:

كتبه منصور بن الحسن بن الحسين الآبي في ذي الحجة سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة من نسخة أبي الحسن محمد بن الحسن بن

الحسين بن أيوب القمي بالموصل

(١) رواه عن غير التلعكبري: الاختصاص: ١٣٦ عن ابن عباس، عن الإمام علي عليه السلام نحوه، بحار الأنوار:

٢٢ / ٤٦ / ٦٤ عن أصل قديم منقول من خطّ التلعكبري [هذا الأصل الحاضر].

(٢) في «س» و «ه»: «و الحمد».

(٣) لم يرد «النبى» فى «س» و «ه».

(٤) وكذا فى «س» و «ه» و فى «ه» زيادة قبل «كذا فى المنتسخ» و هى: «صورة ما وجدته فى النسخة التى كتبت عليها».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨١

### كتاب درست بن أبى منصور «١»

١ (٣٩٢)

قَالَ (٢): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُتَوَّبُ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ. (٣)

. (٣٩٣) ٢.

عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الصَّلَاةَ وَمَعَهُ الْحَسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: فَكَبَّرَ وَ لَحَظَ الْحُسَيْنَ فَلَمْ يَنْطِقْ لِسَانُهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ الثَّانِيَةَ وَ لَحَظَهُ فَلَمْ يَنْطِقْ لِسَانُهُ بِالتَّكْبِيرِ، قَالَ:

فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُكَبِّرُ وَ يَلْحَظُهُ حَتَّى كَبَّرَ السَّابِعَةَ، فَلَمَّا كَبَّرَ السَّابِعَةَ، أَطْلَقَ اللَّهُ لِسَانَ الْحَسَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ، وَ اسْتَحْضَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْقِرَاءَةِ فَصَارَتْ سُنَّةً. (٤)

. (٣٩٤) ٣.

دُرُسْتُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ حِزَامٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ رَجُلٌ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى؟ قَالَ: يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةَ وَ الثَّلَاثَةَ، قَالَ: قُلْتُ: نَسِيَ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى؟ قَالَ: يَقْرَأُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: نَسِيَ أَنْ يَقْرَأَ الثَّلَاثَ؟ قَالَ: يَقْرَأُ فِي الرَّابِعَةِ، قَالَ: إِذَا حَفِظَ

(١) هَذَا الْكِتَابُ - كَمَا سَرَّحْنَا فِي الْمُقَدِّمَةِ - اقْتطعه البعض عن هذه المجموعة، وَ عَتَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ نَصِيرُ اللَّهِ الْقُرُونِيُّ وَ ضَمَّهَا إِلَى أَخَوَاتِهَا فِي آخِرِ الْمَجْمُوعَةِ، وَ عَنُونَهَا - كَمَا فِي النَّسْخِ الْمُنْتَسَخَةِ مِنْهَا - هَذَا مَا وَجَدْنَاهُ مِنْ كِتَابِ دُرُسْتِ ابْنِ أَبِي مَنْصُورٍ قَدَّسَ سِرَّهُ. وَ كَانَ مَكَانَهَا الْأَصْلِيَّ فِي ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَارِيخُ خِتَامِهَا، وَ لَكِنْ لِنَقْصِ النَّسْخَةِ مِنْ ابْتِدَائِهَا مَا كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ إِزَادَهَا فِي ابْتِدَاءِ الْمَجْمُوعَةِ، وَ شَرُوعَهَا بِكِتَابِ نَاقِصٍ مِنْ ابْتِدَائِهَا؛ لِذَا رَأَيْنَا مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَجْعَلَهَا فِي آخِرِ الْمَجْمُوعَةِ الْأُولَى فِي هَذَا الْمَكَانِ.

(٢) قَالَ: أَيُّ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَاهِرًا.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْكَافِي: ٢ / ٤٥٠ / ١، قُرْبُ الْإِسْنَادِ: ١٦٩ / ٦١٨ كِلَاهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ بِزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِهِ، الرَّهْدُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٧٣ / ١٩٥ عَنْ الْحَرْثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: عِلَلِ الشَّرَائِعِ: ٣٣١ / ١ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٢

الرُّكُوعُ وَ السُّجُودَ مَضَّتْ (١) صَلَاتُهُ.

. (٣٩٥) ٨٤

دُرُسْتُ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

أَضَلَّكَ اللَّهُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ وَ أَنَا أُرِيدُ الْمَنْزِلَ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ، قَالَ: قُلْتُ: وَ بَأَيِّ شَيْءٍ أَعْرِفُ رُبْعَ اللَّيْلِ؟ قَالَ: فَقَالَ: مَسِيرَ (٢) سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْ تَوَارِي الْقُرْصِ، قَالَ: قُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ أَنِّي أَقْدِرُ أَنْ أَنْزِلَ وَ أَصِلِّي الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَرْكَبَ فَلَا يَضُرَّنِي فِي مَسِيرِي؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: نَزَلَهُ أَرْفُقُ بِكَ مِنْ نَزَلَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَوْ شَاءُوا إِذَا انْصَرَفُوا مِنْ عَرَفَاتٍ صَلُّوا الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَأْتُوا جَمْعًا،

ثُمَّ لَا يُضِرُّ بِهِمْ ذَلِكَ، وَ لَكِنَّ السُّنَّةَ أَفْضَلُ.

٥ (٣٩٦).

دُرُسْتُ، عَنْ فَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُجْمَعَا كِلْتَاهُمَا: الْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الشَّفَقِ وَ بَعْدَ الشَّفَقِ.

٦ (٣٩٧).

مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ: نَفَقَهُ دِرْهَمٍ فِي الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ فِي غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ.

٧ (٣٩٨).

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ: يَشْتَتِرُ الرُّجُلُ وَيَحُجُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: وَيَسْأَلُ وَيَحُجُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ لِغَيْرِهِ.

٨ (٣٩٩).

عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَرَى مِنْ «٣» هُوَ أَفْضَلُ مِنِّي وَالْأَشْيَاءُ «٤» عَنْهُ مَصْرُوفَةٌ «٥» وَ أَنَا خَالٍ، فَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْتِدْرَاجًا مِنَ اللَّهِ لَنْ يُخَطِّبَنِي قَالَ: فَقَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ الْحَمْدِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ الْحَمْدِ.

(١) في «م»: «فقد مضت».

(٢) كذا في «ح» و «مس» و لكن في «م»: «مشى».

(٣) هذا ما يقتضيه الظاهر و في «م» و «ح» بدل «من» «هن» و معنى هذا الحديث واضح، و لكن في ألفاظ الحديث يوجد بعض السقط و الإبهام و يجب تقدير بعض الكلمات.

(٤) كذا في «نص» و في «م»: «الاشياعته».

(٥). و لعل الصحيح «غير مصروفة» فسقطت كلمة «غير».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٣

٩ (٤٠٠)

دُرُسْتُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ «١» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: رَجُلٌ عَدَا عَلَى رَجُلٍ، وَ جَعَلَ يُنَادِي أَحْبِسُوهُ أَحْبِسُوهُ، قَالَ: فَحَبَسَهُ رَجُلٌ وَ أَدْرَكَهُ فَفَتَلَهُ، قَالَ: فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يُحْبَسُ الْمُؤْمِنُ حَتَّى يَمُوتَ كَمَا حَبَسَ الْمُقْتُولَ عَلَى الْمَوْتِ.

١٠ (٤٠١).

سَمَاعِيَةُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [مَكَّةَ] قَالَ: انْتَهَى إِلَى قَبْرِ قَدْ دَرَسَ، قَالَ: فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا يُبْكِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنِّي لَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمَّ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَأَذِنَ لِي فِي زِيَارَتِهَا وَ أذِنَ لَهَا فِي كَلَامِي، قَالَ: فَشَكَتْ إِلَيَّ، قَالَ: فَأَذَرَ كِنِي مِنْ ذَاكَ مَا يُدْرِكُ الْوَلَدَ فَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُشَفِّعَنِي فِيهَا فَأَخَّرَ ذَاكَ.

١١ (٤٠٢).

ابْنُ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ:



الرَّجُلُ يَفُوتُهُ صَلَاةُ عَشْرِ لَيَالٍ أَوْ يَصَلِّيَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، أَوْ يَقْضِي؟ قَالَ: لَا، بَلْ يَقْضِي؛ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ خُلُقًا «٢».

١٢ (٤٠٣).

عُبَيْدُ بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا شَكَّكَتَ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِكَ وَقَدْ أَخَذْتَ فِي مُسْتَأْنَفٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، امْضِ.

١٣ (٤٠٤).

بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

الْجُرُوحُ يَكُونُ بِالرَّجُلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ رِبْطَهُ؟ قَالَ: قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

١٤ (٤٠٥).

ابْنُ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْبَاطِلَ لَا يَعْرِفُ حَقًّا أَبَدًا

(١) كَذَا فِي مُسْتَدْرَكٍ وَفِي «س» وَ «م»: «أَوْ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دَرَسْتِ الْوَاسِطِي: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٢ / ١١٩ / ٤٤٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ نَحْوَهُ.

الْأَصُولُ السُّتَّةُ عَشْرَ، ص: ٢٨٤

١٥ (٤٠٦)

مِشْمَعٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا خَيْرَ فِي وَلَدٍ زَنِيهِ، لَا خَيْرَ فِي شَعْرِهِ، وَ لَا فِي بَشَرِهِ، وَ لَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

١٦ (٤٠٧).

فَضْلُ أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

الشَّاكُّ فِي الْقُرْآنِ يَكُونُ بِهِ كَافِرًا؟ قَالَ: لَا.

١٧ (٤٠٨).

حُسَيْنُ بْنُ مُوسَى، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي لِأَعْلَمُ أَوَّلَ شَيْءٍ خُلِقَ، قَالَ: وَ مَا هُوَ؟ قَالَ: الْخُرُوفُ.

١٨ (٤٠٩).

عِيسَى أَبُو الْيَسَعِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَوْمٌ يُصَدِّقُونَ كَمَا تُصَلُّونَ، وَ يَزُكُّونَ كَمَا تُزَكُّونَ، وَ يَحُجُّونَ كَمَا تُحُجُّونَ، وَ يَصُومُونَ كَمَا تُصُومُونَ «١»، وَ يَقَاتِلُونَ كَمَا تُقَاتِلُونَ مَا تَوَا فَدَخَلُوا الْجَنَّةَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

١٩ (٤١٠).

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ دُرُسْتِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَصِلَحَكَ اللَّهُ، قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ

إِذَا زَنَى الرَّجُلُ خَرَجَ مِنْهُ رُوحُ الْإِيمَانِ يَخْرُجُ كُلُّهُ، أَوْ يَبْقَى فِيهِ بَعْضُهُ؟ قَالَ: لَا يَبْقَى فِيهِ بَعْضُهُ «٢».

٢٠ (٤١١).

وَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ دُرُسْتِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ:

(١) «كَمَا تُصُومُونَ» لَا يُوجَدُ فِي خِ نَصْرِ.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْفَقِيهِ: ٤/ ٢٢/ ٤٩٨٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ. بَيَان: أَيُّ لَا يَبْقَى الْإِيمَانُ الْكَامِلُ؛ فَإِنَّهُ مَشْرُوطٌ بِالْاجْتِنَابِ عَنِ الْكِبَائِرِ، فَإِذَا تَابَ رَجَعَ، أَوْ أَنْ الْإِعْتِقَادَ الصَّحِيحَ وَالْإِيمَانَ التَّامَّ بِعَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِعِلْمِهِ وَبِقُدْرَتِهِ لَا يَدْعُ أَنْ يَفْعَلَهَا، أَمَا لَوْ عَلَبَتِ الشَّهْوَةُ فَصَارَ أَعْمَى فَإِنَّهُ يَذْهَبُ ذَلِكَ الْإِيمَانُ فَإِذَا ذَهَبَتِ الشَّهْوَةُ نَدِمَ وَعَلِمَ أَنَّهُ فَعَلَ الْقَبِيحَ فَكَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَعْتَقِدُ قُبْحَهُ ... وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ رُوحَ الْإِيمَانِ مَلَكَ يَكُونُ مَعَ الْمُؤْمِنِ يُسَدِّدُهُ كَمَا كَانَ رُوحَ الْقُدْسِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ. (رُوضَةُ الْمُتَّقِينَ: ٩/ ٤٤٢).

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٥

وَ أَيْدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ «١» وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِذَا زَنَى الْعَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ رُوحُ الْإِيمَانِ» قَالَ: فَقَالَ: أَلَمْ تَر إِلَى شَيْئَيْنِ يَخْتَلِجَانِ «٢» فِي قَلْبِكَ: شَيْءٌ يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ هُوَ مَلَكَ يَرُوحُ الْقَلْبَ، وَ الَّذِي يَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ هُوَ الشَّيْطَانُ يُنْفُثُ فِي أُذُنِ الْقَلْبِ قَالَ: ثُمَّ قَالَ: لِلْمَلَكَ لَمَّةٌ، وَ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةٌ، فَمِنْ لَمَّةِ الْمَلَكَ إِيعَادٌ بِالْخَيْرِ وَ تَصِيدِيْقٌ بِالْحَقِّ وَ رَجَاءُ الثَّوَابِ، وَ مِنْ لَمَّةِ الشَّيْطَانِ تَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ وَ قَنُوطٌ مِنَ الْخَيْرِ وَ إِيعَادٌ بِالشَّرِّ.

(٤١٢) ٢١ .

وَ حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ الدُّهْقَانُ، عَنْ دُرُسْتِ، عَنْ أَبِي عِيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ فَقُولُوا: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ؛ فَإِنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ، وَ إِذَا رَدَّ عَلَيْكُمْ فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَ يَرْحَمُكُمْ؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ غَيْرَكُمْ «٣».

(٤١٣) ٢٢ .

وَ حَدَّثَنِي عَنْهُ، عَنْ ذِي قَرَابَةِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ مَا خَبَثَ فَلِغَيْرِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ:

وَ مَا خَبَثَ لِمَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ ثَانِيَةً: وَ مَا خَبَثَ فَلِغَيْرِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: مَا خَبَثَ فَلَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ ثَالِثَةً: وَ مَا خَبَثَ فَلِغَيْرِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا خَبَثَ فَلَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ.

(٤١٤) ٢٣ .

وَ حَدَّثَنِي عَنْ دُرُسْتِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يَتَيَمَّمُ وَ يَدْخُلُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَمُرُّ بِهِ الْمَاءُ؟ قَالَ: فَقَالَ: يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ.

(٤١٥) ٢٤ .

وَ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ غَيْرِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَدُلُّوكَ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ «٤» قَالَ: دُلُّوكَ الشَّمْسِ: زَوَالُ النَّهَارِ

(١) الْمُجَادَلَةُ (٥٨): ٢٢.

(٢) فِي خِ نَصْرِ «يَعْتَلِجَانِ».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْخِصَالِ: ١٢٦/ ١٢٣ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عِيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ نَحْوَهُ.

(٤) الْإِشْرَاءِ (١٧): ٧٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٦

مِنْ نِصْفِهِ، وَغَسَقُ اللَّيْلِ: زَوَالُ اللَّيْلِ مِنْ نِصْفِهِ، قَالَ:

فَرَضَ فِيمَا بَيْنَ هَيْدَيْنِ الْوَقْتَيْنِ أَرْبَعَ صِلَمَوَاتٍ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنْ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا «١» يَعْنِي صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَجْتَمِعُ فِيهَا حَرَسُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. «٢»  
. (٤١٦) ٢٥.

وَعَنْهُ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً «٣» لَا مُؤْمِنِينَ وَلَا مُشْرِكِينَ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ «٤» قَالَ: كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً «٥» لَا مُؤْمِنِينَ وَلَا مُشْرِكِينَ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ «٦» فَتَمَّ وَقَعَ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، وَكَو سَأَلْتُ النَّاسَ قَالُوا: لَمْ يَزَلْ، وَكَذَّبُوا إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ بَدَأَ اللَّهُ «٧».  
. (٤١٧) ٢٦.

وَعَنْهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَالطَّيَّارُ وَنَحْنُ نَتَذَاكُرُ الْإِرَادَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَالْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَصِيرٍ وَمَعَهُ قَائِدُهُ قَالَ: فَقَالَ لِقَائِدِهِ: أَيُّ أَصِحَابِنَا؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ: مُحَمَّدٌ وَهَشَامٌ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا وَأَصِحَابُنَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: مِلْ إِلَيْهِمَا، قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنَّا أَفْرَجْنَا لَهُ، فَجَلَسَ بَيْنِي وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَقَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَيَّ مُحَمَّدٌ: اسْكُتْ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيَّ فِيهِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: نَحْنُ فِي كَذَا وَكَذَا- وَذَكَرْتُ الْمَشِيئَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا- قَالَ: فَقَالَ:

(١) الْإِسْرَاءِ (١٧): ٧٨.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢/ ٣٠٨/ ١٣٧ عَنْ زُرَّارَةَ بزيادته.

(٣) الْبَقَرَةُ (٢): ٢١٣.

(٤) الْبَقَرَةُ (٢): ٢١٣.

(٥) الْبَقَرَةُ (٢): ٢١٣.

(٦) الْبَقَرَةُ (٢): ٢١٣.

(٧) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ١/ ١٠٤/ ٣٠٦ وَح ٣٠٧ كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٧

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُلْتُ: شَاءَ لَهُمُ الْكُفْرُ؟ قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: وَارَادَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: وَ أَحَبَّ ذَلِكَ وَرَضِيَ؟ قَالَ: لَا.

قَالَ: قُلْتُ: فَشَاءَ وَارَادَ مَا لَمْ يُحِبَّ وَ يَرْضَى [يَرْضَى قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَكَذَا أُخْرِجَ إِلَيْنَا «١»].  
. (٤١٨) ٢٧.

وَعَنْهُ، عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَصِلَحَكَ اللَّهُ وَ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ؟ «٢» قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ جَمِيعًا: لَمْ يَرْضَ لَهُمُ الْكُفْرُ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ مَا خَلَقْتَ الْجَنِّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ؟ «٣» قَالَ: فَقَالَ: خَلَقَهُمْ لِلْعِبَادَةِ «٤».  
. (٤١٩) ٢٨.

قَالَ: فَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ جَمِيلًا أَتَى بِهِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

فَقَالَ لَهُ: فَكَيْفَ إِذَا خَلَقَهُمُ لِلْعِبَادَةِ، ثُمَّ صَارُوا غَيْرَ عَابِدِينَ إِذْ صَارُوا مُخْتَلِفِينَ؟ قَالَ: فَقَالَ دُرُسْتُ: قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شُعَيْبٍ: فَأَيْنَ أَنْتَ مِنْ أُخْتِهَا؟

قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مِنْ رَحِمِ رَبُّكَ وَ لِذَلِكَ خَلَقَهُمْ؟ «٥» قَالَ: فَقَالَ: تِلْكَ قَبْلَ هَذِهِ «٦».

(٢٩) (٤٢٠).

وَعَنْهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَ ابْنُ أَبِي يَعْقُورٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِالْمَدِينَةِ نُرِيدُ الْحَجَّ، قَالَ: وَ لَمْ يَكُنْ

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: التَّوْحِيدِ ٣٣٩ / ٩ عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ نَحْوَهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٣٨١ / ٨٤١ عَنْ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ وَ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرِهِ.

(٢) الزُّمَرِ (٣٩): ٧.

(٣) الذَّارِيَاتِ (٥١): ٥٦.

(٤) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: عِلَلِ الشَّرَائِعِ: ١٤ / ١١.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: عِلَلِ الشَّرَائِعِ: ١٤ / ١٢ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ١٩٤ / ٨٣ عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا بِزِيَادَةَ فِي آخِرِهِ وَ لَيْسَ فِي كُلِّهَا صَدْرِهِ.

(٥) هُودٍ (١١): ١١٨ - ١١٩.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ١٦٤ / ٨٣ عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ سَعِيدٍ وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرِهِ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٨

بِحَدِيثِ الْخَلِيفَةِ مَاءً، قَالَ: فَاعْتَسَلْنَا بِالْمَدِينَةِ وَ لَبَسْنَا ثِيَابَ إِحْرَامِنَا وَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: فَدَعَا لَنَا بِدُهْنٍ بَانٍ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ هَذَا الْمَسِيحُ «١» قَالَ: فَادَّهَنَّا بِهِ.

قَالَ دُرُسْتُ: هُوَ عَصَارٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَمْشُونَ؟ قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: حَمَلَكُمُ اللَّهُ عَلَى أَقْدَامِكُمْ، وَ سَيَكُنْ عَلَيْكُمْ عُرُوقُكُمْ، وَ فَعَلَ بِكُمْ وَ فَعَلَ، إِذَا أُعْيِيْتُمْ فَانْسَلُوا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَمَرَ بِذَلِكَ، قَالَ:

ثُمَّ قَالَ: إِذَا أَقَامَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَطَّأَنَّ «٢» كَأَنَّهُ يَمُنُّ عَلَى اللَّهِ، قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ «٣».

قَالَ: قَالَ: وَ لَا يَضْرِبُ عَلَى أَحَدِكُمْ عِرْقٌ وَ لَا يَنْكُتُ «٤» إِضْرِبَعُهُ نَكَتُهُ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَ مَا يَعْفُو اللَّهُ أَكْثَرَ، قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَ يَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ. «٥»

(٢١) (٤٢١).

وَعَنْهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَبْرٍ، قَالَ: لَمَّا صُرِعْتُ تِلْكَ الصَّرْعَةَ - وَ كَانَ سَقَطَ عَنْ بَعِيرِهِ - قَالَ: جَعَلْتُ أَقُولُ فِي نَفْسِي أَيُّ ذَنْبٍ أَذْنَبْتُ كَانَ عِقُوبَتُهُ مَا أَرَى؟ قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ مُبْتَدِئًا: إِنَّ أَيُّوبَ ابْتُلِيَ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ فَلَمْ يَسْأَلْ رَبَّهُ الْعَافِيَةَ حَتَّى أَتَاهُ قَوْمٌ يَعُودُونَ، قَالَ: فَلَمْ يَفْسُدْ عَلَيْهِ دَوَابُّهُمْ مِنْ رِيحِهِ، قَالَ: فَبَادَاهُ بَعْضُهُمْ: يَا أَيُّوبُ! لَوْ لَمَا أَنْكَرَ كُنْتُ تُخْفِي عَنَّا سِوَى مَا كُنْتَ تُظْهِرُ لَنَا مَا أَصَابَكَ اللَّهُ بِالَّذِي أَصَابَكَ بِهِ، قَالَ: فَعِنْدَهَا قَالَ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ «٦»، فَكَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ «٧».

(١) وَ فِي «م»: «للمسيح».

(٢) كَذَا فِي «م» وَ خ نصر. وَ لعلَّ الصحيح فلا يتمطن. وَ فِي اللُّغَةِ: مَطَّ الشَّيْءُ: مَدَّهُ، وَ الدَّلُوعُ: جَذْبُهَا، وَ خَدَّهُ: تَكْبِيرُ.

(٣) الحجرات (٤٩): ١٧.

(٤) فِي خ نصر «ينكب».

(٥) الشورى (٤٢): ٣٠.

(٦) «يا رب» الثانية لم تكن في خ نصر، و كانت في «م».

(٧) رواه عن غير درست الواسطي: مشكاة الأنوار: ١٧١٥ / ٥١٠ عن إسماعيل بن جرير وفيه «فصرف الله» بدل «فكشف الله».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٨٩

(٤٢٢) ٣١.

وَعَنْهُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى الْفِطْرَةُ عَنِ الْإِثْنَيْنِ وَالْثَلَاثِ الْإِنْسَانَ الْوَاحِدَ.

(٤٢٣) ٣٢.

وَعَنْهُ، عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَ أَبُو الْخَطَّابِ - قَبْلَ أَنْ يُبْتَلَى وَيَفْسُدَ «١» - عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: أَزِيدُ إِنْ قَوَيْتُ، قَالَ: فَتَعَيَّرَ وَجْهَهُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَأَمُتُ الْعَبْدَ يَأْتِينِي فَيَسْأَلُنِي عَنْ صَنِيعِ رَسُولِ اللَّهِ فَأُخْبِرُهُ، فَيَقُولُ:

«أَزِيدُ إِنْ قَوَيْتُ» كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدَّ قَصَرَ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَصَلِّ لَهَا فِي سَاعَاتٍ بَغَيْرِ أَوْقَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

(٤٢٤) ٣٣.

وَعَنْهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِنْ اللَّهُ إِذَا شَاءَ شَيْئًا قَدَّرَهُ، وَ إِذَا قَدَّرَهُ قَضَاهُ، وَ إِذَا قَضَاهُ أَمْضَاهُ، فَإِذَا أَمْضَاهُ فَلَا مَرَدَّ لَهُ «٢».

(٤٢٥) ٣٤.

دُرُسْتُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْيَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ: يَسْتَبْدِينُ الرَّجُلُ وَ يَحُجُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: فَيَسْأَلُ الرَّجُلُ وَ يَحُجُّ؟ قَالَ:

نَعَمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ لِغَيْرِهِ.

(٤٢٦) ٣٥.

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْوَلٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَوَّلَ وَقُوعِ الْفِتَنِ أَحْكَامُ تُبْتَدِعُ، فَهَوَاءُ يُتَّبَعُ، يُخَالَفُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ، يَتَوَلَّى فِيهَا رِجَالُ رِجَالًا، وَ لَوْ أَنَّ الْحَقَّ أُخْلِصَ فَعَمِلَ بِهِ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافٌ، وَ لَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ أُخْلِصَ فَعَمِلَ بِهِ لَمْ يَخْفَ عَلَى ذِي حِجِّي، وَ لَكِنْ يُؤْخَذُ ضِعْثٌ مِنْ ذَا وَ ضِعْثٌ مِنْ ذَا، فَيَضْرَبُ

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ٢٨٩

(١) هَذَا هُوَ الْأَطْهَرُ. وَ فِي خِ نَصْرٍ وَ «م»: «أَوْ يُفْسِدُ».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْمَحَاسِنُ: ١ / ٣٧٩ / ٨٣٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ ص ٣٨٠ / ٨٤٠ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرِيادَهُ فِي أَوَّلِهِ وَ آخِرِهِ وَ لَيْسَ فِيهِمَا «فَإِذَا أَمْضَاهُ فَلَا مَرَدَّ لَهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٠

بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَسْتَوِلِي الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، وَ يَنْجُو الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى «١».

(٤٢٧) ٣٦.

وَعَنْهُ، عَنْ زَكَرَّارِ بْنِ يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ أَنَا وَ حَرِيرٌ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ حَرِيرٌ: يَا أَبَا عَلِيٍّ! إِنْ زَكَرَّا يُحِبُّ أَنْ

يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ فِي الْعِلْمِ، قَالَ:

فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فُضَيْلٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَاللِّخْصُومِيَّةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَمْ أُرِدْ بِهَذَا الْخُصُومِيَّةَ، قَالَ: فَقَالَ: كُنْتُ أَنَا وَحُمْرَانُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

يَا حُمْرَانُ! كَيْفَ تَرَكْتَ الْمُتَشَيْعِينَ خَلْفَكَ؟ قَالَ: تَرَكْتُ الْمُغْيِرَةَ وَبَيَانَ الْبَيَانَ، يَقُولُ أَحَدُهُمَا: الْعِلْمُ خَالِقٌ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: الْعِلْمُ مَخْلُوقٌ. قَالَ: فَقَالَ لِحُمْرَانَ: فَأَيُّ شَيْءٍ قُلْتَ أَنْتَ يَا حُمْرَانُ؟ قَالَ: فَقَالَ حُمْرَانُ: لَمْ أَقُلْ شَيْئًا، قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَفَلَا قُلْتَ: لَيْسَ بِخَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقٍ؟ قَالَ: فَفَزِعَ لِذَلِكَ حُمْرَانُ، قَالَ: فَقَالَ: فَأَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: فَقَالَ: هُوَ مِنْ كَمَالِهِ كَيْدِكَ مِنْكَ «٢».

. (٤٢٨) ٣٧.

وَعَنْهُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ: فَسَأَلَ الْمُعَلِّيُّ بَنُ حُنَيْسٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ حَدَّثَنِي عَنِ الْقَائِمِ إِذَا قَامَ يَسِيرٌ بِخِلَافِ سِيرَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قَالَ:

فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْظَمَ ذَلِكَ مُعَلِّيًّا، وَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِمَّنْ ذَاكَ؟ قَالَ: فَقَالَ: لِأَنَّ عَلِيًّا سَارَ فِي النَّاسِ سِيرَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ عِدُوَّهُ سَيَظْهَرُ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّ الْقَائِمَ إِذَا قَامَ لَيْسَ إِلَّا السَّيْفُ، فَعُودُوا مَرْضَاهُمْ، وَاشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ، وَافْعَلُوا وَلَا فَعَلُوا (كَذَا) فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَاكَ لَمْ تَحِلَّ مُنَاكَحَتُهُمْ وَلَا مُوَارَثَتُهُمْ. «٣»

(١) رواه عن غير درست الواسطي: الكافي: ١/٥٤/١ عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام و ج ٨/ ٥٨/ ٢١ عن سليم بن قيس الهلالي، نهج البلاغة: الخطبة ٥٠، المحاسن: ١/ ٣٣٠/ ٦٧٢ و ص ٧١١/ ٣٤٣ كلاهما عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام وكلها عن الإمام علي عليه السلام نحوه.

(٢) وربما غير هذا البحث المتكلمون في عصرنا و طرحوه بشكل أن العلم هل هو حادث أو قديم؟

(٣) رواه عن غير درست الواسطي: تهذيب الأحكام: ٦/ ١٥٤/ ٢٧١، علل الشرائع: ١/ ٢١٠، غيبة النعماني:

٢٣٢/ ١٦ كلها عن الحسن بن هارون بن يباع الأنماط نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩١

. (٤٢٩) ٣٨.

وَعَنْهُ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشِيكَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا عَدَا الْإِزَارَ وَظِلَّ الْجِدَارِ وَخَلْفَ الْحَيْرِ وَمَاءَ الْحَرِّ فَنَعَمْ، وَأَنْتَ ابْنُ آدَمَ! مَسْئُولٌ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

. (٤٣٠) ٣٩.

وَعَنْهُ، عَنِ زَكَرِيَّا، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْجِرَادُ ذَكِيٌّ، وَالتُّونُ ذَكِيٌّ.

. (٤٣١) ٤٠.

وَعَنْهُ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَكُلُ مِنْ طَعَامِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ؟ قَالَ:

فَقَالَ: لَا تَأْكُلْ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: يَا إِسْمَاعِيلُ! لَا تَدْعُهُ تَحْرِيمًا لَهُ، وَ لَكِنْ دَعُهُ تَنْزُهُا «١» لَهُ وَ تَنْجَسًا لَهُ؛ إِنَّ فِي آيَاتِهِمُ الْخَمْرَ وَالْحَمَّ الْخَنْزِيرِ.

. (٤٣٢) ٤١.

وَعَنْهُ، عَنِ أَبِي الْمَعْرَاءِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: لَا تَأْكُلْ مِنْ فَضْلِ طَعَامِهِمْ وَلَا تَشْرَبْ مِنْ فَضْلِ شَرَابِهِمْ.

. (٤٣٣) ٤٢.

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ النَّيْلِيِّ (٢)، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَهْلِ السَّوَادِ، قُلْتُ: إِنَّا نَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ عَلَى مَوَائِدِهِمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ؟ قَالَ: لَيْسَ بِدُخُولِكَ عَلَيْهِمْ بِأَسْ.  
. ٤٣ (٤٣٤).

وَعَنْهُ، عَنْ عُمَرَ الْوَاسِطِيِّ (٣) [عَنْ أَبِي خَلْدٍ [خَالِدٍ- وَكَانَ زَيْدِيًّا- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يُوجِبُ الْغُسْلَ إِلَّا التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ وَهُوَ تَغْيِبُ الْحَشْفَةِ.  
. ٤٤ (٤٣٥).

وَعَنْهُ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ (٤) «٤» بِنِ زِيَادِ الصَّيْقَلِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: امْرَأَةٌ طَلَّقَهَا رَجُلٌ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا بِالْمُتْعَةِ، أَتَزْجَعُ إِلَى زَوْجِهَا

(١) كَذَا فِي «م» وَفِي «س»: «تَنْزِيهَا».

(٢) فِي «س»: «النَيْلِي».

(٣) فِي «م»: «عُمَرُو الْوَاسِطِيِّ».

(٤) فِي «م»: «الْحَسَنِي».

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٢

الْأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى تَدْخُلَ فِي مِثْلِ مَا حَرَجَتْ مِنْهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا (١) وَ الْمُتْعَةُ لَيْسَ فِيهَا طَلَاقٌ (٢).  
. ٤٥ (٤٣٦).

وَعَنْهُ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الظِّلِّ الْأَوَّلِ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ أَتَاهُ جَبْرَائِيلُ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ زَالَتِ الشَّمْسُ انزِلْ فَصَلِّ (٣).  
. ٤٦ (٤٣٧).

وَعَنْهُ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ أَنْاسًا مِنْ أَصْحَابِكَ قَدْ لَقُوا أَبَاكَ وَجَدَكَ وَقَدْ سَمِعُوا مِنْهُمَا الْحَدِيثَ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِمُ الشَّيْءُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ وَعِنْدَهُمْ مَا يُشْبِهُهُ، فَيَقْسِمُوا عَلَى أَحْسَنِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: مَا لَكُمْ وَالْقِيَّاسَ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ بِالْقِيَّاسِ.

قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ وَلَمْ ذَاكَ؟ قَالَ: لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ جَرَى بِهِ كِتَابٌ وَسُنَّةٌ، وَإِنَّمَا ذَاكَ شَيْءٌ إِلَيْكُمْ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُولُوا، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ جَرَى بِهِ كِتَابٌ وَسُنَّةٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَلِمَنْ تَعَدَّى الْحَدَّ حَدًّا (٤).  
. ٤٧ (٤٣٨).

دُرُسْتُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: جُعِلَتْ فِدَاكَ التَّوْبُ

(١) الْبَقْرَةُ (٢): ٢٣٠.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: تَهْدِيْبِ الْأَحْكَامِ: ٨ / ٣٤ / ١٠٣ عَنْ صِهْبَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٨ / ٣٧١ وَ كَلَّهَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّيْقَلِ نَحْوَهُ.

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٣/ ١٢/ ٤٢ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ بِيَاذِهِ فِي آخِرِهِ.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْكَافِي: ١/ ٥٧/ ١٣ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاظمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ. وَج ٧/ ١٧٥/ ٦ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرِهِ، الْإِخْتِصَاصِ: ٢٨١، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٣/ ٣٠٢ كِلَاهُمَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي الْمَعْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاظمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذِيْلُهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٣

يَخْرُجُ مِنَ الْحَائِكِ «١» أَيْصَلَى فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُقَصَّرَ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يُعْلَمَ رِبِيَّةٌ «٢».

. (٤٣٩) ٤٨.

وَ عَنهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَافَ الْفَجْرَ، فَأَوْتَرَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنْ عَلَيْهِ لَيْلٌ؟ قَالَ: يَنْقُضُ وَ تَوْرَهُ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يُصَلِّي.

. (٤٤٠) ٤٩.

وَ عَنهُ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ «٣» وَ إِنْ كَثُرَ، وَ لَا بَأْسَ بِشَبْهِهِ مِنَ الرُّعَافِ «٤».

. (٤٤١) ٥٠.

وَ عَنهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ جَزِّ الشَّعْرِ وَ تَقْلِيمِ الْأَطْفَانِ، فَقَالَ: لَمْ يَزِدْهُ ذَلِكَ إِلَّا طَهُورًا.

. (٤٤٢) ٥١.

وَ عَنهُ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَتَانِي الْمُقْبِضُ الْوَجْهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسِ الْمَاصِرِ «٥» هُوَ وَ أَصْحَابُ لَهُ، فَقَالَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّا نَقُولُ:

إِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَمَّا- وَ اللَّهُ- لَوْ ابْتَلَيْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ وَ أَمْوَالِكُمْ وَ أَوْلَادِكُمْ، لَعَلِمْتُمْ أَنَّ الْحَيَاكِمَ بَغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِمَنْزِلِهِ سُوءٌ، وَ لَكِنَّكُمْ عَوْفَيْتُمْ، وَ لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: لَا يَزْنِي الرَّانِي حِينَ يَزْنِي وَ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ

(١) كَذَا فِي «م» وَ فِي «س»: «الْحَائِلِ».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْكَافِي: ١/ ٥٧/ ١٣ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاظمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ وَ ج ٧/ ١٧٥/ ٦ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ سَمَاعَةَ وَ لَيْسَ فِيهِ صَدْرِهِ، الْإِخْتِصَاصِ: ٢٨١، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٣/ ٣٠٢ كِلَاهُمَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي الْمَعْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ الْإِمَامِ الْكَاظمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذِيْلُهُ.

(٣) كَذَا فِي «م» وَ فِي «س»: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ». يَعْنِي بِدُونِ «وَ إِنْ كَثُرَ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْكَافِي: ٣/ ٥٩/ ٨، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ١/ ٢٥٩/ ٧٥٣ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ وَ زَادَ فِيهِمَا بَعِيدَ الْبَرَاغِيثِ «يَكُونُ فِي الثَّوْبِ هَيْلٌ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ؟» وَ زَادَ فِي آخِرِهِ «وَ لَا بَأْسَ أَيْضًا بِشَبْهِهِ مِنَ الرُّعَافِ يَنْضَحُهُ وَ لَا يَغْسِلُهُ».

(٥). قَيْسِ الْمَاصِرِ يَكُونُ مِنْ كِبَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْيَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ أَمَّا ابْنَاهُ فَيُظْهِرُ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهَا كَانَا مِنْ الْمُتَنَحِّرِينَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٤



فَهُوَ مُؤْمِنٌ، إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ خَرَجَ مِنْهُ رُوحُ الْإِيمَانِ. أَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ قَالَ هَذَا، فَادْهَبُوا الْآنَ حَيْثُ شِئْتُمْ، وَلَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَ أَهْلَ بَيْتِي؛ فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، قَالَ: وَقَرَنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ، قَالَ: وَ لَا أَقُولُ كَهَاتَيْنِ: السَّبَاحَةُ الَّتِي مَعْنَى «١» وَ الْوَسْطَى؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا أَطْوَلُ مِنَ الْأُخْرَى، فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا وَ لَنْ تَزِلُّوا. أَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ قَالَ هَذَا، فَادْهَبْ أَنْتَ الْآنَ وَ أَصْحَابُكَ حَيْثُ شِئْتُمْ «٢».

٥٢ (٤٤٣).

عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بَرْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ وَ أَصْحَابِهِ، قَالَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّا نَقُولُ: لَيْسَ فِي قِبَلَتِنَا كُفْرٌ وَ لَا شِرْكٌ، وَ إِنَّمَا الْإِيمَانُ كَلَامٌ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِتَرْكِهِ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَبِي ذَلِكَ عَلَيْكَ.

٥٣ (٤٤٤).

أَبَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُمَانَ قَالَ: دُرُسْتُ وَ هُوَ أَخِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ لِأَنَّهُ قَالَ: وَ مَنْ لَمْ يَخُكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَوْلَيْتَكَ هُمُ الْكَافِرُونَ، وَ مَنْ لَمْ يَخُكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَوْلَيْتَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ «٣»، وَ مَنْ لَمْ يَخُكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَوْلَيْتَكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ.

فَقَالَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا أَنَا وَ أَبَانُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَبَانَ [أَبَانًا قَالَ ذَاكَ وَ صَدَّقَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ «٤»].

٥٤ (٤٤٥).

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: دَخَلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ بَلَّغْنِي أَنَّكَ صَنَعْتَ أَشْيَاءَ خَالَفَتْ فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قَالَ: وَ مَا هِيَ؟ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ أَحْرَمْتَ مِنَ الْجُحْفَةِ وَ أَحْرَمَ

(١) كَذَا فِي «م» وَ فِي «س»: «لَا أَقُولُ كَهَاتَيْنِ السَّبَاحَةُ الَّتِي مَعْنَى «١» وَ الْوَسْطَى». وَ السَّبَاحَةُ مَتَّحِدَةٌ مَعَ السَّبَابَةِ فِي الْمَعْنَى.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتَ الْوَاسِطِيُّ: الْكَافِي: ٢/ ٢٨٥/ ٢٢ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ نَحْوَهُ.

(٣) فِي «م»: «الْفَاسِقُونَ».

(٤) لَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَكُونُ تَتَمُّةً لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ وَ لِكِنَّهُ صَارَتْ فِي النُّسخِ بِصُورَةٍ حَدِيثٍ مُسْتَقِلٍّ مِنْ جَانِبِ بَعْضِ الْكُتَّابِ، وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ عِبَارَةٌ الْحَدِيثِ لَيْسَتْ نَقِيَّةً.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٥

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَ بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَمْ تَسْتَلِمِ الْحَجَرَ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ وَ قَدْ اسْتَلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ آلِهِ، وَ بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَرَكْتَ الْمُنْحَرَ وَ نَحَرْتَ فِي دَارِكَ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ: فَقَالَ، وَ مَا دَعَاكَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ قَتَّ الْجُحْفَةَ لِلْمَرِيضِ وَ الضَّعِيفِ، فَكُنْتُ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْمَرَضِ فَأَخْبَيْتُ أَنْ آخُذَ بِرُحْصِ اللَّهِ. وَ أَمَّا اسْتِلَامُ الْحَجَرِ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُفَرِّجُ لَهُ وَ أَنَا لَمَّا يُفَرِّجُ لِي. وَ أَمَّا تَرْكِي الْمُنْحَرَ وَ نَحْرِي فِي دَارِي فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَكَّهُ كُلُّهَا مَنْحَرٌ فَحَيْثُ نَحَرْتَ أَجْزَأَكَ «١».

٥٥ (٤٤٦).

وَ عَنهُ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ وَ حَدِيدِ رَفَعَاهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ نَبِيٌّ فِي نُبُوَّتِهِ:

أَخْبِرْ قَوْمَكَ قَدْ اسْتَحْفُوا بِطَاعَتِي، أَنْتَهَكُوا مَعْصِيَتِي، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُحْسِنًا فَلَا يَتَّكِلُ عَلَيَّ إِحْسَانِهِ؛ فَإِنِّي لَوْ نَاصِيَتُهُ الْإِحْسَابَ كَانَ لِي عَلَيْهِ مَا أُعِدَّ لَهُ، وَ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مُسِيئًا فَلَمَّا يَسْتَسْلِمُ وَ لَمَّا يَلْقَى [يَلْقَى بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَتَعَاطَمَنِي ذَنْبٌ أَعْفَرُهُ إِذَا تَابَ مِنْهُ صَاحِبُهُ.

وَ خَبَرُ قَوْمِكَ [أَنَّهُ] لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ، وَلَا أَهْلٍ قَرْيَةٍ، وَلَا أَهْلٍ بَيْتٍ يَكُونُونَ عَلَيَّ مَا أَكْرَهُ إِلَّا كُنْتُ لَهُمْ عَلَيَّ مَا يَكْرَهُونَ، فَإِنْ تَحَوَّلُوا عَمَّا أَكْرَهُ إِلَى مَا أَحَبُّ، تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يَكْرَهُونَ إِلَى مَا يُحِبُّونَ.

وَ خَبَرُ قَوْمِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ، وَلَا أَهْلٍ قَرْيَةٍ يَكُونُونَ عَلَيَّ مَا أَحَبُّ إِلَّا كُنْتُ لَهُمْ عَلَيَّ مَا يُحِبُّونَ، فَإِنْ تَحَوَّلُوا عَمَّا أَحَبُّ، تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يُحِبُّونَ.

وَ خَبَرُ قَوْمِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنِّي مَنْ تَكْهَنَ، أَوْ تُكْهَنَ لَهُ، أَوْ سَيَحَرَ، أَوْ تُسَيَحَرَ لَهُ، وَ لَيْسَ مِنِّي إِلَّا مَنْ آمَنَ بِي وَ تَوَكَّلَ عَلَيَّ، فَمَنْ عَبَدَ سِوَايَ قَبْلَ سِوَايَ وَ خَلَقِي وَ خَلَقِي لَهُ.

. (٤٤٧) ٥٦.

وَ عَنْهُ، عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَضَلَّحَكَ اللَّهُ إِنِّي كُنْتُ فِي حَالٍ وَقَدْ صَدَرْتُ إِلَى حَالٍ أُخْرَى، فَلَسْتُ أَدْرِي الْحَالَ الَّتِي كُنْتُ عَلَيْهَا

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ دُرُسْتِ الْوَاسِطِيِّ: الْكَافِي: ٤ / ٤٨٩ / ١، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥ / ٢٠٢ / ٦٧١ كِلَاهِمَا عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ لَيْسَ فِيهِمَا صَدْرِهِ.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٦

أَفْضَلُ، أَوِ الَّتِي صَدَرْتُ إِلَيْهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا حُمْرَانُ؟ (قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ كُنْتُ أَحْصِمُ النَّاسَ فَلَا أُرَاةُ قَدْ اسْتَيْتَجَابَ لِي الْوَاحِدُ بَعْدَ الْوَاحِدِ، ثُمَّ تَرَكْتُ ذَاكَ، قَالَ: فَقَالَ: يَا حُمْرَانُ!) «١» حَلُّ بَيْنِ النَّاسِ وَ خَالِقِهِمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بَعْدَ خَيْرًا نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً، فَجَالَ قَلْبُهُ، فَيَصِيرُ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ أَسْرَعَ مِنَ الطَّيْرِ إِلَى وَكْرِهِ «٢».

. (٤٤٨) ٥٧.

وَ عَنْهُ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ وَ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَ هُمْ مُشْرِكُونَ «٣» قَالَ: الْمَعَاصِي الَّتِي تَزَكُّونَ بِهَا أَوْجِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا النَّارَ، شَرَكُ طَاعَةٍ، أَطَاعُوا إِبْلِيسَ فَأَشْرَكُوا بِاللَّهِ فِي الطَّاعَةِ، قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ آدَمَ وَ حَوَّاءَ قَالَ: فَقَالَ: فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا «٤» قَالَ: وَ إِنَّمَا شُرُكُهُمَا شَرُكُ طَاعَةٍ وَ لَمْ يَكُنْ شَرُكُ عِبَادَةٍ، فَيَعْبُدَانِ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ «٥».

. (٤٤٩) ٥٨.

وَ عَنْهُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الدُّعَاءُ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَكُونُ فِي ضَيْقٍ فَيُوسِّعُ عَلَيْهِ، وَ يَكُونُ مَسْخُوطًا عَلَيْهِ فَيُرْضِي عَنْهُ. قَالَ: قُلْتُ: فَيَعْلَمُ مَنْ دَعَا لَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ كَانَا نَاصِبَيْنِ؟ قَالَ: فَقَالَ: يَنْفَعُهُمَا - وَ اللَّهُ - ذَاكَ يَخَفُّ عَنْهُمَا.

. (٤٥٠) ٥٩.

وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَيُّ رَجُلٍ وَ يَجْعَلُهُ لِبَعْضِ أَهْلِهِ وَ هُوَ بِنَدِ آخِرٍ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقُلْتُ: فَيَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَهُ أَجْرٌ وَ لِصَاحِبِهِ مِثْلُهُ، وَ لَهُ أَجْرٌ سِوَى ذَلِكَ بِمَا وَصَلَ.

(١) ما بين القوسين كان ساقطا عن خ نصر، و أخذناه من «م».

(٢) رواه عن غير درست الواسطي: المحاسن: ١ / ٣١٩ / ٦٣٤ عن كليب بن معاوية الأسدي و ح ٦٣٥ عن سليمان بن خالد، تحف

العقول: ٣١٣ كلها عن الإمام الصادق عليه السلام و ليس في كلها صدره.

(٣) يوسف (١٢): ١٠٦.

(٤) الأعراف (٧): ١٩٠.

(٥) رواه عن غير درست الواسطي: تفسير العياشي: ٢ / ١٩٩ / ٩٥ عن زرارة، عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٧

(٤٥١) ٦٠.

وَعَنْهُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا نَعْلَمُ شَيْئًا «١» يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا صَلَاةَ الرَّحِمِ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ يَازًا وَأَجَلُهُ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ، فَيَزِيدُهُ اللَّهُ فَيَجْعَلُهُ ثَلَاثًا وَ ثَلَاثِينَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ عَاقًا وَأَجَلُهُ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثِينَ فَيَنْقُصُهُ اللَّهُ فَيَزِيدُهُ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ «٢».

(٤٥٢) ٦١ .

دُرُسْتُ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ شَعْبَانَ يَصُومُهُ الرَّجُلُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ؟ قَالَ: عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ إِنَّ الْفَرَائِضَ لَا تُوَدَّى عَلَى الشَّكِّ.

(٤٥٣) ٦٢ .

دُرُسْتُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى الْفِطْرَةُ عَنِ الرَّاسِعِينَ وَ الثَّلَاثَةِ الْإِنْسَانَ الْوَاحِدَ.

تم كتاب درست [ما جاء في آخر النسخة الخطية المكتوبة عن نسخة الشيخ نصر الله رحمه الله] و فرغت من نسخه من أصل أبي الحسن محمد بن الحسن بن الحسين بن أيوب القمي أيده الله سماه له عن الشيخ أبي محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري أيده الله بالموصل في يوم الأربعاء لثلاث ليال بقين من ذى القعدة سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ تَسْلِيمًا

(١) قوله عليه السلام: «ما نعلم شيئاً». يدلّ على أنّ غيرها لا تصير سبباً لزيادة العمر، و إلا كان هو عليه السلام عالماً به، و لعله محمول على المبالغة أي هي أكثر تأثيراً من غيرها، و زيادة العمر بسببها أكثر من غيرها. أو هي مستقلة في التأثير و غيرها مشروط بشرائها أو يؤثر منضمّاً إلى غيره؛ لأنّه قد وردت الأخبار في أشياء غيرها- من الصدقة و البرّ و حسن الجوار و غيرها- أنّها تصير سبباً لزيادة العمر. (بحار الأنوار: ٧٤ / ١٢١).

(٢) رواه عن غير درست الواسطي: الكافي: ٢ / ١٥٢ / ١٧ عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن الإمام الصادق عليه السلام. و رواه عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن الإمام الرضا عليه السلام مثله.

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٨

أَيْدَهُ اللَّهُ بِالْمَوْصِلِ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ لثَلَاثِ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَ سَبْعِينَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ تَسْلِيمًا

الأصول الستة عشر، ص: ٢٩٩

[المجموعة الثانية من كتب الرواية الأولية في عصر الأئمة الطاهرين المشتهرة بالأصول الأربعمئة]

أصول في الحديث من كتب الرواية الأولية في عصر الأئمة الطاهرين المشتهرة بالأصول الأربعمئة المجموعة الثانية يشتمل هذا الكتاب على:

كتاب عبد الملك بن حكيم، و كتاب مثنى بن الوليد الحنّاط، و كتاب خلّاد السندی، و كتاب حسين بن عثمان، و كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي، و كتاب سلام بن أبي عمر، و خبر في الملاحم، و على شيء من نوادر علي بن أسباط رواية الشيخ أبي محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني «١»

(١) في «س» و «ه» بعد هذا جاء هكذا: «في كتاب أحمد بن محمد عبد الملك بن حكيم».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠١

### كتاب عبد الملك بن حكيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به نستعين «١».

١ (٤٥٤)

الشيخ أبو محمد هارون بن موسى بن أحمد التلعكبري قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، قال: أخبرنا علي بن حسن «٢» بن علي بن فضال التيملي «٣» قال: حدثنا جعفر بن محمد بن حكيم، قال:

حدثني عمي عبد الملك بن حكيم، عن سيف التمار، عن أبي حمزة الثمالي، قال: سجدت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن سلمان كان إدراكه العلم الأول أنه كان على الشريعة من دين عيسى عليه السلام، فخدم بعض رهبانهم، وكان رجلاً ظالماً لنفسه، فصبر عليه وأخذ من محاسنهم، فلما حضرته الوفاة، قال له: إن لي عليك حقاً؛ لخدمتي إياك و صبري معك، قال: صدقت، قال:

فحاجتني إليك أن تدلني على رجل أفضل منك أخدمه، قال: فدله على رجل في ناحية الشام، قال: وتوفيتي «٥» الرجل، فلما أن دفته أخبر خيارهم و صلحاءهم بما كان يصنع «٦» في قسمة «٧»، و دلهم على ما كنز، قال: فأعظموا ذلك له و هموا به، و قالوا: و [لو] «٨» لم

(١) في «س» و «ه»: «و به الاشتعانه».

(٢) في «س» و «ه»: «علي بن الحسين بن علي».

(٣) في «ح»: «التيمناني».

(٤) في «س» و «ه»: «فأخذ».

(٥) في «س» و «ه»: «فتوفيتي».

(٦) في «ه»: «يضع».

(٧) في «س» و «ه»: «قسمة».

(٨) أضيف بمقتضى المقام.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٢

تستخرج ما تقول، لتقنع فيما تكره «١»، قال: فأوقفهم على موضع ذخائره و كنزه، قال:

فاسد تحيوا من سلمان و سألوه أن يجعلهم في حل، و أن يقيم معهم، فيكون موضعه، فأبى و قال: حاجتي أن تخبروني عن هذا الرجل الذي سمى لي هو كما قال، فقالوا له:

نَعَمْ، هُوَ أَفْضَلُ مَنْ نَعَرَفُهُ (٢) بَقِيَ مِنْ أَتْبَاءِ الْحَوَارِيِّينَ، قَالَ: فَمَضَى إِلَيْهِ فَأَصَابَهُ عَلَى مَا ذَكَرُوا (٣) وَأَفْضَلُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ (٤) فِي عَدَدِ الْأَوْصِيَاءِ، قَالَ: فَخَدَمَهُ حَتَّى حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، فَقَالَ لَهُ: يَا هَذَا! إِنَّهُ قَدْ حَضَرَكَ مَا تَرَى وَأَنَا بِكَ وَاثِقٌ، فَمَنْ الْخَلِيفَةُ بَعْدَكَ الَّذِي أَكُونُ مَعَهُ، أَقُومُ مَعَهُ مَقَامِي مَعَكَ؟ قَالَ: فَدَلَّهُ عَلَى رَجُلٍ كَانَ بِأَرْضِ الرُّومِ، قَالَ: فَمَضَى إِلَيْهِ وَإِذَا شَيْخٌ كَبِيرٌ عَالِمٌ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِأَصْحَابِهِ، فَقَالَ (٥): لَيْسَ بِكَ إِلَى ذَاكَ (٦) حَاجَةٌ، فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ يَظْهَرُ نَبِيُّ (٧) بِأَرْضِ يَثْرَبَ وَهُوَ رَاكِبُ الْبُعَيْرِ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَانْطَلِقْ حَتَّى تَكُونَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَنْ فَرَّغَ مِنْ دَفْنِهِ، مَضَى عَلَى وَجْهِهِ قَدْ (٨) أَخَذَ صَفْنَةً، وَ أَنَّهُ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ، وَ بَيْنَ كَيْفِيَّةِ خَاتَمِ النُّبُوَّةِ، قَالَ: فَبَيْنَا (٩) هُوَ يَسِيرُ إِذْ هَجَمَ (١٠) عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مُجْتَمِعِينَ فِي صَحْرَاءٍ حَوْلَهَا غِيَاضٌ (١١) وَقَدْ أَخْرَجُوا زَمَنَاهُمْ وَمَرْضَاهُمْ، قَالَ: فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ لَهُمْ: مَا قِصَّتُكُمْ؟ وَ لَأَيِّ شَيْءٍ اجْتَمَعْتُمْ؟ فَقَالُوا: نَحْنُ نَجْتَمِعُ فِي كُلِّ

(١) فِي «س» وَ «م»: «نَكَرُهُ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «نَعْرِفُ».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «فَأَصَابَهُ كَمَا ذَكَرُوا».

(٤) لَمْ يُرَدِّ «كَانَ» فِي «س» وَ «ه».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ لَهُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «ذَلِكَ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «رَجُلٍ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «وَقَدْ».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ: فَبَيْنَمَا».

(١٠) هَجَمَ عَلَيْهِ: انْتَهَى إِلَيْهِ.

(١١) جَمَعَ الْغِيضَةَ: مُجْتَمِعِ الشَّجَرِ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٣

سَنِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَلَيْنَا مِنْ هَذِهِ الْغِيضَةِ عَبْدٌ صَالِحٌ، فَسَأَلَهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ، فَيَسْفِي زَمَانَنَا وَيُرِي مَرْضَانَا، فَرَبَّمَا أَقَمْنَا الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ، وَ أَكْثَرَ مَا يَخْرُجُ إِلَيْنَا فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، قَالَ: فَأَقَامَ مَعَهُمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ عَدَدِ الْيَوْمِ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ إِذَا هُمْ بِرَجُلٍ قَدْ خَرَجَ فِي ثَوْبَيْنِ أبيضينِ، فَصَامُوا إِلَيْهِ يَسْأَلُونَهُ حَوَائِجَهُمْ، فَلَمَّا أَنْ فَرَّغُوا تَبِعَهُ سِلْمَانٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَرِيدُ؟ قَالَ (١): أَنَا رَجُلٌ كُنْتُ أَخْدُمُ الْعُلَمَاءَ مِنْ أَتْبَاءِ حَوَارِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالُوا لِي: إِنَّهُ يَظْهَرُ نَبِيُّ يَثْرَبَ (٢) فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ أ صِدْقُونِي؟ قَالَ: نَعَمْ، صَدَقُوكَ، مَنْزِلُهُ الْيَوْمَ مَكَّةُ وَ سَتَلْقَاهُ، فَإِذَا لَقَيْتَهُ فَأَقْرِئْهُ السَّلَامَ عَنِّي كَثِيرًا، قَالَ: فَلَمَّا أَسَلِمَ سِلْمَانٌ وَ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَحَدَّثَهُ (٣) حَدِيثَهُ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ذَاكَ أَخِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤٥٥) ٢

وَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَابُ بْنُ أَبِي حُبَابٍ الْكَلْبِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ يَقُولُ: لِيَخْرَبَنَّ الْعَرَبُ كَمَا يَخْرَبُ الْبَيْتُ الْخَرْبُ، يَصِيرُونَ ثُلَا يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَا يُبَالِي اللَّهُ مِنْ غَلَبِ.

(٤٥٦) ٣

وَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: أُهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ نَاحِيَةِ فَارِسَ ذَالْحَوْحِ (٤) فَوْضِعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: مَا أَعْرِفُهُ، ثُمَّ قَالَ لِعُمَرَ:

أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ فَقَالَ: مَا أَعْرِفُهُ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟

(١) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ لَهُ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فِي يَتْرَب».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَ حَدَّثَهُ».

(٤) كَذَا فِي «م» وَ «ح» وَ فِي «س» وَ «ه»: «ذَا عَوَّج». وَ يَحْتَمِلُ مِنْ رَسْمِ خَطِّهِ أَنْ يَكُونَ ذَابِحُوج وَ أَمَّا فِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ كَمَا فِي الْبِحَارِ ج ٤٠، ص ١٨٥ فَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ حَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ فِيهِ: «دَانِجُوج» وَ هِيَ غَرِيبَةٌ لَمْ يَطَّهَّرْ مَعْنَاهَا لِي فَيَجِبُ مُرَاجَعَةُ اللَّغَةِ.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٤

قَالَ «١»: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! - بِأَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي - شَيْءٌ يُسَمِّيهِ «٢» أَهْلُ فَارِسَ ذَالِجُوج قَالَ:

فَقَالَ عُمَرُ: مَا عَلِمَ عَلِيٌّ مَا يُسَمِّيهِ أَهْلُ فَارِسَ، قَالَ: فَوَضَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَدَهُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِيَّاكَ عَنْهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَهُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي عَلَّمَهَا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤٥٧) ٤ .

وَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ، قَالَ: كُنْتُ عَلَى الصَّفَا وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ عَلَيْهَا إِذَا انْحَدَرَ «٣» وَ انْحَدَرْتُ فِي أَثَرِهِ، قَالَ:

وَ أَقْبَلَ أَبُو الدَّوَانِيقِ عَلَيَّ جَمَّازِيهِ «٤» وَ مَعَهُ جُنْدُهُ عَلَى خَيْلٍ وَ عَلَى إِبِلٍ، فَزَحَمُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى خِفْتُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلِهِمْ، فَمَا قَبِلْتُ أَقْبِيهِ بِنَفْسِي وَ أَكُونُ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَهُ بِيَدِي، قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: يَا رَبِّ! عَيْدُكَ وَ خَيْرُ خَلْقِكَ فِي أَرْضِكَ، وَ هُوَ لَاءِ شَرِّ مَنْ الْكِلَابُ قَدْ كَانُوا «٥» يَعْتَبُونَهُ؟ «٦» قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَ قَالَ: يَا بَشِيرُ! قُلْتُ: لَتَيْكَ، قَالَ: ارْزُقْ طَرَفَكَ لِتَنْظُرَ [قَالَ: «٧»] فَإِذَا وَ اللَّهِ وَاقِيَهُ مِنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِمَّا عَسَيْتُ أَنْ أَصِفَهُ، قَالَ: فَقَالَ: يَا بَشِيرُ! إِنَّا أُعْطِينَا مَا تَرَى وَ لَكِنَّا أَمْرْنَا أَنْ نَصْبِرَ، فَصَبِرْنَا.

(٤٥٨) ٥ .

وَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: لَمَّا أَنْشَدْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَدَائِحَهُمْ، قَالَ لِي: يَا كُمَيْتُ! طَلَبْتَ بِمَدْحِكَ إِيَّانَا لِثَوَابِ الدُّنْيَا أَوْ لِثَوَابِ آخِرَةٍ؟ «٨» قَالَ: قُلْتُ: لَا وَ اللَّهِ «٩» مَا طَلَبْتُ إِلَّا ثَوَابَ الْآخِرَةِ، فَقَالَ «١٠»: أَمَّا لَوْ

(١) لَمْ يَرِدْ «قَالَ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «تُسَمِّيهِ».

(٣) فِي «س»: «إِذْ انْحَدَرَ».

(٤) كَذَا فِي عُمْدَةِ النُّسَخِ وَ الظَّاهِرُ هُوَ بِمَعْنَى الْمَطِيئَةِ السَّرِيعَةِ. وَ فِي «س» وَ «ه»: «حِمَارَتِهِ».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «وَ قَدْ كَادُوا».

(٦) كَذَلِكَ فِي «س». وَ فِي «م»: «يَعْتَبُونَهُ». وَ فِي «ه» وَ الْمُسْتَظْهَرُ فِي هَامِشِ «س»: «يَقْتُلُونَهُ».

(٧) لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٨) وَ فِي «س» وَ «ه»: «الْآخِرَةُ». وَ فِي «ح»: «لِثَوَابِ دُنْيَا أَوْ لِثَوَابِ آخِرَةٍ». وَ حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ تَكُونَ «ثَوَابِ الدُّنْيَا أَوْ ثَوَابِ الْآخِرَةِ».

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: لَا وَ اللَّهِ».

(١٠) في «ح» و «س» و «ه»: «قال».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٥

قُلْتُ: تَوَابَ الدُّنْيَا، قَاسَمْتُكَ مَالِي حَتَّى النَّعْلِ وَ النَّعْلَ «١»؛ قَالَ: قُلْتُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ أَخْبِرْنِي عَنْهُمَا، قَالَ: مَا أَهْرَيْتُ مِحْجَمَةً مِنْ دَمٍ ظُلْمًا، وَ لَا رُفِعَ حَجْرٌ لِعَظِيمِ حَقِّهِ، وَ لَا حُكْمٌ بَاطِلٌ إِلَّا وَ هُوَ فِي أَعْنَاقِهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: قُلْتُ: أَبْعَدَهُمَا اللَّهُ، جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَا تَأْمُرُنِي فِي الشُّعْرِ فِيكُمْ؟ قَالَ: لِمَكَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ: لَنْ «٢» يَزَالَ مَعَكَ رُوحُ الْقُدُسِ مَا دُمْتَ تَمْدَحُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ.

. (٤٥٩) ٦

وَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَيَهَرُ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةً يَتَلُو الرُّبُورَ، فَأَعْجَبَتْهُ عِبَادَتُهُ «٣»، فَادَّاهُ ضِفْدَعٌ، يَا دَاوُدُ! تُعْجِبُ مِنْ سَهْرِكَ لَيْلَةً وَ إِنِّي لَتَحْتَ هَذِهِ الصَّخْرَةِ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً مَا جَفَّ لِسَانِي عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ «٤». تَمَّ الْكِتَابُ [وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\*]. «٥»

(١) في «ح» و «س» و «ه»: «حتى النعل و النعل».

(٢) في «س» و «ه»: «لا يزال».

(٣) و جاء في هامش بعض النسخ: «هذا الحديث محمول على التقية؛ لأن العامة لا يشترطون العصمة للأنبياء عليهم السلام». أقول: و يحتمل حمله على صورة لا تخالف العصمة.

(٤) بحار الأنوار: ٦٤ / ٥٠ / ٢٦ عن كتاب عبد الملك بن حكيم.

(٥) ما بين المعقوفين موجود في «س» و «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٧

### كتاب مثنى بن الوليد الحنط

رواية هارون بن موسى التلعكبري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به ثقتي «١» (٤٦٠)

١

السَّيِّحُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالِ بْنِ التَّيْمَلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَامِرِ الْقَصْبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِثْنَى بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنَاطُ، عَنْ مَيْسَرِ بْنِ الرُّطْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ عَلَّمَهُ دُعَاءً يَدْعُو بِهِ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْأَلُكَ بِقُوَّتِكَ وَ قَدْرَتِكَ وَ مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ أَنْ تَرُدَّ عَلَيَّ فَلَانَ بْنِ فُلَانٍ.

. (٤٦١) ٢

مِثْنَى، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: الْخُلُقُ عِيَالُ اللَّهِ، فَأَحَبُّهُمْ إِلَيْهِ أَحْسَنُهُمْ صَنِيعًا إِلَى عِيَالِهِ «٢».

. (٤٦٢) ٣

مِثْنَى، عَنْ مَيْسَرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْغَلَامِ يَفْجُرُ بِالْمَرْأَةِ قَالَ: يُعَزَّرُ وَ يُقَامُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدُّ. وَ فِي الرَّجُلِ يَفْجُرُ بِالْجَارِيَةِ قَالَ: تُعَزَّرُ الْجَارِيَةُ وَ يُقَامُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَدُّ «٣».

(١) في «س»: «و به نستعين». و «ه» خالية منهما.

(٢) رواه عن غير مثنى بن الوليد: الكافي: ٢ / ١٦٤ / ٦ عن السكوني، عن الإمام الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه و آله

دعائم الإسلام: ٢ / ٣٢٠ / ١٢٠٧ كلاهما زيادة في آخرهما.

(٣) رواه عن غير مثنى بن الوليد: الكافي: ٧ / ١٨٠ / ١، تهذيب الأحكام: ١٠ / ١٧ / ٤٥ كلاهما عن ابن بكير، الفقيه: ٤ / ٢٧ / ٥٠٠٦ عن أبي مريم و كلها نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٨

٤ (٤٦٣)

مُثْنَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا يُخَاصِمُ «١» إِلَّا شَاكُّ فِي دِينِهِ، أَوْ مَنْ لَا وَرَعَ لَهُ «٢».

٥ (٤٦٤)

مُثْنَى قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ نَاجِيَةٌ «٣» أَبُو حَبِيبٍ الطَّحَّانُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ أَكُونُ أُصَلِّي بِاللَّيْلِ النَّافِلَةَ، فَأَسْمَعُ مِنَ الرَّحَى مَا أَعْرِفُ أَنَّ الْعُلَامَ قَدْ نَامَ عَنْهَا فَأَضْرِبُ الْحَاظِطَ لِأَوْقِظَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَ مَا بَأْسُ بِذَلِكَ، أَنْتَ رَجُلٌ فِي طَاعَةِ رَبِّكَ تَطْلُبُ رِزْقَكَ.

إِنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى بِقَوْمٍ، فَسَمِعَ مَعَ رَجُلًا خَلْفَهُ فَوَقَعَ إِضْبَعُهُ فَلَمْ يَزَلْ يَغِيظُهُ «٤» حَتَّى أَقْبَلَ «٥» فَلَمَّا انْفَتَلَ، قَالَ: أَيُّكُمْ عَيْتَ بِإِضْبَعِهِ؟ فَقَالَ «٦» صَاحِبُهَا: أَنَا، فَقَالَ لَهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَلَا كَفَفْتَ عَنْ إِضْبَعِكَ؟ فَإِنَّ صَاحِبَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِيهَا «٧» كَانَ كَالْمُودِّعِ لَهَا، لَا تَعُدُّ إِلَى مِثْلِهَا أَبَدًا صَلَّى صَلَاةً مُودِّعٍ، لَا تَرْجِعُ إِلَى مِثْلِهَا أَبَدًا، أَتَدْرِي «٨» مَنْ تَنَاجَى؟ لَا تَعُدُّ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ. «٩»

٦ (٤٦٥)

مُثْنَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) فِي «ح»: «لَا تُخَاصِمُ».

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ: التَّوْحِيدِ: ٣٠ / ٤٦٠، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١٤٠ / ٦١ عَنْ كِتَابِ مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ: التَّوْحِيدِ: ٢٣ / ٤٥٨ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ مَعَ تَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ وَ لَيْسَ فِيهِ «فِي دِينِهِ».

(٣) فِي «س» وَ «م»: «نَاجِيَةٌ».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «يَغِيظُهُ» وَ فِي «م»: «يَحْفُظُهُ».

(٥). فِي «مَجَّ»: «حَتَّى انْفَتَلَ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «إِذَا كَانَ فِيهَا».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «تَدْرِي» بِدُونِ الْهَمْزَةِ.

(٩) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ: الْكَافِي: ٣ / ٣٠١ / ٨، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٣٢٥ / ١٣٢٩ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذَيْلُهُ، بِحَارِ

الْأَنْوَارِ: ٨٤ / ٣٠٦ / ٣٢ عَنْ كِتَابِ مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ.

بَيَان: قَالَ فِي ذَيْلِ أَبِي الْوَلِيدِ فِي حَدِيثِ الْكَافِي: وَ يَقَعُ كَثِيرًا مَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُثْنَى بْنُ الْوَلِيدِ. (مِرَاةُ الْعُقُولِ).

الأصول الستة عشر، ص: ٣٠٩

أَيُّكُمْ عَيْتَ بِإِضْبَعِهِ؟ فَقَالَ: أَمَا أَنَا وَ أَنْتَ فَشَيْخَانِ كَبِيرَانِ لَيْسَ «٢» بِهَا بَأْسٌ، وَ أَمَا الشَّابُّ فَمَكْرُوهَةٌ «٣». «٤»

٧ (٤٦٦)

مُثْنَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ شَيْءٍ يَجِلُّ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ مَوْلَاتِهِ؟ قَالَ: يَنْظُرُ إِلَى رَأْسِهَا، وَ لَا يَنْظُرُ إِلَى سَاقِهَا.



٨ (٤٦٧) .

مُثْنِي، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: خُذُوا عَنِّي خَمْسًا: لَا يَخْفُ «٥» أَحَدُكُمْ إِلَّا ذَنْبُهُ، وَلَا يَزُجُو إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَسْتَحْيِي «٦» مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَتَعَلَّمَ، وَلَا يَسْتَحْيِي الْعَالِمَ إِذَا سِئِلَ عَمَّا لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، وَالصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ فِي الْجَسَدِ «٧». «٨»

٩ (٤٦٨) .

مُثْنِي، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الرَّجُلُ يَشْتَرِطُ عَلَى خَادِمِهِ «٩» أَنْ يُعْتِقَهَا، وَيَكُونَ عِتْقَهَا مَهْرَهَا؟ قَالَ: جَائِزٌ.

١٠ (٤٦٩) .

مُثْنِي، عَنْ مِنْهَالِ الْقَمَّاطِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ يَخْرُجُ يَشْتَرِي الْعَنَمَ مِنْ أَقْوَاهِ السُّكَّكِ مِمَّنْ يَتَلَقَّاهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَا يُؤَكَّلُ لَحْمٌ مَا يُلْقَى.

١١ (٤٧٠) .

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «يَقْبَلُ» بِدُونِ الْهَمْزَةِ.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَلَيْسَ».

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «فَمَكْرُوهُةٌ لَهُ».

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُثْنِي بْنِ الْوَلِيدِ: الْكَافِي: ٣ / ١٠٤ / ٤ عَنْ دَاوُدَ بْنِ نَعْمَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَ زَادَ فِي آخِرِهِ «وَأَمَّا الشَّابُّ الشَّبِيقُ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ وَالْقَبْلَةُ إِحْدَى الشَّهَوَاتِينَ».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «لَا يَخَافُ».

(٦) فِي «س»: «لَا يُسْتَحْيَى».

(٧) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «مِنَ الْجَسَدِ».

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُثْنِي بْنِ الْوَلِيدِ: نَهْجِ الْبَلَاغَةِ: الْحِكْمَةُ ٨٢، الْخِصَالِ: ٩٦ / ٣١٥ عَنْ الشَّعْبِيِّ، خَصَائِصِ الْأَثَمَةِ:

٩٤، عُيُونِ أَحْبَابِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ٢ / ١٥٥ / ٤٤ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْفَرَاءِ، عَنْ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قُرْبِ الْأَسْنَادِ: ١٥٦ / ٥٧٢ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كَلَّمَا نَحْوَهُ.

(٩) فِي بَعْضِ النُّسخِ: «خَادِمَتُهُ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٠

إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - (خَلَقَ) «١» خَلَقَهُ فَخَلَقَ قَوْمًا لِحُبِّنَا لَوْ أَنَّ أَحَدًا خَرَجَ مِنْ هَذَا الرَّأْيِ، لَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ مِائَةَ رَغَمٍ «٢» أَنْفُهُ، وَ خَلَقَ قَوْمًا لِبُغْضِنَا لَا يُحِبُّونَا أَبَدًا «٣».

١٢ (٤٧١) .

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَمِيدَةَ أُعْرَبِيهَا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَكَتْ، ثُمَّ قَالَتْ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! لَوْ شَهِدْتَهُ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَ قَدْ قَبِضَ إِحْدَى عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي قَرَاتِي وَ مَنْ يَطْفُ «٤» بِي [فَلَمَّا اجْتَمَعُوا حَوْلَهُ] «٥» قَالَ: إِنَّ شَفَاعَتَنَا لَنْ تَنَالَ مُسْتَحْفًا بِالصَّلَاةِ، وَ لَمْ يَرِدْ عَلَيْنَا الْحَوْضَ مَنْ يَشْرَبُ بِهِذِهِ الْأَشْرِبَةِ، فَقَالَ لَهُمْ «٦» بَعْضُهُمْ: أَيُّ أَشْرِبَةٍ هِيَ؟ فَقَالَ «٧»: كُلُّ مُشْكِرٍ «٨».

١٣ (٤٧٢) .

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَمَنِ وَلَدِ الزَّوْنِيِّ، فَقَالَ «٩»: تَزَوَّجَ مِنْهُ وَ لَا تَحْجَّ.

. (٤٧٣) ١٤

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ وُلِّيَ دِرْهَمَيْنِ فَلَمْ يَحْكَمْ فِيهِمَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ. (١٠)

(١) ما بين القوسين من «م» و لم يوجد في «ح» و «س» و «ه» و في «ه»: «إِنَّ لِلَّهِ».

(٢) في «ح» و «س» و «ه»: «لَرَدَّهَ اللَّهُ إِلَيْهِ وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ».

(٣) رواه بالإسناد إلى مثنى بن الوليد: المحاسن: ١/٣١٧/٦٣١ و ص ٤٣٦/١٠١١ رواه بطريقين.

رواه عن غير مثنى بن الوليد: دعائم الإسلام: ١/٦٠ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٤) هكذا في «م». و في «ح»: «يَطِيفُ» و في «س» و «ه» و «مج»: «لطف».

(٥) في «س» و «ه» بدل ما بين المعقوفين: «ثم».

(٦) في «ح»: «له» و «س» و «ه» خاليتان منهما.

(٧) في «س» و «ه»: «قال».

(٨) رواه بالإسناد إلى مثنى بن الوليد: ثواب الأعمال: ١/٢٧٢/١ نحوه، بحار الأنوار: ٨٢/٢٣٥/٦٣ عن كتاب مثنى بن الوليد.

رواه عن غير مثنى بن الوليد: الأمالي للصدوق: ٥٧٢/٧٧٩ عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبي بصير، المحاسن: ١/١٥٩/٢٢٣،

روضه الواعظين: ٣٤٩ كلاهما عن أبي بصير.

(٩) في «س. ه»: «قال».

(١٠) رواه عن غير مثنى بن الوليد: تفسير العياشي: ١/٣٢٣/١٢١ و ح ١٢٢ كلاهما عن أبي بصير و ص ٣٢٤/١٢٧ عن أبي العباس و

كلها نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١١

. (٤٧٤) ١٥

مُثْنِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقِدٍ «١»، قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلَّى الْعَصْرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى قَدَمَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ.

. (٤٧٥) ١٦

مُثْنِي، عَنْ أَيَّانِ بْنِ تَعْلَبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَزَالُ الرَّجُلُ مِنَ الشَّيْءِ يَخْرُجُ، فَيَبَايِعُهُ عَالَمٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقْتُلُونَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِيهِمُ الْكُذَّابُونَ، وَفِي غَيْرِهِمُ الْمَكْذُوبُونَ.

. (٤٧٦) ١٧

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: ذَكَرْنَا الْعِجْلِيَّةَ «٢» عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ:

أَمَّا إِنَّهُمْ لَنْ يُفْلِحُوا أَبَدًا، وَلَنْ تَذْهَبَ الْأَيَّامُ حَتَّى يَدْخُلُوا فِيكُمْ طَائِعِينَ أَوْ كَارِهِينَ.

. (٤٧٧) ١٨

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ لِي «٣»:

مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَ لَهُ حَدٌّ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَمَا حَدُّ التَّوَكُّلِ؟ قَالَ «٤»: الْيَقِينُ، قُلْتُ: فَمَا حَدُّ الْيَقِينِ؟ قَالَ: أَنْ لَا تَخَافَ مَعَ اللَّهِ «٥» شَيْئًا «٦».

. (٤٧٨) ١٩

مُثْنِي، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ دَخَلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَلْيَتَّخِذْ لِلْبَلَاءِ جَلْبَابًا، فَوَاللَّهِ لَهُوَ إِلَيْنَا وَإِلَى شَيْعَتِنَا أَسْرَعُ

مِنَ السَّيْلِ إِلَى قَرَارِ الْوَادِي يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

. (٤٧٩) ٢٠

مُثْنَى، عَنْ زِيَادِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ «٧» الْبُرْطُلَةَ عَلَى رَأْسِهِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ؛ فَإِنَّهَا لِيَأْسُ أَهْلِ الشُّرْكَ.

(٤٨٠) ٢١ .

مُثْنَى، عَنْ زِيَادِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ:

(١) فِي «ح»: «قرفه».

(٢) فِي «ح»: «العجيلة».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «قال: قلت: قال لي».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فقال».

(٥) لَمْ يُرَدِّ «مَعَ اللَّهِ» فِي «س» وَ «ه».

(٦) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ: الْكَافِي: ١ / ٥٧ / ٢ .

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ مُثْنَى بْنِ الْوَلِيدِ: مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٢٦ / ٤٥ .

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «لِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٢

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدَّامَهُ طَبَقٌ فِيهِ رُمَانٌ، فَقَالَ لِي: كُلْ مِنْ هَذَا الرُّمَانِ، فَدَنَوْتُ فَأَكَلْتُ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يُؤْكَلُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ لَا يَشْرَكَنِي فِيهِ أَحَدٌ غَيْرَ الرُّمَانِ، أَمَا إِنَّهُ مَا مِنْ رُمَانَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَبَّةٌ مِنَ الْجَنَّةِ «١».

(٤٨١) ٢٢ .

مُثْنَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقُلْتُ: أَسَأَلُكَ عَنْهَا، ثُمَّ يَسْأَلُكَ غَيْرِي، فَتُجِيبُهُ بِغَيْرِ الْجَوَابِ الَّذِي أُجِبتِي بِهِ.

فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ يَسْأَلُنِي عَنِ الْمَسْأَلَةِ يَزِيدُ فِيهَا الْحَرْفَ، فَأُعْطِيهِ عَلَى قَدْرِ مَا زَادَ، وَيَنْقُصُ الْحَرْفَ وَأُعْطِيهِ «٢» عَلَى قَدْرِ مَا يَنْقُصُ «٣».

(٤٨٢) ٢٣ .

مُثْنَى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنِ السَّمَاوَاتِ السَّنْعِ، قَالَ «٤»: سَبْعُ سَمَاوَاتٍ لَيْسَ مِنْهَا سَمَاءٌ إِلَّا وَفِيهَا خَلْقٌ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأُخْرَى خَلْقٌ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى السَّابِعِ «٥»، قُلْتُ: وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: سَبْعٌ مِنْهُنَّ خَمْسٌ فِيهِنَّ خَلْقٌ مِنَ خَلْقِ الرَّبِّ وَاثْنَتَانِ هَوَاءٌ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ «٦».

آخر كتاب مثنى الحنط

(١) رواه بالإسناد إلى مثنى بن الوليد: المحاسن: ٢ / ٣٥٣ / ٢٢٢٠ .

رواه عن غير مثنى بن الوليد: المحاسن: ٢ / ٣٥٣ / ٢٢٢٠ عن حفص بن البختري.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فأعطيه».

(٣) بحار الأنوار: ٢ / ٢٣٨ / ٣٠ عن كتاب المثنى بن الوليد.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فقال».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «السابعة».

(٦) بحار الأنوار: ٥٨ / ٩٧ / ١٨ عن كتاب المثنى بن الوليد.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٣

## كتاب خُلاَّد السُنْدِي «١»

رواية هارون بن موسى التلعكبري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به نستعين «٢»  
(٤٨٣) ١

وَ عَنهُ - أَيْدَهُ اللَّهُ [تَعَالَى] «٣» - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا «٤» يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنَا خُلَادُ السُّنْدِيُّ «٥» الْبَزَّازُ الْكُوفِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ ذَبَحَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ قَالَ: عَلَيْهِ الْفِدَاءُ، قَالَ: قُلْتُ: فَيَأْكُلُهُ «٦»؟ قَالَ:

لَا، إِنْ أَكَلْتَهُ كَانَ عَلَيْكَ فِدَاءٌ آخَرَ. [قُلْتُ: «٧»] فَيَطْرُقُهُ؟ قَالَ: إِذَا يَكُونُ عَلَيْكَ فِدَاءٌ آخَرَ «٨» فَقَالَ: فَمَا أَصْنَعُ بِهِ؟ فَقَالَ «٩»: اذْفِنَهُ «١٠».

. (٤٨٤) ٢

خُلَادُ السُّنْدِيُّ «١١» قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) فِي «ح»: «السدي».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «وَمِنْهُ الْإِعَانَةُ».

(٣) لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ح» وَ «ه».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «حَدَّثَنِي».

(٥) فِي «ح»: «السدي».

(٦) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «قَالَ: فَيَأْكُلُهُ؟».

(٧) مَا بَيَّنَّ الْقَوْسِينَ زِيَادَةً مِنْ «م».

(٨) مَا بَيَّنَّ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ «س» وَ «ه».

(٩) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «قَالَ».

(١٠) رَوَاهُ بِالْإِسْبَاطِ إِلَى خُلَادٍ: الْكَافِي: ٤/٢٣٤، ٨/٢٣٤، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥/٣٧٨، ١٣١٩، الْفَقِيهِ: ٢/٢٥٩، ٢٣٥٦، عِلَلِ الشَّرَائِعِ: ٢/٤٥٤، ٩ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا «إِنْ أَكَلْتَهُ كَانَ عَلَيْكَ فِدَاءٌ آخَرَ».

(١١) فِي «ح»: «السدي».

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٤

طُفْتُ طَوَافَ الْوَجِبِ وَ فِي ثَوْبِي دَمٌ؟ قَالَ: لِمَا يَأْسُ - أَوْ - لَا عَلَيْكَ «١»، الْمُسْتَحَاضَةُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ؛ قُلْتُ: فَمَعَنَا امْرَأَةٌ قَدْ وَلَدَتْ؟ قَالَ: تُقِيمُ حَتَّى تَطْهَرُ؛ قُلْتُ: فَمَا مِنْ ذَاكَ بُدُّ؟ قَالَ: مَا مِنْ ذَاكَ بُدُّ.

. (٤٨٥) ٣

خُلَادٌ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِذُلِّ نَفْسِي «٢» حُمْرَ النَّعَمِ، وَ مَا تَجَرَّعْتُ مِنْ جُرْعَةٍ «٣» أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ جُرْعَةٍ غَيْظٍ لَا أُكَلِّمُ «٤» فِيهَا صَاحِبَهَا «٥».

. (٤٨٦) ٤

خَلَادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَتَرَوُّجُ الرَّجُلُ قَابِلَتَهُ؟ قَالَ: لَا، وَ لَا ابْتَنَتْهَا «٦». «٧»

(٤٨٧) ٥

خَلَادٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَصْرٍ، قَالَ: بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ يَشْتِمُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَتِهِ، فَقَالَ: مَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ! وَإِلَهُ! يَسُبُّ أَحَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ:

(١) الظاهر أن التريديد يكون من الراوي.

(٢) ذَلَّ النَّفْسَ - بِالْكَسْرِ -: سَهْوَلَتَهَا وَ انْتِيَادَهَا وَ هِيَ ذَلُولٌ وَ بِالصَّمِّ: مَذَلَّتْهَا وَ ضَعَفَهَا وَ هِيَ ذَلِيلٌ. وَ النَّعْمُ الْمَالِ الرَّاعِي وَ هُوَ جَمَعَ لَا وَاحِدٍ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَ أَكْثَرُ مَا يَقَعُ عَلَى الْإِبِلِ .. وَ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: حُمُرُ النَّعْمِ - بِصَمِّ الْحِجَاءِ وَ سَيَكُونُ الْمِيمُ أَى أَقْوَاهَا وَ أَجْلِدُهَا وَ قَالَ الطَّبِيبُ: أَى الْإِبِلِ الْحُمُرِ وَ هِيَ أَنْفُسُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ وَ قَالَ فِي الْمَغْرِبِ: حُمُرُ النَّعْمِ: كِرَائِمُهَا وَ هِيَ مِثْلُ فِي كُلِّ نَفْسٍ. (بخار الأتوار: ٧١ / ٤٠٦).

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «مَا تَجَرَّعَتْ جُرْعَةً».

(٤) فِي «ح» وَ «س»: «أَكَل».

(٥) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى خَلَادٍ: الْكَافِي: ٢ / ١١١ / ١٢، الْخِصَالِ: ٢٣ / ٨١ وَ فِيهِمَا «لَا أَكْفَى» بَدَلَ «لَا أَكَلَم».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ خَلَادٍ: الْكَافِي: ٢ / ١٠٩ / ١، الرَّهْدُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٦٢ / ١٦٥ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمَلِكِ، عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ رَوَاهُ بِطَرِيقٍ آخَرَ وَ هُوَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الثَّمَالِيِّ، عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ٦٧٣ / ١٤١٩ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، شَرْحُ الْأَخْبَارِ: ٣ / ٢٧٣ / ١١٨٢ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الْيَمَانِيِّ وَ كِلَاهُمَا نَحْوَهُ.

(٦) هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَ الْمَشْهُورُ كِرَاهِيَةُ نِكَاحِ الْقَابِلَةِ وَ بِنْتِهَا، وَ ظَاهِرُ كَلَامِ الصَّدُوقِ فِي الْمُنْعِ التَّحْرِيمِ، وَ خَصَّ الشَّيْخُ وَ الْمُحَقِّقُ وَ جَمَاعَةٌ الْكِرَاهِيَةَ بِالْقَابِلَةِ الْمُرَبِّيَّةِ. وَ يُمَكِّنُ حَمَلُ خَيْرِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَلَى مَا إِذَا أَرْضَعَتْهُ بِأَنْ يَكُونَ التَّرْبِيَّةُ كِتَابِيَّةً عَنْهُ. (مِرَاةُ الْعُقُولِ: ٢٠ / ٢٢٤).

(٧) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى خَلَادٍ: الْكَافِي: ٥ / ٤٤٧ / ١.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٥

تَزَوَّى هَذَا يَا أَبَا سَعِيدٍ! وَ أَنْتَ تَقُولُ: يَوَدُّ عَلِيٌّ أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ حَشَفَ الْمَدِينَةِ، وَ أَنَّهُ «١» لَمْ يَقْتُلْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ «٢» قَتَلَ؟ قَالَ: أَقُولُ: هَذَا - وَاللَّهِ - أَحَلُّ «٣» إِلَيَّ مِنَ الْحَرِصِ عَلَى سَبِّهِ أَمَا وَ اللَّهُ لَطَالَمَا سَمِعَ وَ طَاءَ «٤» جَبْرَيْلُ فَوْقَ بَيْتِهِ.

(٤٨٨) ٦

خَلَادٌ قَال: وَدَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: زَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى، وَ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، وَ وَجَّهَ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُمَا تَوَجَّهْتَ.

(٤٨٩) ٧

خَلَادٌ رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ يَتَزَكُّ مَالًا وَ لَيْسَ لَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَعْطِ الْمِيرَاثَ هَمْشَارِيحَهُ «٥». «٦»

(٤٩٠) ٨

خَلَادٌ رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قَالَ:

إِنَّ عَنِ يَمِينِ الْعَرْشِ قَوْمًا عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ وَجُوهُهُمْ مِنْ نُورٍ يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَ الشُّهَدَاءُ لَيْسُوا «٧» بِأَنْبِيَاءَ وَ لَا شُهَدَاءَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ! مَنْ هُمْ؟ فَسَدَّكَ عَنْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَدَّكَ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ هُمْ يَا

رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

هُمُ شَيْعَتُكَ وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ. (٨)

آخر الكتاب [كتاب خلاد السندی وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\*] [٩]

(١) في «ح»: «و له لم». و في «س» و «ه»: «و لم يقتل».

(٢) في «س» و «ه»: «ما».

(٣) في «ح» و «س» و «ه»: «أحب».

(٤) في «س» و «ه»: «وطأة».

(٥) همشاريجه أى أهل بلده. في «ح» و «س» و «ه»: «أعط» إلى آخر الحديث بياض.

(٦) رواه بالإسناد إلى خلاد: الكافي: ٧/ ١٦٩/ ٢ عن خلاد السندی، عن الإمام الصادق عليه السلام، عنه عليه السلام، تهذيب الأحكام:

٩/ ٣٨٧/ ١٣٨٢، الاستبصار: ٤/ ١٩٦/ ٧٣٥ كلاهما عن خلاد، عن السرى.

(٧) في «س» و «ه»: «و ليسوا».

(٨) رواه عن غير خلاد: المحاسن: ١/ ٢٩٠/ ٥٧٢ عن محمد بن مسلم الثقفي، بشاره المصطفى: ١٦٣ عن عبد الله بن شريك و كلاهما

عن الإمام الباقر عليه السلام، عنه صلى الله عليه و آله نحوه.

(٩) ما بين المعقوفين موجود في «س» و «ه». و في «س» زيادة بعد هذا و هي: «و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين».

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٧

### كتاب حسين بن عثمان بن شريك

روايه هارون بن موسى التلعكبرى عن أبى العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* «١» (٤٩١) ١

الشَيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَمَّدِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ أَبِي نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ يَمْسِي مَعَ ابْنِهِ وَالْإِبْنُ مُتَّكِ عَلَى ذِرَاعِ أَبِيهِ، قَالَ: فَمَا كَلَّمَهُ «٢» عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مَقْتًا لَهُ حَتَّى فَارَقَ

الدُّنْيَا. «٣»

. (٤٩٢) ٢

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:

إِنَّ الزَّكَاهَ تَجَلُّ لِمَنْ لَهُ ثَمَانِيَةٌ دِرْهَمٍ، وَ تَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا، قَالَ:

قُلْتُ: وَ كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: يَكُونُ لِصَاحِبِ الثَّمَانِيَةِ عِيَالٌ وَ لَا يَكْسِبُ مَا يَكْفِيهِ، وَ يَكُونُ

(١) لَمْ يَرُدَّ التَّشْمِيَةَ فِي «ح». وَ فِي «ه» بَعْدَهَا: «وَ بِهِ نَسْتَعِينُ».

(٢) الظاهر أن ضمير «كلمته» راجع إلى الابن و رجوعه إلى الأب من حيث مكنته من ذلك بعيد. و قد يحمل على عدم رضى الأب أو أنه فعله تكبراً و اختيالاً. و من هذه الأخبار يفهم أن أمر بر الوالدين دقيق، و أن العقوق يحصل بأذنى شيء (بحار الأنوار: ٧٤/ ٦٥).

(٣). رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٢/ ٣٤٩/ ٨ عن عبد الله بن سليمان، مشكاة الأنوار: ٢٨٥/ ٨٦٢ عن عبد الله بن مسكان.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٨

صَاحِبُ الْخُمْسِينَ دَرَهْمًا لَيْسَ لَهُ عِيَالٌ وَهُوَ يُصِيبُ مَا يَكْفِيهِ «١».

٣ (٤٩٣).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ مَالًا يَقْسِمُهُ فِيمَنْ يَحِلُّ لَهُ، أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَ لَمْ يُسَمَّ لَهُ؟ قَالَ: يَأْخُذُ لِنَفْسِهِ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ غَيْرَهُ «٢».

٤ (٤٩٤).

الْحُسَيْنُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَ هُوَ لَمَّا يُرِيدُ الْعُودَ إِلَيْهَا، فَقَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُ وَ دَنَا عَذَابُهُ «٣».

٥ (٤٩٥).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْغُوصِ، قَالَ: عَلَيْهِ الْخُمْسُ.

٦ (٤٩٦).

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ وَ غَيْرَ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا يَصِلُحُ الْمَرْءُ إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ، وَ حُسْنُ التَّقْدِيرِ فِي الْمَعِيشَةِ، وَ الصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ «٤».

٧ (٤٩٧).

حُسَيْنٌ وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ «٥»، عَمَّنْ ذَكَرَاهُ «٦»، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ حَقَّرَ مُؤْمِنًا مَشِيئًا لَمْ يَزَلِ اللَّهُ لَهُ حَاقِرًا مَا قَتْنَا حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ مَحَقَّرَتِهِ إِيَّاهُ «٧».

(١) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٣ / ٥٦٢ / ٩، تهذيب الأحكام: ٤ / ٤٨ / ١٢٧ كلاهما عن سماعه، الفقيه: ٢ / ٣٣ / ١٦٢٨، تفسير العياشي: ٢ / ٩٠ / ٦٣ عن سماعه و كلها نحوه.

(٢) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٣ / ٥٥٥ / ٢، تهذيب الأحكام: ٤ / ١٠٤ / ٢٩٥.

(٣) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٤ / ٢٧٠ / ٢ عن حسين بن عثمان، عن رجل، عن الإمام الصادق عليه السلام.

رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٤ / ٢٧٠ / ١ عن حسين الأحمسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٤٤ / ١٥٤٥ عن محمد بن أبي حمزة رفعه، كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام، الفقيه: ٢ / ٢٢٠ / ٢٢٢٤.

(٤) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٥ / ٨٧ / ٤ عن داود بن سرحان، المحاسن: ١ / ٦٦ / ١١ عن سليمان بن عمر، تحف العقول: ٣٥٨ و ص ٤٤٦ عن الإمام الرضا عليه السلام و كلها نحوه، بحار الأنوار: ١ / ٢٢١ / ٦٢ عن كتاب حسين بن عثمان.

(٥) في «ح» و «س» و «ه»: «أبي عمير».

(٦) في «س» و «ه»: «عمن ذكره».

(٧) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٢ / ٣٥١ / ٤ عن الحسين بن عثمان، عن محمد بن أبي حمزة، عن ذكره.

رواه عن غير حسين بن عثمان: المؤمن: ٦٨ / ١٨٢، مشكاة الأنوار: ٥٥٥ / ١٨٧٥ عن محمد بن أبي حمزة، التمهيص: ٥٠ / ٨٩ و كلها نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٣١٩

٨ (٤٩٨)

حُسَيْنٌ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يُبْغِضُ الْعَنِيَّ الظُّلْمَ، وَ الشَّيْخَ الْفَاجِرَ، وَ الضُّعْلُوكَ

الْمُحْتَالَ «١»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أ تَدْرِي مَا الصُّغْلُوكُ الْمُحْتَالَ «٢»؟ قَالَ: قُلْتُ: الْقَلِيلُ الْمَالِ، قَالَ: لَأَ، وَ لَكِنَّهُ الْعَيْتِيُّ الَّذِي لَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ. «٣»

٩ (٤٩٩).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا يُطَلَّقُ التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ حَتَّى يَمْسَهَا «٤».

١٠ (٥٠٠).

حُسَيْنٌ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِذَا أَصَبْتَ الْحَدِيثَ فَأَعْرَبْ عَنْهُ بِمَا شِئْتَ «٥».

١١ (٥٠١).

حُسَيْنٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخَمْرِ يُجْعَلُ مِنْهُ الْحَلُّ، قَالَ: لَأَ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ. «٦»

١٢ (٥٠٢).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَوْ تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ مَا نُظِرُوا «٧» بِالْعَذَابِ. «٨»

١٣ (٥٠٣).

حُسَيْنٌ، عَنْ أُمِّ سَعِيدِ الْأَحْمَسِيَّةِ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِ

(١) فِي «س»: «الْمُحْتَالَ».

(٢) فِي «س»: «الْمُحْتَالَ».

(٣) رَوَاهُ بِالسَّنَادِ إِلَى حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْخِصَالِ: ١٨٧ / ١٩ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْكَافِي: ٦ / ٧٤ / ٢، تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٨ / ٤٤ / ١٣٤ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ بِزِيَادِهِ فِي أَوَّلِهِ وَفِيهِمَا «الْأُخْرَى» بَدَلُ «الثَّلَاثَةَ».

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: السَّرَائِرِ: ٣ / ٥٧٠ مَرْفُوعًا، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٢ / ١٦١ / ١٨ عَنْ كِتَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ: ٩ / ١١٨ / ٥١٠، الْإِسْتِْبَصَارِ: ٤ / ٩٤ / ٣٦٠ كِلَاهُمَا عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَعَلِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ.

(٧) هَكَذَا فِي «س» وَ «ه» وَ هَكَذَا اسْتَظْهَرَهُ فِي هَامِشِ «ح». وَ فِي «ح» وَ «م»: «يَنْظُرُوا».

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْكَافِي: ٤ / ٢٧١ / ١ عَنْ حُسَيْنِ الْأَحْمَسِيِّ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٠

الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ:

تَعْدِلُ حَبَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَ مِنْ الْخَيْرِ هَكَذَا، وَ مِنْ الْخَيْرِ هَكَذَا (وَقَالَ: «١» بِيَدَيْهِ «٢»).

١٤ (٥٠٤).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ وَ تَشْرَبُ «٣» الدَّوَاءَ، فَتَلْقَى مَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ: لَأَ، فَقُلْتُ لَهُ:

(إِنَّمَا) «٤» هِيَ نُطْفَةٌ، فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ النُّطْفَةُ «٥».

١٥ (٥٠٥).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ «٦»: تَقُولُ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ! مَلَأْتَ النَّارَ كَمَا وَعَدْتَهَا، فَأَمْلَأْنِي كَمَا وَعَدْتَنِي [قَالَ: «٧»] فَيَخْلُقُ اللَّهُ



خَلَقًا يَوْمَئِذٍ فَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: طُوبَى لَهُمْ؛ لَمْ يَرَوْا أَهْوَالَ الدُّنْيَا وَلَا غُمُومَهَا «٨».

١٦ (٥٠٦).

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ مَنَّ قَيْرَاطًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا مُسْلِمٍ مُتَّعِمًا لَّا وَلَا كَرَامَةً «٩».

(١) ما بين القوسين من «ح» و «م».

(٢) رواه عن غير حسين بن عثمان: كامل الزيارات: ٢٩٧ / ٤٩١ عن الحسين الأحمسي و ص ٢٩٩ / ٤٩٧ عن يونس بن يعقوب و

كلاهما عن أم سعيد الأحمسيَّة والأخير نحوه، بحار الأنوار: ١٠١ / ٣٢ / ٢٨ عن كتاب الحسين بن عثمان.

(٣) في «ح» و «س» و «ه»: «فتشرب».

(٤) ما بين القوسين من «م».

(٥) في «س» و «ه»: «نطفة».

(٦) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الفقيه: ٤ / ١٧١ / ٥٣٩٤.

(٧) لم يرد في «س» و «ه».

(٨) رواه عن غير حسين بن عثمان: الزهد للحسين بن سعيد: ٩٩ / ٢٦٩ عن علي بن رثاب، عن الإمام الباقر عليه السلام نحوه و ص:

١٠٣ / ٢٨٢ عن الحسين الأحمسي، تفسير القمى: ٢ / ٣٢٦، بحار الأنوار: ٥٧ / ٣٤٦ / ٣٧ عن كتاب الحسين بن عثمان.

(٩) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٣ / ٥٠٣ / ٣، تهذيب الأحكام: ٤ / ١١١ / ٣٢٥، الفقيه:

٢ / ١١ / ١٥٩١ و ص ١٢ / ١٥٩٣ كلها عن أبي بصير، المقنعة: ٢٦٨، ثواب الأعمال: ٨ / ٢٨١ عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن

بعض أصحابنا، تفسير القمى: ٢ / ٨٨.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢١

١٧ (٥٠٧)

حُسَيْنٌ «١» وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ هَذَا «٢»، لَحُرِّمَتْ عَلَيْنَا هَذِهِ الْمِيَاهُ الَّتِي فِيهَا مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ.

١٨ (٥٠٨).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ «٣» أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي رَجُلٍ مَاتَ وَاقْرَبُ بَعْضُ قَرَابَتِهِ لِرَجُلٍ بَدِينٍ، قَالَ: يَلْزَمُهُ فِي حِصَّتِهِ «٤»

١٩ (٥٠٩).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْفِطْرَةِ، فَقَالَ:

الْحَجِيرَانُ أَحَقُّ بِهَا، وَقَالَ: لَّا بَأْسَ أَنْ تُعْطِيَ قِيمَةَ ذَلِكَ فَضَّةً. «٥»

٢٠ (٥١٠).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: الْعَائِبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلَّقَ تَرَكَهَا شَهْرًا. «٦»

٢١ (٥١١).

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: رَبُّ فَقِيرٍ هُوَ أَشْرَفُ مَنْ غَنِيَ؛ إِنَّ الْغَنَى يُنْفِقُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ، وَالْفَقِيرُ يُنْفِقُ مِمَّا لَيْسَ

عِنْدَهُ. «٧»

(١) في «ح» و «س» و «ه»: «الحسين».

(٢) كذا في النسخ. و الكلام ناقص.

(٣) في «ح» و «س» و «ه»: «عن عمّار عن».

(٤) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٣/٤٣/٧ و ص ٢/١٦٨، تهذيب الأحكام: ٦/١٩٠/٤٠٦ و ص ٨٥٤/٣١٠ و ج ٩/١٦٣/٦٦٩، الفقيه: ٤/٢٣٠/٥٥٤٥.

بيان: هذا الخبر محمول على أنه يلزم في حصّته بمقدار ما يصيبه من الميراث، لا أنه يلزمه جميع الدين في حصّته، يدلّ على هذا التفصيل ما في الاستبصار. (الاستبصار: ٧/٣).

(٥) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٤/١٧٤/١٩ عن يونس، تهذيب الأحكام: ٤/٧٨/٢٢٤ عن علي بن عثمان و عن محمد بن أبي حمزة، الفقيه: ٢/١٨٠/٢٠٧٦، علل الشرائع: ٢/٣٩١/١ عن يونس بن عبد الرحمن و كلّها عن إسحاق بن عمّار.

(٦) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٦/٨٠/٢ و ح ٣، تهذيب الأحكام: ٨/٦٢/٢٠٢.

رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٦/٨١/٨ نحو، الفقيه: ٣/٥٠٤/٤٧٦٨ كلاهما عن محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمّار. (٧) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٣/٥٦٢/١١ عن سماعة و ج ٤/٥٥/٤ عن أبي بصير نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٢

(٥١٢) ٢٢

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةَ، فَإِذَا قُبِلَتْ قُبِلَ سَائِرُ عَمَلِهِ [وَ إِذَا رُدَّتْ عَلَيْهِ، رُدَّ عَلَيْهِ سَائِرُ عَمَلِهِ] «١». «٢»

(٥١٣) ٢٣

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا وَ حَافَظَ عَلَيْهَا، ارْتَفَعَتْ بِيَضَاءِ نَقِيَّتِهِ تَقُولُ: حَفِظْتَنِي حَفِظَكَ اللَّهُ، وَ إِذَا لَمْ يُصَلِّهَا لَوْ قَتَلَهَا وَ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا، رَجَعَتْ سَوْدَاءَ مُظْلَمَتِهِ تَقُولُ: ضَيَّقْتَنِي ضَيَّقَكَ اللَّهُ. «٣»

(٥١٤) ٢٤

حُسَيْنٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ الطَّلِحِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

أَخْبَرَنِي عَمَّا أَخْبَرْتُ بِهِ الرَّسُلُ عَنْ رَبِّهَا وَ أَنْهَتْ ذَلِكَ إِلَيَّ قَوْمِهَا، أَيْ كَوْنُ «٤» لِلَّهِ الْبَدَاءُ؟ قَالَ:

أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ لَكَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ، وَ لَكِنْ إِنْ شَاءَ فَعَلَ «٥».

(٥١٥) ٢٥

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - يَوْمَئِذٍ حُكَّامُ الْأَرْضِ وَ سَنَامُهَا، لَا يَسْعُنَا فِي دِينِنَا إِلَّا ذَلِكَ.

(٥١٦) ٢٦

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الَّذِي يُكُونُ بِمَكَةَ يَعْتَمِرُ،

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْكَافِي: ٣/٢٦٨/٤، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٢/٢٣٩/٩٦٤ كِلَاهُمَا عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَرِيادَهُ فِي آخِرِهِ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ:

٨٢/٢٣٦/٦٤ عَنْ كِتَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْفَقِيهِ: ١ / ٢٠٨ / ٦٢٦.

(٣) رَوَاهُ بِالسَّنَادِ إِلَى حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْكَافِي: ٣ / ٢٦٨ / ٤، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٣٩ / ٩٤٦ كِلَاهُمَا عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٣ / ٩ / ٢ عَنْ كِتَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ.  
رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْفَقِيهِ: ١ / ٢٠٩ / ٦٢٧، رُوَضَةُ الْوَاعِظِينَ: ٣٤٨ نَحْوَهُ.

(٤) فِي «س» وَ «ه» هَكَذَا «عَنْ رَبِّهَا وَ أَفْرَدَتْ ذَلِكَ لِيَكُونَ».

(٥) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٤ / ١٢٢ / ٧٠ عَنْ كِتَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: وَ رَاجِعَ لِرَفْعِ شَكُوكِ وَ أَوْهَامِ فِي مَسْئَلَةِ الْبَدَاءِ إِلَى ذَيْلِ الْحَدِيثِ فِي بِحَارِ الْأَنْوَارِ وَ ذَيْلِ الْحَدِيثِ ١٦٦ مِنْ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٣

فِيخْرُجُ إِلَى بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، قَالَ:

يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ.

(٥١٧) ٢٧

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَالْبَسْ أَحْسَنَ ثِيَابِكَ، وَ مَسَّ الطَّيْبَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله كَانَ إِذَا لَمْ يُصَبِّ الطَّيْبَ دَعَا بِالثُّوبِ الْمَضْبُوعِ فَرَشَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ «١».

(٥١٨) ٢٨

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَتَخَوَّفُ أَنْ يُنْزِلَنَا اللَّهُ بِذُنُوبِنَا مَنَازِلَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، قَالَ: لَا وَ اللَّهُ لَا يَفْعَلُ اللَّهُ «٢» ذَلِكَ بِكُمْ أَبَدًا «٣».

(٥١٩) ٢٩

حُسَيْنٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كُنَّا جَمَاعَةً عِنْدَ الْقَبْرِ، فَوَقَفَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَمَا وَ اللَّهُ إِنِّي «٤» لَأُحِبُّ رِيحَكُمْ وَ أَرْوَاحَكُمْ، وَ إِنِّكُمْ لَعَلَى دِينِ اللَّهِ وَ دِينِ مَلَائِكَتِهِ، مَا عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ، وَ إِنِّكُمْ الَّذِينَ قَالَ: اللَّهُ: إِنْ تَجْتَنِبُوا كَلِمَاتِي لَمَّا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلُكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا «٥».

(٥٢٠) ٣٠

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أَعْطَى رَجُلًا دَرَاهِمَ لِيُحَجَّ بِهَا (عَنْهُ، فَحَجَّ) «٦» عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: هِيَ لِلأَوَّلِ.

(٥٢١) ٣١

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٨٩ / ٣٦٥ / ٥٨ عَنْ كِتَابِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ.

(٢) لَمْ يُرِدِ «اللَّهُ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ: الْكَافِي: ٢ / ٤٠٦ / ٩ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ وَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ رَجُلٍ، شَرَحَ الْأَخْبَارِ: ٣ / ٤٨٢ / ١٣٨٨ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ بَشَّارٍ.

(٤) لَمْ يُرِدْ «إِنِّي» فِي «س» وَ «ه».

(٥) النِّسَاءِ (٤): ٣١.

(٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ يَفْتَضِيهِ السِّيَاقُ أَخَذْنَاهَا مِنْ «م» وَ كَانَ سَاقِطًا عَنْ «ح» وَ فِي «س» وَ «ه»: «لِيُحَجَّ بِهَا عَنْ رَجُلٍ فَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٤

فِي رَجُلٍ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ فَاجْتَرَحَ فِي حَجِّهِ شَيْئًا يَلْزِمُهُ فِيهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، أَوْ كَفَّارَةً، قَالَ: هِيَ لِلأَوَّلِ تَامَّةٌ، وَعَلَى هَذَا مَا اجْتَرَحَ «١».

٣٢ (٥٢٢).

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
فِي رَجُلٍ أَعْطَى لِرَجُلٍ مَالًا يَحُجُّ «٢» بِهِ، فَحَدَّثَ بِالرَّجُلِ حَدَّثُ، قَالَ «٣»: إِنْ كَانَ خَرَجَ فَأَصَابَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنِ الأَوَّلِ،  
وَإِلَّا فَلَا تُجْرَى «٤».

٣٣ (٥٢٣).

حُسَيْنٌ، عَنِ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ قُرْآنٌ. «٥»

٣٤ (٥٢٤).

حُسَيْنٌ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
فِي السَّنَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ عُمْرَةً، فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ. «٦»

٣٥ (٥٢٥).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا ظَهَرَ النَّزُّ إِلَيْكَ مِنْ خَلْفِ الْحَائِطِ مِنْ كَيْفٍ فِي الْقِبْلَةِ، سَتَرْتَهُ بِشَيْءٍ.  
قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ: وَرَأَيْتُهُمْ قَدْ تَنَوَّأَ بَارِيَّةً وَبَارِيَّتَيْنِ قَدْ سَتَرُوا بِهَا «٧». «٨»

٣٦ (٥٢٦).

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي الصُّدَاعِ: أَخْرُجْ عَلَيْكَ يَا حُمَّى، أَوْ يَا صُدَاعُ، أَوْ عِزْقُ، أَوْ عَيْنَ إِنْسٍ، أَوْ عَيْنَ جِنٍّ،  
أَوْ وَجَعَ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ، أَخْرُجْ عَلَيْكَم بِاللهِ الَّذِي اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَبَرَّبَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الَّذِي هُوَ رُوحُهُ وَ  
كَلِمَتُهُ إِلَّا هَدَأْتُمْ وَطَفَيْتُمْ كَمَا طَفَيْتُ نَارُ إِبْرَاهِيمَ.

(١) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٤/٥٤٤/٢٣، تهذيب الأحكام: ٥/٤٦١/١٦٠٦.

رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٤/٥٤٤/٢٣ عن محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار.  
(٢) في «س» و «ه»: «فحج».

(٣) في «س» و «ه»: «فقال».

جمعي از علما، الأصول الستة عشر، در يك جلد، دار الشبستري للمطبوعات، قم - ايران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ٣٢٤

(٤) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٤/٣٠٦/٥، تهذيب الأحكام: ٥/٤١٨/١٤٥١.

(٥) رواه عن غير حسين بن عثمان: نهج البلاغة: الخطبة ١٢٥ نحوه.

(٦) رواه عن غير حسين بن عثمان: الفقيه: ٢/٤٥٨/٢٩٦٤ عن إسحاق بن عمار نحوه.

(٧) التز - بالفتح - ما يتحلب من الماء القليل في الأرض. (النهاية: ٥/٤١).

(٨) رواه عن غير حسين بن عثمان: الفقيه: ١/٢٧٧/٨٤٩ عن محمد بن أبي حمزة و ليس فيه ذيله.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٥

٣٧ (٥٢٧)

حُسَيْنٌ قَالَ: رَأَيْتُ أبا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ بَنَى بِمِنَى بِنَاءً ثُمَّ هَدَمَهُ «١».

٣٨ (٥٢٨).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَا الصُّغْلُوكُ عِنْدَكُمْ؟ قَالَ: قِيلَ: الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا، وَ لَكِنَّهُ  
الْغَنِيُّ الَّذِي لَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ.

٣٩ (٥٢٩).

حُسَيْنٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ [فِي الذَّبْحِ] «٢»، قَالَ:  
هُوَ النَّاسُ وَ لَمَّا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ إِلَّا مُسْلِمٌ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّ لَنَا جَارًا قَصَابًا يَدْعُو يَهُودِيًّا فَيَذْبَحُ لَهُ حَتَّى يَشْتَرِيَ «٣» مِنْهُ  
الْيَهُودُ، قَالَ: لَا تَأْكُلْ ذَبِيحَتَهُ، وَ لَا تَشْتَرِ مِنْهُ. «٤»

٤٠ (٥٣٠).

حُسَيْنٌ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: صَلَاةُ اللَّيْلِ كَفَّارَةٌ لِمَا اجْتَرَحَ بِالنَّهَارِ «٥».

٤١ (٥٣١).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، أَوْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ الْأَوَّلُ،  
ضَرَبَتْ لَهُ قُبَّةُ شَعْرٍ، وَ شَدَّ الْمِئْزَرَ قَالَ:  
قُلْتُ لَهُ: وَ اعْتَرَلَ النَّسَاءُ؟ قَالَ: أَمَّا اعْتَرَلَ النَّسَاءُ، فَلَا «٦». «٧»

(١) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٦ / ٥٣١ / ٣، المحاسن: ٢ / ٤٦٣ / ٢٦٠٢ و راجع: الخصال: ١٩ / ٨٧.

(٢) أضيف بمقتضى المقام.

(٣) فى «س» و «ه»: «تشتري».

(٤) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٦ / ٢٤٠ / ٨، تهذيب الأحكام: ٩ / ٦٧ / ٢٨٣، كلاهما عن الحسين الأحمسى و ليس فيهما  
صدره.

(٥) بحار الأنوار: ٨٧ / ١٣٦ / ٢ عن كتاب الحسين بن عثمان.

(٦) «كان إذا دخل العشر الأواخر شد المئزر» المئزر: الإزار، كنى بشده عن اعتزال النساء. و قيل: أراد تشميره للعبادة، يقال: شددت  
لهذا الأمر مئزرى أى تشمرت له (النهاية: ١ / ٤٤) و الأول أظهر، و لا ينافيه قوله عليه السلام:  
«و أمّا اعتزال النساء فلا»؛ فإنّ المراد به الاعتزال بالكليّة بحيث يمنع عن الخدمة و المكالمه و الجلوس معه.  
(مرآة العقول: ١٦ / ٤٢٦).

(٧) رواه عن غير حسين بن عثمان: الكافي: ٤ / ١٧٥ / ١، تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٨٧ / ٨٦٩، الاستبصار:

٢ / ١٣٠ / ٤٢٦ كلها عن الحلبي، الفقيه: ٢ / ١٨٤ / ٢٠٨٧.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٦

٤٢ (٥٣٢)

حُسَيْنٌ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: الْجَنَّةُ نَهَارٌ لَا لَيْلَ فِيهَا، قَالَ: قُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: إِنَّ الْجَنَّةَ يُوجَدُ  
رِيحُهَا مِنْ مَسِيرِ أَلْفِ عَامٍ، وَ إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ كَمَنْ لَوْ أَضَافَ بِهِ أَهْلُ الدُّنْيَا كَانُوا مِنَ الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ فِيمَا يَكْفِيهِمْ، أَوْ قَالَ:  
فِيمَا ادَّعَوْا، قَالَ: فَقَالَ: زِدْنِي، قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَزُوجُ أَرْبَعَةَ آلَافِ تَيْبٍ وَ ثَمَانِمِائَةَ عِذْرَاءَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا تُفْتَشُّ مِنْهُنَّ شَيْئًا إِلَّا وَ حِدَّتْهَا  
كَذَلِكَ.

٤٣ (٥٣٣).

حُسَيْنٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَيْسَ مِنْ وَجْهِ يَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّاسُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، إِلَّا الْحَجَّجَ.

. (٥٣٤) ٤٤

حُسَيْنٌ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: صِلَةُ الرَّحِمِ تُزَكِّي الْأَعْمَالَ، وَتُنْمِي الْأَمْوَالَ، وَتُسَيِّرُ الْحِسَابَ، وَتَدْفَعُ الْبُلُؤَى، وَ تَزِيدُ فِي الْأَعْمَارِ (١)

. تم الكتاب

(١) رواه بالإسناد إلى حسين بن عثمان: الكافي: ٣٣ / ١٥٧ / ٢ وفيه «الرزق» بدل «الأعمار»، الزهد للحسين بن سعيد: ٨٩ / ٣٤. رواه عن غير حسين بن عثمان: مشكاة الأنوار: ٨٦٧ / ٢٨٨ عن الإمام الباقر عليه السلام وفيه «و تنسى في الأجل» بدل «و تزيد في الرزق».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٧

### كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي

رواية الشيخ الحافظ هارون بن موسى التلعكبري عن الشيخ الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به ثقتي (١).

. (٥٣٥) ١

الشَّيْخُ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْقَطَوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْزَنْطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْكَاهِلِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: صَلُّوا فِي مَسَاجِدِهِمْ، فَاعْتَمُوا (٢) جَنَائِزَهُمْ، وَ عَوَّدُوا مَرْضَاهُمْ، وَ قُولُوا لِقَوْمِكُمْ مَا يَعْرِفُونَ، وَ لَا تَقُولُوا لَهُمْ مَا لَا يَعْرِفُونَ، إِنََّّمَا كَلَّفُوكُمْ مِنَ الْأَمْرِ الْيَسِيرَ، فَكَيْفَ لَوْ كَلَّفُوكُمْ مَا كَلَّفَ أَصْحَابَ الْكَهْفِ قَوْمَهُمْ؟ كَلَّفُوهُمْ الشُّرْكَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، فَأَظْهَرُوا لَهُمُ الشُّرْكَ، وَ أَسْرَوْا الْإِيمَانَ حَتَّى جَاءَهُمُ الْفَرَجُ، وَ أَنْتُمْ لَا تُكَلَّفُونَ هَذَا.

. (٥٣٦) ٢

عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ السُّوقَ، فَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَدَدَ مَا يَنْطِقُونَ [سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا يَسُومُونَ] (٣) فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا يَلْعُونَ (٤)، سُبْحَانَ

(١) لَمْ يَرِدْ «و بِهِ ثِقَتِي» فِي «س».

(٢) فِي «س» وَ «ه» وَ «أَعِينُوا». وَ فِي «م»: «فَاعْتَمُوا». وَ فِي رِوَايَةِ الصَّدُوقِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ صِفَاتِ الشَّيْعَةِ: «فَاتَّبِعُوا» وَ بِمَضْمُونِ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَادِيثٌ فِي الْكَافِي وَ الْمَحَاسِنِ وَ الْعِيَاثِ وَ لَكِنْ فِي جَمِيعِهَا «فَاشْهَدُوا جَنَائِزَهُمْ».

(٣) مَا بَيَّنَّ الْمَعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه» وَ «ح».

(٤) كَذَا فِي «ح» وَ «س» وَ «ه». وَ فِي «م»: «يَبْعُونَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٨

اللَّهُ عَدَدَ مَا يَنْطِقُونَ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا يَسُومُونَ فَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ\*.

. (٥٣٧) ٣

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْفِقُ وَ هُوَ جَالِسٌ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ:

لَا بَأْسَ بِالْخَفَقَةِ مَا لَمْ يَضَعْ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ «١».

٤ (٥٣٨).

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ مُنْجِلٍ أَحَلَّ جَارِيَتَهُ لِأَخِيهِ، قَالَ: هِيَ لَهُ حَلَالٌ.

٥ (٥٣٩).

عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ لِي: أَيْمَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ: مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. «٢».

٦ (٥٤٠).

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ إِنَّ امْرَأَتِي أَعْطَتْنِي مَالَهَا كُلَّهُ، وَجَعَلْتَنِي مِنْهُ فِي حِلٍّ، أَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتُ، أَيْ كُونُ لِي أَنْ أَشْتَرِيَ مِنْهُ جَارِيَةً أَطَاهَا؟ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ «٣» لَكَ؛ إِنَّمَا أَرَادَتْ «٤» مَا سَرَّكَ، فَلَيْسَ لَكَ مَا سَاءَهَا.

٧ (٥٤١).

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عِرَاصٍ «٥» الطائفي «٦»، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

إِنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَيَّ بِنِسْمَتَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ وَاحِدَةً فَأَعْتَقْتُهَا وَبَقِيَتِ الْأُخْرَى وَ لَيْسَ أَصْبَتُ «٧» بِمَا بَقِيَ نِسْمَتَهُ، فَقَالَ: انْظُرْ مُكَاتَبًا فَصَلَّتْ عَلَيْهِ فَضْلُهُ مِنْ نُجُومِهِ فَفَكَهُ بِهَا.

(١) بحار الأنوار: ٨٠ / ٢٢٨ / ٢٥ عن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي.

(٢) بحار الأنوار: ٨٩ / ٥٦ / ١٩ عن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي.

(٣) في «س» و «ه»: «ذلك».

(٤) هذا هو الظاهر كما يكون في «ه» و خ مستدرك. و في «ح» و «س»: «أرادك».

(٥) في «م»: «عراض».

(٦) في مستدرك الوسائل: «عبد الحميد بن عواص». (مستدرك الوسائل: ١٤ / ١٤٣ / ١٦٣٢٩). و الصحيح «عبد الحميد بن عواص

الطائي»، الكوفي - من أصحاب الباقر و الصادق و الكاظم عليهم السلام - ثقة (معجم رجال الحديث: ٩ / ٢٧٨).

(٧) في «س» و «ه»: «ليس أصيب».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٢٩

٨ (٥٤٢)

عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: خُذْ مِنْ شَعْرِكَ إِذَا أَرَدْتَ الْحَيْجَ مَا يَبْنُكَ وَ بَيْنَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَى النَّخْرِ.

٩ (٥٤٣).

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي «١» حَمَادَةُ بْنُ الْحَسَنِ أَخِي أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَتْ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ شَرَطَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَ رَضِيَتْ أَنْ ذَلِكَ مَهْرُهَا، قَالَتْ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ لَا يَكُونُ النِّكَاحُ إِلَّا عَلَى دِرْهِمٍ أَوْ دِرْهِمَيْنِ «٢». «٣»

١٠ (٥٤٤).

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَبْدَ الصَّالِحَ يَقُولُ فِي الْحَائِضِ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ، ثُمَّ رَأَتْ صُفْرَةً: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، نَعْتَسِلُ ثُمَّ نُصَلِّي «٤».

. (٥٤٥) ١١

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ «٥» بِنُ سَيْنَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا رَكْعَتَا الْغَدَاةِ - الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ عِنْدَ الْفَجْرِ [وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُصَلِّي قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ «٦»] «٧».

. (٥٤٦) ١٢

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: مَا سَأَلْتُ يَسْأَلُنِي عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصِيَامِهِ فَأُخْبِرُهُ بِهَا، فَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ عَلَى الزِّيَادَةِ، كَأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «٨».

(١) هذا هو الصحيح. و في النسخ المعتمدة عندنا «حدثني»

(٢) الحديث التاسع المشهور، و يدل على ما هو المشهور من أن هذه الشروط فاسدة و لا تصير سببا لفساد العقد، و المشهور صحة العقد، و أن حكمها في المهر حكم المفوضة (مرآة العقول: ٢٠ / ١١٠).

(٣) رواه بالإسناد إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي: الكافي: ٥ / ٣٨١ / ٩، تهذيب الأحكام: ٧ / ٣٦٥ / ١٤٧٩.

(٤) بحار الأنوار: ٨١ / ٩٨ / ١٣ عن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي.

(٥) في جميع النسخ المعتمدة عندنا محمد بن سنان. و الظاهر أنه سهو، و الصحيح عبد الله و لذا لم يذكر في البحار محمدا بل أضم عنه بابن سنان.

(٦) ما بين المعقوفين لم يرد في «س» و «ه».

(٧) بحار الأنوار: ٨٧ / ٢٢٥ / ٣٦ عن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي.

(٨) بحار الأنوار: ٨٢ / ٣٠٢ / ٣١ عن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٠

. (٥٤٧) ١٣

عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ «١»، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ لَهُ «٢»: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَلَيْسَ زَعَمْتَ لِي السَّاعَةَ «٣» كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: لِمَا، قَالَ: فَعَظُمَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: بَلَى - وَاللَّهِ - لَقَدْ زَعَمْتَ لِي، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا زَعَمْتُهُ، قَالَ: فَعَظُمَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: بَلَى - وَاللَّهِ - لَقَدْ قُلْتُهُ، قَالَ: نَعَمْ، لَقَدْ قُلْتُهُ (أ مَا عَلِمْتَ) «٤» أَنْ كُلَّ زَعَمٍ «٥» فِي الْقُرْآنِ كَذِبٌ «٦». تَمَّ الْكِتَابُ [كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ] «٧»

(١) في «ح» و «س» و «ه»: «ملك».

(٢) في «ح» و «س» و «ه»: «فقلت: جعلت».

(٣) في «ح»: «زعمت أن الساعة».

(٤) الزيادة فيما بين القوسين من «م» و يقتضيه السياق، و هي موجودة أيضا في رواية الكافي.

(٥) «الزعم» - مثلثة -: القول الحق، و الباطل، و الكذب، ضد، و أكثر ما يقال فيما يشك فيه. و الزعم الكذاب، و الصادق و ... و التزعم الكذب، و أمر مزعم - كمقعد - لا يوثق به (القاموس المحيط: ٤ / ١٢٤).

إن الزعم إما حقيقة لغوية، أو عرفية، أو شرعية في الكذب، أو ما قيل بالظن أو بالوهم من غير علم و بصيرة، فإسناده إلى من لا يكون قوله إلا عن حقيقة و يقين ليس من دأب أصحاب اليقين، و إن كان مراده مطلق القول أو القول عن علم فغرضه عليه السلام تأديبه و تعليمه آداب الخطاب مع أئمة الهدى و سائر أولى الألباب.



و أمّا الحكم بكون ذلك كذباً و حراماً فهو مشكل؛ إذ غاية الأمر أن يكون مجازاً و لا حجر فيه. و أمّا يمينه عليه السّلام على عدم الزعم فهو صحيح؛ لأنّه قصد به الحقيقة أو المجاز الشائع، و كأنّه من التورية و المعارض لمصلحة التأديب أو تعليم جواز مثل ذلك للمصلحة؛ فإنّ المعبر في ذلك قصد المحقّ من المتخاصمين كما ذكره الأصحاب (مرآة العقول: ١٠/٣٤٣ و بحار الأنوار: ٧٢/٢٤٥).

(٦) رواه بالإسناد إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي: الكافي: ٢/٣٤٢/٢٠.

(٧) ما بين المعقوفين موجود في «٥».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣١

### كتاب سلام بن أبي عمر

رواية الشيخ الحافظ أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري عن الشيخ الحافظ أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقده الهمداني بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ \* «١».

(٥٤٨) ١

الشيخ - أَيْدَهُ اللّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ «٢» بِنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ جَبَلَةَ الْكِنَانِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنَا سَلَامٌ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُوذِ الْمَكِّيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَأَنْشَأْتُ الْحَدِيثَ، فَذَكَرْتُ بَابَ الْقَدْرِ، فَقَالَ: لَا أَرَاكَ إِلَّا هُنَاكَ.

أَخْرَجَ عَنِّي قَالَ: قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنِّي أَتُوبُ مِنْهُ، فَقَالَ: لَا «٣» وَاللّهِ حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيَّ بَيْتِكَ، وَتَغْسِلَ ثَوْبَيْكَ، وَتَتُوبَ مِنْهُ إِلَى اللّهِ، كَمَا يَتُوبُ النَّصْرَانِيُّ مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِ، قَالَ: فَفَعَلْتُ. «٤»

(٥٤٩) ٢

سَلَامٌ، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: أَلْتَجِبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللّهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَآمَسَكُوا عَمَّا

(١) فِي «س» بَعْدَ التَّشْمِيَةِ: «وَبِهِ نَسْتَعِينُ». وَفِي «٥» بَعْدَهَا: «وَبِهِ الْإِسْتِعَانَةُ».

(٢) فِي «٥»: «الْقِسْمُ».

(٣) كَلِمَةٍ لَّا، لَّا تُوجَدُ فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ عِنْدَنَا وَتَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي نُسخِ الْعُلَمَاءِ الْمَجْلِسِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ الْمُدْرَجَةِ فِي الْبَحَارِ.

(٤) بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ١٧/١٤/٨١ عَنْ كِتَابِ سَلَامِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٢

يُنَكِّرُونَ. «١»

(٥٥٠) ٣

سَلَامٌ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ الْجَدَلِيِّ «٢»، قَالَ: قَالَ [لِي] «٣» أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا [أَبَا] «٤» عَبْدِ اللّهِ! أَلَا أُخْبِرُكَ بِالْحَسَنَةِ الَّتِي مَنْ جَاءَ بِهَا أَمِنَ مِنْ فَرَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَبِالسَّيِّئَةِ الَّتِي مَنْ جَاءَ بِهَا كُتِبَ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَهَنَّمَ؟ فَقُلْتُ:

بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: الْحَسَنَةُ حُبُّنَا، وَالسَّيِّئَةُ بُغْضُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ. «٥»

(٥٥١) ٤

سَلَامٌ «٦» بِنُ سَعِيدِ الْمُخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قُلْتُ: لَأُضْعِدَ عَمَلَهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ عَمَلًا، فَقَالَ: لَأَ، مَنْ مَاتَ وَ فِي قَلْبِهِ بُغْضٌ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَمَنْ تَوَلَّى عَدُوَّنَا، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا.

. (٥٥٢) ٥

سَلَامٌ، عَنْ سَلَامِ بْنِ سَعِيدِ الْمُخْزُومِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ حُبَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

مَا بَالُ أَقْوَامٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُمْ آلُ إِبْرَاهِيمَ وَ آلُ عِمْرَانَ فَرِحُوا وَ اسْتَبَشَرُوا، وَإِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُمْ آلُ مُحَمَّدٍ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُهُمْ؟ وَ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ عَبْدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) رَوَاهُ بِالسَّنَادِ إِلَى سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: الْعَبِيدِيُّ لِلنُّعْمَانِيِّ: ١/٣٤.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: ١/٥٩/١٢٧ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرْبُودَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ وَ لَيْسَ فِيهِ «وَ أَمْسِكُوا عَمَّا يُنْكِرُونَ».

(٢) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ - كَمَا رَوَى بِصُورَةٍ مُتَوَاتِرَةً عَنْهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْهَامِشِ - وَ فِي «ح» وَ «م»: «الحداي». وَ فِي «س» وَ «ه»: «الحداء» وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ «س» أَنْ يَكُونَ «أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَاءِ».

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعَاقِفِ لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعَاقِفِ لَمْ يَرِدْ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه».

(٥) رَوَاهُ بِالسَّنَادِ إِلَى سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: تَأْوِيلُ الْآيَاتِ: ١/٤١٠/١٧.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَائِلُ الشَّيْخَةِ: ٧٠/٢٩، الْمَحَاسِنِ: ١/٢٤٨/٤٦٥ كِلَاهِمَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ، الْعُمَيْدَةَ: ٧٥/٩١ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، شَرْحُ الْأَخْبَارِ: ١/١٥٨/١٠٦ كُلُّهَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ: ١/٧١ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٦) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «سَلَامٌ، عَنْ سَلَامٍ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٣

بِعَمَلِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مَا قَبِلَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ بِوَلَايَتِي وَ وَلَايَةِ أَهْلِ بَيْتِي. «١»

. (٥٥٣) ٦

سَلَامٌ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ:

قَدْ يَصُومُ الرَّجُلُ النَّهَارَ، وَ يَقُومُ اللَّيْلَ، وَ يَتَصَدَّقُ، وَ لَا يُعْرِفُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا [خَيْرٌ «٢»] إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْوَلَايَةَ.

قَالَ: فَتَبَسَّمَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَالَ: يَا ثَابِتُ! إِنَّا فِي أَفْضَلِ بُقْعَةٍ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ لَوْ أَنَّ عَبْدًا لَمْ يَزَلْ سَاجِدًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَ الْمَقَامِ حَتَّى يُفَارِقَ الدُّنْيَا لَمْ يَعْرِفْ وَ لَا يَتَنَا، لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ شَيْئًا.

. (٥٥٤) ٧

سَلَامٌ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَمَّا أَنْ نَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْعَدِيرِ، فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ! وَالْ مَنْ وَالَاهُ، وَ عَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَ أَحَبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَ أَبْغَضَ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَ أَنْصِرْ مَنْ نَصِرَهُ، قَالَ أَبُو فُلَانٍ، وَ فُلَانٌ كَلِمَةٌ خَفِيَّةٌ: مَا يَأْلُوا مَا رَفَعَ حَسِيَسَةَ «٣» ابْنِ عَمِّهِ، لَوْ يَسِيَّتَطِيعُ أَنْ يَجْعَلَهُ نَبِيًّا لَفَعَلَ، وَ أَيْمُ

اللَّهِ لَئِنْ هَلَكَ لَنَزِيلَنَّهُ عَمَّا يُرِيدُ، قَالَ: فَسَمِعَهَا «٤» شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَمَا وَ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَكُمَا، وَ أَيْمُ اللَّهِ لَأُبَلِّغَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مَا قُلْتُمَا، فَنَاشَدَاهُ اللَّهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يُبَلِّغَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا قَالَا، فَقَالَ لَهُ: اجْهَدْ جُهْدَكَ.

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: بِشَارِهِ الْمُصْطَفَى: ٨١.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ٨١١٥ / ٨ عَنْ مُرَازِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْمُسْتَرْتَدُّ:

٢٨٠ / ٦١٥ عَنْ يُونُسَ بْنِ حُبَابٍ، شَرَحَ الْأَخْبَارِ: ٢ / ٤٩٥ / ٨٨٠ عَنْ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنٍ بِإِسْنَادِهِ وَكِلَاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكُلُّهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْوَهُ.

(٢) كَذَا فِي النَّسَخِ وَالصَّحِيحِ: خَيْرٌ.

(٣) الْخَسِيسُ: الدَّنِيءُ. وَالْخَسِيسَةُ وَالْخَسَاسَةُ: الْحَالَةُ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْخَسِيسُ. يُقَالُ: رَفَعْتَ خَسِيسَةً وَمِنْ خَسِيسَتِهِ: إِذَا فَعَلْتَ بِهِ فِعْلًا يَكُونُ فِيهِ رَفَعَتُهُ (النَّهَائِيُّ: ٢ / ٣١).

(٤) كَذَا فِي «م» وَ«س» وَ«ه» وَفِي «ح»: «فَسَمِعَهُمَا».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٤

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَأَخْبَرَهُ بِمَقَالَتِهِمَا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَمَدَّعَاهُمَا، فَلَمَّا جَاءَا وَرَأَى الشَّابَّ عِنْدَهُ عَرَفَا أَنَّهُ بَلَّغُهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِهَمَّا: مَا حَمَلَكُمَا عَلَى مَا قُلْتُمَا يَا أَبَا فَلَانٍ، وَفَلَانٌ؟ فَحَلَفَا بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّهُمَا مَا قَالَا- شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ: يَا أَخَا الْأَنْصَارِيِّ! مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَكْذِبَ عَلَى

شَيْخِي قُرَيْشٍ؟

فَوَدَّ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ الْأَرْضَ حَسَبَتْ بِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ أَنْ يُنَزَلَ عُذْرُهُ، قَالَ: فَأَتَاهُ جَبْرَائِيلُ فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِيهِ فِيهَا وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَ لَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَ هُمُومًا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَ مَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَ إِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ مَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَ لَا نَصِيرٍ (١) فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ اللَّهُ لَقَدْ تَوَلَّيَا وَ مَا تَابَا.

. (٥٥٥) ٨

سَلَامٌ، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخْبَرَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا يَلْقَى مِنْ أُمَّتِهِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِعَلِيِّ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ حَيْثُ أَكُونُ؟ إِنَّ أَوَّلَ مِدْعُوٍّ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَكْسِي تَوْبِينَ، ثُمَّ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ، ثُمَّ تُدْعَى إِذَا دُعِيَتْ، وَ تُكْسَى إِذَا كُسِيَتْ، وَ تَشْرَبُ إِذَا شَرِبْتُ، وَ تَسْمَعُ إِذَا سَمِعْتُ، فَمَنْ أَحْبَبَكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَ مَنْ أَبْغَضَكَ فَقَدْ أَبْغَضَنِي.

. (٥٥٦) ٩

سَلَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا سَهْمَ لَهُمَا فِي الْإِسْلَامِ: مُرْجِيٌّ، وَ قَدْرِيٌّ.

«٢»

(١) التوبة (٩): ٧٤.

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: سنن الترمذی: ٤ / ٤٥٤ / ٢١٤٩، المعجم الكبير: ١١ / ٢٠٩ / ١١٦٨٢.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ سَلَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: سنن الترمذی: ٤ / ٤٥٤ / ٢١٤٩، عن سنن ابن ماجه: ١ / ٢٤ / ٦٢ و ص ٧٣ / ٢٨ كُلُّهَا عَنْ نَزَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَ فِي الْأَخِيرِ أَيْضًا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الْفَرْدُوسِ:

٢ / ٤٠١ / ٣٧٨٠ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٥

. (٥٥٧) ١٠

سَلَامٌ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُلْنَا لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّ لَنَا نَدْرِي مَا صُحِبْتَنَا إِيَّاكَ وَمَا صُحِبْتِكَ إِيَّانَا، فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ، فَإِلَى مَنْ؟ فَقَالَ: إِنَّ فَلَانًا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ قَالَ «١»: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقُلْتُ: رَحِمَكَ اللَّهُ مَا نَدْرِي مَا صُحِبْتِكَ إِيَّانَا، فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ، فَإِلَى مَنْ؟ فَقَالَ: إِنَّ فَلَانًا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ وَهُوَ صَاحِبُكُمْ وَهُوَ كَمَا سَرَّكَ. تَمَّ الْكِتَابُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

(١) يحتمل وجود عبارة هاهنا قد سقطت من النسخ الموجودة و هي كما يلي: فدخلت عليه السنة الثانية، فقلت: رحمتك الله ما ندرى ما صحبتك إيانا، فإن حدث بك حدث، فإلى من؟ فقال: إن فلانا قد جمع القرآن قال: الخ. الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٧

### من نوادر علي بن أسباط «١»

[رواية الشيخ الحافظ أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن الشيخ الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* و به ثقتي «٢» (٥٥٨) الشَّيْخُ - أَيَّدَهُ اللَّهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ «٣» بِنِ فَضَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ «٤»، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سَالِمِ الْأَحْمَرِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بَاتَ آلُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِلَيْلِهِ أَطْوَلَ لَيْلَةٍ، طُنُّوا أَنَّهُ لَا سَمَاءَ تُظِلُّهُمْ، وَلَا أَرْضَ تُقَلِّهُمُ مَخَافَةً؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَرَ الْأَقْرَبِينَ وَالْأَبْعَدِينَ فِي اللَّهِ، فَبَيْنَا «٥» هُمْ كَذَلِكَ إِذْ آتَاهُمْ آتٌ لَا يَرَوْنَهُ وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فِي اللَّهِ عَزَاءٌ مِنْ كُلِّ مَصِّبَةٍ، وَنَجَاةٌ مِنْ كُلِّ هَلَكَةٍ، وَدَرْكٌ لِمَا فَاتَ، إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَكُمْ، وَفَضَّلَكُمْ، وَطَهَّرَكُمْ، وَجَعَلَكُمْ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَاسْتَوْدَعَكُمْ عِلْمَهُ «٦» وَأَوْزَنَكُمْ كِتَابَهُ، وَجَعَلَكُمْ تَابُوتَ عِلْمِهِ وَعَصَا

(١) فِي «س» وَ «ه»: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٢) لَمْ يَرِدْ فِي «س».

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «الْحَسَنِ».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «... فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ».

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «فَبَيْنَمَا».

(٦) لَمْ يَرِدْ «عِلْمِهِ» فِي «س» وَ «ه».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٨

عِزِّهِ، وَ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ نُورِهِ، وَ عَصَى مَكُّمُ مِنَ الزَّلِيلِ، وَ أَمَنَّاكُمْ مِنَ الْفِتَنِ، فَاعْتَرُوا بِعِزِّ «١» اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِعْ مِنْكُمْ رَحْمَتَهُ، وَ لَنْ يُدْبِلَ مِنْكُمْ عِدْوَهُ، فَأَنْتُمْ أَهْلُ اللَّهِ الَّذِينَ بِكُمْ تَمَّتِ النُّعْمَةُ، وَ اجْتَمَعَتِ الْفُرْقَةُ، وَ انْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ، فَأَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ مَنْ تَوَلَّاهُمْ نَجَا، وَ مَنْ ظَلَمَكُمْ «٢» يَزْهُقُ «٣»، مَوَدَّتْكُمْ مِنَ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ وَاجِبِيَّةً عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ اللَّهُ عَلَى نَصْرِكُمْ - إِذَا يَشَاءُ - قَدِيرٌ، فَاصْبِرُوا لِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّهَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ، قَدْ قَبَلَكُمْ اللَّهُ مِنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَدِيْعَهُ، وَ اسْتَوْدَعَكُمْ أَوْلِيَاءَهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ أَدَّى أَمَانَتَهُ آتَاهُ اللَّهُ صِدْقَهُ «٤»، فَأَنْتُمْ الْأَمَانَةُ الْمُسْتَوْدَعَةُ، وَ الْمَوَدَّةُ الْوَاجِبَةُ، وَ لَكُمْ الطَّاعَةُ الْمُسْتَرْضَةُ، وَ بِكُمْ تَمَّتِ النُّعْمَةُ، وَ قَدْ قَبِضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ -

صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ - وَقَدْ أَكْمَلَ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ، وَبَيَّنَ لَكُمْ سَبِيلَ الْمَخْرَجِ، فَلَمْ يَتْرُكْ لِلجَاهِلِ حُجَّةً، فَمَنْ تَجَاهَلَ أَوْ جَهَلَ أَوْ أَنْكَرَ أَوْ نَسِيَ أَوْ تَنَاسَى، فَعَلَى اللَّهِ حِسَابُهُ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ حَوَائِجِكُمْ [فَأَشِيْتَعِينُوا بِاللَّهِ عَلَى مَنْ ظَلَمَكُمْ وَاسْأَلُوا اللَّهَ حَوَائِجَكُمْ «٥»] وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

فَسَأَلَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ «٦»، فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِمَّنْ أَتَتْهُمُ التَّعْزِيَةُ؟ فَقَالَ: مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «٧».

٢ (٥٥٩).

الْحُسَيْنُ بْنُ خَالِدِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أُمَّ وَوَلِدَ لِلْحَسَنِ الطَّوِيلِ أَوْصَى لَهَا مَوْلَاهَا بِجَمِيعِ مَا فِي بَيْتِهِ، قَالَ: فَقَالَ: هَذَا تَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ الْخَدَمِ وَمَنْ حَضَرَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ.

(١) في «س» و «ه»: «بعزاء».

(٢) في «م»: «ظلمكم حقكم يزهق».

(٣) في الكافي «زهق» وهو أظهر.

(٤) في «س» و «ه» - وهو الصحيح -: «أتى الله صدقه».

(٥) لم يرد ما بين المعقوفين في «س» و «ه».

(٦) في «س» و «ه»: «يحيى بن القاسم».

(٧) رواه بالإسناد إلى علي بن أسباط: الكافي: ١ / ٤٤٥ / ١٩، بحار الأنوار: ٥٩ / ١٩٤ / ٥٨ عن كتاب النوادر لعلي بن أسباط.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٣٩

٣ (٥٦٠)

عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الْعَطَّارِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ «١» قَالَ:

نَزَلَتْ فِي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَمْرُهُ بِالْكَفِّ، قَالَ: قُلْتُ: فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ «٢» قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يُقَاتِلُوا مَعَهُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ: وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَوْ قَاتَلَ مَعَهُ أَهْلُ الْأَرْضِ لَقَاتَلُوا كُلَّهُمْ «٣».

٤ (٥٦١).

بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَوَاهُ «٤» أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ أَبِي مَبْطُونًا يَوْمَ قُتِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَكَانَ فِي الْخَيْمَةِ؛ وَكُنْتُ أَرَى مَوَالِينَا «٥» كَيْفَ يَخْتَلِفُونَ مَعَهُ يُتَبِعُونَهُ بِالْمَاءِ، يَشُدُّ عَلَى الْمَيْمَنَةِ مَرَّةً، وَعَلَى الْمَيْسِرَةِ مَرَّةً، وَعَلَى الْقَلْبِ مَرَّةً، وَلَقَدْ قَتَلُوهُ فِتْلَةً نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يُقْتَلَ بِهَا الْكِلَابُ، لَقَدْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَبِالْحِجَارَةِ وَبِالْخَشَبِ وَبِالْعَصَا، وَلَقَدْ أَوْطَنُوهُ الْخَيْلَ بَعْدَ ذَلِكَ. «٦»

٥ (٥٦٢).

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا [قَالَ]: إِنَّ مُضِيْعَ بْنَ الزُّبَيْرِ تَوَجَّهَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُقَاتِلُهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْحَائِرَ «٧» دَخَلَ، فَوَقَفَ عَلَى قَبْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ:

(١) النِّسَاءِ (٤): ٧٧.

(٢) النِّسَاءِ (٤): ٧٧.

(٣) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ: تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ: ١ / ٢٥٨ / ١٩٩ مَرْفُوعًا عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٤ / ٢٢٥ / ٤٤ عَنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِعَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ: تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ: ١ / ٢٥٨ / ١٩٨ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الْعَطَّارِ.

(٤) كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ الصَّحِيحُ: «رَوَى أَنْ».

(٥) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي الْبِحَارِ عَنْهُ وَ فِي «م» وَ «ح» وَ «س»: «موالياتنا».

(٦) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ٣٠ / ٩١ / ٤٥ عَنْ كِتَابِ النَّوَادِرِ لِعَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ.

(٧) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَ فِي «م» وَ «ح» وَ «س» وَ «ه»: «الْحَيْر».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٠

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! أَمَا وَاللَّهِ «١» لَئِنْ كُنْتُ غُصِبْتَ نَفْسِكَ مَا «٢» غُصِبْتَ دِينِكَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَ هُوَ يَقُولُ:

إِنَّ «٣» الْأَوْلَى «٤» بِالطُّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ تَأَسِّيًّا «٥»

٦. (٥٦٣).

غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَضِحَابِنَا قَالَ: لَمَّا بَلَغَ أَهْلَ الْبُلْدَانِ مَا كَانَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَدِمَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ نَزُورٍ «٧»- وَقَالَتْ الْعَرَبُ النَّزُورُ الَّتِي لَا تَلِدُ أَيْدًا إِلَّا أَنْ تَخْطَى قَبْرَ رَجُلٍ كَرِيمٍ- فَلَمَّا قِيلَ لِلنَّاسِ: إِنَّ الْحُسَيْنَ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ وَقَعَ، أَتَتْهُ مِائَةٌ أَلْفِ امْرَأَةٍ مِمَّنْ كَانَتْ لَا تَلِدُ فَوَلَدَنَ كُلَّهُنَّ «٨». «٩»

٧ (٥٦٤).

عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا أَنَّهُ قَالَ: يَا زُرَّارَةَ! مَا فِي الْأَرْضِ «١٠» مُؤْمِنَةٌ إِلَّا وَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُشِيعَ عِدَ فَاطِمَةَ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا- فِي زيارَةِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ: يَا زُرَّارَةَ! إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَلَسَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، وَ جَمَعَ اللَّهُ زُورَهُ وَ شَبَّعَتْهُ لِيَصْتَبِرُوا مِنَ الْكَرَامِيَّةِ وَ النَّضْرَةِ وَ الْبُهْجَةِ وَ الشُّرُورِ إِلَى أَمْرٍ لَمَّا يَعْلمُ صَفْتَهُ إِلَّا اللَّهُ، فَيَأْتِيهِمْ رُسُلُ أَزْوَاجِهِمْ مِنَ الْجُورِ الْعَيْنِ مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّا رُسُلُ أَزْوَاجِكُمْ إِلَيْكُمْ يَقْلُنَ: إِنَّا قَدْ اشْتَقْنَاكُمْ وَ أَبْطَأْتُمْ عَنَّا، فَيَحْمِلُهُمْ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الشُّرُورِ وَ الْكَرَامِيَّةِ إِلَى أَنْ يَقُولُوا لِرُسُلِهِمْ: سَوْفَ نَجِيئُكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. «١١»

(١) فِي «س» وَ «ه»: «أَمَا وَ اللَّهُ يَا أبا عبد الله».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَمَا».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «وَ إِنْ».

(٤) فِي «ح»: «الْأَوْلَى».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «التأسيًا».

(٦) بحار الأنوار: ٤٥ / ٢٠٠ / ٤٢ عن كتاب النوادر لعلّي بن أسباط.

(٧) هذا هو الصحيح كما في «س» و «ه» و «مج». و في «ح. م»: «نزور».

(٨) أقول: هذا الخبر نقحنا منته على ضوء «ح» و «س». و في بعض النسخ زيادات حدثت من بعض النساخ.

(٩) بحار الأنوار: ١٠١ / ٧٥ / ٢٤ عن كتاب النوادر لعلّي بن أسباط.

(١٠) فِي «س» وَ «ه»: «ما على الأرض».

(١١) بحار الأنوار: ١٠١ / ٧٥ / ٢٥ عن كتاب النوادر لعلّي بن أسباط.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤١

(٥٦٥) ٨

رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى بِأَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ: يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمٌ «١» لَا يَسْأَلُ فِيهِ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ الرَّجُلُ فَنَادَاهُ الرَّجُلُ، فَلَا يُجِيبُهُ بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَجَابَ اللَّهَ بِالتَّلْبِيَةِ فِي الْإِحْرَامِ. وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، كَانَ أَفْضَلَ خُشُوعِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَإِذَا صَلَّى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، كَانَ أَفْضَلَ خُشُوعِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَإِذَا كَانَ مُقَابِلَ الْكَعْبَةِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَحْتَبِي وَهُوَ نَاطِرٌ إِلَيْهَا.

(٥٦٦) ٩

رَجُلٌ قَالَ: وَدَّعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلًا، قَالَ: أَسْتَتِدُّعُ اللَّهَ نَفْسِيكَ وَأَمَانِيكَ وَدِينِكَ، وَزَوَّدَكَ اللَّهُ زَادَ التَّقْوَى، وَوَجَّهَكَ لِلْخَيْرِ حَيْثُ تَوَجَّهْتَ، ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيْنَا وَقَالَ «٢»: هَكَذَا كَانَ وَدَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا وَجَّهَهُ فِي جِهَةٍ مِنَ الْوُجُوهِ. «٣»

(٥٦٧) ١٠

بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَالَ: دَخَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَمَّامَ، فَسَمِعَ صَوْتَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَدْ عَلَا، فَقَالَ: مَا لَكُمْ فِدَا كَمَا أَبِي وَأُمِّي؟ فَقَالَا لَهُ: تَبِعَكَ هَذَا الْفَاجِرُ، فَظَنْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْتَرِّكَ، قَالَ «٤»: دَعَاهُ؛ فَوَلَّى اللَّهُ مَا أَطْلَى إِلَّا لَهُ. «٥»

(٥٦٨) ١١

عَمْرُو بْنُ إِبْرَاهِيمَ «٦» أَخُو الْعَبَّاسِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ:

(١) لَمْ يُرَدِّ «يَوْمَ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ».

(٣) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ: الْمَحَاسِنِ: ١ / ٩٦ / ١٢٥٠.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فَقَالَ».

(٥) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ: مُخْتَصَرُ بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ٦، بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ: ١ / ٤٨٠. وَ فِي الْبَصَائِرِ بَدَلَ «يَغْتَرِّكَ» «يَضْرُكُ» وَ بَدَلَ «أَطْلَى» «أَطْلَقَ».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ: الْخَرَائِجِ وَ الْجَرَائِحِ: ٢ / ٧٧١ / ٩٣ وَ زَادَ فِيهِ بَعْدَ «هَذَا الْفَاجِرِ» «ابْنِ مُلْجَمٍ» وَ لَيْسَ فِيهِ «فَوَلَّى اللَّهُ مَا أَطْلَى إِلَّا لَهُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «عَمْرُو بْنُ إِبْرَاهِيمَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٢

سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ\* «١» قَالَ:

يُجَدِّدُ «٢» لَهُمُ النِّعَمَ مَعَ تَجْدِيدِ الْمَعَاصِي.

(٥٦٩) ١٢

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ سَافَرَ أَوْ تَزَوَّجَ وَ الْقَمَرُ «٣» فِي الْعَقْرَبِ، لَمْ يَرِ الْحُسَيْنِي. «٤»

(٥٧٠) ١٣

إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: الْغُلَامُ يَلْعَبُ سَبْعَ سِنِينَ، وَيَتَعَلَّمُ سَبْعَ سِنِينَ، وَيَتَعَلَّمُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ سَبْعَ سِنِينَ. «٥»

(٥٧١) ١٤

عيسى بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال عليه السّلام: لو عدل في الفرات، لأسقى ما على الأرض «٦» كلّهُ «٧». «٨»

(١) الأعراف (٧): ١٨٢، القلم (٦٨): ٤٤.

(٢) في «س» و «ه»: «تجدد».

(٣) و منازل القمر هي - على ما هو مقرّر - ثمانية و عشرون منزلاً، و ذلك لأنّ البروج اثنا عشر برجاً، في كلّ برج منزلان و شيء للقمر (و العقرب برج في السماء) و لو احتجت إلى معرفة أنّ القمر في أيّ برج من الأبراج الاثني عشر، فانظر كم مضى من شهرك، من يومك الذي أنت فيه، ثمّ ضمّ إليه مثله و خمسة، ثمّ أسقط لكلّ من تلك الأبراج خمسة من هذا العدد، بادئاً بالبرج الذي حلّت الشمس فيه، فأىّ موضع ينتهي إليه الإسقاط فالقمر فيه، فلو وقعت الخمسة الأخيرة على العقرب مثلاً فالقمر في أوّل درجاته و إذا كسرت فالقمر في موضع ذلك الكسر.

(مجمع البحرين: ٣ / ١٧٧٢).

(٤) رواه بالإسناد إلى عليّ بن أسباط: الكافي: ٨ / ٢٧٥ / ٤١٦، تهذيب الأحكام: ٧ / ٤٠٧ / ١٦٢٨ عن عليّ بن أسباط، عن إسماعيل بن منصور، عن إبراهيم بن محمّد بن حمران، عن أبيه، المحاسن: ٢ / ٨٤ / ١٢٢١، بحار الأنوار: ٥٨ / ٢٦٨ / ٥٥ عن كتاب النوادر لعليّ بن أسباط.

رواه عن غير عليّ بن أسباط: الفقيه: ٢ / ٢٦٧ / ٢٤٠١ و ج ٣ / ٣٩٤ / ٤٣٨٨ كلاهما عن محمّد بن حمران، عن أبيه، علل الشرائع: ٢ / ٥١٤ عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنی، عن الإمام العسكري عليه السّلام، عن آباءه، عن الإمام الباقر عليه السّلام و ليس فيهما «من سافر».

(٥) رواه بالإسناد إلى عليّ بن أسباط: الكافي: ٦ / ٤٧ / ٣، تهذيب الأحكام: ٨ / ١١١ / ٣٨٠ كلاهما عن عليّ بن أسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم.

(٦) في «س» و «ه»: «على وجه الأرض».

(٧) بياض بمقدار كلمة أو كلمتين في النسخ.

(٨) بحار الأنوار: ٦٠ / ٤٥ / ١٦ عن كتاب النوادر لعليّ بن أسباط.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٣

(٥٧٢) ١٥

قال: روى «١» شيخ من أصحابنا، قال: سمعته يقول: أ لم تعلم أنّ الله بعث محمّداً صلى الله عليه وآله بالنبوة، و اضطفاه بالوحي على حين فتره من الرّسل، و انقطع من السّبيل، و دروس من الأمر، و ضلال من الناس، بشيراً و نذيراً و داعياً إلى الله يذنيه و سيراً جاً منيراً، و كان أوّل أمته له «٢» إجابةً، و أقربهم منه قرابته، و أوّجهم له «٣» حقاً و له نصيحة ابن عمّه لأبيه و أمّه عليّ بن أبي طالب عليه السّلام، و ربيّه «٤» في حجره، و زوج ابنته سيّده نساء العالمين، و أبو ولديه: الحسن و الحسين سيّدَي شباب أهل الجنّة، فمضى سابقاً ذائداً عن دعوته، باذلاً مهجته، حائضاً في غمرات الموت دونه، ففرّج الكرب الشّديد «٥» سيّفه عن وجهه، لم يولّ دبراً قطّ [و لم يشّ تعتب من خطيئته قطّ، و لم يشّ بقى إلى فضل قطّ] «٦» حامل رايه رسول الله صلى الله عليه وآله في كلّ مشهد، و أخوه دون المسلمين في كلّ محشّد، و معمّض عينيه، و غاسل جسده، و مؤدّيه إلى حفرته، و ميّدخله في قبره، لم يقدم «٧» رسول الله صلى الله عليه وآله أحداً قبله، نزل القرآن بفضائله، و تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله بمنابقيه، فهاؤوا من له فضل كفضله، لم يعنّفه الكتاب، و لم تجهله السنّة.

(٥٧٣) ١٦



أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ مَرَّ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِذَا إِنْسَانٌ يُضْرَبُ فِي الشِّتَاءِ فِي سَاعَةٍ بَارِدَةٍ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمْ فِي مِثْلِ «٨» هَذِهِ السَّاعَةِ يُضْرَبُ؟ قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ لِلضَّرْبِ «٩» حَدٌّ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: نَعَمْ، إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ ضُرِبَ فِي حَرِّ النَّهَارِ، وَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ ضُرِبَ فِي بَرْدِ النَّهَارِ.

(١) فِي «س» وَ «ه»: «قَالَ: وَ رَوَى».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «مِنْهُ».

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «عَلَيْهِ».

(٤) فِي «م»: «وَ رَبَّاه».

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «الْكَرْبُ الشَّدِيدَةُ».

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَمْ يَرِدْ فِي «س» وَ «ه».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «لَمْ يَتَقَدَّمَ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «فِي مِثْلِ» بَدُونَ الْهَمْزَةِ.

(٩) فِي «س» وَ «ه»: «وَ هَلْ لِلضَّرْبِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٤

(٥٧٤) ١٧

وَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ «١» بِنُ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عِنْدَهُ الْبُقْبَاقُ - يَعْنِي أَبَا الْعَبَّاسِ - فَقُلْتُ لَهُ:

رَجُلٌ أَحَبَّ بَنِي أُمِّيَّةٍ أَمْ هُوَ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ لِي: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: فَرَجُلٌ أَحَبَّكُمْ أَمْ هُوَ «٢» مَعَكُمْ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: وَ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَى الْبُقْبَاقِ «٣» فَوَجَدَ مِنْهُ غَفْلَةً «٤»، فَقَالَ بِرَأْسِهِ: نَعَمْ. «٥»

(٥٧٥) ١٨

وَ عَنْ فَضِيلِ «٦» بِنِ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا تَفْضَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَحَدًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَهُ، وَ لَا تَفَرِّطُوا، وَ لَا تَعْلُوا، وَ لَا تَقُولُوا فِينَا مَا لَا نَقُولُ، وَ أَحِبُّونَا حُبًّا مُقْتَصِدًا؛ فَإِنَّكُمْ إِنْ قُلْتُمْ وَ قُلْنَا «٧» مِتْنَا وَ مِتُّمْ، وَ كُنَّا حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ وَ كُنْتُمْ. «٨»

(٥٧٦) ١٩

حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْقَطَّانُ، قَالَ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «عَبْدُ اللَّهِ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «فَهُوَ». بَدُونَ الْهَمْزَةِ.

(٣) الْفَضْلُ بِنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ مَوْلَى كُوفِي - ثَقَّةٌ عَيْنٌ - مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ كِتَابٌ. وَ عَدَّهُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ فِي رِسَالَتِهِ الْعِدَدِيَّةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْأَعْلَامِ وَ الرُّؤَسَاءِ الْمَأْخُوذِ مِنْهُمْ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ وَ الْفُتْيَا وَ الْأَحْكَامِ الَّذِينَ لَا يَطْعَنُ عَلَيْهِمْ وَ لَا طَرِيقَ لَزْمٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. وَ الرَّوَايَةُ [الْمَذْكُورَةُ] ضَعِيفَةٌ؛ فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ رَاشِدٍ لَمْ يُوثَقْ (معجم رجال الحديث: ١٣ / ٣٠٤ / ٩٣٦٦) وَ لَعَلَّهُ كَانَ مَذِياعًا لِلْحَدِيثِ، فَأَخْفَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثَهُ ذَلِكَ عَنْهُ؛ لِئَلَّا يُذِيعَهُ فِي جَهْلَةِ الشَّيْعَةِ. (بحار الأنوار: ٦٨ / ١١٣ بهامشه).

(٤) وَ فِي «م»: «الْغَفْلَةُ».

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ: رِجَالِ الْكَشِيِّ: ٢/ ٦٢٧/ ٦١٧ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ.

(٦) فِي «س» وَ «هـ»: «فُضِّلَ».

(٧) فِي «س» وَ «هـ»: «إِنْ قُلْنَا وَ قُلْتُمْ».

(٨) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ: التَّوْحِيدِ: ١٥/ ٤٥٧ عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قُرْبِ الْأَسْنَادِ:

١٢٩/ ٤٥٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ وَ كُلِّهَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ.

بَيِّنَانِ: أَيُّ حَيْثُ يَشَاءُ اللَّهُ فِي مَكَانٍ غَيْرِ مَكَانِيَا، أَوْ مَحْرُومِينَ عَنْ لِقَائِنَا هَيْذَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «قُلْتُمْ وَ قُلْنَا» قُلْتُمْ غَيْرِ قَوْلِنَا- كَمَا هُوَ

الظَّاهِرُ- وَ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى قُلْتُمْ مِثْلَ قَوْلِنَا، كَانَ الْمَعْنَى كُنْتُمْ مَعَنَا أَوْ حَيْثُ كُنَّا، أَوْ هُوَ عَطَفَ عَلَيَّ «كُنَّا» (بِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٢٥/ ٢٦٩).

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٥

سَمِعَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنَا أَقُولُ: وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْتَهَى عِلْمِهِ، فَقَالَ لِي: لَا تَقُلْ «١» هَكَذَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِعِلْمِ اللَّهِ مُنْتَهَى. «٢»

(٥٧٧) ٢٠

وَ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ- وَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ- قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: التَّفَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى أَضِحَّاحِيهِ، فَقَالَ: اتَّحِدُوا جُنَّانًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مِنْ

عَدُوٍّ قَدْ أَضَلَّنَا «٣»؟ قَالَ: لَمَّا، وَ لَكِنْ مِنَ النَّارِ. وَ قَوْلُوا «٤»: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ لَمَّا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ؛ فَأَيْنَهُنَّ الْمُعَقِّبَاتُ

الْمُنْجِيَاتُ الْمُقَدَّمَاتُ، وَ هُنَّ عِنْدَ اللَّهِ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ. «٥»

(٥٧٨) ٢١

عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ عَيْسَى، عَنِ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا زُرْتُمْ مَوْتَاكُمْ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، سَمِعُوا وَ أَحْيَاؤُكُمْ، وَ إِذَا

زُرْتُمُوهُمْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، سَمِعُوا وَ لَمْ يُجِيبُواكُمْ. «٦»

(٥٧٩) ٢٢

أَخْبَرَنِي رَجُلٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ مِنْ سَأَلَ عَاشَ، وَ مَنْ سَكَتَ

مَاتَ، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَلِكَ الزَّمَانُ فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: فَقَالَ:

إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَا تَبْلُغُهُمْ فَأَبْلُغُهُمْ، وَ إِلَّا فَأَعْنِهِمْ بِجَاهِكُمْ. «٧»

(٥٨٠) ٢٣

أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ الشَّامِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ:

(١) فِي «ح»: «تَقُولُ».

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ: التَّوْحِيدِ: ١/ ١٣٤ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْقَصَّابِ.

(٣) فِي «ح» وَ «س» وَ «هـ»: «قَدْ أَظَلَّنَا».

(٤) فِي «ح» وَ «س» وَ «هـ»: «قُولُوا» بِدُونِ الْوَاوِ.

(٥) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ: ثَوَابِ الْأَعْمَالِ: ١/ ٢٦ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، تَفْسِيرِ الْعَيَّاشِيِّ: ٢/ ٣٢٧/ ٣٢٢ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ؛ كَثَرِ الْعَمَالِ:

١٦/ ٢٤٩/ ٤٤٣٢٩ نَقْلًا عَنْ ابْنِ نَجَّارٍ، عَنْ أَنَسِ.

(٦) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٠٢/ ٢٩٧/ ١١ عَنْ النَّوَادِرِ لِعَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ.

(٧) رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ: الْكَافِي: ٤/ ٤٦/ ١ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٦

خَرَجْتُ مَعَ أَبِي بَصِيرٍ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُثْبَةَ الْعَجَلِيِّ، قَالَ: فَوَصَلَهُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ «١»:

يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! انصيرف؛ فقد وصي لك، فقال لي: لو «٢» أن الدنيا خيرت لصاحبك، لآراد زيادةً، ثم نام، فما علمت إلا و كلت قد جاء حتى شغرت على وجهه، قال: قلت: لا أمتعه «٣» والله، لا أمتعه والله.

. (٥٨١) ٢٤

أبو داود قال: كنت أنا وعيينة يتباع القصب عند علي بن أبي حمزة، فسمعتهم يقول:  
قال لي أبو الحسن موسى عليه السلام: يا علي! إنما أنت وأصحابك أشباه الحمير، قال:  
فقال لي عيينة: سمعته؟ قال: قلت: نعم، قال: فقال: لا والله لا أنقل قدمي إليه أبداً بعد هذا «٤».

. (٥٨٢) ٢٥

وروى غير واحد عن أبي بصير، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: حملني حمل «٥» البازل «٦»، قال: فقال لي: إذا تنفسح «٧».

. (٥٨٣) ٢٦

أخبرني محمد بن سنان، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله، فشكا إليه الوسوسة، ودنياً قد فدحها، وكثرة العيلة، فقال له النبي صلى الله عليه وآله:

(١) في «س» و «ه»: «فقلت» بدون «له».

(٢) في «س» و «ه»: «فقال: لو».

(٣) في «س» و «ه»: «لا أمتع».

(٤) رواه عن غير علي بن أسباط: العيينة للطوسي: ٦٧ / ٧٠ عن الخشاب، رجال الكشي: ٧٥٧ / ٧٠٦ و ص ٧٤٢ / ٨٣٢ كلاهما عن معاوية بن حكيم و ص ٧٤٣ / ٨٣٥ عن أبي الحسين و ح ٨٣٦ عن الحسين بن موسى و ليس في الثالثة الأخيرة ذيله. وكلها عن أبي داود المسترق.

(٥) في «س» و «ه»: «حمل».

(٦) «حمل البازل» أي حملنا ثقلها من العلم. «إذا تنفسح» أي لا تطيق حمله وتهلك (بحار الأنوار: ٢ / ٧٧). البازل من الإبل الذي تم ثمانى سنين ودخل في التاسعة، وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته، ثم يقال له بعد ذلك: بازل عام و بازل عامين، يقول: أنا مستجمع الشباب مستكمل القوة (النهاية: ١ / ١٢٥).

(٧) بحار الأنوار: ٢ / ٧٧ / ٥٩ عن كتاب النوادر لعلي بن أسباط.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٧

«قُلْ: تَوَكَّلْتُ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ «١» وَلِيٌّ مِنَ الدُّلِّ وَكِبْرُهُ تَكْبِيرًا» قَالَ لَهُ:

كَرَّزَهَا كَرَّزَهَا كَرَّزَهَا «٢»، قَالَ: فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ عَادَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي الْوَسْوَاسَةَ، وَ أَدَى عَنِّي الدِّينَ، وَ أَغْنَانِي مِنَ الْعَيْلَةِ.

. (٥٨٤) ٢٧

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو «٣» بِنِ أَبِي نَصِيرٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كَانَ عَابِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ إِبْلِيسُ لِحَبِيبِهِ: مَنْ لَهُ؟ فَإِنَّهُ قَدْ غَمَمَنِي؟ فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: أَنَا لَهُ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: أُرِيْنُ لَهُ الدُّنْيَا، قَالَ: لَسْتُ بِصَاحِبِهِ، قَالَ الْآخَرُ: فَأَنَا لَهُ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي النَّسَاءِ، قَالَ: لَسْتُ بِصَاحِبِهِ، قَالَ الثَّلَاثُ: أَنَا لَهُ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي عِبَادَتِهِ، قَالَ: أَنْتَ لَهُ، أَنْتَ

لَهُ «٤»، فَلَمَّا جَنَّهُ «٥» اللَّيْلُ طَرَفَهُ، فَقَالَ: ضَيْفٌ، فَأَدْخَلَهُ فَمَكَثَ لَيْلَتَهُ «٦» يُصِلُّ حَتَّى أَصْبَحَ، فَمَكَثَ ثَلَاثًا يُصَلِّي وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، فَقَالَ لَهُ الْعَابِدُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ لَمْ تُصِبْ شَيْئًا مِنَ الذُّنُوبِ، وَأَنْتَ ضَعِيفُ الْعِبَادَةِ، قَالَ: وَمَا الذُّنُوبُ الَّتِي أَصَبْتُ بِهَا؟ قَالَ: خُذْ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ، وَتَأْتِي «٧» فَلَانَةَ الْبُعْيَةِ، فَتُعْطِيهَا دِرْهَمًا لِلْحَمِّ، وَدِرْهَمًا لِلشَّرَابِ، وَدِرْهَمًا لِطَبِيحِهَا، وَدِرْهَمًا لَهَا، فَتَقْضِي حَاجَتَكَ مِنْهَا، قَالَ: فَتَزَلْ «٨» وَأَخَذَ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ فَأَتَى بِأَبَاهَا، فَقَالَ: يَا فَلَانَةُ!

(١) كَذَا فِي «م» وَ «س» وَ «ه». وَ فِي «ح»: «وَلَا وَلِيَّ مِنَ الذُّلِّ».

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي «س» وَ «ه» مَرَّتَيْنِ.

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «عُمَرَ».

(٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي «ح» وَ «س» وَ «ه» مَرَّةً.

(٥) فِي «س» وَ «ه»: «أَجْنَهُ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «لَيْلِهِ».

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «فَتَأْتِي».

(٨) وَعَنْ رِجَالِ الشَّيْخِ: سَعِيدُ بْنُ عُمَرَ وَقَالَ فِي تَنْقِيحِ الْمَقَالِ: سَعِيدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ السَّكُونِيُّ مَوْلَاهُمْ، كُوفِي كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رِجَالِهِ، وَظَاهِرُهُ كَوْنُهُ إِمَامِيًّا وَلَا مَدْحَ فِيهِ. وَلَا تُوجَدُ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ مَعْلُومَاتٌ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا حَوْلَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٨

يَا فَلَانَةُ! فَخَرَجْتُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: مَفْتُونٌ وَاللَّهِ، مَفْتُونٌ وَاللَّهِ، قَالَتْ لَهُ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ:

خُذِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ، فَهَيِّئِي لِي طَعَامًا وَ شَرَابًا وَ طَبِيًّا وَ تَعَالَى حَتَّى آتِيكَ، فَذَهَبَتْ فَدَارَتْ فَإِذَا هِيَ بِقِطْعَةٍ مِنْ حِمَارٍ مَيِّتٍ فَأَخَذَتْهُ، ثُمَّ عَمِدَتْ إِلَى بَوْلِ عَتِيقٍ، فَجَعَلَتْهُ فِي كُوزٍ، ثُمَّ حَيَّاتُ بِهِ إِلَيْهِ، فَقَالَ: هَذَا طَعَامُكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ، وَ هَذَا شَرَابُكَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ، أَذْهَبِي فَتَهَيِّئِي، فَتَقَدَّرْتُ جَسَدَهَا «١»، ثُمَّ جَاءَتْهُ، فَلَمَّا شَمَّهَا قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ، فَلَمَّا أَصْبَحَتْ كُتِبَ عَلَيَّ بِأَبَاهَا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِفُلَانَةَ الْبُعْيَةَ بِفُلَانِ الْعَابِدِ. «٢»

. (٥٨٥) ٢٨

عَمْرُو «٣» بِنُ سَائِرِ «٤»، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ عَابِدًا عَيَّدَ اللَّهَ فِي دَيْرٍ لَهُ ثَمَانِينَ سِنَةً، ثُمَّ أَشْرَفَ فَإِذَا هُوَ بِامْرَأَةٍ فَوَقَعَتْ فِي نَفْسِهِ، فَزَلَّ إِلَيْهَا، فَرَاوَدَهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَأَجْرَابَتْهُ فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ طَرَفَهُ الْمَوْتُ، وَاعْتَقَلَ لِسَانَهُ، فَمَرَّ بِهِ سَائِلٌ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِأَصْبَعِهِ: أَنْ خُذْ رَغِيفًا مِنْ كِسَاهِ، فَأَخَذَهُ فَأَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَ ثَمَانِينَ سِنَةً بِنِيتِكَ الزَّيْنِيَّةِ، وَغَفَرَ لَهُ بِبَدَاكِ الرَّغِيفِ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ. «٥»

. (٥٨٦) ٢٩

عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كَانَ عَابِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَطَرَفَتْهُ امْرَأَةٌ بِاللَّيْلِ، فَقَالَتْ لَهُ: أَضِي فَنِي «٦»، فَقَالَ «٧»: امْرَأَةٌ مَعَ رَجُلٍ لَا يَسْتَقِيمُ، قَالَتْ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَنِي السَّبُعُ، فَتَأْتُمْ، فَخَرَجَ فَأَدْخَلَهَا، قَالَ:

(١) فِي «س» وَ «ه»: «فَتَقَدَّرْتُ جَهْدَهَا» وَ فِي «ح» وَ «مَجَّ»: «فَتَقَدَّرْتُ جَهْدَهَا». وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: فَتَقَدَّرْتُ جَسَدَهَا.

(٢) بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ١٥٧ / ٢٧٠ / ٦٣ عَنْ كِتَابِ التَّوَادِرِ لِعَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ.

(٣) لَعَلَّ الصَّحِيحَ هُوَ عَمْرُو بْنُ شَمْرِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُعْفِيُّ، عَرَبِيٌّ - مِنْ أَصْحَابِ الْبَاقِرِ وَ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لَهُ كِتَابٌ وَ لَمْ تَنْبُتْ

وثاقته لمعارضة توثيق علي بن إبراهيم له مع تضييف النجاشي له (معجم رجال الحديث: ١٣/١٠٦) وروى كثيراً عن جابر وأبي عبد الله عليه السلام.

(٤) في «س»: «عمر بن سابر». وفي «ه»: «عمر بن سابر» و«الظاهر عديم وجود تزجيمه في رجال الشيعة له، ويحتمل أن يكون هو عمرو بن سالم الذي ذكره الشيخ في الفهرست وقال له كتاب ورواه بالأسناد إلى حميد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عنه.

(٥) رواه عن غير علي بن أسباط: ثواب الأعمال: ١/١٦٧ عن عمرو بن شمر، عن جابر.

(٦) في «س» و«ه»: «ضفني» ولعل الصحيح: ضيفني.

(٧) في «س» و«ه»: «فقال لها».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٤٩

والتفديل بيده فذهب يصعد به، فقالت له: أذخنتني من النور إلى الظلمة، قال: فرد القنديل، فما لبث أن جاءته الشهوة، فلما خشي على نفسه قرب خنصره إلى النار، فلم يزل كلما جاءته الشهوة أذخل إصبعه النار، حتى أحرقت خمس أصابع، فلما أضحى، قال: اخرجني، فبست «١» الضيفة كنت لي. «٢»

(٥٨٧) ٣٠

إبراهيم بن علي المحمدي «٣»، عن أبيه، عن عبد الله بن موسى، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن محمد بن علي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم ونحن في مسجد، فقال: من هاهنا؟ فقلت: أنا يا رسول الله! وسلمان الفارسي، فقال: يا سلمان! ادع لي مولاك علي بن أبي طالب، فقد جاءني فيه عزيمة من رب العالمين.

قال جابر: فذهب سلمان فاستخرج علياً من منزله، فلما دنا من رسول الله صلى الله عليه وآله خلا به، فأطال مناجاته، كل ذلك يسر إليه رسول الله صلى الله عليه وآله سراً خفياً عني ووجه رسول الله صلى الله عليه وآله يقطر عرقاً كظم الدرر يتهلل حسناً، ثم قال له - لما انصرف من مناجاته -: قد سمعت ووعيت، فأحفظ يا علي.

ثم قال: يا جابر! ادع لي عمر وأبا بكر، قال جابر: فذهبت إليهما فدعوتهما، فلما حضراهما، قال: يا جابر! ادع لي عبد الرحمن بن عوف، قال جابر: فدعوتاه، فلما أتاه، قال: يا سلمان! اذهب إلى بيت أم سلمة فأنتني بالبساط الخيري، قال جابر: فما لبثنا أن جاءنا سلمان بالبساط، فأمره أن يبسطه، ثم أمر القوم، فجلس كل واحد منهم على ركن من أركانه وكانوا ثلاثاً، ثم خلا رسول الله صلى الله عليه وآله إليه بسلمان، فأطال مناجاته، وأسر «٤» إليه سراً خفياً، ثم أمره أن يجلس على الركن الرابع من البساط.

(١) في «س» و«ه»: «فبست».

(٢) بحار الأنوار: ٧٠/٤٠١/٧٥ عن كتاب النوادر لعل بن أسباط.

(٣) كذا في النسخ. وفي البحار «المحمدي».

(٤) في «س» و«ه»: «فأسر».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٠

ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: يا علي! اجلس متوسطاً وقل ما أمرتك به؛ فإنك لو قلت على الجبال لسات، أو قلت على الأرض لتقطعت من «١» ورائك، ولطويت كل من بين يديك، ولو كلمت به الموتى، لأجابوك بإذن الله [بإلله والله] «٢»، فقال له بعض القوم: يا رسول الله! هذا لعل خاصة؟ قال: نعم، فأعرفوا «٣» ذلك له.

قال جابر: فلما أخذ كل واحد مجلسه، اختلج البساط فلم أره إلا ما بين السماء والأرض، فلما رجع سلمان ولقيته، أخبرني «٤» أنهم ساروا بين السماء والأرض لا يدرون أشرقاً أم غرباً حتى انقض بهم البساط على كهف عظيم عليه باب من حجر واحد.

قَالَ سَلْمَانٌ: فَقُمْتُ بِالَّذِي أَمَرَنِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ لِسَلْمَانَ: وَمَا الَّذِي أَمَرَكَ «٥» بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ: أَمَرَنِي - إِذَا اسْتَتَقَرَّ السَّيَاطُ مَكَانَهُ مِنْ «٦» الْأَرْضِ، وَصَرَفْنَا عِنْدَ الْكَهْفِ - أَنْ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ بِالسَّلَامِ عَلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْكَهْفِ وَ عَلَى الْجَمِيعِ، فَأَمَرْتُهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِأَعْلَى صَوْتِهِ، فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَلَّمَ أُخْرَى فَلَمْ يُجِبْ، فَشَهِدْتُ أَصْحَابَهُ عَلَى ذَلِكَ وَ شَهِدْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرْتُ عُمَرَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِأَعْلَى صَوْتِهِ، فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَلَّمَ أُخْرَى فَلَمْ يُجِبْ، فَشَهِدْتُ أَصْحَابَهُ عَلَى ذَلِكَ وَ شَهِدْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يُجِبْ، فَشَهِدْتُ أَصْحَابَهُ عَلَى ذَلِكَ وَ شَهِدْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُمْتُ أَنَا فَاسْمَعْتُ الْحِجَارَةَ وَ الْأُودِيَةَ صَوْتِي فَلَمْ أُجِبْ، فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ:

فِدَاكَ أَبِي وَ أُمِّي أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَتَّى نَزَجَ وَ لَكَ السَّمْعُ وَ الطَّاعَةُ وَ قَدْ

(١) لَمْ يَرُدُّ «مِنْ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) كَذَا فِي النَّسَخِ. وَ لَيْسَ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مَوْجُودًا فِي الْبَحَارِ.

(٣) فِي «ح»: «مَا عَرَفُوا».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «أَخْبَرَنِي».

(٥) فِي «م»: «كَانَ أَمَرَكَ».

(٦) فِي «م»: «عَلَى».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥١

أَمَرَنِي أَنْ أَمَرَكَ بِالسَّلَامِ عَلَى أَهْلِ هَذَا الْكَهْفِ آخِرِ الْقَوْمِ، وَ ذَلِكَ لِمَا يُرِيدُ اللَّهُ لَكَ وَ بِكَ مِنْ شَرَفِ الدَّرَجَاتِ، فَقَامَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَلَّمَ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ فَانْفَتَحَ الْبَابُ، فَسَمِعْنَا لَهُ صَيْرِيرًا شَدِيدًا، وَ نَظَرْنَا إِلَى دَاخِلِ الْغَارِ يَتَوَقَّدُ نَارًا فَمَلَأْنَا رُغْبًا، وَ وَلَّى الْقَوْمُ فِرَارًا، فَقُلْتُ لَهُمْ:

مَكَانَكُمْ حَتَّى نَسْمَعَ مَا يُقَالُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا بَأَسَ عَلَيْكُمْ، فَارْجِعُوا فَأَعَادَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْفِتْيَةُ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ، فَقَالُوا: وَ عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا عَلِيُّ! وَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ بَرَكَاتُهُ، وَ عَلِيٌّ مَنْ أَرْسَلَكَ بِآبَائِنَا وَ أُمَّهَاتِنَا أَنْتَ يَا وَصِيَّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَاتِمِ النَّبِيِّينَ وَ قَائِدِ الْمُرْسَلِينَ وَ نَذِيرِ الْعَالَمِينَ وَ بَشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَقْرَبُهُ مِنَّا السَّلَامُ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتِهِ «١» يَا إِمَامَ الْمُتَّقِينَ قَدْ شَهِدْنَا لِابْنِ عَمِّكَ بِالْبُؤُوهِ وَ لَكَ بِالْوَلَايَةِ وَ الْإِمَامَةِ، وَ السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ يَوْمَ وُلِدَ وَ يَوْمَ يَمُوتُ وَ يَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا.

قَالَ: ثُمَّ أَعَادَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْفِتْيَةُ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَ زِدْنَا هُمُ هُدَى، فَقَالُوا: وَ عَلَيْكَ السَّلَامُ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ يَا مَوْلَانَا وَ إِمَامَنَا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرَانَا وَ لَوْلَايَتِكَ، وَ أَخَذَ مِيثَاقَنَا بِذَلِكَ لَكَ «٢». وَ زَادَنَا إِيمَانًا وَ تَشْيِيتًا عَلَى التَّقْوَى قَدْ سَمِعَ مِنْ بَحْضِ رَتِكَ أَنَّ الْوَلَايَةَ لَكَ دُونَهُمْ وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ «٣» قَالَ: سَلْمَانَ: فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ، أَقْبَلُوا عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ قَالُوا: قَدْ شَهِدْنَا وَ سَمِعْنَا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِيَرْضَى عَنَّا بِرِضَاكَ عَنَّا، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا دَرَيْتُنَا أَسْرَفًا أَمْ عَرَبًا حَتَّى نَزَلْنَا «٤» كَالطَّيْرِ الَّذِي يَهْوِي مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ وَ إِذَا نَحْنُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ: كَيْفَ رَأَيْتُمْ؟ فَقَالَ الْقَوْمُ: نَشْهَدُ كَمَا شَهِدَ أَهْلُ الْكَهْفِ، وَ نُؤْمِنُ كَمَا آمَنُوا، فَقَالَ: إِنْ تَفْعَلُوا تَهْتَدُوا وَ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ\*

(١) لَمْ يَرُدُّ «وَبَرَكَاتُهُ» فِي «س» وَ «ه».

(٢) لَمْ يَرُدُّ «لَكَ» فِي «س» وَ «ه».

(٣) الشُّعْرَاءِ (٢٦): ٢٢٧.

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «نَزَلَ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٢

«١» فَإِنَّ «٢» لَمْ تَفْعَلُوا تَحْتَلِفُوا، فَمَنْ وَفَى وَفَى اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ نَكَصَ فَعَلَى عَقِبَيْهِ يَنْقَلِبُ، أَفْبَعِدَ الْمَعْرِفَةَ وَالْحُجَّةَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ أَمَرْتُ أَنْ أَمْرُكُمْ بَيْنَعْتِهِ وَطَاعَتِهِ، فَبَايَعُوهُ وَأَطِيعُوهُ، فَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ بِذَلِكَ عَلَيَّ «٣»: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ. «٤»

قَالَ جَابِرٌ: فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ اسْتَقَمْتُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ لَعَلِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَلَائِنَا «٥»، أُسْقِيتُمْ مَاءً غَدَقًا وَ أَكَلْتُمْ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِكُمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ، وَإِنْ «٦» لَمْ تَسْتَقِيمُوا اخْتَلَفْتُمْ كَلِمَتُكُمْ وَ شِمَتُكُمْ «٧» بِكُمْ عَدُوَّكُمْ، وَ لَتَتَّبِعَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْئًا شَيْنًا، لَوْ دَخَلُوا حَجْرًا [حَجَرَ صَبَّ لَتَبَعْتُمُوهُمْ فِيهِ، وَ طُوبَى لِمَنْ تَمَسَّكَ بِوَلَائِيهِ «٨» عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِي حَتَّى يَمُوتَ وَ يَلْقَانِي «٩» وَ أَنَا عَنْهُ رَاضٍ قَالَ جَابِرٌ: وَ كَانَ ذَهَابُهُمْ وَ مَجِيئُهُمْ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ «١٠».

(١) المائدة (٥): ٩٩؛ النور (٢٤): ٥٤.

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «وَأِنْ».

(٣) فِي «س» وَ «ه»: «عَلَيَّ بِذَلِكَ».

(٤) النساء (٤): ٥٩.

(٥) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَلَايَتِهِ».

(٦) فِي «س» وَ «ه»: «فَإِنْ».

(٧) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَأَشْمَتُ».

(٨) فِي «س» وَ «ه»: «بِحَبِّ».

(٩) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «بَلِغْنِي».

(١٠) بحار الأنوار: ٦٠ / ١٢٤ / ١٤ عن كتاب النوادر لعلي بن أسباط.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٣

## خبر في الملاحم

(٥٨٨) ٣١

الشَّيْخُ - أَيْدَهُ اللَّهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْيَشْكِرِيُّ الْخَزَّازُ الْكُوفِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّبَالِ «١» فِي الْمَحَرَّمِ سَنَةَ ثَمَانِي وَ عَشْرِينَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ عَنْ حَفِظِهِ بِالْكُوفَةِ بَابَ مَنْزِلِهِ فِي مَوْضِعٍ يُعْرَفُ بِالْقَلْعَةِ «٢» فِي ظَهْرِ الْبَيْعِ «٣» قَالَ: مَوْلِدِي سَنَةَ ثَلَاثٍ وَ مِائَتَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ مَعْرُوفِ الْهَلَالِيِّ الْخَزَّازَ وَ كَانَ يَنْزِلُ عَبْدَ الْقَيْسِ - يَقُولُ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَ مِائَتَيْنِ وَ كَانَ قَدْ أَتَتْ عَلَيْهِ مِائَةٌ وَ ثَمَانِي وَ عَشْرِينَ [عِشْرُونَ سَنَةً قَالَ: مَضَيْتُ إِلَى الْحِيرَةِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي وَقْتِ السَّفَاحِ فَوَجَدْتُهُ قَدْ تَدَاكَ النَّاسُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَمَا كَانَ لِي فِيهِ حِيلَةٌ، وَ لَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَثْرَةِ النَّاسِ وَ تَكَاثُرِهِمْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ رَأَيْتُ وَ قَدْ حَفَّ النَّاسُ عَنْهُ، فَأَذْنَانِي وَ مَضَى إِلَيَّ قَبْرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَتَبِعْتُهُ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ غَمَزَهُ الْبُؤْلُ فَاعْتَرَلَ عَنِ الْجَادَّةِ نَاحِيَةَ فَبَالَ، وَ نَبَسَ الرَّمْلَ بِيَدِهِ، فَخَرَجَ لَهُ الْمَاءُ، فَتَطَهَّرَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا رَبَّهُ وَ كَانَ فِي دُعَائِهِ:

اللَّهُمَّ! لَا تَجْعَلَنِي مِمَّنْ تَقَدَّمَ فَمَرَقَ، وَ لَا مِمَّنْ تَخَلَّفَ فَمَحَقَّ، وَ اجْعَلْنِي فِي النَّمْطِ الْأَوْسَطِ، ثُمَّ مَشَى وَ مَشَيْتُ مَعَهُ، فَقَالَ:

يَا غُلَامُ! الْبُحْرُ لَا جَارَ لَهُ، وَالْمُلْكُ لَا صَدِيقَ لَهُ، وَالْعَافِيَةُ لَا تَمَنَّ لَهَا «٤»، كَمْ مِنْ نَاعِمٍ لَا

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ: «فَبَالَ» نقلناها اعتماداً على «س» و «ه»؛ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ سَاقِطَةٌ قَدْرٍ نِصْفٍ وَرَقَةٍ مِنْ «ح».

(٢) فِي «م»: «التَّلْعَةُ».

(٣) كَذَا فِي «س» وَ «ه» وَ فِي «م»: «السَّبِيح».

(٤) فِي «س» وَ «ه»: «فِيهَا».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٤

يَعْلَمُ «١»، ثُمَّ قَالَ:

تَمَسَّكُوا بِالْحَمْسِ، وَقَدِّمُوا لِالِاسْتِخَارَةِ، وَتَبَرَّكُوا بِالشُّهُولَةِ، وَتَزَيَّنُوا بِالْحِلْمِ، وَاجْتَنِبُوا الْكُذِبَ، وَأَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ.  
ثُمَّ قَالَ: الْهَرَبُ الْهَرَبُ إِذَا خَلَعَتْ «٢» الْعَرَبُ أَعْتَنَهَا، وَمَعَ الْبُرِّ جَانِبُهُ «٣»، وَانْقَطَعَ الْحَرَجُ، ثُمَّ قَالَ: حُجُّوا قَبْلَ أَنْ لَا تَحُجُّوا، وَأَوْمَأَ إِلَى الْقِبْلَةِ بِإِبْهَامِهِ، وَقَالَ: يُقْتَلُ فِي هَذَا [الْوَجْهِ سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ يَزِيدُونَ].

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ «٤»: وَقَدْ قُتِلَ فِي الْعَبْرِ «٥» وَغَيْرِهِ شَيْبَةٌ بِهَذَا، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْخَبَرِ: لَا بُدَّ أَنْ يُخْرَجَ رَجُلٌ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلا بُدَّ أَنْ يُمَسِّكَ الرَّايَةَ الْبَيْضَاءَ.

قَالَ: عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ: فَاجْتَمَعَ أَهْلُ بَنِي رَوَاسٍ، وَمَضَوْا يُرِيدُونَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ فِي سِنَةِ حَمْسِيَيْنِ وَمِائَتَيْنِ وَكَانُوا قَدْ عَقَدُوا عِمَامَةً بَيْضَاءَ عَلَى قَنَاءٍ، فَأَمَسَّ كَهَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَقَتَّ خُرُوجَ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْخَبَرِ: وَيَجْفُ فُرَاتُكُمْ فَجَفَّ الْفُرَاتُ، وَقَالَ أَيْضاً: يَجِيئُونَكُمْ قَوْمٌ صَعَارُ الْأَعْيُنِ، فَيُخْرِجُوكُمْ مِنْ دُورِكُمْ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ: فَجَاءَنَا كَنْجُور «٦» وَ الْأَثْرَاكُ مَعَهُ فَأَخْرَجُوا النَّاسَ مِنْ دُورِهِمْ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ «٧»: وَتَجِيءُ السَّبَاعُ [٨] إِلَى دُورِكُمْ قَالَ عَلِيُّ: وَجَاءَتِ السَّبَاعُ إِلَى دُورِنَا،

(١) فِي «ح» وَ «س» وَ «ه»: «وَلَا يَعْلَمُ».

(٢) فِي «س» وَ «ه»: «خَلَّتْ».

(٣) فِي «م»: «بِرْجَانِيَّةً». وَ فِي «مَجَّ»: «بِرْجَانِيَّةً».

(٤) فِي «ه» وَ «س»: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ».

(٥) كَذَا فِي «مَجَّ». وَ فِي «س» وَ «ه» وَ «م»: «الْهَبِير».

(٦) فِي «م»: «كَبْجُورًا». وَ فِي «مَجَّ»: «كَبْجُورًا».

وَ الْأَظْهَرُ كَوْنُهُ «بَكْجُورًا»، وَهُوَ أَحَدُ الْحُكَّامِ، وَ يَبْدُو أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَثْرَاكِ الْمُوَالِيَنِ لِلدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِيَّةِ، غَزَا بَعْضَ الْبِلَادِ، وَ كَانَ حُكْمُهُ فِي نَوَاحِي الشَّامِ فِي سِنَاتٍ مَا بَيْنَ (٣٦٦ هـ ٣٨١) كَمَا فِي الْكَامِلِ لِابْنِ الْأَثِيرِ فِي أَحْدَاثِ هَذِهِ السِّنَوَاتِ.

(٧) فِي «س» وَ «ه»: «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضاً».

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنْ «ح».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٥

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَكَأَنِّي بِجَنَائِزِكُمْ تُحْفَرُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ: فَرَأَيْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُخْرَجُ رَجُلٌ أَشَقَرُ دُورٍ سَبَالٍ يُنْصَبُ لَهُ كُرْسِيُّ عَلَى بَابِ دَارِ عَمْرٍو بِنِ حُرَيْثٍ يَدْعُو إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «١»، وَ يُقْتَلُ خَلْقًا مِنَ الْخَلْقِ، وَ يُقْتَلُ فِي يَوْمِهِ قَالَ «٢»: وَ رَأَيْنَا «٣» ذَلِكَ



- (١) في «٥»: «عليه السلام و على أبنائه المعصومين».
- (٢) لم يرد «قال» في «س» و «٥».
- (٣) في «س» و «٥»: «فرأينا».
- (٤) بحار الأنوار: ١٠٦/٩٣/٤٧ عن كتاب النوادر لعلی بن أسباط.
- (٥) و أخبار الملاحم الظاهر أنها هي الأخبار التي يذكر فيها حوادث آخر الزمان و أخبار الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه. و جاء في آخر «ح» و هي نسخة الشيخ الحرّ: «فرغ من كتابته العبد المذنب عبد الرضا بن أحمد الجزائري يوم الأحد الحادي عشر من شهر صفر المحرم السنة السادسة و التسعين بعد الألف، و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين».
- و في «س» و «٥» نقلا عن المنتسخ منها: «و قد قابل المجموع الأقل نصر الله الحسيني المدرّس على المنتسخ منه و هو في غاية السقم فصحح بقدر الطاقة، و الحمد لله أولا و آخر سنة ١١٥٠».

صورة ما كتب في هامش «ح» و هي النسخة الخطيّة و هي بخط الشيخ الحرّ رحمه الله نقلا عن خط ملا رحيم الجامي شيخ الإسلام نقلا عن المنتسخ منه و كذا في هامش «س» و آخر «٥»: «فرغ من كتابته يوم الأربعاء لخمس بقين من ذي الحجة سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة بالموصل من نسخة محمد بن الحسن القميّ و نسخه من نسخة الشيخ أيده الله التلعكبري كما تقدّم» في «س» بعد قوله: «فرأينا ذلك» جاء هكذا «اللهم اغفر لجميع المؤمنين و المؤمنات كتبه العبد الأبق الآثم المخطئ أحمد بن حسين بن عبد الجبار البحراني الخطي - تجاوز الله عن سيئاته، و حشره مع أئمته و ساداته - مع توارد الهموم، و تواتر الغموم في شهر شوال السنة الثانية و التسعين بعد المائة و الألف (١١٩٢) و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» و جاء في آخر «٥» بعد ذلك هكذا «اللهم اغفر لجميع المؤمنين و المؤمنات. و كتبت هذه النسخة بخط أحمد بن حسين بن عبد الجبار البحران الخطي سنة ألف و مائة و اثنتين و تسعين [١١٩٢] و في آخرها ما صورته «هذا صورة ما في المنتسخ من المنتسخ منه فرغ من كتابته الخ» و في «٥» بعد قوله: «و آخر سنة ١١٥٠» جاء هكذا «انتهى و فرغ من تحرير هذه النسخة يوم السبت خامس ذي الحجة الحرام في سنة (١٢٧٧) من الهجرة».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٧

### المختار من كتاب علاء بن رزين

- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* (٥٨٩) ١
- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَ لَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ «١» قَالَ: آيَةُ الْكُرْسِيِّ.
- (٥٩٠) ٢
- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كَانَ أَبِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْأَلُنَا: صَدَّقْتُمْ؟ فَنَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الصَّلَاةِ.
- (٥٩١) ٣
- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ بَعْدَ سَبْعِ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَ مَا يَذْكُرُهُ إِلَّا لِيَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِنْهُ، فَيَغْفِرَ لَهُ.
- (٥٩٢) ٤
- الدُّعَاءُ دُبُرَ الْمَكْتُوبِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ دُبُرِ التَّطَوُّعِ كَفَضْلِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى التَّطَوُّعِ. «٢»
- (٥٩٣) ٥
- الْحُمَى مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ، أَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ. «٣»

(١) الحجر (١٥): ٨٧.

(٢). رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: تهذيب الأحكام: ٢/١٠٤/٣٩٢ عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام.

رواه عن غير علاء بن رزين: بحار الأنوار: ٨٥/٣٢٤/١٧ نقلا عن فلاح السائل، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام وليس في فلاح السائل الموجود في أيدينا.

(٣) رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: طب الأئمة: ٤٩ عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق عليه السلام. رواه عن غير علاء بن رزين: سنن ابن ماجه: ٢/١١٤٩/٣٤٧١ عن عائشة و ص ١١٥٠/٣٤٧٢، مسند ابن حنبل: ٢/٢٤٣/٤٧١٩ و ص ٣٨٨/٥٥٨٠ والثلاثة الأخيرة عن ابن عمر و كلها عن رسول الله صلى الله عليه و آله بزيادة في آخره، دعائم الإسلام: ٢/١٤٦/٥١٣، طب النبي صلى الله عليه و آله: ٥ بهامشه و كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه و آله. الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٨

(٥٩٤) ٦

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: وَبَاءَ إِذَا وَقَعَ فِي الْأَرْضِ أُنْعَتِرِلُ؟ قَالَ:  
وَمَا بَأْسُ أَنْ تُعْتَرِلَ الْوَبَاءَ.

(٥٩٥) ٧

الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِرَجُلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ فِي دَارٍ فِيهَا إِخْوَتُهُ فَمَاتُوا وَ لَمْ يَبْقَ غَيْرُهُ: ارْتَحِلْ مِنْهَا وَ هِيَ ذَمِيمَةٌ.

(٥٩٦) ٨

ابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَالِمٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَ الْعِلْمُ يُتَوَارَثُ، وَ لَيْسَ يَهْلِكُ هَالِكًا حَتَّى يَرَى مِنْ أَهْلِهِ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ.  
(١)

(٥٩٧) ٩

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَعْطِسُ، قَالَ: تَقُولُ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ وَ يَغْفِرُ لَنَا وَ لَكَ.

(٥٩٨) ١٠

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: إِنَّ أَوْجَرَ التَّحْمِيدِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ لِمَحَامِدِكَ كُلِّهَا عَلَى نِعَمِكَ كُلِّهَا حَتَّى يَنْتَهِيَ الْحَمْدُ إِلَى مَا يُحِبُّ رَبِّي وَ يَرْضَى، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا أَرْجُو، وَ خَيْرَ مَا لَا أَرْجُو، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أَخْذَرُ، وَ مِنْ شَرِّ مَا لَا أَخْذَرُ.

(٥٩٩) ١١

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ ثَوْبًا جَدِيدًا، قَالَ: يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهُ ثَوْبَ تَقْوَى وَ بَرَكَهٍ وَ يَمْنٍ، اللَّهُمَّ! ارزُقْنِي فِيهِ حُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَ عَمَلًا بِطَاعَتِكَ، وَ آدَاءً شُكْرٍ نِعْمَتِكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَ أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ.

(١) رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: مختصر بصائر الدرجات: ٦٢، بصائر الدرجات: ٥١١/٢٠ كلاهما عن العلاء، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الإمام الصادق عليه السلام و ص ١١٨/٣ عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام.

رواه عن غير علاء بن رزين: الكافي: ١/٢٢١/١، علل الشرائع: ٢/٥٩١/٤٠، بصائر الدرجات: ١١٨/٢ كلها عن محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق عليه السلام، كمال الدين: ٢٢٣/١٣ عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٥٩

(٦٠٠) ١٢

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنَّ ذُنُوبَ الْمُؤْمِنِ مَغْفُورَةٌ، فَلْيَعْمَلْ لِمَا «١» يَشْتَاتِنُفُ، أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ إِلَّا لِأَهْلِ الْإِيمَانِ. «٢»

(٦٠١) ١٣

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: [قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:] كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ فِي كُلِّ صَبَاحٍ: أُقَدِّمُ فِي يَوْمِي هَذَا بَيْنَ يَدَيَّ نِسْيَانِي وَعَجَلْتِي بِسْمِ اللَّهِ وَمَا شَاءَ اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَفِي اللَّيْلَةِ - إِذَا اسْتَقْبَلَهَا - مِثْلَ ذَلِكَ، يُجْزِيهِ فِيمَا صَنَعَ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ ذَلِكَ. «٣»

(٦٠٢) ١٤

عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: كُونُوا دُعَاءَ لِلنَّاسِ بِغَيْرِ أَلْسِنَتِكُمْ؛ لِيَرَوْا مِنْكُمْ الْاجْتِهَادَ وَالصَّدْقَ وَالْوَرَعَ. «٤» (٦٠٣) ١٥

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ:

قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا «٥» الْآيَةَ قَالَ: لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ إِلَّا مَا سَأَلَتِ الرَّسُلُ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً «٦»: فَإِنَّهُ التَّسْلِيمُ لَنَا، وَالصَّدْقُ عَلَيْنَا، وَلَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا «٧».

(٦٠٤) ١٦

وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يُدَاوِيهِ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى، قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا الشُّفَاءُ بِيَدِ اللَّهِ. «٨»

(١) هذا هو الأظهر. وفي «م»: «ما».

(٢) رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: الكافي: ٦/٤٣٤/٢ بزيادة في آخره.

رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: المؤمن للحسين بن سعيد: ٨٢/٣٦ عن أحدهما عليهما السلام.

(٣) رواه عن غير علاء بن رزين: الكافي: ٥/٥٢٣/٢ عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن محمد بن مسلم نحوه.

(٤) رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: الكافي: ١٤/٧٨/٢ وزاد في آخره «ليروا منكم الورع والاجتهاد والصلاة والخير؛ فإن ذلك داعية» و ص ١٠٥/١٠.

رواه عن غير علاء بن رزين: مشكاة الأنوار: ٢١٥/٩٦ و ص ٩٢٦/٣٠٠.

(٥) الشورى (٤٢): ٢٣.

(٦) الشورى (٤٢): ٢٣.

(٧). رواه عن غير علاء بن رزين: الكافي: ٤/٣٩١/١، بصائر الدرجات: ٦/٥٢١ كلاهما عن أبان، عن محمد بن مسلم و ح ٧ عن حريز، تفسير فوات: ٥٢٩/٣٩٨ عن حفص الأعور، عن محمد بن مسلم و كلها عن الإمام الباقر عليه السلام و ليس في كلها صدره.

(٨) رواه بالإسناد إلى علاء بن رزين: طب الأئمة: ٦٣/٦٣ عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الباقر عليه السلام.

رواه عن غير علاء بن رزين: دعائم الإسلام: ٥٠١/١٤٤/٢ عن الإمام الصادق عليه السلام.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٠

(٦٠٥) ١٧

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

أَصَلِّي فِي مَسْجِدٍ فَأَمْسِي إِلَى الصَّفِّ أَمَامِي، فِيهِ انْقِطَاعٌ، فَأَتَيْتُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ قُلُوبَكُمْ. «١»

١٨ (٦٠٦).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ [قَالَ:] قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَرَّ بِي رَجُلٌ وَأَنَا أُصَلِّي وَأَنَا أَدْعُو - يَعْنِي أُشِيرُ بِبِسَارِي أَدْعُو بِهَا - فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! بِيَمِينِكَ؟ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! إِنَّ لِلَّهِ حَقًّا عَلَى هَذِهِ كَحَقِّهِ عَلَيَّ هَذِهِ. «٢»

١٩ (٦٠٧).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَرَى فِي صَوْمِ شَعْبَانَ؟ قَالَ: حَسَنٌ، قَالَ: قُلْتُ: أَوْ فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ قَالَ: لَأَ، قُلْتُ: أَوْ فَصَامَهُ أَحَدٌ مِنْ آبَائِكَ؟ قَالَ: لَأَ. «٣»

٢٠ (٦٠٨).

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْضِي لَهُ قِصَاءً إِلَّا كَانَ لَهُ خَيْرٌ، فَإِنْ ابْتَلَى صَبْرًا، وَإِنْ أُعْطِيَ شُكْرًا. «٤»

٢١ (٦٠٩).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَصَادِ وَالْجَدَاذِ، قَالَ:

لَا يَكُونُ الْحَصَادُ وَالْجَدَاذُ بِاللَّيْلِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ «٥»، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ ضِعْفٌ «٦».

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ: ٢/٤١٩ وَح ٣ نَحْوَهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْخَرَائِجِ وَالْجَرَائِحِ: ١/١٥٢/٩١ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٢/٤٨٠/٤ بِيَزَادَةَ فِي آخِرِهِ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: عِدَّةُ الدَّاعِي: ١٨٣ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِيَزَادَةَ فِي آخِرِهِ.

(٣) لِهَذَا الْخَبَرِ مُعَارَضَاتٌ كَثِيرَةٌ وَيَحْمِلُ صَدُورَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمُضْمَلَةِ وَهُوَ مَرْجُوحٌ وَمُتْرُوكٌ وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ يُؤَيِّدُ أَصْلَ اسْتِحْبَابِهِ وَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ مُوَافِقٌ لِلْأَخْبَارِ الْأُخْرَى.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْمُؤْمِنِ لِحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ: ٢٧/٤٦، مَشْكَاهُ الْأَنْوَارِ: ٥٩/٦٨ وَص ٥٢٠/١٧٥٢، التَّمْحِيصِ: ٥٨/١١٦ عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَكِلَاهُمَا بِيَزَادَةَ فِي آخِرِهِ وَكُلُّهَا عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تُحْفِ الْعُقُولِ: ٤٨ وَكُلُّهَا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

(٥) الْأَنْعَامُ (٦): ١٤١.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَفْسِيرِ الْعَيْشِيِّ: ١/٣٨٠/١١٠ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَفِيهِ «الْجَدَادِ» بَدَلَ «الْجَدَاذِ» وَزَادَ فِي آخِرِهِ «يَعْنِي مِنَ السُّبُلِ».

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦١

٢٢ (٦١٠)

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ «١» قَالَ:

يُؤْتِي بِالْمُؤْمِنِ الْمَذْنِبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُفَاقِمَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، فَيَكُونُ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَلِي حِسَابَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَا يُطَّلَعُ عَلَى حِسَابِهِ النَّاسُ حَتَّى إِذْ أَفْرَرَهُ [أَفْرَهُ بِسَيِّئَاتِهِ قَالَ:

يُبَدِّلُهَا حَسَنَاتٍ، وَأَظْهَرَهَا لِلنَّاسِ، فَيَقُولُ النَّاسُ: مَا كَانَ لِهَذَا الْعَبْدِ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ. «٢»

(٦١١) ٢٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّجَالِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا يَأْتِي الْمَدِينَةَ وَ لَكِنْ يَأْتِي حَتَّى يَكُونَ مِنْ وَرَاءِ أُحُدٍ، فَيَرَى (٣) دُخَانَ طَعَامِهِمْ عَنْ مَسِيرِ شَهْرٍ، وَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَّبِعُهُ النَّسَاءُ، وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ -: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَبِيِّ إِلَّا وَ قَدْ حَذَرَ مِنْهُ، فَاحْذَرُوهُ؛ فَإِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَ لَيْسَ رَبُّكُمْ بِأَعْوَرَ.

(٦١٢) ٢٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّاعَةِ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا مَا يُقَالُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَا بَيْنَ قِيَامِ الْإِمَامِ إِلَى التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ.

(٦١٣) ٢٥ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْفَقِيرِ وَ الْمِسْكِينِ، قَالَ: الْفَقِيرُ لَا يَسْأَلُ، وَ الْمِسْكِينُ يَسْأَلُ، وَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ أَجْهَدُ مِنَ الَّذِي يَسْأَلُ. (٤)

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق الأصول الستة عشر؛ ص: ٣٦١

(١) الْفُرْقَانِ (٢٥): ٧٠.

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْأَمَالِيُّ لِلْمُفِيدِ: ٨ / ٢٩٨، الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ: ١٠٥ / ٧٣، بِشَارَةَ الْمُصْطَفَى:

٧ وَ ص ٩١ كُلُّهَا نَحْوُهُ وَ زَادَ فِي كُلِّهَا «تَمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، فَهَذَا تَأْوِيلُ الْآيَةِ وَ هِيَ فِي الْمُدْنِيِّينَ مِنْ شِيعَتِنَا خَاصَّةً».

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلْمَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْمَحَاسِنُ: ١ / ٢٧٣ / ٥٣٣، شَرْحِ الْأَخْبَارِ: ٣ / ٤٧٤ / ١٣٧٥، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوُهُ، الْمَنَاقِبِ لِابْنِ شَهْرٍ آشوب: ١٥٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ.

(٣) هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ. وَ فِي «م»: «فَتَرَى».

(٤) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٣ / ٥٠٢ / ١٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلْمَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٤ / ١٠٤ / ٢٩٧، تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: ٢ / ٩٠ / ٦٥، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ: ١ / ٢٦٠، كُلُّهَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوُهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٢

(٦١٤) ٢٦

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِرَجُلٍ: أَنْتَ وَ مَالُكَ لِأَبِيكَ. فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا الْوَالِدُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ مَا شَاءَ، وَ لَهُ أَنْ يَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ ابْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا خَيْرًا فَيَسِّرْهُ لِي، قَالَ: اللَّهُمَّ! اقْضِ لِي أَمْرَ كَذَا وَ كَذَا، وَ يَسِّرْهُ لِي، وَ اجْعَلْهُ خَيْرًا لِي. (١)

(٦١٥) ٢٧ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: إِنِّي لَأُبْغِضُ الرَّجُلَ يَكُونُ كَسَلَانَ عَنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ فَهُوَ عَنْ أَمْرِ آخِرَتِهِ أَكْسَلُ. (٢)

(٦١٦) ٢٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَ يَوْقُضُ [يُوقِظُ كُلَّ لَيْلَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَارًا، فَإِنْ قَامَ كَانَ ذَلِكَ، وَ إِلَّا فَحَجَّ (٣) الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ، أَوْ لَا يَرَى أَحَدًا إِذَا قَامَ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ، قَامَ مُتَحَيِّرًا ثَقُلًا كَسَلَانَ؟ (٤)

(٦١٧) ٢٩ .

أَبُو حَمَزَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: الرُّوحُ الْأَمِينُ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ (٥) نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَأَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ، وَ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ اسْتِيطَاءُ شَيْءٍ مِنَ الرِّزْقِ أَنْ تَطْلُبُوا مَا عِنْدَ اللَّهِ [بِشَيْءٍ] مِنْ مَعَاصِيهِ، فَلَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِالطَّاعَةِ. (٦)

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٥ / ١٣٦ / ٥، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٦ / ٣٤٣ / ٩٦١ كِلَاهُمَا نَحْوَهُ.

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٥ / ٨٥ / ٤.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ: ٢ / ١٤ / ٢ عَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) الْفَحْجُ: تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الْفَخْدَيْنِ. فَفَحَجَ رَجُلِيهِ: فَرَّقَهُمَا وَ بَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا (النَّهَائِيَّةُ: ٣ / ٤١٥).

(٤) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٣٣٤ / ١٣٧٨ عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الْمَحَاسِنِ: ١ / ١٦٧ / ٢٤٨ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كِلَاهُمَا نَحْوَهُ.

(٥) هَذَا هُوَ الْأَصْحَحُ كَمَا فِي رِوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي الْبَحَارِ. وَ فِي «م»: «يَمُوتُ».

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٢ / ٧٤ / ٢ عَنْ عِرَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ، وَ ج ٥ / ٨٠ / ٣ عَنْ أَبِي الْبَلَاءِ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ح ١، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٦ / ٣٢١ / ٨٨٠ كِلَاهُمَا عَنْ حَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، التَّمْحِصِ: ٥٢ / ١٠٠ وَ الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ، تُحْفِ الْعُقُولِ: ٤٠، دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ:

٢ / ١٤ / ٥ كِلَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ إِلَى الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ كُلُّهَا نَحْوَهُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٣

(٦١٨) ٣٠

أَبُو حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: [قَالَ] رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ -: نَضَرَ (١) «اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَ بَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ، رَبٌّ حَامِلٌ فَقِهِ إِلَى غَيْرِ فَقِيهِ، وَ رَبٌّ حَامِلٌ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». (٢)

(٦١٩) ٣١

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَعَلَّمُ سُورَةَ مِنَ الْعَرَائِمِ فَتَعَادُ عَلَيْهِ مَرَارًا أَيْسَجِدُ كُلَّمَا أُعِيدَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يُسْتَحَبُّ الْإِنْصَاتُ وَ الْإِسْتِمَاعُ فِي الصَّلَاةِ وَ غَيْرِهَا لِلْقُرْآنِ. (٣)

(٦٢٠) ٣٢

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِ جُبَّةُ خَزٍّ، وَ كِسَاءُ خَزٍّ، وَ عِمَامَةٌ خَزٌّ.

(٦٢١) ٣٣

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ -: لَا تَبْقَى جَمَاءٌ نَطَحَتْهَا قِرْنَاءٌ إِلَّا قَادَ لَهَا اللَّهُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(٦٢٢) ٣٤

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ، قَالَ: ثُمَّ صَامَ يَوْمَيْنِ وَ أَفْطَرَ يَوْمًا وَ كَانَ ذَلِكَ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ثُمَّ صَامَ يَوْمًا وَ أَفْطَرَ يَوْمًا قَالَ: ثُمَّ آلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ.

(٦٢٣) ٣٥

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتِي أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ شَيْءٍ، فَقُلْتُ: لَأُ، بِحَمْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: لَأُ تَقُلُ هَكَذَا، قُلْ: لَأُ،

(١) نصره و نصره و أنصره: أئى نعمة، و يزوى بالتخفيف و التشديد من النصارة. و هى فى الأصل: حُسن الوجه، و البريق و إنما أراد حُسن خلقه و قدره (النهاية: ٧١ / ٥).

(٢) رواه عن غير علاء بن رزين: الكافي: ١ / ٤٠٣ / ١، الخصال: ١٨٢ / ١٤٩، كلاهما عن عبد الله بن أبي يعفور، الأمالي للمفيد: ١٣ / ١٨٦ عن أبي خالد القمّاط و كلّها عن الإمام الصادق عليه السلام، عنه صلى الله عليه و آله، تحف العقول: ٤٢، مئيه المريد: ٣٧١ كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه و آله و كلّها نحوه.

(٣) رواه بالأسناد إلى علاء بن رزين: تهذيب الأحكام: ٢ / ٢٩٣ / ١١٧٩ نحوه.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٤

و الحمد لله.

. (٦٢٤) ٣٦

أبو حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ابرءوا من خمسة: من المُرَجْمَةِ، و الخوارج، و القدرية، و الشامي، و الناصب، قلت: ما النصب؟ قال: من أحب شيئاً و أبغض عليه.

. (٦٢٥) ٣٧

أبو حمزة إنه قال: إنا - أهل البيت - إذا ثقل علينا جليئنا فدناؤه بحصاة فإن قام، و إذا ثلثنا، فإن قام، و إذا فسع، لا يتمالك عند السابع.

. (٦٢٦) ٣٨

محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لا بأس أن تحدث أحاك إذا رجوت أن ينفعه و تحته، و إذا سألك: هل قمت الليلة، أو صمت؟ فحدثه بذلك إن كنت فعلته، فقل: قد رزق الله ذلك، و لا تقل: لا؛ فإن ذلك كذب. «١»

. (٦٢٧) ٣٩

محمد بن مسلم: فى الرجل يريد الحاجة و اليوم حر حين تزول الشمس هل بأس أن يصلّى الظهر حينئذ؟ قال: لا بأس.

. (٦٢٨) ٤٠

محمد بن مسلم فى الرجل يصلّى الفجر حين طلع، قال: لا بأس.

. (٦٢٩) ٤١

محمد بن مسلم قال: مرّ بي أبو جعفر عليه السلام بمسجد رسول الله صلى الله عليه و آله [عند] زوال الشمس و أنا أصلى، فلقيني بعد، فقال:

إياك أن تصلّى الفريضة فى تلك الساعة أو تؤدّيها فى شدة الحرّ الظهر؟ قلت: إني كنت أتفل.

. (٦٣٠) ٤٢

محمد بن مسلم قال: قلت: الرجل الموسر يمكث سنين لا يحجّ هل يجوز شهادته؟ قال: نعم، [قلت]: و إن مات و لم يحجّ صلى عليه، و يستغفر له؟ قال: نعم.

. (٦٣١) ٤٣

محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يتوضأ أو يبطن لحيته بالماء؟ قال: لا.

(١) بحار الأنوار: ٧٢ / ٣٢٢ / ٣٨ نقلًا عن أسرار الصلاة عن محمد بن مسلم.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٥

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: صَاحِبُ الْفِرَاشِ أَحَقُّ بِفِرَاشِهِ، وَصَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِمَسْجِدِهِ. «١»  
٤٤ (٦٣٢).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ كَانَ لِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَقْفٌ؟ قَالَ: لَا. «٢»  
٤٥ (٦٣٣).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: عَلَامَةُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَنْ تَطِيبَ رِيحُهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي بَرْدٍ دَفِنْتُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي حَرٍّ بَرَدَتْ وَطَابَتْ. «٣»  
٤٦ (٦٣٤).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَتَمَةِ، قَالَ: هِيَ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ، وَلَكِنَّ الْأَعْرَابَ عَلَيُوا عَلَيْهَا.  
٤٧ (٦٣٥).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: أَسْأَلُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا طَلَّقْتَنِي، قَالَ: يُوجِعُهَا ضَرْبًا أَوْ يَغْفُو عَنْهَا «٤».  
٤٨ (٦٣٦).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ، فَارْتَفَعَ حَيْضُهَا، وَخَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَمَلَتْ فَجَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ عِتْقًا وَصَوْمًا وَصَدَقَةً إِنْ هِيَ حَاضَتْ، فَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ طِمِثَتْ قَبْلَ أَنْ

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٣/ ٢٨/ ٢، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ١/ ٣٦٠/ ١٠٨٤ كِلَاهُمَا عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ لَيْسَ فِيهِمَا ذَيْلُهُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْفَقْهُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْإِمَامِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ١٢٤ عَنْ الْإِمَامِ الرُّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.  
(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَفْسِيرِ الْعَيْاشِيِّ: ٢/ ١١٢/ ١٣٦ عَنْ زُرَّارَةَ وَحُمْرَانَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ وَالْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٣) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٤/ ١٥٧/ ٣، الْفَقِيهِ: ٢/ ١٥٩/ ٢٠٢٧ كِلَاهُمَا عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ: ١/ ٢٨١.

(٤) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْفَقِيهِ: ٣/ ٣٦١/ ٤٢٨٠، النَّوَادِرِ لِلْأَشْعَرِيِّ: ٤٠/ ٥٨ كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٦

يَحْلِفُ بِيَوْمٍ أَوْ بِيَوْمَيْنِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. «١»  
٤٩ (٦٣٧).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُحْرِمٍ تَسَقَّقَتْ يَدَاهُ، قَالَ: يَدُهَا بَرِيَّتٌ أَوْ بِسْمَنٍ أَوْ بِإِهَالَةٍ. «٢»  
٥٠ (٦٣٨).

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا بَنَى الْكَعْبَةَ، قَالَ: اللَّهُمَّ! إِنَّ لِكُلِّ عَامِلٍ أَجْرًا اللَّهُمَّ! إِنِّي قَدْ عَمِلْتُ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: سَلْ يَا آدَمُ! قَالَ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، قَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكَ يَا آدَمُ! فَقَالَ:

وَإِتْدَرَيْتِي مِنْ بَعْدِي، قَالَ: يَا آدَمُ! مَنْ بَاءَ مِنْهُمْ بِذَنْبِهِ «٣» هَاهُنَا كَمَا أُبْتِ [غَفَرْتُ لَهُ]، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ، فَوَقَفَ بِعَرْفَةِ وَبِالْمُزْدَلِفَةِ، وَمَرَّ بِالْمَأْدَنِينَ «٤» فَلَمَّا تَلَفَّتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِالْأَبْطَحِ - وَهُمْ يَقُولُونَ: بَرَّ حَجُّكَ يَا آدَمُ! - فَرَدَّ عَلَيْهِمْ. «٥»

٥١ (٦٣٩).



مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ:

وَمِنْ أَيْنَ أَسْتَلِمُ الْكُفْبَةَ إِذَا فَرَعْتُ مِنْ طَوَافِي؟ قَالَ: مِنْ دُبْرِهَا. «٦»

. (٦٤٠) ٥٢

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْسِي الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: إِنْ كَانَ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ فَلَيْسَ لَمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَيْتَمَّمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ. «٧»

(١) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٨ / ٣١٣ / ١١٦٤ عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: النَّوَادِرِ لِلأَشْعَرِيِّ: ٤٣ / ٦٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

(٢) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٥ / ٣٠٤ / ١٠٣٧ عَنْ عَلَاءِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٣) بَاءَ بَدْنِهِ أَيْ اعْتَرَفَ بِهِ.

(٤) وَلَعَلَّ الصَّحِيحِ «المازنيين».

(٥) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ: ٤٧ / ١٣ عَنْ عَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الْيَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِزِيَادِهِ فِي آخِرِهِ.

(٦) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٤ / ٤١٠ / ١.

(٧) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٣ / ٣٠٥ / ١٤، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٧٨ / ١١٠٢ كِلَاهُمَا عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ٢ / ٢٧٨ / ١١٠٥ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ نَحْوَهُ، الْفَقِيهِ:

١ / ٢٨٨ / ٨٩٣ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ وَكِلاهُمَا عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٧

. (٦٤١) ٥٣

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقْتَلُ دُونَ مَالِهِ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَقُتِلَ شَهِيداً، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَتَرَكْتُ لَهُ الْمَالَ وَلَمْ أَقَاتِلْهُ.

. (٦٤٢) ٥٤

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: نَدْعُوا كُلَّ انْسٍ بِإِمَامِهِمْ «١» قَالَ: بِمَا كَانُوا يَأْتُمُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا؛ فَيُؤْتَى بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَيَقْدَفَانِ فِي جَهَنَّمَ وَمَنْ يَعْبُدُهُمَا. «٢»

. (٦٤٣) ٥٥

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ التَّسْبِيحِ، قَالَ: مَا عَلِمْتُ شَيْئاً فِيهِ مَوْظَعٌ إِلَّا تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَعَشْرًا بَعْدَ الْعَدَاةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ\* وَخِدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَهُوَ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ\* وَيُمِيتُ وَيُحْيِي، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ\*. «٣»

. (٦٤٤) ٥٦

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ [قَالَ]: مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَوْمٍ يَأْكُلُونَ جَرَاداً وَهُمْ مُحْرِمُونَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَ أَنْتُمْ مُحْرِمُونَ، فَقَالُوا: إِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، فَقَالَ: ارْزُمُوهُ فِي الْمَاءِ إِذَنْ «٤».

. (٦٤٥) ٥٧

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى؟ قَالَ: لِحَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَائِتِينَ «٥» وَالْوُسْطَى هُوَ الظُّهْرُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْرَأُهَا هَكَذَا. «٦»

(١) الإِسْرَاءِ (١٧): ٧١.

(٢) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَفْسِيرِ الْعِيَاشِيِّ: ١١٦ / ٣٠٢ / ٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(٣) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٣٤ / ٥٣٣ / ٢.

(٤) رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ إِلَى عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْكَافِي: ٦ / ٣٩٣ / ٤ عَنْ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِيهِ «مَرَّ عَلَيَّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ» بَدَلَ «مَرَّ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ١٢٦٣ / ٣٦٣ / ٥.

رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: الْفَقِيهِ: ٢ / ٣٧١ / ٢٧٣٢ مُرْسَلًا.

(٥) الْبَقْرَةَ (٢): ٢٣٨. وَ«صَلَاةِ الْعَصْرِ» لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ.

(٦) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَفْسِيرِ الْعِيَاشِيِّ: ١ / ١٢٧ / ٤١٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

الأصول الستة عشر، ص: ٣٦٨

(٦٤٦) ٥٨

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِشْقِاقِ، قَالَ: هُمَا مِمَّا سَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. «١»

(٦٤٧) ٥٩

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، قَالَ: تَبَدُّأُ فَتُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَإِنَّهُ أَحَقُّ الْمَوْتَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَادْعُ لِنَفْسِكَ وَاللِّمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَاسْتَغْفِرْ لِلْمَيِّتِ إِنْ عَرَفْتَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُهُ فَقُلْ: اللَّهُمَّ! إِنَّا لَمَا نَعْرِفُ [مِنْهُ] إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْرَفُ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهَا قِرَاءَةٌ وَلَا تَسْلِيمٌ «٢».

(١) رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ عِلَاءِ بْنِ رَزِينٍ: تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ: ١ / ٧٩ / ٢٠٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَهُ.

(٢) وَجَاءَ فِي خَاتِمَةِ الْمُسْتَدْرَكِ وَهُوَ نَقْلُهَا مِنْ خَاتِمَةِ نُسَخَتِهِ، وَلَمْ تُرَدِّ فِي النُّسَخَةِ الَّتِي أَخَذْنَا مِنْهَا نَحْنُ: «هَذَا آخِرُ الْمُخْتَارِ مِنْ كِتَابِ الْعِلَاءِ بْنِ رَزِينِ الْقَلَاءِ الثَّقَفِيِّ نَقْلًا مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ الْعَالِمِ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّيٍّ وَهُوَ نَقْلٌ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ فِي الْعَشْرِ الْأَخْرَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سِتِّينَ وَثَمَانِمِائَةٍ [وَهَذَا تَارِيخُ خَطِّ الْجُبَاعِيِّ] وَتَارِيخُ الْكَاتِبِ لِلْأَصْلِ: آخِرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ثَامِنَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَذَكَرَ هُنَا نِصْفَ السَّطْرِ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ، وَبَقِيَ مِنْهُ هَذَا: سَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، قَالَ: وَهُوَ يُسْأَلُ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ وَاللُّطْفَ، وَذَهَبَ سَطْرُ آخِرِ أَيضًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا تَارِيخُ خَطِّ ابْنِ إِدْرِيسٍ».

وَكَتَبَ السَّيِّدُ الْخُونَسَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَوْصَافِ النُّسَخَةِ الْمُنْسَخَةِ مِنْهَا هَكَذَا: «تَارِيخُ الْكَاتِبِ: فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ خَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفْرِ ١٣٤٩ وَكَتَبَ بِيَمَانِهِ الدَّائِرَةُ الْعَبْدُ الْمُذْنِبُ فِي بَحْرِ الْعُضَيَّانِ رِضًا بِنِ مُحَمَّدِ عَلِيِّ مَازَنْدَرَانِيِّ فِي الْبُلْدَةِ الطَّيِّبَةِ قُمْ».

وَكَتَبَ السَّيِّدُ أَيضًا فِي حَاشِيَتِهِ ذَلِكَ: «اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْمَجْتَمِعَةُ كَانَتْ مَغشُوشَةً مَغْلُوطَةً غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ فَصَحَّحْتُهَا وَأَصْلَحْتُ مِنْهَا مَا كَانَ قَابِلًا حَتَّى الْمَقْدُورِ مَعَ عَدَمِ نُسَخَةِ الْأَصْلِ حَتَّى أَقَابِلَهَا عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ سَطْرٌ مِنْهَا بِحَالِهِ غَيْرَ مَصْحُوحٍ؛ لِعَدَمِ النُّسَخَةِ وَعَدَمِ الْمَقْرُوءَةِ وَكَثْرَةِ الْأَغْلَاطِ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ١٣٦٣ الْأَحْمَرُ مُصْطَفَى الْحُسَيْنِيِّ الصَّفَائِي الْخُونَسَارِيُّ».

جمعی از علما، الأصول الستة عشر، در یک جلد، دار الشبستری للمطبوعات، قم - ایران، اول، ه ق

## تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و "فائى" / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعية، غير حكوميّة، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيّة و العلميّة الحالية و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفّق الكلّ توفيقاً مترائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)  
[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)  
[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)  
[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

